

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

الْمَلِكِ

الْقُدُّوسِ









32101 054415706

---

**PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY**

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---





يشرح في هذا الكتاب  
المحرّمات الشرعية مستدلاً  
بحسب ترتيب حروف التهجى

# جُودُ الشَّرْعِ

## المَحْرَمَاتُ

### الجزء الثاني

الطبعة الثانية

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحُسَيْنِ

(Anab)

KBP350

M837

1985

juz' 2

(RECAP)

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا وسيد الاولين خاتم دائرة  
المرسلين وآله الطاهرين . والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .  
هذا هو الجزء الثاني من كتابنا حدود الشريعة في محرماتها يذكر فيه  
المحرمات حسب ترتيب حروف التهجى من حرف الطاء الى حرف الباء .  
وبحمد الله تعالى ونشكره على توقيفه لاتمام طبع الجزء الاول المتضمن  
لبیان المحرمات حسب ترتيب حروف التهجى من حرف الالف الى حرف الضاد  
وفى (١٧٧) رقما من هذا الكتاب .

وقد اعيد طبع الجزءين المذكورين بعد اصلاحات واضافات بمساعدة بعض  
السادة الفضلاء لاختيار خدمة للدين فجزاه الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء  
قد تم طبعه الثانى فى اواخر عام ١٣٦٣ هـ .



## حرف الطاء

### (٣١٣) طرد المؤمنين

قال الله تعالى: ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداوة والعشى يريدون وجهه ما عليك من حاسبهم من شيء وما من حاسبك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين (الأنعام ٥٢) .

اقول : الظاهر ان المراد من الصلة وما بعدها بيان حال المؤمنين من دون مدخليتها في الحكم فكان مدلول الآية تحريم طرد المؤمنين ؛ وكيفما كان في شمول الحكم لغير الرسول الاكرم من كل زعيم ديني تردد ، ان لم ينطبق عليه عنوان محرم آخر .

### (٣١٤) اطعام المحارب

في صحيح حنان عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية قال : لا يبايع ولا يؤدى ( ولا يطعم ) ولا يتصدق عليه (١) .

اقول : يظهر من الوسائل ان جملة (ولا يطعم) ليست مذكورة في جميع نسخ الكافي لكن الظاهر كفاية وجودها في بعضها ويظهر من تفسير البرهان ان الجملة

غير مذكورة في الكافي ولكنها موجودة في التهذيب إلا أن الشيخ يروي عن علي بن إبراهيم والرواية واحدة<sup>(١)</sup>.

مع أن حرمة الأيواء والتصدق تدل على حرمة الإطعام فتأمل وعلى كل في الحاق السقي بالإطعام وجه.

أقول: الشيء المهم هو أن المنع عن الإطعام وغيره مما ذكر في الصحيح هل هو مستمر حتى موت المحارب فإنه محكوم بالتلف والهلاك أو مقيد بغير فرض توقف حفظ نفسه فيجب إطعامه وأيوائه وبيعته كفاية؟ فيه وجهان ويؤيد الثاني عدم كونه مقتولا لامحالة إذ من جملة الأحكام النفي وهو يتوقف على الحياة، بل ربما توقف قتله أو صلبه أو قطع يده ورجله على أمور لا تيسر إلا بعده مرورا بأم فلا بد لحفظه من إطعام، وليس إعدامه بالجوع من القتل المأمور به ظاهراً فضلاً عن كونه من السلب والقطع.

وعلى الجملة لا بأس باختيار القول الثاني إن شاء الله. وبمثلته يقال في إطعام القاتل الذي لجأ إلى الحرم لاسيما أنه غير مهدور الدم لكل أحد، بل هو بالنسبة إلى غير ولي المقتول مصون النفس يجب حفظه من التلف.

### (٣١٥) إطعام القاتل الداخل في الحرم

في صحيح معاذية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم. فقال: لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يباع ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد<sup>(٢)</sup> وبمثلته صحيح الحلبي وغيره.

١ - ص ٤٦٦ ج ١ تفسير البرهان.

٢ - ص ٣٣٦ ج ٩ الوسائل.



### (٣١٤) اطعام المرتدة

يحرم اطعام المرتدة عن الاسلام الا ما يملك نفسها ، وكذا سقيها كما في صحيح حماد (ص ٥٩٤ ج ١٨) .

وهل هو حرام مطلقا او بعد رفع امرها الى الحاكم الشرعى فيه وجهان .

### (٠) الطعن على المؤمن

وردت فيه روايات لكنها لضعفها سندا او دلالة لا تثبت الحرمة<sup>(١)</sup> : نعم هو مستلزم للحرام دائما او غالبا كما لا يخفى .

### (٠) الطغيان

نهى الله تعالى عنه في جملة من آيات كتابه العزيز؛ لكنه ليس محرما مستقلا بل الظاهر انه عبارة عن التجاوز عن احكام الله سبحانه وتعالى<sup>(٢)</sup> .

### (٠) التطفيف

قال الله تعالى : ويل للمطففين الذين اذا اکتالوا على الناس يتوفون واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون الا يظن اولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم . ويمكن ان يقال ان حرمة التطفيف ليست حكما برأسها؛ بل هي احدى افراد حرمة اكل مال الناس بلا جهة او احدى مصاديق حرمة الاستعمال في مال الغير من دون رضاه .

ويمكن ان يقال ان مجرد النقص في المعاملة حرام وان وفي حق الفايض

١ - ص ٦١١ ج ٨ الوسائل -

٢ - لاحظ سورة هود آية ١١٢ ، طه ٨١ ، الرحمن ٨ .

خارج المعاملة تعاماً كما يظهر من كلام سيدنا الاستاذ الخوئي في حاشيته على المكاسب وهو قضية الجمود على الآية المتقدمة وقوله تعالى : ولا تنقصوا المكيال والميزان (هود ٨٥) لكن الاظهر بملاحظة الانصراف هو الاول . فلاحظ .

قال الشيخ الانصاري قدس : وكيف كان فلا اشكال في حرمة وبدل عليه الادلة الاربعة ثم ان البغس في العد والذرع يلحق به حكماً وان خرج عن موضوعه الخ .

اقول : لا يبعد ان يقال ان التطفيف مطلق التقليل وذكر الوزن والكيل في الآية من باب المثال فليس البغس في العد والذرع خارجاً عن الموضوع .  
ولاحظ مادة البغس في حرف الباء .

### (٣١٧) الاطلاع على المؤمن في داره

في صحيح حماد عن الصادق عليه السلام قال : بينما رسول الله في بعض حجراته اذا طلع رجل في شق الباب، ويبد رسول الله في مداراة فقال : لو كنت قريباً منك افقأت به عينك .

اقول : فقاً العين قلعها كما في بعض كتب اللغة .

وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : عورة المؤمن على المؤمن حرام وقال : من اطلع على مؤمن في منزله فعينه مباحة للمؤمن في تلك الحال ، ومن دمر على مؤمن بغير اذنه فدمه مباح للمؤمن في تلك الحالة<sup>(١)</sup> .

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام ايماً رجلاً اطلع على قوم في دارهم لينظر الى عوراتهم ففقوا عينه او جرحوهم فلادية عليهم . وقال : من اعتدى فاعتدى

عليه فلا قود له<sup>(١)</sup>

في موثق عنه عليه السلام قال : اطلع رجل على النبي صلى الله عليه وسلم من الحريد (أي قصبان النخل المحرقة عن حوصها كما في اللغة) فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تست لي لقت إليك دلمشقص (صل عرض أو سهم فيه صل عرض) حتى افقاء به عيتيك . قال : فقلت له .. وذاك لك ؟ فقال : وبك أو وبك افول لك ؟ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل وتقول ذاك لنا<sup>(٢)</sup> ؟

### المستفاد من هذه الروايات امور

(١) حرمة الاطلاع على الناس في دورهم ولا يحتمل الحكم بالمسلمين فصلا عن المؤمنين لاطلاق صحيح . الحلي ولا بعده صحيح ابن مسلم لعدم التناهي بينهما كما لا يخفى ، وعليه فلا مانع من شمول الحكم للنظر في دور اهل الدمه ايضا . واما العربي فالظاهر عدم شمول الحكم له كما يفهم من مذاق الشرع

(٢) الظاهر عدم النقص فيه في الدار ، بل بحرى في الحصة و كل ما اعده لرجل لنفسه واهله محظوظ نعم يشكل الامر في الاطلاع على ما اذا لم تكن فيه نساء و ان كان فيه الرجال و الولدان اذ يمكن دفعه عن انصراف الروايات عنه فلاحظ

(٣) حواز فقاء العين عن مفيد باصرار المطلع على اطلاعه كما قبل فان الروايات مطلقة .

(٤) هل يجوز الاعتداء عليه بعد النظر والاطلاع ام لا ؟ فيه اشكال ، ظاهر صحيح ابن مسلم اختصاصه بحالة الاطلاع ، ولا اطلاع في غيره اطلاقا قويا ، نعم

١ - ص ٥٠ ج ١٩ الوسائل .

٢ - ص ٤٩ ج ١٩ .



لا بد من ضرورة للحاكم اذا خاف عليه العود او اطلع مر اراء بل يجوز للمطلع عليه ايضا تأديسه انتقاما وانتصارا . بل لا تعد حوار الحرج في الصورة المذكورة اى تكرار العمل مر اراء . لكن المتيقن من حوار الحرج المذكور ما اذا لم يمكن الردع بالضرب ونحوه بعد العمل المذكور .

- (٥) هل الحرجة و حوار الحرج المذكور محتضان بصورة قصد الاطلاع على عورة المؤمن وما يشبهه وما لا يطيب نفسه باطلاع الغير اذ مطلقا طاهر صحيح الحديث هو الاول واطلاق غيره الثاني وهو الاظهر ان لم يضر من انصرافه الى الاول (٦) لا يحرى الحكام المذكور ان في صورة رضاء صاحب الدار (٧) مقتضى صحيح ابن مسلم الحراف المراءة دالر حل في الحكمين المذكورين (٨) نصيه اطلاق صحيح ابن مسلم حوار قتل من دخل الدار سلا دن صاحبها اذا كان مؤمنا لكن لا بد من تقصده في اثناء الدواع من دون قصد اولى الى قتله فافهم .

- (٩) هل يحرى الحكم في المحارم ٢ فيه اشكال ولا بد من تخصيص الاب من الحكم وان قلت يشمل الحكم للارقب والمحارم لصحيح الحراز عن الصادق عليه السلام قال يستادن الرجل ادا دخل على امه ولا مستادن الاب على الامن <sup>(١١)</sup>

### تتممة

في حدود الشرع و الجواهر (الثانية من اطلع) على عورات (قوم) مقصد النظر الى ما يحرم عليه منهم ولو من ملكه (ولهم حرمه) قطعا اذ هو من المدافعة عن العرض ايضا وح قلو (اصرفه موه بحصاة او عود) او غيرهما فانفق انه (حتى ذلك) عليه (كانت الحناية هدرا) ملا خلاف بل الاحماع تقسيمه عليه مع توقف الدفع

عليها مل ؟ كذا لو تعدوه بذلك مع الفرض المزبور لانه من المدافعة عن العرض  
مضافا الى النصوص التي قد منها في المحارب . (ولو نادره من غير رحر صمن)  
لكونه عادي فيندرج في عمومات الصمان . وفي محكي المسوط : ان لم يكف  
الزحر استغاث عليه ان كان في موضع يسلفه الفوت فان لم يكن استحب ان يشده  
فان لم ينفع فله ضربه بالسلاح .

اقول : في هذه الكلمات مواقع للنظر تعرف مما سبق فلا يلزم للتفصيل .  
وفي محكي المسوط : و لو كان . المطلع . اعمى فناله شيء صمنه لان  
الاعمى لا يبصر بالاطلاع . اقول لا بأس به اذا فرضنا انصراف الاطلاع الى الاضمار  
والاقلو عمماء للاسماء وكان الاعمى يستمع الى ما لامرصى به صاحب الدار ففيه  
وجهان .

ثم قال المحقق وصاحب الحواهر قدس سرهما (ولو كان المطلع رجلا مائة)  
صاحب (المنزل) بحيث يحده رله النظر اليهن (اقتصر على زجره ان شاء) ولا يجوز  
له رميه (و لو رماه و العدل هذه فحني عليه صمن) لكونه عاديح الا ان يكون  
النظر رية (ولو كان من الماء مجردة حار زجره ورمه) على الوجه الذي سمعته  
وفي الاحتمى (لانه ليس للمحرم هذا الاطلاع) المتضمن للعورة والعسد الخ .

اقول : المتيقن حرج صورة رص صاحب الدار بصورة عدم وجود الرجل  
في بيته في حين اطلاع ارحام النساء عليهن في الدار و رصاهن عن الحكمين وفي  
غيرهما تفهيد الاطلاقات بغير الارحام محتج الى دليل مفقود ، والله العالم

### (هـ) اطاعة فرق

قال الله تعالى : ولا تطع من اعفلنا قلبه عن ذكرنا واتع هواه (الكهف ٢٨)  
ولا تطع الكافرين والمنافقين (الاحزاب ٤٨-٤٩) . فلا تطع المكذبين (القلم ٨) :

ولا تطع كل حلاف مهين (القلم ١٠) . ولا تطع منهم آثما أو كفورا (الانسان ٢٤)  
وان جاهدك لشركه أبي ماله لك به علم فلا تطعهما (العنكبوت ٨) وقريب منه  
في سورة (لقمان ١٥) . ولا تطيعوا امر المسرفين الذين يمددون ولا يسلحون . الى  
غير ذلك من الآيات فقد نهى الله عن اطاعة الغافلين قلوبهم عن ذكر الله والمتبعين  
هو اهلهم والكافرين والمنافقين والمكذبين والحلاف المهين والاثمين والكفور و  
الوالدين المجاهدين للشرك بالله وعن امر المسرفين  
لكن يحتمل قوما يحمل المواهي المدكورة على الارشاد فان اطاعة هؤلاء الطوائف  
الصالة لا تتحقق الا مائتان افعالهم المعروفة فيتلوث الانسان بالمعاصي  
ويحتمل حملها او حمل بعضها على المولوية واردة المطاوعة ولو في المساحات  
وان كان حكمة النهي ما ذكرنا والله العالم

### (١) طواف الحائض والنفساء

لا شك ان الطهارة من الحيض والنفساء شرط في صحة الطواف على تعصيل  
مدكوره في محله ؛ ولا شك ان دخول الحائض والنفساء في المسجد الحرام حرام  
كما انه لا شك في حرمة الطواف عليهما تشريعا ، واما حرمة عليهما ذاتية كما  
قيل . فلم اجد عليها دليلا وقد مر بعض الكلام في صلاة الحائض

### (٢) الطواف بالقبور

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي : لا تشرب وانت قائم ؛ ولا تطف بقبر ؛  
ولا تمل في ماء فقيع ، فان من فعل ذلك فاساه شيء فلا يلزم الانفسه الحديث<sup>(١)</sup>  
اقول : السياق والتعليل ( ساء على رجوعه الى الجميع ) قرينتان قويتان



على إرادة الكراهة، دون الحرمة خلافاً لعمهم، إلا أن مقال بحرمة لكونه بدعة  
و للعلامة المجلسي حول الرواية كلام في مزار محاربه من شاء فليراجعه<sup>(١)</sup>

### (٣١٨) التطيب للمحرم

في صحيح معذريه بن عبد الصادق عليه السلام لا تمس شيئاً من الطيب والامس  
الدهن في احرامك و اتق الطيب في طعماءك و امسك على انفك من الرائحة الطيبة<sup>(٢)</sup>  
و سأتني بحته في حرف العس في مادة الاستعمال فلاحظ .

### (٤) تطيب المرأة لغير زوجها

في صحيح الوليد بن موفقة عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ اي  
امرأة تطيبت لغير زوجها ثم خرجت من بيتها فهي تعلم حتى ترجع الى بيتها فهي  
ها رجعت<sup>(٣)</sup>

اقول حملة (العس زوجها) و حرف (ها) عبر مذكورة في سغتي من عقاب  
الاعمال لكنها غير قائمة للاعتماد لكثرة الاعلاط في اسنادها و متونها و هي  
المطبوعة في مطبعة السعد في بغداد سنة (١٩٣٢ م) و الحملة المذكورة في  
سعة الكافي ايضاً غير موحودة لكن طريق الكافي لاجل محمد بن اسماعيل غير  
معتبر .

ثم ان الظاهر دلالة اللعن على الحرمة اذالم تقم قرينة على خلافها ، ولكن  
الكلام في ان اللعن لاجل التطيب لغير الزوج او لغير زوجها عن البيت بلا اذن  
زوجها او لكليهما و مما يردد الباحث في الحكم بحرمة التطيب اطلاق الرواية

١ - ص ١٢٦ ج ١٠٠ الطبعة الحديث من بحار الانوار .

٢ - ص ٩٤ ج ٩ الوسائل

٣ - ص ١١٤ ج ١٤ .

الشامل لتطبيقاتها للنساء كما في الأعراس وغيرها من المجالس النسائية مع ان السيرة قائمة على التطيب .

وكذا الاطلاق يشمل حر زوجها ولو مع أدنى روحها فتأمل والله العالم

### (٥) تطيب الميت

والمراد بجمع قصيدة ، امسح بالعود ، و... دعوها ، ومن احتاط في تركه .  
 " حوثاً هما سيدان العلامة لحوثي " لسلامي دام ظلهما " في توضيح المسائل  
 مع ان سيدنا الأستاذ لحوثي قد قد جمع الروايات المستدل بها على الحكم  
 المذكور سداً أو دلالة في مجلس درسه على ما كتبه في رياض المجتهدين  
 بعد برآ لأبحاثه الفقهية " قل دام طله " فلا نشت بالاحبار المذكورة الكراهة فضلاً  
 عن الاحتياط الذي ، وهذا هو الأصل . ولا ملأ الاحتياط <sup>(١)</sup>

## حرف الظاء

### (٣١٩) التظليل على الرجل المحرم في حال المرور

في صحيح محمد بن مسلم عن حماد قال سألت عن المحرم بر كب القبة فقال لا قالت فالمرثه المحرمة قال نعم<sup>١</sup>  
وفي صحيح معاوية بن عمار عن القديس لا بأس ان يصح المحرم وراءه على وجهه من حر الشمس ولا بأس ان يستر بعض حذوه بعض<sup>٢</sup>  
وفي حنفية المصنف ان حمس عن الصادق عليه السلام لا يستتر المحرم من الشمس بثوب ولا بأس ان يستتر بعضه بعض.

وقضية اطلاقها عدم الفرق بين المذموم وحالة السر فشكل المردود تحت السقف المحدث في العمرة والمسمى بالموق القرية من المسجد الحرام فانه مسقف بل لا يمكن دخول المسجد الحرام الا من تحت السقف ولا ادري كمسة القائلين بهذا الاطلاق<sup>(٣)</sup> كما ان مقتضى اطلاق الاول ثبوت الحكم في الليل والنهار  
اقول : فصل البحث عن فروعات هذه المسألة مذكرة في مجلد

### (٣٢٠) الظلم

الظلم قسح عا ولا كثر ما يصفه القدر اما هو لاحا، تطبيق عنوان الظلم

١ - من ١٤٦ ج ٩ الوسائل.

٢ - من ١٥٢ ج ٩

٣ - ولاحد صحيح بن بريق من ١٥٢ ج ٩.



عليه ، وهذا العنوان لا يمكن ان يكون حسنا اذنا ، بل هو فسح دائما<sup>(١)</sup>

والشرح انما حرمة شد التحريم ، قال به في . . . ولا تر كنوا ، التي  
لدى من طلعتوا فتمسكتم اليه . (هـ و ١٣٥) فاذا تمس امار من ير كن الى الظالم فكيف  
الظالم به . . . وسميهم لذين طلعتهم الى مقلب سقذون ، وفي كثير من الايات  
القرانية استعمال الظلم بمعنى المعصية . هو يهد المعصية خارج عن هذه المسألة  
ثم انه يجوز للمظلوم الانتقام من الظالم كما مر قول الله تعالى ود كر وا لله  
كثير ، وانصرفوا من بعدهم طلعتهم (الشرح هـ ٢٢٧)

وقل تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه وانك ما عليهم من سبيل (الشورى ٤١)  
وفي القرآن آيات كثيرة شاهدة للمقام باصلاحها . . . ح المائدة بعينه  
عن التفسير

وفي صحيح ابى لهلد و به ثقة عن الصادق عليه السلام من مفسده شد من مظلومه  
لا يجد صاحبها عليها عونا الا الله<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح هشام بن سالم عنه قول . قول رسول الله ﷺ اتبعوا الظلم و نه  
طلعات يوم القامة

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ما من احد يظلم معصية الا احده الله به  
في نفسه وماله ، فاما لظلم الذي سمع وبين الله فدا تاب عمر له

وفي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام من ظلم مظلوما احد بهي في نفسه او في

١ - وبشكل الامر في تجوير الفقه او اكثرهم قبل الحيوانات بلاحقة عقلاوية كدفع  
صرد و جلب منفعة و لاحوطان لم يكن الاقوى المصع فانه ظلم و لظلم حرم عقلا و شرعا وانعم  
ما قال السيد :

مبازار موري كه دانه كثر است كه جان در دوحان شيرين خوش است

ماله أو في ولده

« في صحيح ابن ماجة قال : « رسول الله ﷺ قال : « من ظلم احدا وولاهه فليستعمر الله له فانه كعامة له »

اقول لا معاونة من الاخيرة وما سبق لا مكان حملته على لاقتضاء ونظائره الى نفي الظلمة اذ يمكن ان يكون المظالم بمقدار حصة اضرار مد عند استعصاف الظالم حين عجزه عن استدراكه حق المظالم : استيفائه له فتدبير جيدا

ويحتمل ان يكون الاستعصاف اشارة بالنسبة الى العذاب المستحق من عصيان الله دون المستحق من اتلاف حق الناس : لاحظ باب التوبة في قسم الواحبات

ثم انه يمكن ان لا يحكم بحرمة احدى حمة من لحدطة « الشعر وغيرهما مما لا مال له بنظر العرب من جهة صدق عهده ان الظلم عليه « وان الحمة المدكورة ونظائرها وان كانت مملوكة « الا انه لا دليل على حرمة التصرف في ملك الغير او اكله « والذي يحرم تصرفه واستعماله من دون الادب هو المال المفروض عدم صدقه عليها « ويمكن ان للحق بالحمة القضاء بناء على انه ليس بمال عروا واما ان قلنا بان المال هو ما يملكه النفس او ما يملكه اثاره تشبه ولا شك في صدقه على القضاء .

### (٥) العطن السوء

قد مر ما يتعلق به في حرف السين تحت عنوان سوء الظن بالله والمؤمنين وراجع .

### (٥) اظهار الشماتة بالمسلم

في رواية الوائلي : قال رسول الله ﷺ لا تظهر الشماتة ما حيك فيه رحمه الله

ويستبىك في رواية ابن علقمة عن الصادق عليه السلام لا تعدى الشهادة لاحد في حقه الله و  
يصبرها بك ، و قال : من شمت بمعصية تركت ما حرم لم يخرج من الدنيا حتى  
يعتقن<sup>(١)</sup>

افل . الاولى تركه . والثاني دمه من سب . دلالة . لكن العاقل ترك  
عمون محرم حر عليه كالأبداء والتوهين والدلال وحده . والله العليم .

### (٣٢١) الظهار

في الشرايع و شرحها (الحواهر) لا خلاف في ان الظهار محرم لا يساعد  
بالممكن والرد في قوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول و زورا ، وهم  
معدون محرمين مع تصريح الرأية الواردة بسبب رواها من معصية (و) لكن (قد)  
و ان لم يحققه لاحد من اصحابنا (لأعقاب فيه لتعقبيه بالمعوى) فقال عروجل بعد  
ذكره وان الله لعنه عموره وهو يستلزم في العقاب وفيه انه لا يلزم من وسعه تعالى  
بالمعوى والعقوبات فملتتهما بهذا النوع من المعصية واطايره في القرآن كثيرة  
كقوله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان  
الله غفورا رحيم .

### (٣٢٢) اظهار المحرمة حليها للرجال

في صحيح ابن الجراح قال سألت ابا الحسن عن المرأة تكون عليها الحلي  
والخلخال والمسكة والقرمآن من الذهب والورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت  
تلبسه في بيتها قبل حجبها اشترعه (اتزعه ط) اذا أحرمت او تنكره على حلاله  
قال . تحرم فيه وتلبسه من غير ان تظهره للرجال في مراكبها ومسيرها<sup>(٢)</sup>

١ - في ٩١٠ ج ٢ الوسائل .

٢ - في ١٣١ ج ٩ .



اقول : و في شمول الرحال للمحارم و الروح نظير لدعوى الانسراف الى غيرهم و ان قلنا بالحق المحارم معبر هم لاشكلنا في شمول الرواية للروح والله العالم .

و محتمل قويا ، عدم حرمة للمجرمه اصلا ، \* نهى الامام عن اطهارها من جهة حرمة اسداء الرمة لألأخا<sup>ن</sup> مطلقا ، و ان ثبت فضل ال نهيه<sup>عن</sup> حب الارشاد

وسيتبي مر يد محث له في مادة التمس في حرق الامم شاء الله

## حرف العين

### ( • ) عبادة الحائض والنفساء

اشربا اليها في صلاة الحائض في حرف الصاد .

### ( • ) عبادة الشيطان

قال الله تعالى : ألم اعهد اليكم ما سى آدم ان لا تعبدوا الشيطان انه لكم  
عدو مبين (يس ٦٥) ،

اقول : الطاهر عادة الشيطان في الامة عمارة عن اطاعته فيما يوسوس من ترك  
الواحشات واثبات المحرمات ، و ان كانت العادة احص من الاطاعة كما لا يحصى  
وان اريد بها معناها الاحص فتدخل فيما ياتى

### (٣١٠) عبادة غير الله

قال الله تعالى : قل ابنى نهت ان اعبد الدين مدعون من دون الله (الانعام ٥٦)  
(الغافر ٦٦) .

وقال . انكم و ما تصدون من دون الله حسب جهنم انتم لها و اردون  
(الانبياء ٩٨)

اقول : عبادة غير الله شرك وهو من اكبر الكفائر .

### (٣١١) العتو عن امر الله ونهيه

قال الله تعالى : فلما عتوا عما بهوا عنه قلنا لهم كونوا فرقة خاسين  
(الاعراف ١٦٦)

وقال الله تعالى : فعتوا عن امر ربهم فاجدناهم الصاعقة وهم سطر من (الدايات  
(٣٤)

اقول العتو والعنى : كما هي بعض كتب اللغة . الاستكبار ونحو ذلك  
ولا فرق في الحكم المذكور بين هذه الامة وسائر الامة كما لا يخفى ، بل  
الظاهر ثبوت حرمة العتو وان نهي بما كلف به

### (٥) العتو في الارض

قال الله تعالى : ولا تعصوا في الارض مفسدين (في سور النقرة و الاعراف و  
هود والشمراء والعنكبوت) ولا يخفى ان النهي المذكور لا يتضمن حكما جديدا

### (٣١٢) العجب

في صحيح الثمالى عن السجاد عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ ثلاث منجات  
خوف الله في السر والعلانية ، والعدل في الرضا والغضب ، والقصد في الغنى والفقر  
وثلاث مهلكات : هوى متبع وشح مطاع ، واعجاب المرء بنفسه <sup>(١)</sup>

اقول : الروايات الواردة في ذم العجب كثيرة جدا بل لا يسعد حصول العلم  
بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام .

وقال سيدنا الحكيم فقه في متمسكه <sup>(٢)</sup> نعم يظهر من كثير من الاخبار

١ - ص ٧٩ ج ١ الوسائل.

٢ - ص ٤٦٣ ج ١ الطبعة الاولى.

حرمة لكمه لا مطلق على العمل ليمتنع التقرب به حبشاً ، و مجرد كونه من المهلكات و انه مانع من صعود العمل الى الله سبحانه ومن قوله اعم من الاطلاق الخ .

اقول ولكن مع ذلك استعادة الحرمة الدائمة منها محل اشكال ، لاحتمال ارادة الاشارة الى اسرارها من ثمره لو كانت اللامعة الشرعية و عدم الحوى و الرجاء اليه تعالى فلاحظ وتامل

ثم المعجب في اللمعة الذكر لعجب نفسه استكسر ، اعجب بالشئ اسره لشيء ، وقال بعضهم لعجب استعظام العمل الصالح و استكساره و لا يحتاج له و الا دلالته و ان يرى نفسه خارجا عن حد التفسير ، و اما السرود به مع التواضع له تعالى و الشكر له على النعم فهو لذلك فهو حسن انتهى كلامه

### (٣١٣) العجلة بالقرآن

قال الله تعالى ، ولا تمجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحيه  
اقول يحتمل كون النهي ارشادا ، و يحتمل كونه مولويا حسب الاختلاف  
في تفسير الآية فراجع التماسر

### (٥) تعدى حدود الله

قال الله تعالى ثلث حدود الله فلا تعتدوها ومن تعد حدود الله فاولئك هم الظالمون (البقرة ٢٢٩)

هذه الآية وغيرها مما يشاهدها ليست دائمة على حكم حديث كما لا يخفى

### (٥) الاعتداء

قال الله تعالى ، و قتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم و لا تعتدوا ان الله

لا يعجب المعتدين (البقرة ١٩٠).

وقال تعالى : ولا تمسكوهن من وراء الغدران (البقرة ٢٣١)

وقال : ولا يحز منكم سؤال قوم ان صدكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا

(البقرة ٢٢)

• ذكر بعض المفسرين في ديل الآلة ، لا ولي ان الهى مطلق مراد به كذا  
ما يصدق عليه انه اعتد ، كالتبديل قبل ان يسعى الى الحق والاعتداء بالقتال ، وقتل  
النساء والاصهار

اقول : الاعتداء هو التجاوز عن الحد وهو : الظلم واحد فليس فيه حكم  
جديد ، اما تجديد الاعتداء المؤثر على الكفا ، فلعلة سأتى في باب القتل والله  
الموفق

### (٣١٤) عداوة الشيعة

قال الصادق عليه السلام في صحيح هشام و حمص : ان الرجل لم يحكم و ما يعرف  
ما انتم عليه فيدخله الله الجنة يحكم ، و ان الرجل لم يحكم و ما يعلم ما انتم  
عليه فيدخله الله يبعثكم النار<sup>(١)</sup> .

• في صحيح الحزاز عن ابي بصير عن ابي عبد الله ان من يشغل مودتنا اهل البيت من  
هو اشد فتنة على شيعتنا من الدجال . فقلت لماذا قال : موالاته اعدائهم ومعاداة  
، وليأتى انه اذا كان كذلك احتلظ الحق بالباطل ، واشتبه الامر فلم يعرف مؤمن  
من منافق

وفي صحيح ابن ابي عمير ان قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : من عادي  
شيعةنا عادانا ، ومن والاهم فقد والانا . لانهم مت ، حلقوا من طيبتنا ، من احبهم

١ - لرواية محتاجة الى البحث و تأمن من ٤٣٩ ح ١١ الوسائل.



فهو منا ومن بعضهم فليس منا من رد عليهم فقد رد على الله ، ومن طعن عليهم فقد طعن على الله لانهم عباد الله حقاً واوليائه صدقاً والله وان احدهم لشعيع في مثل ريعة ومصر فيشععه الله فيهم لكرامته على الله عز وجل<sup>(١)</sup>  
اقول قد تقدم الكلام في هذا الموسوع في حرف الاء في مادة التاعض فراجع

### (٣١٥) عداوة الرسول والملائكة

قال الله تعالى : من كان عداوة لله وملائكته ورسله وحريده و مكال فان الله عدد للكافرين (المقرة ٩٨) -

قال المحلبي (قدم) في السماء و العالم من المحار<sup>(٢)</sup> المظاهر ان التعبير للكافرين عنهم (اي اليهود) لبيان ان هذا ايضا من موحات كفرهم وتدل الآية على انه تعبد محبة الملائكة وان عداوتهم كفر انتهى  
اقول استعادة حرمة عداوة الملائكة من الآية الكريمة لا بأس بها ، واما وجوب محبتهم فلا يستعاد بوجه

### (٤) تعطيل الحدود

في الصحيح عن امير المؤمنين عليه السلام اللهم فلت تسبك عليه السلام .. يا محمد من عطل حدا من حدودي فقد عاندني وطلب بذلك مصادتي<sup>(٣)</sup>  
اقول والمحتمل قوي عدم حرمة تعطيل الحدود نسية وان المعاندة والمصادة من جهة ترك الواجب فتأمل .

### (٣١٦) التعرب بعد الهجرة

في صحيح ابن محبوب قال كتب معي بعض اصحابنا الى ابي الحسن عليه السلام يسأله عن الكناثر كم هي ؟ وما هي ؟ فكتب : الكناثر من احتنث ما وعد الله عليه

١ - من ٤٤١ ح ١١ الوسائل .

٢ - من ١٤٩ ح ٥٩ الطلعة الحديثة .

٣ - من ٣٠٩ ح ١٨ الوسائل .

النار كهر عنه ساقه اذا كان مؤمنا والسبع الموحيات قتل النفس الحرام، وعقوق  
الوالدين، واكل الربا، والتعرب بعد الهجرة وقضى المحصنه واكل مال اليتيم  
والفراغ من الزحف<sup>(١)</sup>.

قول ١٠ وكذا عدد التعرب المتباد اليه من الكنائس في صحيح ابن العجاج  
وصحيح ابن مسلم وغيرهما

وفي صحيح منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ لا رصاع بعد  
قطام ولا رصال في صام ولا تم بعد احتلام ولا صمت يومه الى الليل ولا تعرب بعد  
الهجرة، ولا هجرة بعد الفتح ولا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك<sup>(٢)</sup>  
وغيره في مجمع البحرين بقوله: معنى الالتحاق ببلاد الكفر والاقامة به،  
بعد الهجرة عنها الى بلاد الاسلام وكل من رجع من الهجرة الى موطنه من غير  
عدو كالمرد وفي كلام بعض علمائنا: التعرب بعد الهجرة في زمان هذا ان  
يشتغل الانسان بتحصيل العلم ثم يتركه ويصر منه عربا انتهى

اقول: التعرب يفرض على اقسام:

فمنها الازداد، فيرجع المكلف الى بلده وموطنه مرتدا عن الاسلام الى  
كفره

ومن هنا انتقال المكلف الى مكان لا يقدر على اطاعة ربه عن اسمه.

ومن هنا الالتحاق ببلاد الكفار والسكون فيها وان تمكن من اتيان وطنه  
ومن هنا هرب المؤمن الى بلاد المعادين، اما مع التمكن من العمل بمذهب  
واما بدونه فالصور خمسة لاشكال في حرمة الاول والثاني، ط الثاني لعنه المتيقن  
من التعرب المحرم فضلا عن الاول كما انه لاشكال في حوار الاخير قطعاً، واما

١ - ص ٢٥٢ ج ١١ الوسائل.

٢ - ص ١٥٦ ج ١٦ الوسائل.

الرابع فإن تمكن من العمل نقيه فلا بعد القول بالحوار للسيرة وإن لم يتمكن  
صلا كما في أداء الخمس ونحوه فالأقوى عدم الحوار فافهم  
١٠- الثالث فمعه أشكال وتعدد ، المسألة في العصر الحاضر محل لانتقاده  
المس ، ومقتضى برائه هو الحوار سواء كان المرحح مهاجر منه أولا أم غيره  
حاضرة كان أو نادية

قال الشهيد الأول في جهاد النعمة قال : ويحرم المقام في بلد الشرك لمن  
لا يتمكن من اطهار شعائره الاسلام . وقال الشهيد الثاني في شرحه ، من الاذان  
والصلاة والصوم وغيرها واحترار معير التمكن ممن يمكنه اقدمتها لقوة او عشيرة  
معه ، فلا تحب عليه الهجرة . نعم نستحب لثلاث أكثر سوادهم ، وانما يحرم المقام  
مع القدرة عليها (أي الهجرة) ولو تعددت فلا حرج والحق المصنف فيما نقل  
عنه بلاد الشرك بلاد الخلاف التي لا يتمكن فيها المؤمن من اقامة شعائره الايمان  
مع امكان انتقاله الى بلد يتمكن فيه منها انتهى

اقول ، معنى هذا الكلام مؤيد لما قلنا من الحوار في الصورة الثالثة وبعبارة  
الاخير قد عرفت ما فيه .

ومضى ذكرنا تفصيل فروغ الهجرة في كتابنا نوصيحه مسدداً حنكياً الذي  
العناء بعد تأليف هذا الكتاب سموات وبغفل هما ذكرنا في هامش صفحة (٨١)  
الطبعة الثانية منه :

المستبعد من الآية (سورة النساء ٩٩ - ١٠٠) ولا وجوب المهاجرة من كل  
محل لا يتمكن من التدين وإن لم يكن بلد شرك كما في البلاد الاعفاسة فعلا  
وثاب ان المسقط في وجوبها هو العصيان - الظلم بالنفس - المحقق ترك الواجبات  
وايمان المحرمات فقط من دون اعتذار المنحجات كالاذان . وثالثا الاكتفاء بالتدين  
ولو في حالة الاحتفاء وبه الرابع للظلم على النفس من دون اعتذار التجاهر بالعمل ،

دراسة كفارة العمل ولو مع الأدية لعين ما قلناه في الثالث فهذه ملاحظات أرمع على كلام جمع من العلماء منهم صاحب المحرر

وما، نقله في المجمع عن بعضهم فهو ليس من الثمر، ثم لا التعلم ليس بحرماً مطلقاً فإن التعلم بما يكون مستحباً، بما واجب كفاً، وما واجباً

### (٣١٧-٣١٨) عزم عقد النكاح للمعتدة

قوله الله تعالى ولا تهرموا عدة النكاح حتى يبلغ المدة واحدة واعلموا ان الله يعلم ما في أنفسكم وحدوه (البقرة ٢٣٧).

قد عزم عقد العلق على العمل، "سنة بحث لا يبقى فيه دهن في تأثره".  
الآن نطالع من رأس "العقدة من العقد بمعنى الشد" ثم في تطبيق عقدة النكاح، الحرم الذي هو امر قلبي الشدة الى ان يسمح هذه العقدة امر قائم بالية والاعتقاد فيها من الاعتبارات العقلانية التي لا موصول لها الاطراف الاعتقاد والمراد بالكفاية هو المكتوب اي المعبر ومن من الحكم وهو التبر من الذي فرضه الله على المعتدات ومعنى الآية ولا تهرموا عدة النكاح حتى يقضى عدتهن اي فسد المحرم هو الحرم على العقد بل نفس العقد وان الحرم عليه حائر لقوله تعالى قل هذه الآية. ولا جناح عليكم فيما عزمتم به من خطبة النساء او اكنتم في أنفسكم كما في المجمع، لكن اورد عليه في الجواهر ان المباح هو الحرم على النكاح بعد العدة لانها، ون النكاح اذا كان حراماً كان الحرم منه ايضاً محرماً والاتفاق على اوجه لعزم على النكاح بعد انقضاء العدة لا يقتضي حمل العزم على نفس العمل، ويمكن على معناه الحقيقي مع التقيد بالعدة، ومنه يعلم تقييد الاكثار بما بعد العدة لان الحرم على القبيح قبيح فيمتنع من الحكيم تحويره

اقول - لا بعد ان يكون مراد الامين الطهرسي (قده) ايضاً ما ذكره صاحب

العواهر (قدمه) فيكون النزاع في العزم الحائز غير التبيع لفظيا .

نعم قل صاحب العواهر في وجه حرمة أصل النكاح : فان المفهوم منه (أي من قوله تعالى ولا تعزموا) عرفا النهي عن النكاح نفسه ولو لشيوع التعبير عن تحريم الفعل بالنهي عن مقدماته لقصد المبالغة . . فلا ان تحريم عزم النكاح يستلزم تحريم النكاح المعزوم عليه . فانه لو كان حائرا الحار العزم عليه قطعا ، اذ لاحكم للعزم بالنظر الى ذاته بل لا يعقل حوازا الفعل مع تحريم العزم عليه <sup>(١)</sup> .

### (فائدة)

من تزوج امرأة في عدتها عالما بالصكم والموسوع حرمت عليه ابدان محرد المقد ، وكذا ان جهل المدتا والتحريم او احدهما ودخل بها قبل او دبراً حرمت عليه ايضا ، و اولم يدخل مطل ذلك العقد و كان له استينافه بعد انقضاء المدّة ، بلا خلاف احده في شيء من ذلك بل الاحماع يسميه عليه كذا في العواهر . لاحظ الروايات في الوسائل <sup>(٢)</sup> .

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا تزوج المرأة في عدتها ودخل بها لم تعمل له ابدا عالما كان او جهلا وان لم يدخل حلت للحاهل دون الاخر . وعلمه يعمل المطلقات .

### (٣١٩) التعصب

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : من تعصب او تعصب له فقد خلع ربة الايمان من عنقه .

١ - لاحظ ص ٣٨٣ وما بعدها ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٥ ج ١٤ .



وفي موثقة السكوني عنه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في قلبه حبة من حردل من عصية بعثه الله يوم القيامة مع اعراب العاهلة <sup>(١)</sup>.

وفي رواية غير قوية سنداً عن السجاد عليه السلام العصية التي تأثم عليها صاحبها ان يرى الرجل شراد قومه حير<sup>١</sup> من حصار قوم احري<sup>٢</sup>، وليس من العصية ان يحار حل قومه ولكن من العصية ان يبين الرجل قومه على الظلم <sup>(٢)</sup>.

اقول المتضمن من العصية المحرمة تزويج باطل قومه وطعامه على حق غير هم بل التزويج المدكور حرام وان لم يكن من قومه فلاحظ

### (٥) العصير الغنبي

تقدم حديثه في مادة الشرب في حري الشئ فلاحظ

### (٣٢٠) عضد شجر المدينة

في موثقة درارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول حرم الله حرمة بريدان في بريدان يحتل حلالاً او يعصد شجرة الا الا حرد او صاد طيره وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وما بين لاسنهم عبيدها وحرم ما حولها بريدان في بريدان يحتل حلالاً او يعصد شجرها الا عودي الناضج <sup>(٣)</sup>.

اقول : لاحظ مادة القلع في حرف القاف .

والاظهر هو عدم اختصاص الحكم «لعصد بل حرابه في مطلق القطع او الحكم هو الحرمة ان لم تكن السيرة على خلافه والا فالاحوط المنع لغير اهل المدينة .

١ - ص ٢٩٦ ح ١١ الوسائل.

٢ - ص ٢٩٨ ح ١١ .

٣ - ص ١٧٤ ح ٩ .

### (٣٢١) عضل النساء عن النكاح

قال الله تعالى . فلا تعملوهن ان ينكحن ارواحهن اذا تراصوا سمهن بالمعروف (المقرة ٢٣٢) اقول . تدل الآية على حرمة منع الناس المرأة بعد قضاء عدتها عن نكاح زوجها الاول اذا تراصيا بصورة مشروعة غير محرمة . و يمكن ان يستعاد من الآية وعبرها حرمة المراجعة للناس فيما عليه ملطنتهم وان لم يكن بمثل

### (٠) عضل النساء

قال الله تعالى . ولا تعملوهن لتذهبوا سمهن ما اتفقوهن الا ان يتبين فاحشه مسنة (النساء ١٩)

تدل الآية على حرمة سحق الارواح على روحانهم ليحصرن على مدخل شيء من الصداق لاحل الطلاق بمحور الفعل المذكور في صورة الفاحشه المسينة وهي الزنا على ما قيل . . .

ويمكن ان يقال ان هذا كسابقه ليس حكما جديدا بل هما من افراد الظلم المحرم والاستثناء المذكور في هذه الآية استثناء عن حرمة الظلم انتقاهما وانتصارا ولا حظ

### (٠) تعظيم السلطان الجائر

في موثقة سماعة قال سألته عن المسافر كم يقصر الصلوة ؟ فقال في مسيره يوم . ذاك يريدان وهما ثمانية فراح ، ومن سافر قصر الصلوة و اقصر ، الا ان يكون رجلا مشغول سلطان حائر او خرج الى صيد . رواه الشيخ كذلك في استمصاره ص ٢٢٢ ج ١ (الطبعة الحديثة) فيدل على حرمة مطلق تعظيم السلطان الجائر اذ لا خصوصية للتشيع ، لكن الموجود في النسخة المخطوطة الجيدة

حسب قول مجتبي الاستنصاف مستشعرا بادل مشعرا فتناسب تطبيقه على رجل من عوان الظلمة او مغلوب على امره مجهول المساقاة او نحوه

١ المدكور في التهذيب ص ٢٠٧ ح ٣ (الطبعة الحديثة) لا ان <sup>يكون</sup> رجلا متشعرا  
جذوف كلمته لسلطان حائر <sup>الذي</sup> ليس مهم له كرهها في نسخة الاستنصاف  
فيحمل في التهذيب على الاشتباه والله من لمولاه او المصحح عن انه لا معنى  
لكون مطلق التشعير ما عدا عن العصر <sup>و</sup> حميد على انفسه لغير حالات الظاهر  
يمكن ان يدل ان مطلق ما يجمع عن العصر ليس محراما كما يفهم من روایت  
باب العصر او قد يكون العصر المطلق بمعنى الصلاة كما في سفر الصدوق  
عنه من لا يقول بحرمة لكن المناسبة بين الموضوع والحكم يقتضي الحرمة  
والمدونة في الاشكال هو له حجة الادلة

### (٣٣٣) عقد المحرم ازاره في عنقه

في رواية سعد الاعرج <sup>هـ</sup> سأل ابا عبد الله يسأل عن المحرم بمقداره في  
عنقه قال لا <sup>(١)</sup>

وهي صحيح على من جعل عن احده لئلا يظن <sup>بأنه</sup> المحرم لا يصلح له ان  
يقعد ازاره على رقبته ولكن يثمنه على عنقه ولا يقعد <sup>(٢)</sup>

اقول دلالة الرواية الاولى على الصبح لا بأس بها لكن في طريق الصدوق  
لي سعد المدكور كرام الحنفي فقد وصفه الشيخ <sup>بأنه</sup> داهي حش - لكن  
البحاشي كبر وصف الثقة في حقه فالجمع بين القولين يقتضي ارجاع الحاشية  
الي جهة وقفه والوثيقة الي كلامه فيكون الرجل موثقا لكن السدي يوجب

١ - ص ١٣٥ ح ٩ التوضيح .

٢ - ص ١٣٦ ح ٩ .

التمقف في ذلك قول الشيخ في كتاب عسته حيث قال<sup>(١)</sup> .

فروى الثقات ان اول من اظهر هذا الاعتقاد (الوقوف على الكاظم عليه السلام) على  
بن ابي حمزة البطائني ورياد بن مروان القندي وعثمان بن عيسى الرديسي طمعوا  
في الدنيا ومالوا الى حطامها واستمالو قوم فمدلوا لهم شيئا مما احتادوه من الاموال  
بحو حمزة بن ربيع وابن المكدي وكذا ام الحنمى واعمالهم فروى محمد بن  
يعقوب المح

اقول فمثل هذا الحائن الذي مكذب لاجل المال لا يصلح للاعتماد على قوله

فان قلت كيف تمت اصل النقل؟

قلت لا فرق بين التوثيق بالخاص والتوثيق بالعم ، وقول الشيخ (وه) (فروى  
الثقات) بمعنى المحكم بصحة الرواية ، لكن قوله في آخر كلامه فروى محمد بن  
يعقوب طاهر في ان مرده بالثقات ورواياتهم هو الروايات التي نقلها من الرواية و  
عليه عيشكل الامر ادلس فيما ما ثبت حبابه كرام وكذبه .

وهذا شيء آخر وهو انه لم يثبت روايته الثقات هل هو وقف الثلاثة الاولين  
فقط او مع اهل استدالة الثلاثة الاخرين او يحتمل ان نقل استمالتهم من الشيخ  
(فده) وهو لمكان ارساله عرجحه وعلى كل حال لابد من الاحتياط في رواياته  
كما ذكرنا في فوائدنا الرجالية

واما الرواية الثانية فنسبها وان صحت عرايا دلالتها لاتعطل عن اشكال  
لعدم ظهوره في اصلها في الحرمة<sup>(٢)</sup> لكن لا بعد استعادة الحرمة من ديلها  
فلاحظ .

١ - ص ٤٢ الطبعة الحديثة في النجف الاشرف .

٢ - ولا يظهر عدم الاشكال في ظهورها في الحرمة فان الصلاحية في كتاب علي بن حمزة  
(رحم) قد اسمحت في الجواد كثيرا كما يظهر لمن راجعها فتبها نفي الجور .

### (٣٢٣) عقوق الوالدين

العقوق<sup>(١)</sup> من الكبائر والمسألة لمكان ابتلاء الناس بها مستحقة للتصحيح ويقول قال الله تعالى وإذا احببنا ميتاً منى أسرائل لاتعبدون الا الله والوالدين حساب ودى القربى والتمامى والمساكين وقولوا للناس حسناً وأقيموا الصلاة الح (المقرة ٨٣) وقال تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً والوالدين احسان ودى القربى والتمامى والمساكين والعدوى القربى الح (النساء ٣٦)

وقال تعالى قل لا تعبدوا الا الله ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئاً والوالدين احسان ولا تفتلوا اولادكم من املاق الح (الانعام ١٥١)

وقال تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الا الله والوالدين احساناً من يعلم عداك المكر احدهما او كلاهما فلا تغفل لهما اب ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً وخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ارحمتنى صغيراً (الاسراء ٢٣ - ٢٥)

وقال تعالى ووصنا الانسان بوالديه حملته امه ان اشكر لى ولو الالهك الى المصير وان جاهدك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفاً (لقمان ١٤ - ١٥)

وقال تعالى ووصنا الانسان بوالديه احساناً وان جاهدك لتشرك الح (العنكبوت ٨)

وقال تعالى ووصنا الانسان بوالديه احساناً حملته امه كرها الح

١- فى القاموس: عى شق. (حق) والده حقوقاً (بفتح العين وفى المسجد بضمها) ومعة صدره وفى المسجد: (حق) الولد والده: عصاه أى شىء عطا طاعته وترك النعمة عليه، واحسان اليه واستخف به وفى مجمع البحرين: اذا اذاه وعصاه وترك الاحسان اليه وهو البر به واصله من الحق وهو الشق والقطع



## (الأحقاف ١٥).

١ في صحيح ابن محبوب و صحيح السند عند لعظم الحسين ١ و صحيح  
عند و صحيح ابن سنان ٢ و حكمة العقل ٣ و غير هـ ، عد عفوف ابو لدين من الثمائر  
والاحمد

٢ في صحيح عبد الله بن المعرفة عن الصادق عن رسول الله ﷺ كى بار او  
افصر على النعمة وان كنت عاق فافصر على الماء ٤

٣ صحه الز ٥ به سند حسنه عن صحبه ٦ انه امر اهلهم من هاشم عن عبد الله  
المذكور والاقتصر مرسله .

٤ في صحيح سفيان عن الصادق عليه السلام من نظر الى ابو به نظر عاقبت لهما و هما  
طالما به ان لم يقل لله له صلاة ٧

٥ في صحيح سفيان و زاد لحيطة و قد سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل  
اولا له الذين احسانا له هذا الاحسان ٨ و هو الاحسان ان تحسن صحبتهم ، وان  
لا تكتفهم ، ان سألوك شئ مما يحتاجون له وان كان مستعسبا اليك يقول الله (ان  
تعالوا ليرحمي بكم الله بحول الله) و قال (ما سلمت عندك الكبر خدعها او كلاهما  
ولا تغفل لهما او ولا تنهرهما) قال ان اصحراك فلا تغفل لهما (او) ولا تنهرهما ان  
سررك قال (او من لهما وه لا كرم) و قال ان سررك فقل لهما عذر الله لكما  
فذلك منك وه اكرم قال (و احسن لهما حجاج الدل من الرحمة) قال لا تغفل  
(تعالوا به) عيبك من لشطر الهمما لا امر حمة و رقة و لا ترفع صوتك فوق صوتهم

١ - ص ٢٥٢ ح ١١ لورسن

٢ - ص ٢٥٤ ح ١١

٣ - ص ٢٦١ ح ١١

٤ - ص ٢١٦ ح ١٥

٥ - ص ٢١٧ ح ١٥

ولا بدك فوق أيديهما ولا تقدم قدامهما<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح معمر بن خلاد قد روى لامي الحسن الرضا عليه السلام ادعوا لوالدي  
إذا كانا لا يعرفان الحق قال دع لهما • بصدق عنهما • وإن كانا حين لا يعرفان  
الحق فداده • وإن دسا الله تعالى فيهما • إن الله ينشئ بالرحمة لأهل عقوق<sup>٢</sup>  
أقول: المستفاد من الآيات والروايات أمور:

(١) وجوب الاحسان لهما • المفهوم منه • مدبرهما في الأقوال والأفعال  
والأفعال والسلوك المحمل معهما • بل عاده بغيره • له تعالى • وصاحبهما في أدبه  
معروف • وقوله عليه السلام في صحيح البخاري: (احسان لوالدي حسن محسنتهما)  
• ما قوله عليه السلام في (لا تكفهما) • (أظهر عدم وجوبه • ولو من  
جهة أسرهما • الاستشهاد بقوله تعالى (الذين يولوا البر حتى تنفقوا مما) • شاهد  
دليل على استحباب عدم التكليف المذكور • كما لا يخفى  
• مقتضى لاطلاق عدم الفرق بين كونهما شاس • كسريين • مؤمنين أو  
كافرين • بل • محسنين أم مسيئين • ومثبت من وجوب • الانشراح • الاستقام • كذا • في  
مادة (السب) وغيره • يشكر خبره في المقام مع هذه التأكيد • بل دليل صحيح  
الكافي صريح في عدم لدور في تحميه فلاحه • وله الأعم

(٢) حرمة لقول لهما • وإذ كانا • كذا • في السن • كما في الآية الأسرى •  
• يشكر استحباب الحكم المذكور • لبي غير الكسريين في السن • وفيهم  
• وفي مجمع البحرين الألف كلمة يقال لما تنحصر منه ويستقل<sup>(٣)</sup> • ووضح

١ - ص ٢٠٤ وص ٢٠٥ ح ١٥ أبو نائل

٢ - ص ٢٠٦ ح ١٥

٣ - وهو أيضا وفيها - كلمة - على ما قيل تسع لغات • أي حركات ثلاث  
بغير تنوين • ولحركات ثلاث مع تنوين • دابة • بح • وال صاحب القاموس: أي يؤف ويثف  
وتأفف من كرت أو صخر • وفي كلمة بكرة • ولغاتها • ربوع • • وهذا العدد صرح صاحب  
منتهى الأدب أيضًا •

ان لعمر عنه بالفارسية (ملول شدم) و (حسنه شدم) و (از صحبت تان حوصله ام سر رفت) و امثالها .

ثم يتبعهما الكسر بفهم من الصدق العرفي لعدم ضبط معين فيه كما لا يخفى  
(٣١) ح . مع بهر هيا ، اي : حرهما ، وفي منتهى الارباب : بهر سر دش کردن  
و بحث بر دوش و مع قوله تعالى و اما السائل فلا تنهر

ثم الصاهر ثبوت الحرمة لحره لم الدين غير الكسر بل ايضا لكن لا يعنون  
اسمه بل من جهة براد لاحسان الواجب ، فانه من افراده ، كما ان القول الكسر  
و حقن الخنازير صاهر افراده و ليسا شيئا اخر على لظاهر و يفسر لقول الكسر  
بالاستبعاد في صحيح الحداد من باب التطبيق دون المحصر و اما الاسترحام فيشكر  
القول بوجهه و من حمى الامر به (وقل رب ارحمهما ) على التثنية لم يكن  
محررا للمرءة المستبعدة بل ان المعصوم <sup>عليه السلام</sup>

(٤١) لعقوب حراره و من الكثرة و لظاهر انه ترك الاحسان و صده و اعف  
الصدر اليه و كذا في صحيح سيف و من العقوف فهو حرام و الا فمحرم و عدم  
قبول الصلاة لا يدل على حرمة .

(٥١) كان سيد الاستاذ الحقوقي (دام طهه) في دروسه اخرج الفقه في بحث  
الصلاة على الميت مدعى حرمة الدعاء لعمرامة من : ليس له لم احد دليله و يوجب من  
حرمة لكانت حاشية غير انه الدين لصحيح عمر بن خالد المدكوري

(٦١) و اما رفع الصوت و الدفوف صوتيهما : بهما : التقدم قدامهما كما هي  
صحيح الحداد و من عدت من العقوف : ترك الاحسان فهو حرام بلا كلام و الا فهو  
مستحب على الارجح والله العالم .

(٧١) لا بد و لروايات المتقدمة لا تثبت لزوم طاعة الاولاد للوالدين  
فيجبور لهم المحال لعد عملا و ان حرم العقوف و تراه التأديب معهم قولاً و فعلاً .

وقد قال الوالدان لولدهما: طلق وحتث، اذ انكح امرأة فلابية او ملك ماله  
لما او لفلان او لا تسافر او سافر او نحو ذلك فلا يجب على الولد الحرى على طهقه،  
وله المخالفة مع التأديب في الكلام وذكر الاعداد والتعليل وتعليلات . وقوله  
تعالى : وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما . وان دل على  
حوار المخالفة بل وجوبها وحرمة الاطاعة في المحرمات وترك الواحبات ولو  
استوحيت المخالفة المذكورة تأديبها ، لكنه لا يدل على وجوب الطاعة في غير  
المحرمات وترك الواحبات كما لا يخفى .

لا يدل ان الطاعة وقبول كلامهما من الاحسان الواجب ، فإنه يقال بعد  
شمول الاحسان الواجب للمحورث عنه كما يظهر من صحفة الجواهر  
لكن مشكل الامر فما اذا استلزم مخالفة الولد لهما في مطالبة تأديبها  
واثر جردهما ولم بعد الاحتياط في اطاعتها فإنه من العقوق المحرم قال في صوم  
الجواهر <sup>(١)</sup> بل لعله (اي صحة صوم الولد) حتى مع النهي لعدم ما يدل على  
وجوب طاعة ذلك ، ما لم تستلزم امداء بذلك من حيث الشفقة التي لا فرق بين الوالد  
والوالدة البع

اقول استلزام الامداء وجوب الطاعة في مثل الطلاق والعنف والتملذث عسر  
طاهر ، والفرق بينه وبين العسر والصلاة في المسجد ونحوه فلا فرق ، اللهم الا ان  
يقال بخروج الامثلة الاولى من وجوب الطاعة في فرض التأديب بالسرة الكاشفة  
عن مذاق الشرع ، والمقام مشكل واشكل منه قول العلامة - رحمه - في المنتهى  
على ما في جهاد الجواهر من . ان اطاعة الابوين فرض عين والجهاد فرض كفاية  
وفرض العين مقدم على فرض الكفاية ، فاما لم يجد ما يدل على فرض طاعة الوالدين

مطلقاً ، ولعل نظر العلامة في هذا الافتاء الى قوله فان است ومالك لا يثبت<sup>(١)</sup> .  
 لكنه محل اشكال او مع اد لس الولد ملك ابيه يتصرف فيه كيف يشاء .  
 ولا يجوز للولد عملاً الا مآزبه .

### بحث وتفصيل

قال الشهيد الاول في النسخة والابوين مع الولد من الجهاد مع عدم التعيين  
 قال الشهيد الثاني : في الحق الاحداد بهما قول قوي ولو احتسبوا توقف على  
 ادن الجميع ولا يشترط حربتهما على الاقوى ، وفي اشترط اسلامهما قولان و  
 طاهر المصنف عدمه . كما يعتبر ادبهما فيه يعتبر في سائر الاسفار المباحة و  
 لصدرة والده احبه كفاهه مع عدم نسيه عنه ، لعدم من فيه الكفاية ومنه المعر  
 لطلب العلم ، وان كان واحدا عدا او كفاهه كتحصيل الفقه و مقدماته مع عدم قيام  
 من فيه الكفاية وعدم امكان تحصيله في بعده ، وما فاز به مما لا بعد سفر اعلى الوجه  
 الذي يحصل ما قرر الم توقف على ادبهما والاقوى انتهى

اقول : والاقوى عدم الحق الاحداد بهما لاختصاص الادلة بهما و فقد  
 يشملهم ، نعم ان مقتضى الاسلاق عدم اشترط الحرية و الاسلام كما افاده خلافا  
 لصاحب الدواهر في الاحير حيث اعتر اسلامهما وما ذكره في وجهه لانهن  
 دللا فلا حظ ، واما عند اادن فلم يدل عليه دليل لفظي اصلا ، وورد فيه فهو ضعف  
 سنداً و دلالة<sup>(٢)</sup> .

نعم قال العلامة في محكي المنتهى : من له اموان مسلمان لم يجاهد تطوعا  
 الا بادهما ولهما نسبه و قد قال كفه اهل العلم انتهى

٢ - ص ١٩٥ ج ١٢ الوسائل .

١ - ص ١٢ ج ١١ الوسائل



لكن لم نعلم ان الاحكام المذكورة على سلطنة المنع او عليه وعلى اعضاء  
الاولى والعدوة غير طاهرة في الاخر مع انه مخصوص بالجهاد دون سائر الاسعار  
كما صرح به نفسه وعليه ان العال في الجهاد الهلاك وفي هذه احدى الفقر لطلب العلم  
والتجارة - السلامة - وورد عليه انه مضاف لما ذكره اولاً من وجوب الطاعة مع  
عدم بيع السعر المربور عليه والاطهر عدم الاعتناء بمثل هذه الاحكامات المسقولة  
في اقبال المموحات والاطلاقات اللعنة - فلا يفتقر ادبهما في شيء من الاسعار والجهد  
واما سلطنتهما على المنع فليس امراً عليها دليل سوى الاحكام المحلى عن  
التذكرة والاصحاح في وجوب الحلال في كلام الفقيه الممتنع صاحب الجواهر  
(قده) <sup>(١)</sup>

والاوجه الحق السعر بغيره من الامور في عدم وجوب الطاعة وعدم حرمة  
المخالفة الاقما اذا استلزم ترك الاحسان والمماحة الممروفة والمعوق على اشكال  
في بعض الموارد كما عرفت <sup>(٢)</sup> .

(أ) قال رسول الله ﷺ كما في صحيح ابن حارم عن الصادق عليه السلام لا يبيع  
لولد مع ولده ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع زوجها ولا يدر في معصية ولا  
يعين في قطعة <sup>(٣)</sup> وطاهره بسلان المدر بدون ابن الوالد دون الوالدة

(ب) هل يجوز لهما احد مال اولادهما بلا ادبهم او مع بهيهم ام لا ؟ ام الام  
ولا يجوز لهما احده لعدم دليل عليه بل الدليل على خلافه كما ستعرف ، ولاحق

١ - ص ٥٥٢ كتاب الجهاد .

٢ - قال سيدنا لاسناد الحكيم - قده - في عتاك مستمكة ص ٢٢٢ ح ٦ (العبية  
الاولى) لاشكال عدها في حرمة يداتها بالمخالفة للامر او انهي الصادقين من احدهما  
بداعي العطف والثقة ، وكانه القدر المتيق من وجوب طاعة الله لدين روح قادراً بهي احدهما  
الولد عن الاعتكاف بداعي الثقة او عن الصوم كذلك يعنى .

٣ - ص ١٥٦ ح ١٦ الوسائل .

لها سوى النفقة الواجبة .

واما آلات فطهر جملة من المعوض هو الجواز في الجملة ، ففي موق  
سميد ابن سار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ايسح الرجل من مال امه وهو صغير  
قال نعم قلت يحج حجة الاسلام وينفق منه ؟ قال نعم ، بالمعروف ثم قال :  
نعم يحج منه وينفق منه ، ان مال الولد للوالد ؛ ليس للوالدان باحد من مال  
والده الا ما ذله <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال سألته عن رجل لاسه مال فيحتاج  
الاب اليه ؟ قال : ما كل منه وما الام فلان كل منه الا فرما على نفسها <sup>(٢)</sup>

وفي صحيح علي بن ابي الكاسم عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون  
لولده الحادة ابطأها ؟ قال ان كان لولده مال واحب ان يأخذ منه فليأخذ وان  
كانت الام حبه ، فلا احب ان تأخذ منه شيئا الا قرصا <sup>(٣)</sup>

وفي صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام سألته عن الرجل يحتاج الى مال  
امه ؟ قال : ما كل منه ما شاء من غير سرف . وقال في كتاب علي عليه السلام ان الولد  
لا يأخذ من مال والده شيئا الا ما ذله . والوالد ماخذ من مال امه ما شاء وله ان يفع  
على حاربة امه اذا لم يكن الامن وفع عليها . ودكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل  
اقت ومالك لا ييك <sup>(٤)</sup> .

لكن في صحيح الثمالي عن الباقر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل : انت  
ومالك لامك ثم قال ابو جعفر عليه السلام : ما احب ان يأخذ من مال امه الا ما احتاج

١ - ص ١٩٥ : وص ١٩٦ ج ١٢ .

٢ - ص ١٩٦ ج ١٢ .

٣ - ص ١٩٨ ج ١٢ الوسائل .

٤ - ١٩٤ : وص ١٩٥ ج ١٢ .

اليه مما لا بد منه ، ان الله لا يحب الفساد<sup>(١)</sup> .

والظاهر منه الفاء ان الولد في احد الاب من ماله بعنوان النفقة الواجبة  
لا غيرها اللهم الا ان يحصل على الكراهة فابها المنقش من نهي المحبة فتأمل  
وهي صحيح ابن سنان قال : سألتُه بمي اما عبد الله عليه السلام ماذا يحل للوالد من  
مال ولده ؟ قال : اما اذا اتفق عليه ولده ما حسن النفقة ، فليس له ان يأخذ من ماله  
شيئاً وان كان لوالده حارية للولد فيها نصيب فليس له ان يطأها ، الا ان يعومها  
قيمة نصير لولده فيمتها عليه قال ويعلن ذلك

قال وسألتُه عن الوالد امرأ من مال ولده شيئاً اقال نعم ولا مرد ، أولد من  
مال والده شيئاً الا ماذنه فان كان للرجل ولد صغار لهم حارية فاحب ان يتصيهما  
وليقومها على نفسه قيمة ثم ليصحبها ماشاء ان شاء وطأ وان شاء ما ع<sup>(٢)</sup> (المصدر)  
وهي حسنة ابن ابي العلاء قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من  
مال ولده ؟ قال قوته (قوت) بمير سرف اذا اضطر اليه . قال فقلت له فقور رسول  
الله (ص) للرجل الذي اناه فقدم الماء فقال له انت ومالك لاسك فقال ايما حاء  
نايه الى النبي (ص) فقال يا رسول الله هذا ابى وقد ظلمني امرأتى عن امي فاحرم .  
الاب انه قد انفقه عليه وعلى نفسه ، وقال انت ومالك لاسك ولم يكن عبد للرجل  
شيء او كان رسول الله يحبس الاب للابن<sup>(٣)</sup> و

اقول: التوفيق بين الروايات مشكل ومع فرض التماسه يرجع الى القاعدة  
الدالة على حرمة مال الغير من دون اذنه ورساء كما ان ما قيل من الوجوه المحمولة  
عليها روايات الجوار ايضا غير متين والله العالم .

١ - ص ١٩٥ ج ١٢ من الوسائل .

٢ - قيل رده اصاب منه شيئاً .

٣ - ص ١٩٧ ج ١٢ الوسائل .

## (٥) اعتكاف الحائض والنفساء

ادعى جماعة كثيرة الاجماع على حرمه المصادات المشروعة ، كالطهارة كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف على الحائض<sup>(١)</sup>

اقول لاشت في الحكم من جهة دخولها المسجد وبطلانه من جهة اشتراطه بالصوم المتعذر من الحائض والنفساء ، اما الكلام فيه من حيث صدور المادة منها ، والاقوى عدم الدليل هنا على الحرمة الذاتية ، بل الحرمة تشرع بها

### (٣٢٤) - (٣٢٥) تعليم الغناء

في معتزة الططري عن الصادق عليه السلام قال سألته رجل عن سمع الحوارى المصنات فقال شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستمعنهن نفاق<sup>(٢)</sup>

اقول لخصوصه للحوارى والحكم عام كما يظهر من مراجعه العرف قال سيدنا الاستاذ الحوئي هل يحوز تعلم الغناء وتعليمه ام لا ؟ قد يكون ذلك بالتعنى واستماعه وقد يكون بالتوصيف والسؤال عن قواعده ، اما الاول فلا شبهة في حرمة ، واما الثانى فقد ذكر تحريمه في بعض الروايات ولكنها ضعيفة السند ، فمقتضى الاصل هو الحوار الا ان بطرء عليه عنوان محرم<sup>(٣)</sup>

اقول الرواية كما عرفت معتزة ولست مرسله دعائم الاسلام هي الدليل حتى ترمى بالضعف ولا فرق في الحكم - حسب المتفاهم العرفي - بين التعليم والتعليم الا ان يدعى انصراف تعليمهن - في المعتزة - الى التعليم العملى بل مع

١ - ص ٢٠٤ ج ٢ مستمسك العروة .

٢ - ص ٨٨ ج ١٢ النوازل .

٣ - ص ٣١٨ ج ١ مصباح الثقافة .

عدم مراعاة الحجاب والنظر عن شهوة كما لعلة الغالب ويؤيده او يدل عليه التعبير  
بالكفر كما لا يخفى فتدبر .

### (٣٢٦) عمارة المساجد على المشر كين

قال الله تعالى ما كان للمشر كين ان يعمر وا ما حد الله شاهدين على انفسهم  
بالكفر اولئك حبطت اعمالهم وفي النار هم خالدون اما يعمر مساجد الله من آمن  
الله واليوم الآخر واتام الصلوة واتى الزكوة وسلم يحش الا الله فمسي اولئك ان  
يكفروا من المهتدين (التوبة ١٧ - ١٨) .

يحرم عمارة المسجدين اي مسجد كائنا وتخصصه بالمسجد الحرام ، لا محصر  
على كل كافر غير مسلم كما يفهم من حبط الاعمال والصلوة والحج والعمرة وقيل  
المراد بالخشية العبادة .

و يشكل الامر في مقتضى المحصر الدال على عدم حوار العمارة الا للمؤمنين  
بالله واليوم الآخر فاعل الصلاة والزكوة نعم من لم تحب عليه الزكوة حار له  
العمارة قطعاً اللهم الا ان يحمل الابه على الاحمار دون الانشاء فحور تعميرها  
لمطلق المسلم .

وهل يختص الحكم بالكافر المعطى ولو كان النساء والعملة من المسلمين  
ام يشمل الكافر الاخر ايضا وان كان المعطى مسلماً ؟ يمكن احتقار الاول  
للاصراف .

### (٣٢٧، ٣٢٨) استعمال او اني الذهب والفضة

في صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيغ قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن  
آية الذهب والفضة فكرهما . فقلت قد روي بعض اسحاذا انه كان لابي الحسن

مرآة ملهسة فضة فقال لا <sup>(١)</sup>

وفي صحيح ابن مسلم - بطريق المحاسن <sup>(٢)</sup> دون الكافي <sup>(٣)</sup> عن الباقر عليه السلام انه نهى عن آنية الذهب والفضة

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام انه كره آنية الذهب والفضة والآنية المفضضة وفي السند محمد بن خالد البرقي الذي قلنا بوجود الاحد بردياته احتياط <sup>(٤)</sup>

وفي موثقة محمد بن عيسى عليه السلام انه كره الشرب في الفضة وفي القدح المفضض وكذلك ان يدهن في مدهن مفضض والمشطه كذلك (نفس المصدرين)

وفي صحيح علي بن حمزة عن ابيه قال سألته عن المرأة هل يصلح اماكها اذا كان لها حلقة فضة ؟ قال نعم انما يكره استعمال ما يشرب به . قال وسألته عن السرح والمحام فيه الفضة ؟ ابر كره به . قال . ان كان مموها لا يقدر على تزيهه فلاناس والا فلا يبر كره به <sup>(٥)</sup> .

قال صاحب الحقائق : لاجل ان بين الاصحاب في تحريم الاكل والشرب وكذا سائر الاستعمالات كالتطيب وغيره في اداب الذهب والفضة ، وادعى عليه العلامة في التذكرة وغيره الاجماع <sup>(٦)</sup>

وقال ايضا المشهور بين الاصحاب تحريم اتعاذ الاداب المذكورة وان كان للفتية والادحار ، صرح بذلك المحقق في المعتمد ونقله عن الشيخ - قدم - و

١ - ص ١٠٨٣ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٤٧٧ .

٣ - ص ١٠٨٤ ج ٢ الوسائل .

٤ - ص ٤٧٨ المحاسن وص ١٠٨٥ ج ٢ .

٥ - ص ١٠٨٧ ج ٢ الوسائل .

٦ - ص ٥٠٤ ج ٥ .

لم ينقل فيه خلاف الا عن الشافعي ونقل في المدارك عن العلامة في المختلف انه استقر الجواز استعماله لادله المنع واستحسنه وجعل المنع ادلي<sup>(١)</sup> اقول هذا الروايات لا تدل على الحرمة دلالة ظاهرة سوى صحة محمد بن المسلم المروية في المحاسن فان النهي طاهر في الحرمة واما الكراهة فهي تفيد مطلق المرحوعية الجامعة للحرمة والكراهة المصطلحة ومجرد دهاب المشهور الى الحرمة لانكون قريبه على ارادتها ، وكذا قوله (فلا ير كبه) لا يدل على الحرمة والالم بحر الركوب به لا مكان نموسها مثلاً او المشي بغير الركوب .

ثم الظاهر او المحتمل في صحة اس مسلم المذكورة ان النهي عن الوجود دون سائر الاستعمالات وان ذكر سيدنا الامام الحوئي - دام طيله - وجها لا رادة الاستعمال في الاكل والشرب وكذا سيدنا الاستاذ العليم قدس

ولا فرق في النهي عن الوجود بين الصناعة والاعطاء فان المنهي عنه ان كان هو الثاني - اي الاعطاء - فحرمة الاول - اي المنع والصناعة - الاولوية العربية وان كان المنهي عنه هو الاول فممكن الحكم بحرمة الثاني للملازمة العرفية فتأمل والاول اظهر والله العالم .

واما الاستعمال في غير الاكل والشرب فلا دليل على تحريمه نعم هو احوط للاجماع المنقول .

ومنه يظهر حرمة اخذ الاخرة على صنعها ايضا بناء على حرمة صياغتها كما ذكرنا في حرف الالف في مادة الاجر واما البيع فالظاهر بطلانه لان ما يحرم صنعه ويجب هدمه كيف يجب الوفاء بالعقد عليه ، الا ان يقال ان البيع



يقع على المادة دون الهيئة وليست لها قسط من الثمن فيصبح لبيع و لمريد  
البحث ارجع الى مكاسب الشيخ الاضارى قدس

### تتمة

قال المحقق الفقيه البزدي - قدس - في عروته لا بأس بغسر الادائي اذا كان  
من احدهما كالتدح من الذهب او الفضة و الحلوى كالحلحال و ان كان محروفا ، بل  
و علاف السع و السكين و امامه الشطب بل و مثل القنديل و كذا نقش الكتب و  
السقوف و المعدران بها

و اظهر ان المراد من الادائي ما يكون من قبيل الكأس و الكور و الميسر  
و القدر و السماور و العنجان و ما يطبخ فيه القهوة و امثال ذلك ، مثل كوز القليان  
من المصنعات و المشغولات و المملوكى دون مطلق ما يكون طرفا فشموا لها لمثل  
رأس القليان و رأس الشطب و فراب السيف و المنحر و السكين و قاب الساعة و طرف  
العالية و الكحل و المسر و المعحون و الترياك و نحو ذلك غير معلوم و ان كانت  
طروى ، اذ الموجود في الاحبار لعل الالية و كونها مراد فاللطرف غير معلوم بل  
معلوم عدم . و لحميله فاعلمنا صدق الالة و مع الشك فيه ممكن  
السراية

اقول : الذي ممكن الاستناد اليه في فهم معنى الالة في العملة حديثان :  
(١) صحيحه ابن مريع الدالة او المشعرة بان ما يلبس به المرأة من الالة  
والا لم يكن لسؤال الراوى مد كراهة الامام عن آية الذهب و الفضة محال  
فلاحظ

(٢) صحيحه على بن جعفر الدالة على حصر الكراهة في ما يشرب منه  
لكن ليس فيها للالية اسم ومع ذلك فليس ما يدل على تحديد مفهوم الالة و تعيين

المراء منها . فلامد من الاخذ بالقدر المتفق و في غيره يرجع الى الرأية على  
الاقوى والى الاشتغال على الاحوط .

### (٥) عمل الصور والتماثيل

في صحيح محمد بن مسلم الذي فيه محمد بن خالد الرقي . قال سألت  
ابا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشمس والقمر ، فقال لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان  
وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام لا بأس بتماثيل الشجر "  
قد مر بحثه في مادة التصوير في حرف الصاد مفصلاً فلاحظ

### (٣٢٩) عمل باب الصلال

في موثقة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام من عمل باب هدى كان له احرم  
عمل به ، ولا ينقص اولئك من احوزهم . ومن عمل باب صلال كان عليه مثل ورر  
من عمل به ولا ينقص اولئك من اوزارهم "  
اقول . ويدخل في باب الصلال بناء السبب ومجالس الرقص والعناء وشر  
الصحف والحرايد المصلة والمهجة للتهوى والمرعة للنساء الى الفسق و  
العجور وغير ذلك ، محرم اشد الحرمة يعود بالله سبحانه ومن وررها ومثل ورر  
عاملها

### ( ٠ ) استعمال الطيب على المحرم

قال الصادق عليه السلام في صحيح معاذ بن عمار : لا تمس شيئاً من الطيب وانت  
محرم ، ولا من الدهن ، وامسك على اذنك من الريح الطيبة ولا تمسك عليها من

١ - ص ٢٢٠ ج ١٢ الوسائل .

٢ - ص ٤٣٨ ج ١١ الوسائل .

الريح الممنوعة ، فانه لا يصح للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة ، وافق الطيب في زادك  
فمن اتى بشيء من ذلك فليعد عمله ، وليصدق بصدقة بقدر ما صنع ، واقام يحرم  
عليك من الطب اربعة أشياء : المك ، والعنبر والورس ؛ و الزعفران ، غير انه  
يكره للمحرم الادهان الطيبة الا المصطر الى الربت اوشبهه يتداوى به <sup>(١)</sup>

وفي صحيح ابن مسعود عنه . لا تمس رجاءا وابت محرم ولا شيئا فيه زعفران  
ولا تطعم طعاما فيه زعفران <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح جرير عنه <sup>(٣)</sup> لا يمسه المحرم شيئا من الطيب ولا الريحان  
ولا يتلذذ به . فمن اتى بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع بقدر شمه يعني  
من الطعام <sup>(٤)</sup> .

اقول : حكمت : نسخة الرواية مني على ما استظهره صاحب جامع الرواة  
- فده - من ان عبد الرحمن الرازي عن حماد المروزي عنه لموسى بن القاسم هو  
ابن الجراح دون مساه لكن الاستظهار المذكور لا يوجب الاقتناع .

ثم ان استعمال الطيب اعم من الاكل والشم واللس وجوها ، ويلحق  
بالاربعة المذكورة في صحيح معاوية الريحان في الحرمة ولا يعمل على الكراهة  
كما في غير الريحان لان طاهر الرواية الاحترار حرمة الريحان بنقه لا بعنوان  
الطيب ، نعم الحكم مني على الاحتياط للرومي لاجل تردد عبد الرحمن بين  
الثقة والمجهول كما عرفت ، ولكن لا تسقط الرواية لاجله عن المعجبة لقوة احتمال  
كونه الثقة لاجل انه الاشتهر و الاسم اذا ذكر المطلق ينصرف الى المسمى  
الاشهر

١ - ص ٩٤ و ص ٩٥ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ٩٤ ج ٩ .

٣ - ص ٩٥ ج ٩ .

ثم انه يستثنى من الحكم موارد :

(١) موارد الضرورة والتداعي كما مر .

(٢) الريح من العطارين فيما بين الصعاء والمروة كما في صحيح هشام<sup>(١)</sup>

لكنهم غير موحودين في المسمى في هذه الاعصار

(٣) خلوق الكعبة .

(٤) خلوق القصر كما في صحيح عبد الله و حماد

وتمام الكلام يطلب من كتب مسائل الحج

### (٥) العمل بالظن

قال الله تعالى : وما تنصع اكثرهم الاظنا ان الظن لا يبنى من الحق شيئا

. ان يسمعون الا الظن وان هم الا يغرصون (يوس ٣٧ ٦٧)

و قال تعالى . يا ايها الذين امنوا امنوا احتشوا كثيرا من الظن ان بعض الظن

اثم (العنبريات ١٢) .

اقول : الايات القرآنية - سوى الاحيرة منها - تدل على عدم حججه الظن

دون الحرمة كما لا يخفى فيحرم العمل به اذا كان على نحو التشريع او موحدا

لترك دليل معتبر شرعى في مواده والاية الاحيرة قدس الكلام حولها في حرف

السين في مادة سوء الظن والله العالم

### (٥) العمل على طبق الوسواس

قال سيدنا الحكيم (قدس) : فان الظاهر انه لا اشكال في حرمة العمل على

طبق الوسواس ! فيحرم الوسواس نفسه اذا كان يؤدي الى العمل على طبقه ، كما

هو القاعدة في كل فعل يعلم ترتب الحرام عليه ولو بالاختيار ، مثل ما اذا علم انه

إذا دخل مجلس الشراب بعتاز شرب المسكر فانه يحرم الدخول الى المجلس ح  
وكذلك في المقام اذا علم انه اذا حصل له الوسواس عمل على طهقه فيحرم عليه  
حصول الوسواس فيحرم ما يؤدى اليه <sup>(١)</sup>

اقول العمل بالوسواس طاعة الشيطان كما استفاد من صحبة عبد الله بن  
سنان <sup>(٢)</sup> وطاعة الشيطان محرمة .

و في الصحاح المصممة لرذالة دامي نصير . لا تعودوا الخسث من انفسكم  
نقص الصلاة فتطمعوا <sup>(٣)</sup>

لكن الاظهر عدم الحرمة لان الحكم بحرمه مطلق طاعة الشيطان ، لا دليل  
عليه ، سرودة ان اتيان المكر وهات ابسا من طاعة الشيطان وهو غير محرم فافهم ،  
والنهي في المصممة ارشادي طاهرا ، وليس ممولوي مع ان قطع الصلاة لم يثبت  
حرمة وهكذا الكلام في غير المضمرة من روايات الباب <sup>(٤)</sup> والقاعدة المشار اليها  
في كلام سيدنا الحكيم اصاعر مسلمه ، وليس المقدم موضع بحثها ، والحاصل  
ان العمل المؤدى الى الوسواس لم يثبت حرمة <sup>(٥)</sup> والله العالم

## (٥) استعمال آلات اللهو

سيدني بحث حكمه في حرف اللام في مادة اللهو

## (٣٣٠) استعمال مال الغير بلا رضاه

اخرج محمد بن يعقوب عن محمد بن سبيى قال . كتب محمد بن الحسن

١ - ص ٢٠٣ ح ١ متمسك العروة (الطبعة الاولى) .

٢ - ص ٢٦ ح ١ الواسئل .

٣ - ص ٣٢٩ ح ٥ الواسئل .

٤ - لاحظ كلام سيدنا الأستاذ ، الخوئي في ص ١٧١ ح ٢ التفتح .

الى ابي محمد عليه السلام . رجل اشترى من رجل ضيعة او خادما ممل اخذه من قطع الطريق او من سرقة . . . . . موقع عليه السلام لاخير في شيء اسله حرام ولايجل استعماله <sup>(١)</sup> ولعله في البيع الشخصي دون الكلي .

وفي موثق سماعة عن رجل اصاب مالا من عمل سي امه وهو يتصدق منه ويصل منه قراشه ويحج ليعمر له . . . . . اكتب ويقول ان الحسابات بدهن . . . . . فقال ابو عبدالله عليه السلام ان الحطب له لا تكفر الحطب <sup>(٢)</sup>

وفي صحيح رد المحتار عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بمسي حتى قسى مناسكها . . . . . قذا من دمائكم و اموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا . . . . . الى يوم تلقوه فسألكم عن اعمالكم . . . . . الامم كانت عنده امانة فليؤدها الي من اتمننه عليها . . . . . لايجل دمه امرى مسلم ولا ماله الا بطيئة نفسه <sup>(٣)</sup>

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل تدفع ابنة امرأته المال فتقول له اعمل به واصنع به ما شئت له ان يشتري العارية هذا قال لا ليس له ذلك . . . . . دلت الرواية على عدم حوار استعمال مال الفريضة . . . . . حتمال حرام اما وله استثناء فراجع <sup>(٤)</sup>

وفي الصحيح عن الكاظم عليه السلام عن المرأة لها ان تعطى من بيت زوجها بغير اذنه قال لا الا ان يعلمها <sup>(٥)</sup> .

وفي الموثقة عن الصادق عليه السلام ما يجزى للمرأة ان تتصدق (تصدق ظ) من مال

١ - ص ٥٨ ج ١٢ .

٢ - ص ٥٩ ج ١٢ .

٣ - ص ٣ ج ١٩ الوسائل .

٤ - ص ٢٠٠ ج ١٢ .

٥ - ص ٢٠١ ج ١٢ .

(بيت خ ل) زوجها نقرأه ؟ قال: المادوم<sup>(١)</sup>

فيل هذا محمول على حصول الرضا وان لم يصرح بالأذن . ولعله غير بعيد  
فان الوثيقة وان تصلح مقيدة للرواية البينة عليها حسب الصناعة الفقهية غير ان  
الالتزام بها مشكل والله العالم . وقد مر في باب الاكل تحت رقم (٩٧) ما يرتبط  
بالمقام فلا حظ

(ورع) ويل بطلان الوصوء اذا كان العشاء الذي يتوصاً فيه عصباً

اقول لكن الادلة المدكورة تنصرف عن مثل هذا التصرف والاستعمال و  
مع العصب عنه فالبطلان ايضا محل اشكال لكن تقدم من وجه الحرمة في مادة الطلم  
( فائدة ) يستثنى من حرمة استعمال مال الغير و التصرف فيه ما حثرت عليه  
السيرة القطعية المنصلة برمان المصوم <sup>إفلا</sup> بين المسلمين كالجلبوس في الاراضي  
الواسعة والنوم فيها والوصوء من الانهار المكسرة ونحوها ، والمقتض منها صورة  
عدم نهى مالكه وعدم كونه صغيرا او مجنونا والله العالم

### (٣٣١) العود الى الارض الموبقة

قال الصادق <sup>إفلا</sup> على ما في صحيح محمد بن مسلم في رجل احب في سفر  
ولم يجد الا الثلج او ماء حامدا؟ قال هو سرلة الضرورة يتسم ولا اري ان يعود  
الى هذه الارض التي يوبق دينه<sup>(١)</sup>.

اقول لا ينبغي الشك في التعدي عن مورد الرواية الى كل ارض موبقة للدين  
فيحرم العود اليها ، بل الذهاب اليها اشتداء كما في بعض الاسفار المتعارفة وعين  
المتعارفة اليوم .

١ - ص ٢٠١ ج ١٢ .

٢ - ص ٩٧٣ ج ٢ الوسائل .



اللهم الا ان يشكل في الرواية بان المصلي عن نيم قد اتى بوظيفته ولم يصبر  
بدسه فالرواية لاحتمالها تختص بموردها ولا مجال للتعمد الا من جهة العقل

### (٣٣٣) اعانة الظالم في ظلمه

قال الشيخ الاسدي (وده) في مكاسبه : معونة الظالمين في ظلمهم حرم  
بلاذلة الادعية ، وهو من الكبائر ، واما معونتهم في غير المحرمات فظاهر  
كثير من الاحياء حرمتها لكن المشهور عدم الحرمة ، حيث قدوا المعونة  
المعروفة بكونها في العلم والاقوى التحريم مع عدالشخص من الاعوان<sup>(١)</sup>  
يقول سيد الاستاذ الحوئي دام طبه : اما معونة لظالمين في ظلمهم فالظاهر انها  
غير جائزة ملاخلاف بين المسلمين قاطبة بل بين عقلاء العالم بل التزم جمع  
كثير من الخاصة والعامة بحرمة الاعانة على مطلق الحرام وحرمة مقدماته  
واستدل عليه مضافا الى العقل والاحكام (عبر التعمد) بقوله تعالى : ولا  
يركتموا ، فان الركوب هو الملء لهم فبدل على حرمة اعانتهم بطريق اولي  
المراد من الركوب المحرم هو الدخول معهم في ظلمهم وبالروايات المستفزة  
بل المتواترة

وام يرمى بالاستدلال عليه بقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان فان  
التعاون عن الاعانة فلا يرمى بحرمة احدهما الى الآخر

وقال ايضا : واما دخول الانسان في اعوان الظلمه فلا شبهه ايضا في حرمة  
وبدل عليها جميع ما دل على حرمة معونة الظالمين في ظلمهم وغير ذلك . .<sup>(٢)</sup>  
وقال ايضا : ان المراد من الظالم المبحوث عن حكم اعانته ليس هو مطلق

١- ص ٥٤ .

٢- ص ٢٧ ج ١ مصباح الفقاهة .

العاصى الظالم لنفسه بل المراد به هو الظالم للغير<sup>(١)</sup>

والفرص من نقل هذه الكلمات اصح المقام بعض الاصاح وح نقول

الذى دقت عليه عاحلا من الاحياء المعصرة سندا ودلاله هو هذا

(١) قول الصادق عليه السلام في الصحيح من اعان طالما على مظلوم لم يزل الله عليه ساخطا حتى يفرغ من معونه<sup>(٢)</sup>.

(٢) قول الرضا عليه السلام في الحسن في معام تعدد الكناثر ومعونه الظالمين والمركون اليهم<sup>(٣)</sup> والمراد بمعونتهم في ظلمهم للانصراف. ولان الظالم في غير ظلمه غير ظالم حتى يحرم معونته.

(٣) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في موثق الكوفي اذا كان يوم القسمة مادي مادي اربع احوال الظلمة ومن لا لهم دوا ، او ربط كسا ، او مد لهم مدة قلم ، فاحشروهم معهم<sup>(٤)</sup>.

الرواية تدل على حرمة كونه الشخص من اعوان الظلمة اى من يعينون الظلمة على وعلى حرمة الاعانة ولو في مراء ، اطلاق الرواية كما قلنا في سابقنا من ان على الاعانة في الظلم

ولست اطلبية الطيقة الحاكمة فقط لمتوهم متوهم صحتها اطلاق المدكور وصف ذكرنا في نصه ندعوى انهم من شأنهم الظلم فيحرم اعانتهم ودحول الانسان في اعوانهم ولو في غير الظلم ، لا يعتبر التمس الععلى في صدق الوصف ، بل تكفى الثبوتية ، وذلك لان الرواية حكاية عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الائمة وليست

١ - من ٤٢٩ المصدر.

٢ - من ٣٤٥ ح ١١ الوسائل.

٣ - من ٢٦١ ح ١١.

٤ - من ١٣٠ ح ١٢ الوسائل.

في دمه <sup>١١</sup> ظلهم بهذا المعنى حتى يدعى الأنصار أو بل المراد من الظلمة مطلق  
الظالمين سواء أكانوا معزدين أو مجتمعين كما في الحكومات الظالمة فيحرم  
اعتدائهم في ظلهم لأبي لا مودع المجرمة ولا لحرمة الاعتداء مع أكثر الناس مع  
أن السيرة العظيمة قائمة على الجور فأمثل

ثم إن الاستدلال على حرمة اعتداء الظالم بما ورد من حرمة الاعتداء مع  
الحكومات المعاصرة للأئمة <sup>عليه السلام</sup> كما عن جميع كثير من الفقهاء منهم الشيخ  
الأئمة دي سديد الاستاذ لحوثي - دام ظلهم - حتى ادعى بوجوب الاحتراز عن متين  
أن لم يوجد في موضوع الحكم ظلهم وعدى أنه يشبه التحرر من دفع المطر تجد  
صدق ما قلنا

وما حرمة اعتداء عن الظلمة رائدة على حرمة اعتداء لظلمة كما عن سيدنا  
الاستاذ <sup>١٢</sup> وهي غير صحيحة لأن الاعتداء أن كانت في علم فهي من إعاقة الظلمة  
ولا فلا يسعى الرب في حوارها ، كيف وقد حو - هو - دام ظلهم - اعتداء لظلمة  
في غير الظالم فحوارائه أعوان الظلمة في غيرهم فليكن بالاولوية

### (٣٣٣) إعاقة الحكومة غير الشرعية

ول الصادق <sup>عليه السلام</sup> في صحيح يوسف : لا يعتد بهم على بناء مسعد <sup>١٣</sup>  
الظاهر إرجاع الصبر إلى الحكومة لعماسه الباطلة والصحيفة المذكورة  
تنتهي عن مطلق الاعتداء

وفي صحيح محمد بن مسلم : كما عند أبي حمزة عن باب داره بالمدينة  
فنظر إلى الناس يمررون أفواجا فقال لبعض من عنده حدث بالمدينة أمر ؟ فقال

١ - ص ١٨٠ ج مصباح الفقاهة

٢ - ص ١٣٠ ج ١٢ الوسائل .

ولي المدسة وال فعدا الناس (اليه) يهنؤنه فقال ان الرجل لعدي عليه  
دلا امر يهنئ به فانه باب من ابواب الدنيا<sup>(١)</sup>

ممكّن ان يستعاد منه حرمه الاعاءه بطر من ادلى  
لكن الطاهر رجوع الصبر الاحمر الى الامر دون التهنئة

وفي موق السكوي قال رسول الله ﷺ : يا ايها  
حواشيها ، فان اقرمكم من ابواب السلطان و حواشيها اعدكم من الله عروجل و  
من آثار السلطان على الله اذهب الله عنه الودع وحمله جبر انا<sup>(٢)</sup> اطلاقه يشمل  
المقام .

وفي صحيح حرر عن الصادق عليه السلام : والاستمراء بالله عروجل (عن طلب  
الحوائج الى صاحب سلطان - تهذيب -) انه من حصص لصاحب سلطان ولمن يحالاه  
على دينه طلبا لما في يده من دين ، احمله الله عروجل ومقته عليه و وكله الله<sup>(٣)</sup> .  
اطلاقه شامل للمقام و كلمة مقته دليل الحرمة

وفي صحيح ابى عمير قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن اعمالهم ؟ فقال لي . يا  
ايها محمد لا ، دلا منذ قلتم ان احدهم (كم) لا يصب من دسهم شئ الا اصابوا (او  
حتى يصبوا . الوهم من ابن ابى عمير) من دسهم مثله<sup>(٤)</sup>

اقول : الطاهر حمل هذه الرواية على الارشاد لما يعهم من ديلها ، والتحرية  
الخارجية اقوى شاهد على صحة ما في ديل الرواية ؛ لكن مع ذلك لا يشمل من  
يثق بنفسه . و قريب منها موقفة السكوي و ربما ياتي في حرف الواد في مادة

١ - ص ١٣٥ ح ١٢ لومائل

٢ - ص ١٣٠ ح ١٢

٣ - ص ١٢٨ ح ١٢

٤ - ص ١٢٩ ح ١٢

الولاية ماله نفع في المقام .

و اما صحيح حرر فلا يفهم منه شموله للمقام فتأمل فيه حتى يظهر لك  
المراد فلم يبق الا صحيح يونس .

والا قبح ان اعانة الحكومة عبر الاسلامه اذ كانت سبب لانقاذهم او تقويتهم  
محيث لو لا الاعانة المذكورة من هذا الشخص لصفت الحكومة اورثت واصبحت  
حرام قطعا عقلا وكشفا من مبادئ الشرع ، بل يجب القيام لادانته . دللت هذه  
الروايات عليها ام لا ؟ نعم اذ علم المكلف ان سقوط حكومة لا يستلزم ظهور  
حكومة اسلامية بل حكومة باطلة اخرى اكثر ضررا للمدين من الحكومة الحاكمة  
فلا يجب القيام بل لا يجوز .

والحاصل انه لابد من ملاحظة الموارد ومراعاة الاهم فالاهم ودفع الافسد  
بالفاسد .

و اما اذا لم تكن الاعانة كذلك فلا دليل على المنع و صحيح يونس ليس  
لها ظهور في المقام بل الانصاف انه عبر حال عن الاحتمال لعدم العلم بوضع  
يرجع اليه الضمير فافهم .

### (٥) الاعانة على الذنوب والاثام

قد عرفت ان اعانة الظالم في ظلمه واعانة الحكومة الباطلة مجرمة ومساوي  
ان اعانة القاتل في قتله المومن حرام وقد مرت حرمه السعاية في حروف السين  
فهو لنا دليل على حرمه الاعانة على مطلق الحرام - غير الظلم والقتل<sup>(١)</sup> -

١ - القتل كالجرح والمصب والصرب ، بل التوهين والفحش والايذاء والمحبس والسرقة  
وبحوها من جملة افعال الظلم كذا ، لا يحصى يحرم اعانة الظالم في تمام افراد الظلم فلا تنص  
من سمة مفهوم الظلم وكثرة مصداقه .

ام لا ذهب المشهود من العاصفة ، وجمع كثير من العدمه الى حرمتها ، واستدل  
 لهم بوجوه<sup>(١١)</sup> كونه تعالى ولائهم ، وعلی الاثم والمدوان (المائدة ٢) والاحماع  
 وان بركة الاعانة دفع لئلا يذهب كبره واحب كبره كماعن المحفوظ الاردنلى (قده)  
 وورد سيد ، السنة (١٠٠٠ طبعه) على الاول بان التعاون عدوة عن اجتماع  
 عدة من الاشخاص لا بعد امر من العبر ، والشر لسكون صدر ، من حميمهم ، كنهب  
 الاموال وقتل النفوس وفساد الماحد ، وهذا بخلاف الاعانة فانها من الافعال<sup>(١٢)</sup>  
 وهى عبارة عن بهتة مقدمات فعل العبر مع استقلال ذلك العبر فى فعله ، وعليه  
 والهي عن المعانة على الاثم لا يستلزم الهوى عن الاعانة على الاثم ولو عصى احد  
 واعانة الآخر فانه لا يصدق عليه التعاون بوجه وان اتب التفاعل يقتضى صدور المادة  
 من كلا الشخص ومن الظاهر عدم تحقق ذلك فى محل الكلام<sup>(١٣)</sup>

وورد على الثاني بانه غير بعيد ، بل هو مستند الى الوجوه المذكورة  
 فى المسألة<sup>(١٤)</sup>.

و داد على الثالث بان دفع للمسكر اما يجب اذا كان المنكر مما اهتم به  
 الشرع بعدم وقوعه كقتل النفوس المحترمة وهتك الاعراس المحترمة وذهب  
 الاموال المحترمة<sup>(١٥)</sup> وهدم اساس الدين وكسر شوكة المسلمين وترديد

١ - لاحظ ص ١٧٩ وما بعدها من الجزء الاول من مصاح الفقهاء وكذا مكاسب  
 الشيخ

٢ - فى القاموس ومجرب لمصاح والسجد ومجمع البيان ومجمع البحرين. وتعاون  
 (تعاون القوم) عان بعضهم بعضا فمسررا التعاون بالاعانة (هيكارى) على ان التعاون يصح من  
 لافان بان اجتماع مقدمة للتعاون لانه داخل فى مفهومه كما يظهر من سترها بالامانة  
 دام طله .

٣ - ص ١٨٠ ح ١ مصاح الفقهاء ولاحد ص ٤٢٢ عه .

٤ - ص ١٨١ المصدر السابق.

٥ - ليس كل هناك عرص وذهب مال يجب دفعه ، فمن يفتا او يصرى لا يجب وضع =

المضلين ونحو ذلك ، وان دفع المنكر في هذه الامثلة ونحوها واجب ضرورة العقل وابق المسلم ، وما في غير ما يهتم الشارع بعدمه من الامور فلا دليل على وجوب دفع المنكر

١٠ اما النهي عن المنكر فهو لا يدل على وجوب دفعه ، فان معنى دفعه هو تعجزه عنه عن الامتناع والامتناع في الخارج هو : اذ تدع عنه احتياجه ام لم يرتدع والنهي عنه ليس الا بدع ليعمل به حره عنه على مرأته المقررة في الشريعة المقدسة

اقول: الاعانة على الجرائم اذا كانت عن قصد وقوعه فلاشت في استحقاق العقاب عليها وان كان الجرائم المعدن عنه من اصغر الصغار ، فانها تجر ، والتجزي سب للعقاب قطما كما قررنا في اصول الفقه خلافا للشيخ الانصاري فده وعلمه فلا ثمره في البحث عن حرمتها الشرعية بعد ثبوت استحقاق العقاب واما اذا لم يكن عن قصد فلا يبعد القول بحرمة عقابه غير ان الروايات تدل على الجواز ومعها يسبغى الفتوى بالحيواز على تعجيل تقدم في مادة التسبب في الجرم الاول والروايات المشار اليها ايضا قد تقدم نقلها في حرف السين في مادة التسبب والله العالم

نعم في صحيح بن سنان عن الصادق عليه السلام ايما مؤمن قدم مؤمنا في حصومة الى قاص او سلطان حذر فعصى عليه بغير حكم الله فقد شر كره في الاثم <sup>(١)</sup> لكنه ان تم دلالة فهو من الاعانة على الظلم

### (٣٣٤) الاعانة على قتل المسلم

في صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام ان الرجل ليأتي يوم القيمة ومعه قدر

اليد على فيه مالا كما ان من يريد سرقة مال خفيف او عصبه لا يجب دفعه بل المصط احرار اهتمام الشارع به بحيث يفهم منه وجوب الدفع وتلك مراد سيدنا لامتاز دام ظله ايضا

١ - اول كتاب القضاء ج ١٨ من الوسائل .



محججة من دم ، فيقول - والله ما قتلته ولا شركت في دم فيقال . بلى ذكرت عدى  
ولانا فترقى ذلك حتى قتل وصداك من دمه<sup>(١)</sup>

وفي صحيح حماد (برواية الفقيه) عن الصادق عليه السلام قال يعني : يوم القسمة رجل  
الى رجل حتى يقطع له بالدم والناس في الحجاب ، فيقول : يا عبدالله مالي ولك  
فيقول اعنت على يوم كذا وكذا وكلمة فقتل<sup>(٢)</sup>

لكن في عقاب الاعمال . عن حماد بن عثمان عن اسمعيل بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام او عن ذكره  
وكذا في موضع اخر من الوسائل<sup>(٣)</sup>

والرواية لاحتمال الارسل لانكون صحة . وان كان بعض الرواة في السدين  
مختلفا لكن الرواية واحدة .

وفي صحيح ابن ابي عمير عن غير واحد (كما عن الفقيه) عنه عليه السلام . من  
اعان على مؤمن مشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة  
الله . ومثله ما عن عقاب الاعمال الا ان فيه : على قتل مؤمن<sup>(٤)</sup>

والرواية معتبرة وان لم يعرف (غير واحد) فان لا احتمال ان جمعا كثيرا  
(كما يستعد عرفا من دلالة كلمة - غير واحد -) كذبوا او اشتبهوا في قتلهم عن  
الامام عليه السلام لابن ابي عمير .

لكن المنقول عن الكافي هكذا . عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عنه عليه السلام  
من اعان على المؤمن بشطر كلمه لقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوب بين عينيه .  
آيس من رحمتي<sup>(٥)</sup>

١ - ص ٨ ج ١٩ الوسائل .

٢ - ص ٩ ج ١٩ .

٣ - ص ١١٥ ج ٨ .

٤ - ص ٩ ج ١٩ .

٥ - ص ٦١٦ ج ٨ .

وبعض الاسحاب يمكن ان يكون رجلا او احدا ولعله كاذب ولا يكون الرواية حجة لكن الحق ان نسخة الفقيه مينة لروايه الكافي وان المراد بالمعص هو غير واحد لاطلاقه على الواحد والكثير والمراد ان كلتاهما معشرتان

### (٥) التعاون على الاثم والعدوان

قال الله تعالى: معاذونكم على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (المائدة ٢).

اقول . يحمل النهي (ماء على تفسير التعاون بما افاده سيدنا الاستاذ) على الادشاد لامحاله وان اتين المحرم حرام بدليله وان لم تكن الاية موجودة وقد اسلفنا كلام الاستاذ في بحث الاعانة على الذنوب والاثم فلاحظ

### ( ) تعبير المؤمن بما يحصى عليه من زلاته

في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام . من غير مؤمنا مذاب لم يمت حتى ير كبه . وفي رواية اسحاق عليه السلام . ومن غير مؤمنا شيء لم يمت حتى ير كبه<sup>(١)</sup> .  
اقول . العبادة لس لئها لسان الحر مه كما لا يخفى : فاستدلال الشيخ الانصاري (ره) بها على الحرمة ضعيف<sup>(٢)</sup> .

وفي موثقة ابن مكر عنه عليه السلام . انما يكون العبد من الله ان يكون الرجل يواخي الرجل وهو يحفظ زلاته فيعصره بها يوماما

وفي موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام . ان اقرب ما يكون العبد الى الكفر ان يواخي الرجل الرجل على الدين فيحصى عليه زلاته ليعتفه بها يوماما<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٥٩٦ ج ٨

٢ - لاحظ بحث الفقيه من مكاسب المحرمة ص ٤٢ الطبعة الحديثة .

٣ - ص ٥٩٤ ج ٨ الوسائل .

وهي خمسة سبعة عن الصادق عليه السلام ادنى ما يخرج به الرجل من الايمان ان يواحي الرجل الرجل على دمه يحصى عليه عثراته وزلاته ليعيره بها يومها<sup>(١)</sup>  
والظاهر دلالة هذه الروايات على الحرمة بل لعل الروايتين الاخيرتين  
صريحتان في الحرمة .

وصور المسألة ست .

(١) احصاء العثرات والزلات بقصد التعبير .

(٢) احصائهما من دون قصد التعبير

(٣) التعبير بهما من دون احصائهما كل ذلك مع المؤاخاة

(٤ - ٥ - ٦) الصور ثلاث المذكورة من دون المؤاخاة

لاشك في حرمة القسم الاول لانه المدلول للروايات كما انه لاشك في عدم  
شمولها للقسم الثاني والخامس فالظاهر حواهما اي احصاء العثرات فقط من دون  
قصد تعبير بها مع المؤاخاة وعدمها وان كان خلاف المروءة

واما الثالث ففي شمولها له تردد ويقوى التردد المذكور في القسم السادس  
نعم لو استلزم الابداء او الاذلال و نحوهما ( كما هو كذلك غالبا ) بحرم من هذه  
الجهات واما القسم الرابع اعني به احصاء العثرات بقصد التعبير من دون مؤاخاة  
فلا سمح القول بحرمته وان مدحلية المؤاخاة الدينية في الحكم مما يصعب فهمها  
من مذاق الشارع بل المفهوم منه نهي الامتنان وحده في الموضوعية لامثال هذه  
الاحكام كما هو ظاهر لمن حاس خلال ديار الروايات الدينية وذاق جلالة كلام  
الائمة عليه السلام فلا ينبغي الحمود على عبارة هذه الروايات والله العالم

## حرف الغين

### (٣٣٥) الغدر و لو بالكفار

قال في مجمع البحرين الغدر ترك الوفاء ونقض العهد  
قال في الجواهر وكذا لا يجوز المدبر بهم بان يقتلوه بعد الايمان مثلاً ،  
بلا خلاف احده فيه للنهي عنه اصاب في النصوع السابقة مصافاً الى فحده في نفسه  
وتفسير الناس عن الاسلام . . .

نعم يجوز الخدعة في الحرب ، كما صرح به الفاضل في حمله من كتبه  
بل في التذكيرة و المنتهى دعوى الاحكام ، وقال يجوز السجادة في الحرب و  
ان يخدع المارد و منه لتوصل بذلك الى قتله اجماعاً ، و قد روى العامة ان  
عمرو بن عبد رزق علياً<sup>(١)</sup>

اقول : اما الدليل على حواز الخدعة فهو موثقة اسحاق عن الصادق<sup>(٢)</sup>  
واما ما نقله صاحب الوسائل في باب تحريم الغدر والقتال مع العادى فضعيف  
سند او دلالة فلا حظ<sup>(٣)</sup> .

نعم يدل عليه قول الصادق عليه السلام في الصحيح . كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان

١ - ص ٥٦٢ كتاب الجهاد الطيبة القديمة .

٢ - لاحظ ص ١٠٢ ج ١٢ الوسائل .

٣ - ص ٥١ ج ١١

سعت سرية ثم يقول سرور اسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى مله رسول الله  
لاعلوا ولا تمثلوا ولا تعددوا ولا تقتلوا نسفا فابيا ولا صيب ولا امرأة ولا تقطعو  
شجرة الا ان يصطروا اليها

واما رجل من ادنى المسلمين او اهلهم نظر الى احد من المشركين فهو  
حار حتى يسمع كلام الله فان تمسك فاحوكم في الدين ، وان ابي فاعلموه مأمنه  
واستعينوا بالله <sup>(١)</sup> .

### (٥) الغسل الثالث

ذهب بعض الفقهاء الى ان المرة الاولى من غسل الوجه واليدين واحدة في  
الوصوء والثانية منه مستحبة والثالثة منه محرمة

لكني لم اجد دليلا على الحرمة سوى رسالة ابن عمر عن الصادق عليه السلام  
قال الوصوء واحدة فمن وثقنا لا بوجهر والثالثة بدعة <sup>(٢)</sup>

اقول البدعة غير محتصة بالغسل الثالث بل تحرى في جميع اجزاء العبادات  
اذا اوتيت بقصد الامر او لقرينه من دون اثبات والسند مرسل لكن افتى بالحرمة  
من لا يعتمد على المراسيل كالاستاذ .

### (٥) غسل الشهيد

قال الصادق عليه السلام في صحيح امان الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه  
ولا يغسل ، الا ان يدركه المسلمون ويه رمق ، ثم يموت بعد ، فانه يغسل ويكفن  
ويحط . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن حمر ، في ثيابه ولم يغسله ، ولكنه صلى عليه <sup>(٣)</sup> .

١ - ص ٤٣ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٢٩٣ ج ٢ جامع احاديث الشيعة

٣ - ص ٧٠٠ ج ٢ الوسائل .

و في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت له : كيف رايت الشهيد يدين  
 د مائه ؟ قال : نعم في ثيابه يدمته ولا يحفظ ولا يغسل ويدفن كما هو الحال <sup>(١)</sup>  
 اقول : من المحتمل قويا ورود الهى مورد نفى الوجوب دون الجواز ولا  
 يكون العمل والتحفظ محررا من دانس ، بل حرمتها تشريعية فلاحظ  
 ثم الحق عموم الرواية الاولى لكن من يقتل في سبيل الله والمسألة فر وع  
 مد كورة في المطولات منها مستمسك سيدنا الاستاذ الحكيم قدس <sup>(٢)</sup>

### (٣٣٦) غسل الكافر

في موثقه عماد عن الصادق عليه السلام انه سئل عن العيراني يكون في البحر و  
 هو مع المسلمين فيموت قال : لا يغسله مسلم ولا كرامة ، ولا يدفنه ولا تقوم على  
 قبره و ان كان اياه <sup>(٣)</sup>

قول : و يلحق بالبحر أي مطلق الكافر بلا اشكال  
 قال الفقيه البردي قدس في العروة : ولا يحور تعميل الكافر وتكفينه ودفنه  
 بجميع اقسامه من الكتابي والمشرقي والحرمي والعالي والنحوي والمرتد العطري  
 او الملي اذ اعمت ملا توبة <sup>(٤)</sup> و اطعنا المسلمين بحكمهم <sup>(٥)</sup> و اطعنا الكفار  
 بحكمهم <sup>(٦)</sup>

١ - ص ٧٠٠ ج ٢ الوسائل.

٢ - ص ٣٩٠ ج ٢ الطلعة الاولى .

٣ - ص ٧٠٣ ج ٢ الوسائل

٤ - في مستمسك ص ٢٦٩ ج ٢ احصا كما عن شيخ العلامة والشهيد بل قيل

ان دهواه متواترة .

٥ - فيه : بلا اشكال كما في الجواهر . بل حكى عليه الاحماع ، وبذل عليه ، ورد في

تفصيل الحسي والصبية .

٦ - فيه : بلا اشكال في الجواهر ، ونقتضيه لسيرة القطعية . اقول : لكنها لا تدل على

الحرمة ، بل على عدم الوجوب .



وهي صحيح لحلي قل سألت اب عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري طعاما  
فيكون احسن له واقبل له ان يسله من غير ان يلمس زيادة؟ فقال ان كان يبعلا  
بصلحه الا دلت ولا يبعه غيره من غير ان يلمس فيه . مادة ولا بأس . وان كان اما  
بعش به المسلمين فلا يصح<sup>١</sup>

ول سيدنا الاسد الاشبه في حرمة عيش المسلم في العمله بلا خلاف بين  
الشيعة واهل السنة ثم ان الرتب من طرقا ومن طرق المصنف هي من سروريات  
مذهب المسلمين<sup>(٢)</sup> .

اذا عرفت هذا فهنا مطالب .

(١) قل في نسخة س عنه لم يخصص المصنف او اظهر له خلافه . اصبر  
كمشيه والعش بالسر الاسم منه والعل والتحفد والممشوش المعامل  
والعش مع كنه الكثر المشوش والشيخ الاصل في ص ٣٥ مكاسبه  
ثم ان العش يكون . . . حواء الادبي في الا على كمرح الحسد والدي ، او غير  
المراد في المراد كادحا ، الماء في اللبن ، و . جهاز الصفة الحسد المفقودة و . و  
التدبير ، واطها . . . اعني خلاف حسمه كسبح المموه على انه ذهب او فسد  
انتهى . ولا بأس به .

(٢) المحرم من العش . اذا فعله في مقام المعاملة و المعاملة مع الناس  
وجعله سببا لا كن مال الناس بالماتل و ان كان لغواش العش موضوعه ، واما اذا  
عشه لنفسه او لغيره في غير مقام المعاملة كالصفوف و الهمة و نحوه فلا يحرم من  
هذه الجهة فعلا فلا بد من حمل المطلقات على الصورة الادلى

(٣) مقتضى صحيحى الحديث و محمد بن مسلم حوار المعاملة بالمعشوش



اد اعلم المشتري بالفسخ او اعلمه النافع بل لاغش حشده على وجه .

(٤) بيع المعشوش ان كان كلف ولطاهر صحة المعاملة و ان فعل النافع حراماً و وجب عليه تعديل المعشوش بالخالص لظهور ما دل على عدم حلية البيع في البيع الشخصي و اما اذا كان البيع شخصياً فالمستفاد من الروايات المطلقان و متصل الموضوع في مصباح الفقاهة لسيدنا الاستاذ دام طله (١) .

### (٣٣٨) الغصب

في الجواهر هو لونه خد الشيء ظلماً كما في لقاموس وغيره نقول غصبه منه و غصبه عليه بمعنى و الاعتصاب مثله و الشيء غصب و معصوب نعم في الاسماء لبعض الشافعية زيادة (جهاراً) لتعريح السرقة ونحوها

و عن ابن الأثير انه اخذ مال العر ظلماً و عدواً و اليه يرجع ما في الكتاب و لونه اعدو الواقع و الارشاد و الدروس و اللزمة و التفتيح من انه الاستقلال ماثبات اليد على مال العر عدواً بل في المسالك نسيه الى الأكثر اذ ليس فيه الاندبين الاخذ بالاستقلال نظراً الى صدق الغصب بذلك وان لم يكن اخذاً كما لو كان المال في يده فعصبه كما انه في القسرة و الردسة و غيرهما من كتب متاخرى المناحرين تعديل المال بالحق فقالوا الاستلاء على حق الغير عدواً

١ عن الدرر و غيرها ان تحريم الغصب عقلي و اجماعي و كتابي و حتى ... الخ (٢) .

١ - ص ٣٠٢ ج ١ لكنى لم احصل معنى بيع الكلى في بيع المعاوضة كما هو المداول اليوم تحصيلاً واصحاً .

٢ - لاحظ ص ٣٠٨ وما بعدها ج ١٧ الوسائل .

### (٥) اغتصاب الفرج

في صحيح يزيد . سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها ، قال  
يقتل موصنا كان أو غير موصن <sup>(١)</sup> .

و في حدود الحواهر فلا خلاف احده فيه بل الاجماع تقسمه عليه ، بل  
المحكى منهما مستفوض كالصوم المعشرة . لكن الحرمة لاجل الزنا كمالا  
يضمن .

### (٥) اغتصاب الزوج

في صحيح علي بن جعفر عن ابيه الكاظم عليه السلام قال سألته عن المرأة المعاضة  
روحها هل لها صلاة اذا حالها ؟ قال لا تزال عاضة حتى يرصى عنها <sup>(٢)</sup>  
دلالة الرواية على حرمة اغتصاب الروح طاهرة لكن لا ادري الترام العقهاء  
بها بل لا ادري هل بها قائل ام لا ؟ والمتفق عندي حرمة في ترك حقوقه الواحدة  
عليها وان كان ظاهر الرواية اعم .

### (٣٣٩) تغطية المحرم رأسه

قال الباقر عليه السلام في الصحيح : المحرم لا تنقب : لان احرام المرأة في وجهها  
واحرام الرجل في رأسه <sup>(٣)</sup> .

و في صحيح زرارة : قال : قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل المحرم يريد ان  
يسام يغطي وجهه من الدباب ؟ قال نعم ولا يخمر رأسه (المصدر) .

١- ص ٢٤٢ ج ١٤ الوسائل .

٢- ص ١١٥ ج ١٤ .

٣- ص ١٣٨ ج ٩ .

وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام لا بأس بان يصب المحرم رأسه من الصواع<sup>(١)</sup> واستيعاء الكلام في المساك

### (٥٠) تغطية المحرمة وجهها

سأني بيان حكمها في حرف النون في مادة (التغيب) انشاء الله

### (٣٤٥٠) الاستغفار للمشركين

قال الله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى... (التوبة ١١٣).

اقول اشترنا الله في بحث حرمة اتحاد الكافرين اولياء في حرف الالف

### (٣٣٩) الغل

عن الصادق عليه السلام في صحيح السيد عند المعظم - ر. ص. العلول من الكائز لان الله عز وجل يقول ومن يغلل يات بمغسل يوم القصة<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح معاوية بن عمار قال اطعمه عن ابي حمزة الثمالي عن ابي عبد الله عليه السلام قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يبعث سرية دعاهم لا تغلوا ولا تمثلوا ولا تصدروا ولا تقتلوا شعبا ذيب ولا امرأة ولا تقطعوا شجرا الا ان تصطروا اليها... وطلن معاوية وان لم يكن حجه، غير ان الرواية اسادا بعضها صحيح<sup>(٣)</sup>

وفي موثق سماعة عن الصادق عليه السلام سأله عن العلول فقال؟ العلول كل شيء عل من الامام<sup>(٤)</sup> لكن في سنده عثمان بن عيسى وقد طهر لي محققه احيرا.

١ - ص ١٣٩ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ٢٥٣ ج ١١ .

٣ - ص ٤٣ ج ١١ .

٤ - ص ٦٢ ج ١٢ .

وهي جهاد الجواهر - بعد الحكم بالحرمة ونقلها عن عدة كتب - وهو في  
 المحكي عن جامع المقاصد بالسرقه من أموالهم  
 ولكن فيه انه منافي لما هو المعلوم في غير المقام من كون مال الحر  
 فيا للمسلم فله التوصل اليه بكل طريق ، اللهم الا ان يكون اجماعا ، او يكون  
 المراد السرقه منهم بعد الامان ونحوه مما يكون محترم المال مع كفره ، او مراد  
 به النهي عن السرقه من العسمة بل قيل انه اكثر ما يستعمل في ذلك بل يمكن  
 حمل ما نقل ذلك من عبارات الاصحاب عنه ، والله اعلم<sup>(٣)</sup>

### (٣٤٢) الاعلاق على الصيد

لا يجوز اعلاق البهائم وشبهه على الصيد في الحرم حتى يموت او يصد  
 بلا خلاف يحده صاحب الجواهر<sup>(١)</sup> من الاجماع بقسمه عليه بل هو قول كل  
 من يحفظ عنه العلم كما عن العلامة واستدل له بطلاق قوله تعالى حرم عابكم  
 صيد البر ما ذمت حرم ما ان يمكن ازالة كل ماله المدخله في صيده ولو بمعونة  
 الاجماع واستدل له ايضا بصحيح الحديث لا تستحل شئ من الصيد ذات حرام  
 ولا انت حلال في الحرم الخ.

اقول قد ذكرنا كفارة الاعلاق المذكورة في حرف الكاف في باب الواحدا  
 لكن الصحيح عدم دلالة الكفارة على الحرمة كما يظهر من ملاحظة كمالات الحج

### (٣٤٣) الغلو في الدين

قال الله تعالى يا اهل الكتاب لاتعلموا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق  
 (النساء ١٧٩)

وقال تعالى: قل يا اهل الكتاب لاتعلموا في دينكم غير الحق (المائدة ٧٧).

تحرم الايتان الغلو في الدين على اهل الكتاب فقط، لكنه لاشك في حرمة  
على الجميع ولا تحمل طبيعة الغلو في الدين الجوار الشرعي بوجه فلا فرق فيها  
بين المسلمين و اهل الكتاب ، لكنه على الثاني بعنوانه وعلى الاول بعنوان  
الكذب والدعة ومخالفة الواقع ونحوها ويمكن ان يكون النهي عنه في حق الثاني  
ايضا ارشاد اليها .

### (٥) غمز كف غير المحرم

قال الصادق عليه السلام في رواية سماعة لا يحل للرجل ان يصابح المرأة الا امرأة  
يحرم عليه ان تزوجها اخت او بنت اوصمة او حائلة او بنت اخت او نحوها . واما  
المرأة التي يحل له ان تزوجها فلا يصابحها الا من وراء الثوب ولا يغمز كفها<sup>(١)</sup> .  
ولا يعد شمول الحكم للعمر وان لم تكن مسوقة بالمصافحة . وفي الحاق  
سائر اعضاء بدنها بالكف وحده ، كما ان الظاهر الحاق الاحنث بالاحنث في الحرمة  
فيحرم عليها المطاوعة كما يحرم عليها عمر كف الاحنث مثلا وتحرم عليه المطاوعة  
ايضا لكن الرواية صريحة سند اعثمان بن عيسى على الاقوى

### (٣٤٤) الغناء

( ١ - ٣ ) في صحيح أبي الصباح عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل  
( والذين لا يشهدون الزور ) قال : الغناء .

( • ) وفي حصة ابن مسلم<sup>(٢)</sup> قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : الغناء مما  
وعده الله عليه النار ، وفلا هذه الآية : ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن

١ - ص ١٥١ ج ١٤ الوسائل .

٢ - توصيف الرواية بالحسنه مبني على ان ابن اسما عجل الواقع في سندها هو ابن عمار .

سبيل الله بغير علم وينحذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين<sup>(١)</sup>.

(٤) وفي صحيح الريان قال سألت الرضا عليه السلام يوما بخراسان عن الغناء  
وقلت ان العباسي ذكر عنك انك ترخص في الغناء فقال كذب الرديق ما هكذا  
قلت له . سألتني عن الغناء فقلت ان رجلا ابى ابا جعفر عليه السلام له عن الغناء فقال  
ان فلان اذا ميرا الله بين الحق والباطل فابى سكن الغناء قال مع الباطل فقال  
ود حكمت<sup>(٢)</sup>

(٥) وفي موقفه موسى عن عبد الا على الذي لا يبره ن حسنه قال سألت  
ابا عبد الله عليه السلام عن الغناء ؟ قلت لهم يرفعون ان رسول الله صلى الله عليه وآله رخص في ان  
يقول حثناكم حثناكم حبونا حبوا . بحسكم ، فقال كذبوا ان الله عز وجل يقول  
(وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبي لو اردنا ان نتحدلهوا لا تعدنا  
من لدن انا كنا على بل نقدر بالحق على الباطل عد منه قادا هو راق ولكم  
الويل مما تصفون)<sup>(٣)</sup>

(٦) وفي صحيح حماد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الرور قال منه  
قول الرجل للذي يغنى : احسنت<sup>(٤)</sup>

(٧) وفي صحيح هشام عنه عليه السلام في قوله تعالى فاحسبوا الرخص من الاوثان  
واحتسبوا قول الرور . قال الرخص من الاوثان الشطرنج وقول الرور الغناء<sup>(٥)</sup>  
(٨) وفي صحيح علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألتني عن الرجل يعتمد  
الغناء يجلس اليه قال : لا<sup>(٦)</sup> :

١ - ص ٢٢٧ ح ١٢ الوسائل .

٢ - ص ٢٢٨ ح ١٢ .

٣ - ص ٢٢٩ ح ١٢ .

٤ - ص ٢٣٠ ح ١٢ .

٥ - ص ٢٣٢ ح ١٢ الوسائل .

(٩٨) وفي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام أحر المعصية التي تزف العرائس  
لنفسه ناس . ولست نأتي بدخل عليها الرحال<sup>(١)</sup>

(٩٩) وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه قال : سألته عن العباء هل يصلح  
في العطر والاصحى والبرج قال : لا بأس به ما لم يرمز به<sup>(٢)</sup>

وفي السائل ما لم يؤمر به . والظاهر أنه غلط . والصحيح ما عن البحار من  
قوله (ما لم يرمز به) .

(١٠٠) وفي صحيح إبراهيم قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام جعلت فداك إن  
خلاص مواليتك عنده حوار معصيات قممتين أربعة عشر ألف دينار ، وقد جعل  
لك ثلثيها . فقال : لا حاجة لي فيها . إن ثمس الخلب والمعصية سحت<sup>(٣)</sup> .

(١٠١) وفي معصرة الطيبي عن الصادق عليه السلام ، سأله رجل عن يسع  
الحواري المعصيات ، فقال : شر أقرهن . سمهن حرام . وتعليمهن كفر . واستماعهن  
موت<sup>(٤)</sup> .

إذا تقررو هذا فهنا مطالب .

(١) الصحاح الأولتان لا نجد لأن علي الحرمة لعدم دلالة الآية الشريفة  
المدكورة عليها كما لا يخفى . وكذا الرابعة على الظاهر إذ ليس كل ما طهر محرماً  
؛ أما الخامسة فهي دلالتها على الحرمة تردد

بعم الزيادة الثالثة والسادسة والحادية عشرة والثالثة عشرة فدل على الحرمة  
بل وكذا السادسة والثامنة بطريق أولى كما لا يخفى . فتمى المحقق الأدرسي

١ - ص ٨٥ ج ١١ .

٢ - ص ٨٥ ج ١٢ .

٣ - ص ٨٧ ج ١٢ .

٤ - ص ٨٨ ج ١٢ .

وأنه صحيحة صريحة في التحريم كما عن شرح الأرشاد مطبوع<sup>(١)</sup>  
 عن المستند، عني الإجماع من الصواب، الدبسة على الحرمة لكن أهل  
 استفتاء أكثرهم التزموا بحرمة لجهات خاصة والأقوية بمسألة أمر صاحب عندهم<sup>(٢)</sup>  
 فلا ضرورة دينية

(٣) كما يحرم النساء بحرمة اجتماعهن للمرأة أحد الثمانية من الثمانية عشر  
 الآن يقال به، تعدد على حرمة اجتماع عدة المرأة، وإن كان الحل ولم يعد، ولما لا  
 العرفية به

ثم لا دليل على حرمة الاجتماع ولا بحرمة الأدب والابتعاد عن محل سماع  
 فيه العناء ما لم يعتمد سماعه

(٣) يحرم تشجيع المغني والمغنية، ترعاه وتحسينه للرواية السادسة،  
 والعقل أيضا مستقل بجملة ولا يبعد إيراد الحكم إلى تحسين كل محرم شرعي  
 (٤) قول الصادق عليه السلام في الرواية التاسعة (أحر المعصية التي تروى العرائس  
 ليس به شئ وليس التي تدخل عندها، إلخ) محتمل وجوه

الوجه الأول أن يكون تعصيفا في حرمة أحد الأحرار على العمل المحرم  
 والعناء مطلقه حر أم عدا، إن العناء المعمول في العرائس قد لم يدخل على المعصية  
 الرجل يحصل أخذ الأحرار عليه، ولا يبعد إلحاق المعصية بالمعصية إذا لم تدخل  
 عدة النساء

والوجه الثاني أن يكون تعصيفا في حرمة النساء، وإن العناء في روى العرائس  
 حلال إذا لم يدخل على المعصية (رجال) أحاديث

١- ألهم الآن يقال، الروايات المعتمدة كلها، تدل على حرمة النساء بالظهور  
 دون الصراحة بقول المحقق المذكور - قلنا - لا يجوز من وجعه، لكنه غير محتص بالمقام؛ فإن  
 أكثر المحرمات والواجبات كذلك.  
 ٢ - لاحظ فقه المذاهب ص ٤٢ ح ٢.



الوجه الثالث انه تمين لعنة النساء في نفسه كما عليها العامة وان المحرم منه اذا دخل الى حال عذبه

اقول - الوجه الثالث معارض بالروايات الدالة على حرمة النساء فانها طاهرة في حرمة نفسه فتطرح الرواية المدكورة لموافقتها للعامة ويتعين الاخذ بتلك الروايات لانها مخالفة لهم على ان الرواية غير ظاهرة في الوجه المدكور فالإتزام به كما عن بعض المحدثين خلاف الانصاف

اما الوجه الثاني فهو مرسوم الى جمع كثير من اعظم الاصحاب بل الى المشهور ، قال الشيخ (ره) في مجلسه الثاني عند المعينة في الاعراس اذا لم يستنظف بها محرم احرص التكلم بالا باطل واللبس بالآلات الملاهي المحرمة و دخول الى حال على النساء والمشهور استثنائه و اماحة الآخر لارادة لاماحة الفعل ودعوى ان الآخر لمحر دال على النساء عند معالفة للظاهر . لان المحكى عن المفيد والرصى و طاهر الحمى و صريح لعلى والتدكير والابصاح بل كل من لم يذكر الاستثناء بعد التسميم المنع المح

ولاظهر من الوجه الثاني لكن لا في مطلق الاعراس كما يظهر من كلامهم بل عند روى العرائس اى ارسال الروحات الى ارواحهم كما هو قضية الحمود على طهر الرواية ولادليل على التمدي واقهم حذراً

بمع طاهر الرواية العاشرة حوار النساء في مطلق محاليس الاعراس وان كان قد روى او بعده ولا نقد الحوار بوقت الرى ، بل طاهره حوار النساء في مطلق الفرح وان لم يكن اعراسا بل صرح حوار النساء في العبدین ايضا

لكن الكلام في دليله وهو قوله <sup>المراد</sup> (ما لم يرميه) وربما يستظهر منه انه بمعنى (ما لم يلعب معه بالمرور او ما لم يكن النساء بالمرور ونحوه من آلات الاعاني وربما يفسر بما لم يرجع فيه ترجيع المزمار او ما لم يقصد منه قصد المزمار

اذان المراد من الرمز التعنى على سبيل اللهو

قال سيدنا الاستاد (دام ظله) في حاشية المكاسب - الطاهر من قوله <sup>عليه السلام</sup> ما لم يرم به ان الصوت نفسه مرعاري ولحن دقسي كالحن اهل السوق ،  
يعبر عنها في الفارسية بكلمة (بسته و سرود و دوست و آوار خواندن) لانه صوت  
يكون في المزمار ، والالقال ما لم يكن في المرمار او بالفتح في المرمار <sup>(١)</sup>

اقول : وعليه فلا مانع من تفهيد اطلاق الرذالة التاسعة به وان التعنى في  
رو العروس حائر اذا لم يكن الصوت مرمار ، لكن الشك في صحة الاستظهار  
المذكور .

(٥) الرذالة العادي عشرة تدل على اطلاق مع المعمد كما ان الرواية  
الاحيرة تدل على حرمة معها شرانها ، قد يمدح بحته في حرق الماء

(٦) ما هو الماء و تحديده و تفسيره بوجه صوط ؟ فيه احوال اثنى لم  
احدما يطمئن به النفس ومن اداد الاطلاع عليها فليمر احم الكتب المطبوعة والله  
الموفق .

### (٣٤٥) الغيبة

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا احسنوا كثيرا من الظن ، ان بعض الظن  
اتم ، ولا تحسسوا ولا يغف بعضكم بعضا ايحب احدكم ان ما كثر لحم احبه ميت  
فكر حتموه واتقوا الله ان الله ثواب رحيم (الحجرات ١٣) .

قال الصادق <sup>عليه السلام</sup> في موثقة سماعة : من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم  
فلم يكذبهم و وعدهم فلم يخلفهم كان <sup>(٢)</sup> ممن حرمت غيبته و كملت مروتة و طهر

١ - من ٣٠٤ ح ١ مصباح الفقاة

٢ - الجراء هو مجموع الامور الاربعة هي حرمة الغيبة وكمال المروءة و طهور المداة

عدله و« حثت أحوته <sup>(١)</sup> لكن السد لاجل عثمان بن عيسى ضعيف على الاظهر .  
 و قال الباقر عليه السلام في موقفه ابي جعفر . قال رسول الله ﷺ . ساء المومن  
 وسوق وقتاله كفر و« كل لحمه مسممة وحرمة ماله كحرمة دمه <sup>(٢)</sup>  
 و في الصحيح قال عبدالله بن مسعود انه عليه السلام عورة المومن على المومن حرام ؟  
 قال - نعم قلت يعني سئلته . قال ليس حثت تذهب انما هو اداعة سره <sup>(٣)</sup>  
 وقال الصادق عليه السلام في حنة هارون اذا حاهر العاصق نفسه فلا حرمة له  
 ولا غيبة <sup>(٤)</sup> .

اذا تقرر هذا فقد ذكره عن ما كتبه علي بن ابي طالب الشيخ الاصباري  
 - قدس - من دون تحديد نظر

فهو له <sup>(٥)</sup> ثم طاهر هذه الاخبار كون العنة من الكناثر كما ذكره جماعة  
 من اشد من بعضها . وعد في غير واحد من الاخبار من الكناثر الحيانة ، و يمكن  
 ارجاع الحيانة النهاية حيانة اعظم من التهمة بلحم الاح

اول الادلة معتبر على كونها من الكناثر وان اكثر القول فيه ، و اما  
 عند الحيانة من الكناثر فهو في روايتي لا بعد حسن احدهما ، لكن في شمولها

ووجوب لاحد ، لا مجرد العينة فقط ، فالرواية لا تكون معصية للاية وغيرها مما اثبت  
 حرمة اية بطلان المؤمن و« لم يتصف بالصعات الثلاث المذكورة ولو فرض ان اجراء  
 كل واحد من الامور المذكورة تحمل الرواية على المتجاهر او تصرح للقطع بحرمة غيبة  
 المؤمن عبر المتجاهر بلا حجة مما قبل من جوار غيبة من لم يتصف بالامور المذكورة ، ياتل  
 جزوا .

١ - من ٥٩٧ ج ٨ .

٢ - من ٦١٠ ج ٨ .

٣ - من ٦٠٨ ج ٨ الوسائل .

٤ - من ٦٠٥ ج ٨ .

٥ - اي قول الشيخ في مبحث الغيبة من مكاسبه .

المعينة بطريق أو مبع لا مكان استظوه، صد الأمانة منها، لا سمح دعوى الداهية من سيدنا الأستاذ الغوثي (دام ظله) <sup>(١)</sup>

قوله: ثم إن ظاهر الاخبار اختصاص حرمه الميبد للمؤمن فيحو - اعتبار المحال  
اقول: ظاهر الآية هو العموم، لأن المؤمن في عصر رسول الله آن اعم من  
المصطلح عليه اليوم، والاحوة في دليل الآية غير محصية لصدق الاح لا في عني  
المحالف ايضا، وانما وجه السري من اهل الدخ في بدعهم، في الجواهر،  
غير هذا الاستدلال على الجواهر من جهة حوار عنه المتجاهر، والمحال قد ساهر  
اعظم المفق وهو استدلال عموم فان المحالف لا يردون اعتقادهم واعمالهم باطله  
ومعصية دفعت حتى يذموا متجاهرين بها، فهاهنا يقتضي هؤلاء الاجلته حوار عنه  
المؤمن المحظي، في بعض عقيدة انه اعماله اجتهت اذا نقلنا، المتجاهر من  
تجاهر بالمعصية مع عدم بعضه، عني لعملة لا دليل لعملي يدل على حوا  
عنه المحالف، نعم لا يسمى تكاذبا الا كال عني حوار بل حرم بان السرة عليه،  
ان كان الاحوط هو المبع كما احب، المحقق لا رد، لي - فند - فصل الماعقسي  
المقال في حاشيته على المعام بها على الاردملي والله اعلم

قوله: ثم الظاهر دخول الصبي الممر المتأثر بالعصية

اقول: لكن بشرط كونه مؤمنا صحيح الامان شاء، فتعمده عموم الر، وت  
واما الممر غير المؤمن فالأقوى عدم حرمه عنه لصعب ما ذكره المصنف (قده)

قوله: على حرمه اعتبار الناس اقول لكن لم ثبت ذلك بسند معتبر

قوله: مع صدق الاح عليه اقول هذا في الممر المؤمن دون غير المؤمن  
اد غير المؤمن ليس ما ح، وقوله تعالى فاحوايكم في الدين، مجرد استعمال

الهم لا ان تساهدا كإربها من تعلق بدم المعصية بها فانه دليل على الكبراة  
كما سواتي في حاشية هذا الجزء.

لا يشترط التحقق فتدبر

قوله رحمه يظهر حكم المحبوس أقول المحبوس ليس بمؤمن ولا دليل على حرمه اعتدائه نعم لا يبعد حرمان الحكم في المؤمن المحبوس الإداري وإن حالة حبسه تلحق بمسألة تومه فتأمل .

قوله رحمه يعني الضلال في مورد الأول العهد اسم مصدر لمأب ، ففي المصاحف اغتايه إذا ذكره به ، مكره

قول قول العوامي في تحديد مفهوم لعمه لأبوح الأطميسان ، بل ليس بحاجة أصلاً على قول ' مع أنهم غير متفقين في التحديد المذكور واما الإخبار الواردة في بعضه فكأنها أيضاً ضعيفة سنداً لا حجة فيها ، فإذن لابد من الإحد ، لا قدر المتفق في العلام ، لعمه ، ذلك بفصل صورة المسألة

العدد	الموضوع	العدد	الموضوع
١	د ١٠ الفصل مع الرضا	٧	د ١١ المسألة المستوردة مع الكراهة بقصد الانتقاص
٢	د ٢٠ الكراهة	٨	د ٢١ الرضا
٣	د ٣٠ الفصل مع الرضا	٩	د ٣١ المسألة المستوردة مع الرضا بقصد الانتقاص
٤	د ٤٠ الكراهة	١٠	د ٤١ الكراهة
٥	د ٥٠ المسألة المستوردة مع	١١	د ٥١ الرضا لا بقصد الانتقاص
٦	د ٦٠ الرضا لا بقصد الانتقاص	١٢	د ٦١ المسألة المستوردة مع الكراهة لا بقصد الانتقاص

فهذه اثنا عشر صورة نقول في بيان حكمها من حيث الحرمة والعوار  
أما الصورة الأولى فهي حارمة ، بل حسة وتلحقها الثانية إذا لم تعد من الر  
١ - صيف عندي كما اشرت اليه في كتابي القويد الرجاليه (تبر اسمه عند الطمة  
الثانية به بحوث في علم الرجال) .

عرف فيجزم للرواية الثالثة<sup>(١)</sup> ومثلها الصورة الثالثة والرابعة ، الا اذا اعد الرامة  
 في حق بعض الاشخاص عينا فيدخل في القسم السادس  
 و اما الخامسة فالظاهر حرمة اعدام اعتبار الرضا وقصد الانتقام في مفهوم  
 القصة ، و يحتمل الحوار لعدم اطلاق قوى في المقام ومنه يظهر حكم الصورة  
 السادسة فانه يحرم ايضا . و يلحق بهما صورتان اللاحقتان السابعة والثامنة  
 وهما المتفقان من العينة المحرمة ثم ان هذه الصور الاربع ( ٥ - ٦ - ٧ - ٨ )  
 تحرم من جهة اخرى ايضا وهي اذاعة السر ؛ ولا يفتقر في حرمتها قصد الانتقام  
 بلا اشكال

اهم في اعتبار الكراهة في مفهوم السر وجه لاند من ملاحظة الصدق  
 المعرفي للسر و الظاهر اعتباره فيه او لا يتحقق سر يرضى صاحبه بافضائه .  
 و اما الصور الاربع الاحيرة فلا دليل على حرمتها لامن جهة اذاعة السر ولا  
 من جهة القصة .

قوله . بل في كلام بعض من قارب بحرنا . ان الاحكام و الاحاديث متطابقان  
 على ان حقيقة القصة على ان يدكر السر بما ذكره لمسمعه  
 اقول . لكن المتيقن من ادله القصة حرمة ذكر العيب المستور دون غير  
 المستور منه كما احتاره المصنف وسددا الاستاد العوفي وغيره . نعم اذا كان غير  
 المستور ذكره بقصد الانتقام ربما يحرم بعنوان آخر  
 قوله : ثم ان ظاهر النص وان كان منصرفا الى الذكر باللسان لكن المراد  
 به حقيقة الذكر فهو مقابل الاغفال .

اقول . ما ذكره حنين لمن اعين المظهر واخر مداف الشرع

١ - اللهم الا ان يفيد اسلاف ذيلها صدرها ، فان العودة ظاهرة في المعائب دون  
 البصائر فلاحظ ومنه يتضح الاشكال فيما مر في حرف الدال في مادة الاذاعة ايضا .

قوله فان قولك هذا المطلب مديهي اقول في كون مثل هذه العبارة عيبه تأمل .

قوله يعني الكلام في انه هل يقتصر في العينة حصو ومحاذاة عند المعنات اذ يكفي ذكره عند عيبه طاهر الاكثر الدجور

اقول الصحيح عدم كونه عيبه في هذا بصرف عيبه في الكتب والسنة بل ليس مبهود كراحد عند العالم بالعب لا اعتبار التفرق فيها، ولان كراحد محمول مررد من اشخاص كثير بر كقول المؤلف ان اهل البلد احد اصدقائي احد اهل محلتى .

قوله ان لا نبحث بغيره كقولهم في واحد منهم كان يقول احد معنى قريب

اقول لا اثر في الحكم بالحريم والاحبار كراهة المؤمن وهدد هب اصف عه في حشر كونه العينة كتب في ستر الله دون كونها في كسر الاح بها يذكره لو سمعه

والاوى حشر من حرمة لعينه بما اذا كان الشخص معينا تفصيلا ، وفي غيره يرجع الى ان له لعدم بطلان ممة في المقام الا ان ثبت عليه عنوان محرم اخر كحديث المؤمنين واذا لهم ونحوها .

قوله الثاني كعادة العينة الماحية لها ومقتضى كونها من حقوق الناس . اقول كعادتها هي اثوبة الى الله تعالى واما وجوب الاستحلال من المفتات او وجوب الاستعفاء له فلم يثبت مدليل مقرر . الا ان يقال ان العينة من الظلم وقدر وجوب الاستعفاء المطلوب في مادة الظلم عند فوات الاستحلال الواجب .

قوله الثالث فما استثنى من العينة . فاعلم ان المستفاد من الاخبار المتقدمة وغيرها ان حرمة العينة ، لاجل انتقام المؤمن وتأديبه منه . . .

القول : ما ذكره غير ثابت من الأدلة و ما نقله عن جامع المقاصد غير تام ،  
والقيمة محرمة بعنوانها

قوله اقوى المصلحتين . لكنه مطرد في جميع الاحكام ولا اختصاص له بالقيمة .

قوله - احدهما ما اذا كان المفتاح متجاهرا بالعق وان من لا يالى

اقول : تحقيق المقام ان ذكر ما يتجهر به الفسق ليس بعينه او ليس

بحرام لئلا من اعتاد السر نعم محرم عسته في عرف ما يتجهر به ، بل فيه عدد  
من لا يتجهر به عنده

هذا بحسب القاعدة و اما الروايات الخاصة فهي مصنف سيدها سوى حديث

هادون المتقدم ، وان عرف عنه الشيخ - ربه بالرواية وسندها الاستاذ الحوئي صرح  
بضعفها <sup>(١)</sup> .

اقول رجال السند ثقات سوى احمد بن هادون فانه لم يوثق في كتب الرجال

لكن قالوا انه شيخ الصدوق و قد اكثر الترمذي عنه ، و قيل انه لم يوجد ذكره

في اكمال الدين الاثر صاعده و قد ذكرت في الفوائد الرجال انه اكثر

لترمذي دليل على الحسن عز و اخلاقي لسندها الاستاذ الحوئي فنسب الرواية بحسنه

و عليه فيجوز عنه المتجهر ولو في عرف ما يتجهر به حتى عند من لم يتجهر

عنده للإطلاق

وهذا ما ذهب اليه جميع منهم سندها الاستاذ المحكم في منهاج الصالحين <sup>(٢)</sup>

قوله الثاني تظلم المظلوم و اطهار ما و مل به الظالم وان كان مستترا ،

١ - ص ٣٣٧ ج ١ مصباح الفقاهة .

٢ - بعدما توفي سيدها الاستاذ المحكم - فده - ادخل سيدها الاستاذ الحوئي فتاويه

في متن منهاج الصالحين و طبعه طبع ، فيما يظهر من ولي الكتاب انه دام ظله رجح عن قوله

بحرمة نجبة المتجهر في غير ما يتجهر به بن بيع سيدها الاستاذ المحكم في القول بالجواز

مطلقا فلاحظ



اقول : يدل عليه اطلاق قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول  
الامن ظلم والفسه من الجهر بالسوء واخلاقه يقتضي الحوار حتى عند من لا يرحو  
ارائه الظلم عنه ، نعم لا حدود لطهاره غير ظلم الظالم من معائنه ومن الظلم العنصر  
والفسه والافتراء والعرب واكل المال وسجوها

نعم يشكل الامر في حوار تكرار الجهر بالسوء من القول اذا سمع او عاهد  
او عاهد او صر به مرة واحدة بل لا بعد تقييد الحوار بما اذا لم يزد ظلمه على  
ظلمه فتدبر ،

واما مد كره المصنف عدم فاكثره لا محلو عن مناقشة

قوله ومنها نصيح المستشير فان النصيحة واجبة للمستشير

اقول : النسبة بينهما عموم من وجه وفي مورد الاجتماع تقع المراجعة  
والاخذ من لاجد ، لارجح وهو يختلف باختلاف المقامات

واما وجوب النصيح فيبدل عليه صحة معاذ به من ذهب عن الصادق عليه السلام  
قال يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له في المشهد والمعيب ومثلها صحيحة  
الهداء<sup>١</sup>

وفي رواية سماعه عند عليه السلام ايما مؤمن مشى مع احبه المؤمن فلم ينصحه  
فقد خان الله ورسوله<sup>٢</sup> لكن في سنده عثمان بن عيسى الضعيف

اقول ان منعنا لرد النصيحة اقتداء لاجل اليرة لامانع من الالتزام بها  
في صورة الاشتلاء مع المؤمن كما في رواية سماعة المذكورة عند علي وحبوب  
المستشير طريق اولي ان تمت سندا

قوله ومنها الاستفتاء اقول هذا العرض داخل في الثاني كما مر .

١ - ص ٥٩٤ ح ١١ الوسائل .

٢ - ص ٥٩٦ المصدر .

قوله ومنها قصد ردع المقتات من المنكر أقول فيه نظر أو مع لاحظ  
مصاح الفقهاء لسدنا الاستاذ الخوئي دام طه

قوله ومنها قصد حسم مادة المعتاب ومنها حرج اليهود قول  
الامر كما أفاده قوله

قوله ومنها دفع الضرر عن المعتاب (بالمفتح) أقول - إذا كان الضرر المتوجه  
إليه أهم من عبثه فحور بلا اشكال وكذا الحال فيما ادعى بنا وكذا العسه  
للتفقه إلا ان ادعى حكومة أدلة التقية فبحور العسه لاحله مطلق ولو كان ما  
يتقى منه يسير أجدا

قوله وعليه يحسم ما ورد في رد رذالة أقول - فان سدد الاستاذ الخوئي  
دام طه ان هذه الروايات غير مربوطة بالمقام فإنه لم يكن في رذالة عب دس  
لسكون ذكره عسه الحج أقول نعم لكنها شئت حور العسه نظر ينق أدلى من  
لهتان والافتراء أهم من العسه قطعاً

قوله قوله ثم انه قد تصاعف عقاب المعتاب إذا كان ممن مدح المقتاب  
في حضوره الخ .

أقول كما تدل عليه عشرة روايات لكن لم تصح اسنادها (١) فما ذكره  
المصنف وغيره مبني على فرض حصول الاطمئنان بصدورها أو صدور بعضها من  
الامام <sup>عليه السلام</sup>

### (٥) تغيير خلق الله

قال الله تعالى . حكاية عن الشيطان : ولا ضلنهم ولا مئنينهم ولا مريهم فليستكن  
ان ان الامام ولا مريهم فليغيرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد

حسب حمرانا ميب (المسألة ١١٩)

عبد في تفسير التثنية وهو الشق من عرب الجاهلية كانت تشق اذان  
بعض الحيوانات لتحريم لحومها وفي تفسير التفسير ما ينطبق على مثل الاحياء  
داواع المثلة والنواط والسحو

وهما احتمال آخر يؤيده حممه من الروايات المذكورة في تفسير البرهان  
عن تفسير المعاشي وهو ان المراد بحق الله امره بدينه وبأيده قوله تعالى واقم  
وجهك للدين حسبا فظهر الله التي فطر لسان عليها لا تندب لحلق الله ذلك الدين  
القيم (الروم ٣٠) .

وعلى الجملة استفادة الحكم العديد من الآية غير معدة

## حرف الفاء

### (١٠) فتنة المؤمنين و المؤمنات

قال الله تعالى : ان الذين فتنوا المؤمنين و المؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب العريق (الروح ١٠)

و قال تعالى و اجر جوهم من حدت اجر جوهم و الفتنه اشد من القتل (المقرة ١٩١).

و قال تعالى و اجر اخ اهل منه اكرم عند الله و الفتنه اكرم من القتل (المقرة ٢١٧)

و قال تعالى فاما الذين في قلوبهم ربح فتسعون ما تشابه منه انتفاء الفتنه (آل عمران ٧)

قلت ، و العنة هو ما يقع به احتضار حال الشيء ؛ و لذلك يطلق على بعض الامتحان والابتلاء وعلى ما يلزمه عاقله و هو الشدة و العذاب وعلى ما يستعقبه كالضلال و الشرك و قد استعمل في القرآن الشريف في جميع هذه المعاني و الفتنه اشد من القتل ، لان في القتل انقطاع الحيوية الدبا و في الفتنه انقطاع الحيوتين و انهدام الدارين .

اقول : و عليه فالفتنة في الآية الاولى بمعنى العذاب و مرها في المجمع وغيره ، ملاحراق و في غيرها بمعنى الشرك او الضلال ، فلاحكم عليه .

### (٣٤٦) الافتاء بغير علم

قال النافق عليه السلام في صحيح أبي عبيدة : من افتنى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب ولحقه ور من عمل فتيه <sup>(١)</sup> وقار الصادق عليه السلام في صحيح ابن الصلاح : اماك و حصلتي فقيهما هلك من هلك اذك ان تفتي الناس برأيت ان تدب مالا تعلم <sup>(٢)</sup> وفي موثقه الآخر سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محاسبة اصحاب الرأي فقال حالهم واماك عن حصيلتي بهلك فهما الرجل ان تدب شيء من رأيت او تفتي الناس بغير علم <sup>(٣)</sup> .

و في موثقة السكوني عن الصادق عن ابيه عليه السلام قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم من افتنى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء والارض <sup>(٤)</sup> و في المروية انه تقى حرمة الافتاء على من ليس اهلا للفتوى . و طاهر . ثبوت الحرمة على من افتنى عن حجة وعلم و لكنه لم يكن عادلا او واحدا لبعض الشرط الآخر لكنه لا دليل عليه اذا لم يترتب عليه عنوان محرم آخر كالاصلاح بل يمكن تقييد الحرمة في اصل المسألة بما اذا لم يكن فتواه مطابقا للفتوى مرجعه فلو افتنى مع الالتفات الى المطابقة المدكورة بشكل الحكم بالحرمة اعتمادا على اصلاق الروايات المدكورة الا في فرض التشريع

### (٣٤٧) الفحش

الروايات الواردة في الفحش مستقيمة لكنها بين ما لم يشت سنده كقول

١ - ص ٩ ح ١٨ الوسائل

٢ - ص ١٠ ح ١٨

٣ - ص ١٦ ح ١٨

٤ - ص ١٦ ح ١٨

رسول الله ﷺ والمافر عليه السلام ان الله يفض العاحش . وبين ما لم يتم دلالة على  
الحرمة كصحيح ابي بصير عن الصادق عليه السلام من علامات شرك الشيطان الذي لا يشك  
فيه ان يكون فحاشا لا يبالي ما قال ولا ما قيل فيه

و صحيح زرارة عن المافر عليه السلام قال رسول الله ﷺ لعائشه . يا عائشة ان  
الفحش لو كان مثالا لكان مثال سوء .

وبن ماصح سننه ولا بعد دلالة على الحرمة فتأمل كصحيح ابي بصير  
عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ ان من اشر عباد الله من تكلم بمحاشته  
لعائشه <sup>(١)</sup>

وفسره في بعض كتب اللغة بالقبيح من القول او الفعل وعلى هذا يحرم بعض  
الافعال ايضا كرفع الالة التناسلية في محضر غيره ولو من وراء الثوب ولو هو وقد  
مر ما يرتبط بالمقام في مادة النذاء والسب .

### (١) الفواحش والفحشاء

فيل هما جمع الفاحشة وهي الرأوا وما تشد قبحه من الدنوب  
قال الله تعالى : ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن (الانعام ١٥١)  
وقال تعالى : قل اما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن (الاعراف ٣٣)  
وقال تعالى : وبهي عن الفحشاء والمنكر والبغى (النحل ٩٠)  
اقول . لعلها لا تتضمن حكما جديداً

### (٢) تفخيذ الغلام

سيأتي انشاء الله بحث حكمه في مادة اللواط في حرف اللام.

### (١٠) الفرح

قال تعالى : اد قال له قومه لا تفرح ان الله لا يحب الفرحين (الفصل ٧٦).  
وقال تعالى : . . . . . ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق . . . . . بما كنتم  
تفرحون (عافر ١٧٥)

فيل الفرح مطلق المراد . و لمرح لا فراد منه . و عن الرابع الفرح  
اشراج الصدر بدمه عاجلة و اكثر ما يكون ذلك في الدفات الدنية و المرح  
شدة المرح و التوسع فيها  
اقول الطاهر عدم حرمه الفرح ولا ادري لها قائللا ، و انتهى ارشادي .  
طاهرا . فان الفرح بالحياة الدنيا يستلزم سبب الاخرة ، والاقبال على الدب وعدم  
المساكنات بالدين وحدوده كمالا يختم على من امن النظر في حال العباد في البلاد  
و الله العالم

### ( ١١ ) الفرار من الزحف

وفي حمة كثيرة من الروايات الصحاح و غيرها ان الفرار من الزحف من  
الكبائر وعلمه اي كونه كبيرة . الصادق عليه السلام في صحيح السيد عبد العظيم بقوله  
تعالى و من دولهم يومئذ دبره الامتحر والقتال او متعيزا الي فته فقضاء بنصب  
من الله وما داه جهنم ونش المصير <sup>(١)</sup> .

وفي الشرائع والخواهر ، فلا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف او اقل .  
فالمراد حرمة الفرار من الحرب والهرب منها وهو المكنى عنه بتولية الدين ،  
دون غير ذلك . ولذا قال المصنف (اي المحقق) كعبه من الاصحاب الا للمتحرر

١ - لاحظ ٢٥٢ وما بعدها من الوسائل ج ١١ ويمكن ان لا يكون اقرار المذكور  
من المحرمات ، بل من ترك الواجب في الجهاد واجب .

أي للقتال لا يكون للفرار بل لخصانة الموضع وربما قيل هو الكر بعد الفر ولعله هو  
 أحد أفراد المتحرف فنه الميل إلى حرف أي طرف ، منه التحرف في طلب  
 الرزق و هو الميل إلى جهة يظن الرزق فيها ، فراد حشد مطلق المتحرف  
 للقتال كطال السعة . ليكون أمكن له في القتال عن المكان الصيق أو مورد  
 الماء . دفعاً لمعطشه المانع عن القتال أو استدراك الشمس أو لسوء لاهته  
 إلى غير ذلك من المصالح التي لا بعد مع ملاحظتها في الآيات و هو ما

المنحصر أي ما لا إلى حيرته أي جماعة من الناس مقطعة عن غيرها قليلة  
 كانت أو كثيرة بل لا فرق بين كونه فرسه أو معبده بحيث لا يصدق معها القرار  
 من الحرب . نعم الظاهر اعتبار كون الفئة صالحة للاستعداد ولو بالانضمام  
 ضرورة ان صدق المدحلة في القتل من المستثنى في الآية ، إذ لو فرض كون الفئة  
 غير صالحة لكونهم مرضى . لم تكن فائدة في التجيز اليها بالفرار الذي فيه  
 قوة العدد و ضعف ووهن للمسلمين . فلو غلب عدده الهلاك مع كون العدد على  
 الضعف أو أقل و كان في فنه لم يحركه القرار و قد يعود للأصل و لقوله تعالى  
 و لا تلقوا ما يدسكم إلى التهلكة و المخرج و لكن الأول أظهر لقوله تعالى و إذا  
 أقنمت فئة فثبوا

و إن كان المسلمون أقل من ذلك لم يجب الثبات كما صرح به عند واحد  
 للأصل بعد اتقاء شرط الوجود المستفاد من الكتاب و السنة . نعم قد يشك في  
 صحة رتبة الواحد و الاثنين مثلاً مع الضعف و الحس في الكفار و الشجاعة و القوة  
 في المسلمين . و نحن ذكرنا تفصيل البحث في رسالتنا : فصبح مسایل جنكبي التي  
 القناها فيما بعد لسان الأحكام المتعلقة بالدفاع الإسلامي في أفغانستان تجاه السوفييتيين  
 الملجدين و العاد كسين الأفغانين .



## (٥) التفرق في الدين

قال الله تعالى : داعيتموا بعجل الله جمعا ولا تفرقوا (آل عمران ١٠٣)  
 وقال تعالى تعالى : ان الدين فرقا دينهم وكانوا شيعا لم يأتهم في شيء  
 انما امرهم الى الله ثم ينشئهم مما كانوا يعملون (الانعام ١٥٩)  
 وقال تعالى : ان اقسوا الدين ولا تفرقوا فيه (الشورى ١٣)  
 وقال تعالى : ولا تكونوا من المشركين من الدين فرقا دينهم وكانوا شيعا  
 كل حزب بما لديهم فرحون (الروم ٣٢ - ٣٣)  
 وقال تعالى : ان الدين يكفرون بالله ورسوله و يريدون ان يفرقوا بين الله  
 ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض و يريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا  
 اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا والذين آمنوا بالله ورسوله  
 ولم يفرقوا بين احد منهم اولئك سوف يؤتيهم اجرهم (النساء ١٥٠ - ١٥٢)  
 اقول : الظاهر عدم تضمين الايات الكريمة حكما محرما حدا سوى لرد  
 الالتزام بما نبت ثبوته من الله تعالى من احكام الدين و القرآن و سوة الانبياء  
 ﷺ و رسلهم .

## (٣٤٨) التفريق بين الاحبة

قل رسول الله ﷺ كما في صحيح ابن مثنى عن الصادق عليه السلام الا انفسكم  
 شراركم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : المشاؤون بالنمسة ، المفرقون بين  
 الاحبة الباغون للبراء المعائب<sup>(١)</sup> .  
 اقول : قل ما يخلوا التفريق بينهم من محرم اخر كالفسة والكذب واذاغة  
 السر وبعوها فتأمل .

### (٣٤٩) التفرقة بين المماليك و امهاتها

قد مر حكمها في حروف الشئ في مادة الاشتراك

#### (٥) الافتراء على الله

دلت آيات كثيرة<sup>(١)</sup> على حرمة الافتراء على الله تعالى . و هو من اقرب  
الكذب كما لا يخفى نعم هو اشد حرمة و اكثر مفسدة و عقدا يعوق الله منه

#### (٥) الافساد

ورد المهي عنه في الكتاب العزيز مكررا و دلائل حقايرته لسائر المعصيات  
و ترك الواحداً فلس في تعريضه حكما عبيدة ، فتأمل و فضلنا بحثه في رسالة  
توضيح مسائل حنك

### (٣٥٠) تفسير الكتاب بالرأى

نقل الرضا عليه السلام كما في حنفه الريان - عن ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام  
قال . قال رسول الله ﷺ قال الله جل جلاله . ما آمن بي من امر برأيه كلامي  
وما عرفني من شهنى بحلقى و ما على ديبى من استعمال القياس في ديني<sup>(٢)</sup>  
وفي رواية ضعيفة مندا عن رسول الله ﷺ و من فسر القرآن برأيه فقد افترى على  
الله الكذب<sup>(٣)</sup>

و هي رواية ضعيفة اخرى عن النضر عليه السلام . و ليس شيء اشد من عقول  
الرجال من تفسير القرآن ان الاله يكون اولها في شيء و اخرها في شيء و هو

١ - لاحظ المعجم المفهرس مادة الفرى .

٢ - ص ٢٨ ج ١٨ الوسائل .

٣ - ص ١٤٠ على المصدر

كلام متعل متصرف على وجوه (١).

وفي رسالة أبي حنبل عن الصادق عليه السلام من قرأ القرآن مرأبته ان اصاب لم يوجر وان اخطأ خرا بعد من السماء (٢).

يقول الشيخ الاصداري - ره - في رسائله - ذهب جماعة من الاحباريين الى المنع عن العمل بظواهر الكتب من دون ما يرد التفسير وكشف المراد عن الصحيح المعصومين (عليه السلام) اقوى ما يتمسك بهم وجهان احدهما الاحاد المتواترة المدعى ظهورها في المنع عن ذلك . .

يقول - لا يبعد استظهار الحرمة المعينة من حنة الرب وان تفسير كتاب الله تعالى بالرأى حرام من حيث انه تفسير لا من حيث انه كذب وأفتراء وقول بما لا يعلم ولا يحوز .

واما قول الاحباريين وجوابهم فقد ذكرنا في رسائل الشيخ الاصداري .  
وليعلم ان الذي دلت على اصل هذا الحكم هو الاح الفاضل الشيخ هادي الموري الافغاني او احر عام ١٣٦١ هجرى فاعطيت العائنة دفاء بالوعد

### (٥) الفسق

تدل حملة من الامارات على تحريمه ونجس ما ذكرنا في سابقه قطعاً.

### (٣٥١) الفسوق على المحرم

قال الله تعالى - فلا تزد ولا فسوق ولا جدال في الحج (المقرة ١٩٧) .  
في صحيح معاوية بن عمار . . والفسوق الكذب والسمات (٣) .

١ - ص ١٤٢ نفس المصدر .

٢ - ص ١٧٩ نفس المصدر .

٣ - ص ١٠٨ ج ٩ الرسائل .

وفي صحيح علي بن جعفر عليه السلام والفوق الكذب والمفاخرة <sup>(١)</sup>  
 وفي صحيح معاوية . اتفق المفاخرة . عليك بورع يحجرك عن معاصي الله  
 وإن الله عز وجل يقول : ثم لصموا نغمهم . قال أبو عبد الله عليه السلام من التفت أن تتكلم  
 في احرامك بكلام قبيح المح <sup>(٢)</sup>

وفي صحيح سليمان عن الصادق عليه السلام وفي السب والفوققرة <sup>(٣)</sup>  
 وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام وكفارة الفوق تصدق به إذا  
 والله وهو محرم <sup>(٤)</sup>

و بعد كل المعد حمل التصديق على المقررة لقوة ظهوره في الشيء المسمى  
 كمالا يحصى لمن راجع روايات الكهانات فتندر  
 لكن الذي يسهل الخطأ أن الكفارة المدكورة غير لازمة بل راجحة  
 لصحيح الحلبي قال . قلت . رأيت من اتلى بالفوق ما عليه ؟ قال لم يحرم الله  
 له حدا يستغفر الله ويلقى <sup>(٥)</sup>

### تكملة

قال المحقق النجاشي . قد . في مناسكه . الفوق وهو الكذب . والسب  
 والمفاخرة والاحوط إلحاق البذاء واللفظ القبيح <sup>(٦)</sup> بل جميع الكائز بالثلاثة

١ - ص ١٠٩ ج ٩ .

٢ - ص ١٠٩ ج ٩ وص ٢٣٨ ج ٤ فروع الكافي .

٣ - ص ٢٨٢ ج ٩ الوسائل .

٤ - ص ٢٨٣ ج ٩ .

٥ - قال سيدنا الحكيم في حاشيته . دليل اناسك ص ٨٦ - على المقام : لأن لمحكى  
 عن الحسن انه الكذب والبذاء ودليله غير ظاهر و كان يظهر من بعض النصوص ان ذلك  
 حرام على المحرم وإن لم يكن من الفوق .

٦ - قول : ما ذكره متين كما عرفت من صحيحة معاوية المتقدمة .

المدكورة فتكون حرمة الجميع مؤكدة في حق المحرم .

وقال سيدنا الأستاذ الضوئي دام طله ان رجعت المفارقة وهي اثبات العوائل  
لنفسه الى تنقيص غيره فهي محرمة ولو على غير المحرم وان لم يستلزم التنقيص  
فهو حائز في نفسه وحرمة على المحرم غير معلومة  
قول الدليل على حرمة للمحرم صحيح على من جمع . و رفع اليد عنه  
بلا موجب شر صحيح

### (٣٥٢) افشاء ما في المجالس

ول رسول الله ﷺ كما قال الصادق عليه السلام في صحيح زرارة : المجالس  
بلا ما به (١)

اقول : يظهر منه حرمة افشاء ما يتكلم في المجلس اذا كان من اسرار  
المؤمنين وقد مر شبهه في باب الاداعة وهذا يحكم بحرمة افشاء ما في مجالس  
غير المؤمنين الاقوى هو الحكم في مطلق المسلمين و في غيرهم بشكل الالتزام  
بالاطلاق ؛ بل الاقوى هو الحوار في مجالس غير الدمي

### (٣٥٣) فضل الاجير و الحانوت

في صحيح أبي المعرا عن الصادق عليه السلام في الرجل يواجر الارض ثم يواجرها  
بكثر من استأجرها قال لا بأس ان هذا ليس كالحانوت ولا الاجير ، ان فصل  
الحانوت والاجير حرام (٢) وتوصل الكلام في كتاب الاحادة من المطولات .

### (٥) الفقاع

في مكاتبة ابن فضال قال : كتبت الى ابي الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال

١ - ص ٤٧١ ح ٨ الوسائل

٢ - ص ٢٦٠ ج ١٣ .

هو الخمر وفيه حد شارب الخمر<sup>(١)</sup> وقد تقدم في حرف الش

### (٣٥٤) التفكير في ذات الله

قال الماقرئ<sup>(٢)</sup> في صحيح محمد بن مسلم إياكم والتفكير في الله .<sup>(٣)</sup>  
سببني تفصيل البحث في مادة التكلم في الكاف انشاء الله

### (٣٥٥) تفويت الملاك الملزم

قال سيدنا الاستد الحكيم في مسائل الحيرة من متمسكه : لا يعود  
للمكلف إيقاع نفسه في العذر لانه تفويت للمواقع الادلى الا ان يقوم دليل على  
حوازه<sup>(٤)</sup>.

١ - ص ٢٨٧ ج ١٢ الوسائل .

٢ - ص ٤٥٣ ج ١١

٣ - ص ٤٩٦ ج ١ الطبعة الادلى .

## حرف القاف

### (٣٥٦) التقبيل في الجملة

لا يجوز تقبيل الاحنبيه والاحصى للآخر من دون فرق بين اعضاء البدن سواء  
أكان عن شهوة أم لا وذلك لعزمة لمهما كما مر

واما تفصيل الاحصى او الاحنبيه المثل فان كان عن شهوة فهو حرام ولعلمه  
في المعارم اشد والافقيه تفصيل يأتي .

هذا كله اذا استلزم التقبيل اللبس، واما اذا لم يستلزمه كما اذا قبل اللباس  
فان لم يكن عن شهوة او ربه وفتنة فسائي تفصله وان كان عن شهوة او ربه  
وحرمة منية على الارتكازات المتشرعية وسعوها

ثم يشكر الامر في التقبيل غير الشهوى اذا كان مع العمر لما مر من منع  
عمر بدن الاحنبيه فتأمل

وهل يجوز تقبيل المسه للرجل عن غير شهوة مقتضى الاصل الجواز لكن  
في جملة من الروايات المنع من التفصيل حاربة انت عليها ست سنين<sup>(١)</sup>.

فيمكن القول بمنع تقبيل الصبي على المرأة ايضا لاسبما اذا تجاوزت عن  
المشورة او كان مراهما بل في بعض الروايات والعلام لا يقبل المرأة اذا جازسع  
سنيين الا ان الروايات لا تخلو عن خلاف في اسنادها او متونها فلاحظ وتأمل

• ما حكم انفصل ويحد منه مع قطع النظر عن الشهوة أو الأنوثة والدكوة فتجزيه موقوف على سر الروايات المعتمدة الواردة عند

١ - صحيح روعة عن الصادق عليه السلام لا يقدر رأس أحد ولا يده ولا رسول الله  
و من اراد به رسول الله ﷺ

قول الطاهر صحبه اراده رسول الله ﷺ من العلماء والسادة الصالحين  
محمود تعليل ابدنهم ذرة وسهم ؟ ما اذا كان له ام ؟ السد فسفا وفي حوار قيل  
يده او رأسه اكرام اشكال او مع

وام الحاق من علم رحدن اكرامه من الشرع كالوالدين والمعلم من مطلق  
دى الشبهة الموم من مطلق المة مس بالعلماء و منى هاشم فعنه اشكال للردم  
تخصيص الأكثر .

نعم يمكن ان نقدر الرواية بعد الارحام الحاد لسيرة ان لم يصح اتصالها  
برمان المصوم لان المنقح حوار قلة الوالدين لا لادهم ولا بعد في حوار  
قلة الاولاد ادى والديهم ولا يسمى الاشكال عند

٢ - صحيح على بن جعفر عن الكاظم عليه السلام من قبل للرحم دا قرابة فلس  
عليه شيء وقلة الاخ على الحدود وقلة الامام بين الصنفين<sup>(٢)</sup>

قول مقتضى اطلاقه حوار قلة مطلق دى القرابة للرحم والمحبة ويمكن ان  
يقال ان النسبة بين هذا وسابقه عموم من وجه ومورد الاجتماع هو تفصل الارحام  
على اليد والرأس فيرجع الى التراث بعد التعارض والتناقض

لكن الحق ان النسبة عام وخاص وان القصة عالما على الرأس والوجه واليد  
٣ - وفي صحيحه الآخر عنه عليه السلام قال سألت عن الرجل أصليح له ان يقبل

١ - ص ٥٦٥ ج ١٨ المصدر .

٢ - ص ٥٦٥ ج ١٨ الوسائق .



الرَّحْلُ أَوْ الْمَرْأَةُ قَالَ : الْإِخْوَانُ وَالْأَخْتُ وَالْأَمْنَةُ وَفِي ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِأَقُولِ  
مُقَادَةَ جَوَازِ تَقْبِيلِ مُطْلَقِ ذِي رَحِمٍ .

٤ - صحيح يونس قلت لابي عبد الله عليه السلام ناولني يدك اقبلها فاعطانيها فقلت  
حملت فداك رأسك ففعل فقلت ، فقلت : حملت فداك رحلك قال : اقسمت اقسمت  
اقسمت ثلاثا فمضى شيء فمضى شيء فمضى شيء <sup>(١)</sup> .

لاستعداد منه لحلم تقبل الرجل حوار او حرمة لاحمال ديله ولا حظ مرآة  
الغفول والمتجمل حوار تقبل العلماء والسادات الصالحين اكراما واولى الارحام  
المرحم و بشكل نفس عبرهم حسب الاطلاق وان كان معلمه واستانه في بعض  
السااعات ، ثم الظاهر حوار تقبل الصغار حبا وترحما للمسيرة - فافهم - ولا ادري  
رأى الاصحاب في المسألة واما تقبيل الوجه حبا لا اكراما - فلا دليل لعلي  
على المنع ومن رمى حوارهم لم يكن محرمه حاشي - مهم والله العالم

### (٣٥٧) ٣٥٨) تقبيل المحرم امراته

في صحيح الحسن عن الصادق عليه السلام قال سألته عن المحرم يصع يده من غير  
شهوة على امراته قالت المحرم يصع يده شهوة ، قال بهريق دم شاة ، قلت  
فان قبل ، قال هذا اشد ينهر مدنة .

قال الصادق عليه السلام في صحيح مسلم اب امامان حال المحرم صيفه ، فمن  
قبل امراته على شهوة وهو محرم فعله دم شاة ، ومن قبل امراته على شهوة فامنى  
فعليه جزور ويستغفر ربه <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح الحلبي انه قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع طواف بالبيت وبين

١ - ص ٥٦٦ المصدر .

٢ - ص ٢٧٦ وص ٢٧٧ ج ٩ .



الله يوم القيامة ملحاح من نار (١).

وفي سنده طبعة وهو مجهول على «لا فوي» لكن الحكم يستفاد من مذاق المتشعبة بلا شكال قال في الشرايع ذكره يعرر من قبل علاما ليس له بمحرم شهوة وقال في لخواهر بالاخلاق احده فيه كغيره من المحرمات بل لا فرق بين المحرم وغيره في ذلك من لعله في الاحية أكد . الا ان يحمل (ها في المنز) على امرائه مورد لعالب من طهه و الشهوة فيه دون المحرم ، بل لا فرق بينه وبين المحرم ولا يسهل دس لحي به والبراءة ان المناطق في الجميع واحد الملح ثم الحرمة ناشئة للطرفين كما هو واضح .

### (٣٦١) استعمال المتخلى القبلة

قد تقدم ان مد لك بحرمة في حرف الدال في مادة لاستند.

### ١٠ قبول شهادة من يرمى المحصنات

قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء فاحلدهم ثمانى جدة لا تقبلوا لهم شهادة ابداً اولئك هم الفاسقون (التور ٥)  
اقول لكن استعادة الحرمة الدنة منها غير تامة ، بل المراد عدم جحية قولهم على حدو سائر من لا يقبل قولهم .

### (٣٦٢) القتل

قال الله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة دية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا فان كان من قوم

عدوكم وهو مؤمن وتحرير نفسه مؤمنة \* ان كان من قوم يملكون دينهم مشرك  
فدية مسلحة الى اهله وتحرير نفسه مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهر من متتابعين  
توبة من الله وكان الله عليما حكيما ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا  
فيها وعسى الله عليه ولعمرة و عدله عذاب عظيم (النساء ٩١-٩٣)

وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بالباطل  
ولا تقتلوا انفسكم (النساء ٣٢).

وقال تعالى من احل ذلك كتب على من اصر ثلثه من قتل نفسا بغير  
نفس او فساد في الارض وكانها قتل الناس جميعا ومن احدها فكانا احيا الناس  
جميعا (المائدة ٣٢)

وقال تعالى قل بآياتي انذره حرم دينكم علمكم لا تشر كواكب شتى ولو ان الناس  
احسان ولا يقتلوا ولا ذكركم من ملاقى \* لا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق  
(الانعام ١٥١) (الاسراء ٣٣)

### (هنا مباحث)

(الاول) في حمله من الروايات المعتبرة ان قتل المؤمن او النفس التي  
حرم الله من الكسائر (١).

ولم اجد في الكتب والسنة ما يدل على حرمة قتل النفس مطلقا الا آية  
سورة المائدة لكنها دطرة الى نفي اسرائيل فقط نعم قوله تعالى النفس بالنفس

١ - لاحظ ص ٢٥٢ وما بعدها من الجزء الحادي عشر من لوائح وحرمة قتل لعلم  
ضرورية في دين الاسلام بل لا يحد كونه كبيره يصح ضروري ان يدين والعقل يصح مستغن  
بتحريره وهي صحيح هشام: ولا يوفق قتل المؤمن متعمدا لتوبة فراجع اول الجزء التاسع  
عشر من الوسائل.

محكم<sup>١</sup> إلا ان دلالة على الحرمة غير واضحة

بمعنى الآيات الواردة في منع قتل الأولاد مطلقاً غير معبدة بكونهم مؤمنين،  
محرم على الكافر قتل أولاده وفي الصحيح كان رسول الله ﷺ إذا أراد ان يبعث  
سرية دعاهم فاحلهم بين يديه ثم يقول مبسروا بسم الله وبالله لا تملوا ولا  
تمثلوا ولا تعدوا ولا تفتلوا شحوا ولا صبا ولا امرأة الح<sup>(٢)</sup>

وفي معتبر حصص بطريق الصدوق - وفي السند محمد بن خالد البرقي وفي  
حديث سأل ابا عبد الله عن النساء كيف سقطت الحرية عنهن وروعت عنهن قال: فقال  
لا رسول الله ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان في دار الحرب إلا ان يقاتلوا فان قاتلوا  
(فانزلت) ايضا فامسك عنها ما امسكت ولم تحف حللا (حالاحل) فلما نهى عن قتلهم  
في دار الحرب كان (ذلك) في دار الاسلام اولى وكذلك المقعد من اهل الدمة،  
والاعمى والشيخ الفاني والمرأة والولدان في دار الحرب<sup>(٣)</sup>

والمحصل انه لا يجوز قتل طوائف من غير المسلمين اي:

(١) الشيخ الفاني .

(٢) الاطفال .

(٣) النساء (حتى ان قاتلوا وكن في ساحة الحرب الا عندا لضرورة وح يلحق

بهن الاعمى والاطفال والشيخ الفاني فيجوز قتلهم ) .

(٤) الاعمى

(٥) اهل الذمة<sup>(٤)</sup> .

١ - كما في موثقة زرارة ص ٦١ ج ١٩ ان فرغ من له اطلاق .

٢ - ص ٤٣ ج ١١ .

٣ - ص ٤٨ ج ١١ .

٤ - ص ٧٩ ج ١٩ الوسائل .

(٦-٧-٨) ويمكن ان يدعى بالاعمى المقعد والفلج بل المجنون بطريق

اولى ، بل المجنون ليس بكافر .

(٩) الكافر المأمون . لما مر من حرمة القدر

(١٠) الرسول والسر كما عن التدكيره في الجواهر . هو مقتضى المصلحة

والبيعة ضرورة مفسر الحاجة الى ذلك كما هو واضح

(١١) الاسر بعد انقضاء الحرب كما في جهاد الجواهر <sup>(١)</sup>

(١٢) قتل الكافر قبل دعوته الى الاسلام <sup>(٢)</sup>

(١٣) المرتد الممي قبل استنائه كما ينبغي

(١٤) المستجير لساعة القرآن . قل الله تعالى وان احد من البشر كبر

استعارك فاحره حتى يسمع كلام الله ثم اطعمه ما منه الخ (التوبة ١٥)

(١٥) الكافر بعد عقد المهادنة .

## تقل وتاكيد

وفي الشرائع ولا يحور قتل المحاسن ولا الصبيان ولا النساء منهم وله

عادتهم (يشدد النون) لا مع الاسطرار وعقه الشرح العلامة (قده) في جواهره .

بلا خلاف احده في شيء من ذلك بل في المنتهى الاحماع عليه في النساء والصبيان

بل وعلى قتل النساء مع الضرورة .

وكذا لا يحور قتل الشيخ الفاني الذي لا رأى له ولا قتال بلا خلاف احده

فيه ، بل قد يظهر من التدكيره والمقتضى الاحماع عليه نعم لو كان ذا رأى وقتال

١ - ص ٥١٧ .

٢ - لاحظ ص ٥٥٧ جهاد الجواهر وص ٣٠ ح ١١ الوسائل بحثاته وعن سابقه

في كتابنا توضيح مسائل جنگی .

قتل احماعا محك في المنة والتدكرة ان لم يكن محصلا بل في المنة  
 دعواه (اي الاحماع) على رأى دون قتل قال الشيخ من المحارم ان كان  
 رأى وقتال حار قتله احماعاً وكذا ان كان فيه قتال ولا رأى له او كان له رأى  
 ولا قتال فيه

ويحق به (الشيخ العالي) المقعد والاعى لكن يسفى تقييد ذلك ايضا  
 اذا لم يكونا رأى في الحرب ولم يقتلوا ولم تدع الضرورة الى قتلها<sup>(١)</sup>  
 (الثاني) قل بحرمة قتل الحسنى المشكل والمرهان واصحاب الصوامع .  
 والمرس الذى مبس من مرءه وعن الحنفى الذى استثناء الفلاحين الذى لا يعون  
 للمسلمين العرب وعن الشافعى ارباب البحر والصاعات والسوقه الذين لا يتعاطون  
 القتال .

اقول : انى دفع المد عن العموم بلا محصر .

(الثالث) لا اشكال لاحلاف في انه تحقق العمد بقصد المبلغ العاقل للقتل  
 طالما ما يقتل عالما بل وبغضه المصرب بما يقتل عالما عالما به وان لم يقصد القتل  
 وكذا لو قصد ما يقتل مدرا فاتفق القتل به وهذا ما يستفاد من صحاح الرويات  
 لاحظ الوسائل ج ١٩ وسد كر نهضه في كتب القصاص ان شاء الله

### تستثنى من حرمة القتل موارد

(الاول) قتل القاتل قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص  
 فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى ومن عمى له من ابيه شيء  
 فأتبع بالمعروف ولكم فى القصاص حيوه اولى الالباب<sup>(٢)</sup>

١ - ص ٥٦١ و ٥٦٢ جهاد الجواهر .

٢ - البقرة ١٧٤ - ١٧٦ .

وقال تعالى ، ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل  
إنه كان منصوباً<sup>(١)</sup> ،

وقال تعالى وحراة سيئة سيئة مثلها ، ولمن اتصر بعد طلعه فادلث ما  
عليهم من سبيل<sup>(٢)</sup>

وقال تعالى وإن عاقبتم فاعصوا بمثل ما عوقبتم به ، لئن سرتن فهو خير  
للمصائبين<sup>(٣)</sup>

ذلك و من عاقب بمثل ما عوقب به ثم يعي عنه لمصر به الله ان الله لعفو  
عفو<sup>(٤)</sup>

الى غير ذلك من الآيات الدالة على حواز قتل القتال معه مها ، وخصوصها ،  
لعم هو مشروط بأمور :

(الأول) التدرى في الحرية و الرقي بمعنى ان الحر لا يقتل بالعد مطلقاً  
بلا خلاى احده فيه بل الاجماع نفسه عليه كما في الحواهر ، تدل عليه  
الروايات المعتمدة<sup>(٥)</sup> نعم يفرم ثمنه و يصر بصر ما شديداً

لكن في الثالثة او الرابعة يقتل كما هو المطرد في ادب الكثر و في  
المملوكة لا يفرم على الاظهر غير انه مكفر كفارة الجمع<sup>(٦)</sup>

واما ما دل على حواز قتل الحر المعتد بقتل الممالك ، و قد قال به جمع

١ - الاسراء ٣٤ .

٢ - الشورى ٤٠ - ٤١ .

٣ - النحل ١٢٦ .

٤ - الحج ٦٠ .

٥ - ص ٧١ وميرها من الوسائل ج ١٩ .

٦ - ص ٦٧ وما بعدها ج ١٩ .



فصنف سنداً<sup>(١)</sup> الا ان يرجع الى ما سبق او يقال بالاولوية بملاحظة ما دل على قتل قاتل اهل الكتاب ادعاء ، وللمقام فروع لكنها لخروجها عن محل الاشلاء لم تعرض لها

(الثاني) التساوي في الدين فلا يقتل مسلم بكافر مع عدم الاعتياد ذمياً كان او مستأثراً او حربياً ، لا خلاف معتد به احده قيد بيننا ، بل الاجماع قسميه عليه ، بل المعكئ منهم مستفيض حد الاستفاضة او متواتر كالنصوص كما قيل وقيل ايضاً ان المشهور المدعى عليه الاجماع قتل المسلم المعتاد بقتل اهل الذمة . اقول : في موثق اسماعيل عن الصادق عليه السلام . . وسألت عن المسلم هل يقتل باهل الذمة و اهل الكتاب اذا قتلهم ؟ قال : لا ، الا ان يكون معتاد بذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر<sup>(٢)</sup> .

و عليه يحمل المطلقات المحورة والمأمنة ؛ و طهر الرواية قتل المسلم باعتياده قتل اهل الكتاب و لو كان حربياً لظهر العطف في التقياس و لا اقل من الاطلاق ؛ ولا ادري هل به قائل منا ام لا ؟

و يقتل الدمى والدمية بهما للمعومات ، وكذا يقتل العربي بالدمى .

نعم لا يبعد عدم قتل الدمى بالحربي لان الحربي لاحرمته له ومنه يظهر حال قتل الحربي للحربي قتلاً . ون تعي الحرمة للحربي انما هو بالنسبة الى المسلم بشرط ، لا بالنسبة الى غيره فيرجع الى العموم ان كان

ولو قتل النصراني . ولا يبعد الحاق اليهود والمجوس به مسلماً يتخير الوارث بين قتله واسترقاقه واحداً امواله لصحيحة ابن سنان<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٦٩ ج ١٩ الوسائل .

٢ - ص ٧٩ ج ١٩

٣ - ص ٨٢ ج ١٩

ولو قتل الدمى مرتدا ولو عن فطرة قتل به بلا خلاف احده فيه ولا اشكال  
لانه محقون الدم بالنسبة الى الدمى فيندرج في عموم ادلة القصاص كما في الجواهر  
لكن المسألة عندى غير حالية عن الاشكال

ثم ان قتل المسلم طعنا يقتل به للعمومات كقوله النفس بالنفس وغيره، ولم  
ينسب الخلاف الا الى المعلى<sup>(١)</sup>.

ثم انه يقتل الشيعى بالسبي عملا بالعمومات ويقتل الناصى بغيره ولا يقتل  
المؤمن بالنصاصى كما في صحيح مرند المعلى<sup>(٢)</sup> وفي قتل السنى بالنصاصى تردد  
نشا من ان مقتضى ما دل على قتل الناصى هو اباحة دمه لكل احد او للمؤمنين  
وحددهم فلاحظ.

(الشرط الثالث) الامكان القابل اما، فلو قتل والد ولده لم يقتل به بلا خلاف  
احده فيه، بل الاجماع يقسمه عليه كما في الجواهر وتدل عليه روایات حملة  
مهما معتبرة الاسناد<sup>(٣)</sup>

والحقواؤب الاب وان على بالاب وادعى عليه الاجماع، وقيل بتناول الاطلاق  
لغيره وتردد المحقق وغيره فيه والاقوى الحاق اب الاب بغيره واحتصاص الحكم  
بالاب فقط عملا بعمومات الفرآن المرز، اذ لم يصدق الوالد على الحد صدقا  
حقيقا

(الشرط الرابع) عقل القاتل وفي الجواهر اجماعا يقسمه عليه ونصوصا  
عموما كحديث رفع القلم وغيره وخصوصا مستقفا حد الاستفاضة

١ - وان كان مقتضى اطلاق قوله (ع) في الصحيح : فلا نور لمن لا يقاد به ص ٥٢

ج ١٩ عدم القود للطفل وقد ائتي به الاستاذ .

٢ - ص ١٠٠ ج ١٩ .

٣ - ص ٥٦ ج ١٩ .

اقول : ويدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام<sup>(١)</sup> .

(الشرط الخامس) عقر المقتول فلا يقتل العاقل بالمجنون، لقول الباقر عليه السلام<sup>(٢)</sup> في صحيح أبي بصير وان كان قتله من غير ان يكون المحنون اراده فلا قود لمن لا يقاد منه وادى ان على فائدة الدية في ماله بدفعها الى ورثة المحنون ويستغفر الله وينوب اليه<sup>(٣)</sup>

و ادعى عليه الاحماع وقطع الاصحاب ايضاً

(الشرط السادس) الملوغ كما منه في الحواهر الى المشهور ونقل عن معجم الاحماع عليه ولحدث رفع القلم المجمع عليه  
قول في صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام<sup>(٤)</sup> عمد الصبي وخطاه واحد وفي حقه اسحق او موثقته عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يقول  
عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة<sup>(٥)</sup> .

ومادل علي خلافة ضعف سدا سوى روايه واحدة وهي صحيحه أبي بصير عن الباقر عليه السلام<sup>(٦)</sup> قل سئل عن علام لم يدره امرأه فتلا رجلاً خطأ فقال - ان خطأ المرأة والعلام عمد وان احب اولياء المقتول ان يقتلوهما قتلوهما ... وان احبوا ان يقتلوا الملام قتلوه<sup>(٧)</sup> والاحسن رد علمها الى من صدرت عنه .

(الشرط السابع) ان لا يكون القاتل اعمى كما احتساره جمع و نسب الى المشهور خلافا لما نقل عن اكثر المتأخرين من عدم اشتراطه . ويدل على الاشتراط صحيح الحلبي<sup>(٨)</sup> و موثقه أبي عبيدة<sup>(٩)</sup> لكن في النفس من اعتبار هذا الشرط

١ - ص ٣٠٧ ح ١٩ الوسائل

٢ - ص ٥٢ ح ١٩ .

٣ - ص ٣٠٧ ح ١٩ .

٤ - ص ٦٤ ح ١٩ .

٥ - ص ٣٠٦ ح ١٩ .

٦ - ص ٦٥ ح ١٩ .

لاحل هاتين الروايتين في قتال عمومات الكتاب العربي شي

و في روايه اسحاق التي لا يبعد حسنها قال سألت احدهما <sup>(١)</sup> عن حد الا  
حرس والاصم والاعمى فقال : عليهم الحد : اذا كانوا يعقلون ما يأبون <sup>(٢)</sup> ويمعد  
كل البعد استثناء القتل الذي هو كسر ما يوجب الحد وعليه فهي يعارضهما و  
بما انها موافقه للكتاب وهما مد لفتان له تقدم عليهما كما قرر في محله <sup>(٣)</sup> والله  
العالم .

(الشرط الثامن) ان يكون المقتول مجنون لدم : حذرنا عن المراد  
النظر الى المسلم من المسلم لو قتله لم يثبت العود : وان أثم بعدم الاستبدان  
معن انه اعتل : وكذا الراي : اللاتط : كل من اباح الشرع قتله كما في  
الشرائع والحواهر ولدي صاحب الحواهر (قده) قد .

اما اللام فمن قال عليه القتل حدا كالراي المحض واللاتط والمراد  
عن فطرة و لو بعد التمسك بسقط القصاص عن قاتله المسلم او مطعما وليس في  
شي مما وصل اليه من المصوص نعر من لذلك فصلا عن روايتها نعم طاهر الاصحاب  
الاتفاق على ذلك بالنسبة للمسلم .

(الشرط التاسع) ان لا يكون القتل اسرا لقوله تعالى فلا يسرف في القتل  
ولا يقتل العمد الا بعد وضع حملها ويقتل عليه الاحماء ايضا : وفي الحواهر  
ومنها : ونخرج من قياسها بلا خلاف مع فرض خوف المرء على ولدها  
ان لا يرد واردة : من وحشي برصع الولدان لم يكن له مرصعة بلا  
خلاف لكن اطلاق موثقه عامر <sup>(٤)</sup> هو نادر الحد الى ما بعد الرصاص وان وجد

١ - ص ٣٢١ ج ١٨ -

٢ - على ان لزم الروايتان المشار اليهما نحو : لاعنى عن السرقة والرب وغيرهما  
من الكاثر بدعوى ان عمدته خطأ كما يقتضيه طائفتها وهو كما ترى

٣ - ص ٣٨٠ ج ١٨ -

مرصة اخرى و ان نعى الحلاف في وجوب الحد حيث في الحواهر و المقام  
لا يخلو من اشكال نعم لو مات الولد لاماع من احراء الحد او القصاص عليها  
كاملا يخفى .

(تمه) لو اشترك اكثر من واحد في قتل احد فعلى بعض الروايات انه يقتل  
به واحد منهم دون الجميع لانه الاسراف في القتل لكنه ضعف سنداً <sup>(١)</sup> وان مال  
الله بمصنوعهم

و في الروايات المعتمدة <sup>(٢)</sup> حوار قتل الجميع و قتل البعض مع مراعاة  
الدية التي هي خارجة عن محل كلامنا في هذه المسألة . و ادعى علي التخييس  
المذكور صاحب الحواهر الاحماع يشمه

(٣) قتل المعارب الساعي للفساد

قال الله تعالى دائما حراء الذين يعدون الله ورسوله و يسمون في الارض  
فساداً ان يقتلوا او يصلوا او يقطع ايديهم و ارجلهم من خلاف <sup>(٣)</sup> او ينفوا من  
الارض ذلك لهم حري في العوة الدنيا و لهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين  
تابوا من قبل ان تغدروا عليهم فاعلموا ان الله عفور رحيم ، (المائدة ٣٣ - ٣٤)

قل الله اد <sup>(٤)</sup> في صحيح على بن حسان من حارب الله و احد المال و  
قتل كان عليه ان يقتل ، سلب ، و من حارب و قتل و لم يأخذ المال كان عليه ان  
يقتل ولا سلب و من حارب و أخذ المال و لم يقتل كان عليه ان يقطع يده و  
رجله من خلاف و من حارب و لم يأخذ المال و لم يقتل كان عليه ان ينفى ثم استثنى  
فضل الا الذين الح <sup>(٥)</sup> لكن ناقشنا الرواية سنداً في بعض كتبنا خلافاً للاستاذ .

٢١١ - لاحظ ص ٤١٨ ج ٢ تفسير البرهان و ص ٣٠ ح ١٩ لوسائن

٣ - بان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى كما في السارق

٤ - ص ٤٦٧ ج ١ تفسير البرهان .

قال الماقرئ عليه السلام في صحيح ابن مسلم : من شهر السلاح في مصر من الامصار  
 فقهر اقمص منه ونعى من تلك البلد ، ومن شهر السلاح في مصر من الامصار وصرب  
 وعقر واحد المال ولم يقتل فهو محارب . فجزائه جزاء المحارب وامره الى  
 الامام ان شاء قتله وصلبه وان شاء قطع يده ورجله قال . وان صرب وقتل واخذ  
 المال فعلى الامام ان يقطع يده اليسرى بالسيف ثم يدهه الى اولياء المقتول  
 فيستعملونه بالمال ثم يقتلونه قال . فقال له ابو عبيدة ارأيت ان يعاقبه اولياء المقتول  
 قال . فقال ابو حمزة عليه السلام ان عقواه . كان على الامام ان يقتله لانه قد حارب  
 وقتل وسرق ، قال : فقال ابو عبيدة ارأيت ان اراد اولياء المقتول ان يأخذوا منه  
 الدية ويدعونه ، اللهم ذلك ؟ قال لا ، عليه القتل <sup>(١)</sup>

من الرواية مضطرب كما اشرنا اليه في غير المقام  
 وفي صحيح ابن مرد <sup>(٢)</sup> قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : انما  
 حراء قال . ذلك الى الامام يفعل ما يؤمر قلت فمفهوم ذلك اليه قال : لا ولكن  
 نحو الحماية (المصدر) وقال الصادق عليه السلام في اخر صحيح حماد بن سنان عنه النفي  
 الى ابن ابي عمير عن مصر الى مصر آخر وقال ان عليا عليه السلام نعى رجلين من الكوفة الى مصر  
 (المصدر)

قال الماقرئ عليه السلام في صحيح ابن رثاب عن صريس : من حمل السلاح ، لئلا فهو  
 محارب الا ان يكون رجلا ليس من اهل الرينة <sup>(٣)</sup>  
 اقول . صريس ان كان ابن عبد الملك فالرواية صحيحة والافير معتبرة وقيل  
 ان علي بن رثاب يروي عن صريس بن عبد الملك وبه تمييز لكن هذا القول لا يوجب  
 الاطمينان .

١ - ص ٥٣٣ ج ١٨ الوصائف

٢ - بياض على وثيقة يحيى العلوي الواقع في سنه

٣ - ص ٥٣٧ ج ١٨ .

## تتمه

قال في الشرائع والخواهر (المحارب كل من حرد السلاح) او حمله  
(لأخافة الناس) ولو واحد لواحد على وجه يتحقق به صدق اراءة العساكر في الارض  
في بر او بحر ، لئلا او يهازرا في مصر وغيره . . . مستوى في هذا الحكم (عند المشهور)  
الذكر والانشى المشهور من اصحاب هو ان يسمى المحارب عن بلده ومكتب الى  
كل بلد يادى اليه بالمسح من مواكلته ومشارته ومعدلاته او مدينته

ولتفصيل الكلام في لغزوع المتعلقة بالمحارب لابد من مراعاة المطولات  
ويعرف ود ذكره تفصيل البحث في رسالة تو صبح مسابيل حنفي بشكل مديع  
وسفله في قسم الواحات في هذا الكتاب اشياء الله

(٣) اصحاب الكائن فانهم يقتلون بشرطه

في صحيح موسى عن ابي الحسن الماضي <sup>عليه السلام</sup> اصحاب الكائن كلها اذا  
اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة <sup>(١)</sup> وقد وردت بمثل ذلك في خصوص شرب  
الخمر عدة من الروايات <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح ادموثق ابي صير عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> الراي اذا زني بحد ثلاثا ويقتل  
في الرابعة <sup>(٣)</sup> ولا ممانعة بينهما اذا لاخير محصور بالرق

(٥٤) الزاني المحصر والرابعة المحصره هما يبرحمان <sup>(١)</sup> ولبحث عن فروعه

في قسم الواحات

١ - ص ٣١٤ ج ١٨ .

٢ - ص ٤٧٧ ج ١٨ .

٣ - ص ٣١٤ ج ١٨ .

٤ - لاحظ ص ٣٤٦ وما بعدها من الوسائل ج ١٨ .

(٦) الراى بالا كراهى صحیح برید قل سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فزوجه قال يقتل محصداً كان او غير محصن ثم رتب منه صحیح زرارة وغيره .

اكنى في صحیح برید اذا كان الرجل المنة على نفسه صر به دلست من باب منها او عتق وفي الخبر لا يلى لم احد عملاً به ووجب طرحه في مقابل ما عرفت

(٨٧) من ي بالمحرم لسيبه وفي شرائع وشرحا اما القتل وحب على من روى مدات محرم للمسا كالام والست وشبههما بالاخلاف احده فيه من الاحتجاج بقسمه عليه نعم في الرئيس طاهراً كثر المصومين المبرورة الاكتفاء بالصرة الواحدة معناه وفي الرقة وهي لا تستلزم القتل كما في صريح بعضها اى المشتمل على التحليل في الحسن قلت قدوة لهو جمع انه كما اعترف به شيء لم يدكر احد ممن تقدم او اذخر ، بل عار انهم طاحوا بدكر القتل الباصل صرف لست وغيره والصرة الواحدة دعيها بل قد سمعت معاقبة لاجتماعات المحكمة ولا ريب في قصور مدلل على عدم القتل ولا كفاية بالصرة الواحدة ثم التحليل في الحسن عن معارضة ما عرفت من وجوه بل هو شاذ الح

اقول اليك ما اشرت به من الروايات المعشورة سدا

(الف) موثق ابن مكي عن احدهما عليه السلام من روى مدات محرم حتى يواقعها صر صرة بالسيف احدث منه ما احدث وان كانت ناسه صر صرة بالسيف احدث منها ما احدث قيل له فمن صر بهما وليس لهما حصم ؟ قال ذلك على الاثم اذا رجع اليه .

(ب) وفي صحيح حميد (بطريق الصدوق دون الكليني) قلت لا يبعد الله عليه السلام



ابن يصر الذي يأتي ذات محرم بالسيف ؟ أين هذه الصربة ؟ قال تصر عتقه  
او قال تصر رقبته <sup>(١)</sup>

(ج) وفي حقه مدير قلت له <sup>عليه السلام</sup> الرجل يأتي ذات محرم ؟ قال يصر  
بالسيف .

(د) في صحيح الاموي ابي صير عنه <sup>عليه السلام</sup> اذ ارى الرجل يذات محرم حد  
حد الزاني الا انه اعظم ذلما <sup>(٢)</sup>

(هـ) في صحيح الحميل عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> في رجل يقع على اخته : تصر  
عتقه او قال رقبته <sup>(٣)</sup>

اقول الرواية الاولى تصلح بيانا للروايات الاحرة فتدبر وعليه فلا يبقى  
دليل معتر لقول المشهور وان الاحماع ليس بتدليل مستقل يعتمد عليه لكن الاضاف  
ان الروايات المذكورة لادلالة قوية لها على عدم القتل فيمكن ان تجعل عداوات  
الروايات كناية عن القتل فتأمل .

(٩) من روى بامرأة اسمها مرحم وان كان عمر محسن كما في موقعة السكوى <sup>(٤)</sup>

(٩٠) الدمى اذ روى مسلمة ، بلا خلاف بل الاحماع بقسميه عليه

اقول والاصل في الحكم صحيح حبان عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> قال : سألته ، عن  
يهودي فجر مسلمة قال يقتل <sup>(٥)</sup> ويلحق به المصري لعدم العرق ، وغيره بطريق  
اولي .

١ - ص ٣٨٥ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٨٦ ج ١٨ الوسائل .

٣ - ص ٣٨٧ ج ١٨ الوسائل .

٤ - ص ٣٨٧ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٤٠٧ ج ١٨ الوسائل .

(٩١) اللواط الموقب ، كما مر تفصيله في حرف الالف

(٩٢) المساحقة على مامر في حرف السين

(٩٣) ساب النسي وساب الائمة كما مر في مادة الساب<sup>(١)</sup>

(٩٤) الناصب كما في صحيح داود بن فرقد<sup>(٢)</sup>

(٩٥) السارق اذا سرق في السجن على نحو مر في حرف السين

(٩٦) الساحر ، كما سبق تفصيله في مادة السحر ، قد مر هذا التردد قد

(٩٧) السارق في مقام الدفاع عنه ، وفي صحيح عياض عن الصادق عن ابيه

عليه السلام قال : اذا دخل عليك اللص يريد اهلك و مالك ، فان استطعت ان تدره و  
تضربه فابدروه واضربه .

وقال : اللص محارب لله و لرسوله فاقتله فما منك منه فهو على<sup>(٣)</sup>

وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام . . . وعن فتك بمؤمن يريد نفسه و

ماله قدمه مدح في تلك الحال<sup>(٤)</sup> و في الشرع : اللص محارب فاذا دخل داره  
متغلب كان اساحتها محاربه ؛ فان ادعى الدفع الى قتله كان دمه ضائعا لا يصح منه  
الدافع

اقول : المحارب يقتل صدق عليه عنوان اللص ام لا ؟ لكن في الحواهر -

فقد اطلق المصنف وغيره هنا محاربه على الوجه المزبور من غير تقييد بمراعاة  
الاسهل ولاسهل . الا اني لم اجد قولا صريحا لاحد (في القتل ابتداء) في  
المحارب الاصلى فضلا عن اللص المحارب ، ولولا ذلك لامكن القول به ... بل ان

١ - لاحظ ص ٥٥٤ وص ٥٥٥ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٦٣ ج ١٨ الوسائل .

٣ - ص ٥٤٣ ج ١٨ الوسائل .

٤ - ص ٥٤٤ ج ١٨ الوسائل .

لم يكن اجتماعا امكرا ان يقال معوار قتل اللص عبر المجازات ايضا حال دفعه  
استدعاء للاختار المزبورة

اقول : ولا حوط عدم حوار قتل اللص استدعاء لما ذكره واقعا يحوز اذا لم  
سمع غيره .

### تستمة

في الشرائع و الجواهر : لو اثار (اي اللص المذكور) نفس المدحول عليه  
او غيره ، من في الدار ممن يصعب عنه ولو اوجب الدفع مع طئ السلامة ، بل او  
عدم العلم بالحال لاطلاق المصوب ، ولا يحوز الاستلام (الاستسلام ح) والحال هذه  
و له عجز عن المقاومة و امكن الهرب الذي توقف النجاة عليه و حلت علينا ان  
انحصر ، او تحجر اسمه و سن غيره من اسباب النجاة ان حصل . فان لم يفعل اثم ،  
ولو لم يمكن الهرب و لا غيره من اقراد النجاة دافع بما يمكن ، اذ هو اولى من  
الاستسلام المعروف من عدم احتمال المنجاة معه والله العالم انتهى

اقول : و حوب المدافعة في و من العلم بعدم النجاة لادليل عليه ، و مقتضى  
الاصل عدمه ، وهذا العزم غير داخل في كلام الجواهر كما يظهر من اخره .

(١٨) المرتد الفطري .

(١٩) المرتد العلوي اذا لم يتب

### وهنا مباحث

(الاولى) قال الله تعالى : ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك  
حطت اعمالهم في الدب والاحرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون (البقرة

الاية الكرمة لا تخلو عن دلالة ما على قبول ثوبه المرتد ، ان كان فطريا وبصير مسلما بقل ايمانه و اعماله و يدخل الجنة و يحرى عليه احكام الاسلام ان بقى حيا ولم يقتل ، نعم الاحكام الاتية المنصوصة المدعى عليها الاحصاء لا بد من احرائها كقتله و تسين روحه ، تقسيم امواله ، و الامانة بين هذه الاحكام و الحكم يكونه مؤمنا قضا طاهرا يحرى عليه سائر الاحكام الثابتة للمسلمين فبما من جميع من عدم قبول ثوبه واقف مباح للقواعد المدنية كما لا يخفى

في الصحيح سأل محمد بن مسلم اما جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من رغب عن الاسلام و كفر به ابرأ على محمد عليه السلام بعد اسلامه و الاثوية ، و قد روى عنه و قالت منه امرأته و تقسم ما ترك على ولده <sup>(١)</sup>

و قال الصادق عليه السلام في موثق عمار كل مسلم بن مسلمين ارتد عن الاسلام و محمد محمدا عليه السلام نبوته و كذبه فان دمه مباح لمن سمع ذلك منه ، و امرأته دائنة منه يوم ارتد و تقسم ماله على وريثه <sup>(٢)</sup>

و تمتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها و على الامام ان يقتله و لا يستنسه <sup>(٣)</sup>

قال الكاظم عليه السلام في صحيح ابيه في مسلم تنصر ، يقتل و لا يستتاب . قلت . و بصراي اسلم ثم ارتد قال مستتاب فان رجع و الاقتل

اقول : ديل الرواية يفيد الاطلاقات فالمعطى في خصوص القتل بالاستثناء دائما يقتل المولى بعد استنائه و امتناعه عن التوبة .

واما في سائر الاحكام فلا فرق بينهما لظاهر الروايات لكن في الجواهر

١ - ص ٥٤٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - اى على وريثه المسلمين دلت الرواية كغيرها و كموثق ايان (ص ٥٤٦ ج ١٨) على حرمة اكل مال المرتد لغيره .

٣ - ص ٥٤٥ ج ١٨ الوسائل .

ومنتها : فلا خلاف ولا اشكال في انه لا تزول عنه املاكه . بل تكون نافية على ملكه للاصل وغيره ، نعم يتفسخ العقد بينه وبين زوجته لعدم حواز تكاح الكافر مسلمة ابتداء واستدامه . لكن عن الخلاف ان لاصحنا قولين يعني القول بمقاء ملكه ، والقول بانه مراعى فان تاب علم مقائه والاعلم زواله من حين الردة . الا ان القول المزمور غير معروف القائل واضح الصنف سرورة منافاته لجميع الادلة من الاستصحاب وغيره .

اقول : طاهر الروايات - ولو بالاطلاق - عدم الفرق بين الفطرى والملى في شيء من الاحكام سوى الاستتابة وعدمها فان تم اجماع فهو والا فرغ اليد عنها بلا موجب .

روى الشيخ الطوسي - قدمه ما سنده الصحيح عن الحسين ابن سعيد قال قرأت بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام : رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكذب يقتل <sup>(١)</sup>

قول الحسن (فكذب) شهادة منه واخبار بانه علم كتابة الرضا وعلم خطه ومعرفة الخط ليست حدسية محضا بل هي قرينة من الحسن يقبل فيها اخبار الثقة ثم الاستفادة من الرواية اعتبار ولادة الشخص على الاسلام في صدق الفطرى عليه دون اعتقاد نطقه عليه .

ومقتضى اطلاقه عدم اعتبار مقاء والدنه على الاسلام الى حين بلوغه كما ان الظاهر منها كفر الرجل بعد اسلامه بعد البلوغ فان المسؤول عنوان رجل فافهم جيدا .

وكيعما كان الرواية مختصة بالفطرى ولا تشمل الملى .

في صحيح ابن محبوب عن غير واحد <sup>(٢)</sup> عن الباقر عليه السلام في المرتد يستتاب ١ - ص ٥٤٦ ج ١ المصدر .

٢ - مراره لا يحتمل كذب جماعة على الامام وكلمة غير واحد ظاهرة في جماعة قال الراية معتبرة .

فان تاب والا قتل<sup>(١)</sup>

وهذا محمول على الملي خريفة ما عرفت .

وفي موثق أنان عن الصادق عليه السلام في العبي اذا شت فاحتار النصرانية واحد  
ادود نصراني او مسلم ، قال لا تركه ولكن يضرب على الاسلام<sup>(٢)</sup>

منذ فته لما سبق واصحة ، ويمكن حمله على ما قبل البلوغ او على نصره  
حسن البلوغ من غير ان يسلم فتأمل ، او على اسلام والده بعد تولد اسمه المرتد  
ولعل الاظهر حمل الضرب على القتل

وفي صحيح حماد عنه عليه السلام في المرتدة عن الاسلام قال : لا تقتل وتستخدم  
خدمة شديدة و تمنع الطعام والشراب الا ما يمكث نفسها وتكس خشن الثياب  
وتضرب على الصلوات<sup>(٣)</sup> .

ولا فرق بين كونها فطرية او ملية .

وفي صحيح غياث ... تحبس ابدا .

وفي صحيح حرير لا يجلد في السجن الا ثلاثة . الذي يمكث على الموت  
والمرأة ترند عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل ، وفي موثق عماد .  
حبست في السجن واضربها<sup>(٤)</sup>

وأما ما دل على قتلها ولان من حمله على محمل آخر فانه طاهر في قتل  
المرتدة الملية ولا يحتمل كونها اسوء من المرتد<sup>(٥)</sup>

اقول في ذيل مقبرة ابن محبوب المتقدمه : والمرأة اذا ارتدت عن الاسلام  
استقيت فان تابت والاحلحت في السجن وضيق عليها في حبسها .

١ - ص ٥٤٧ ح ١٨ الوسائل

٢ - ص ٥٤٦ ح ١٨ .

٣ - ص ٥٤٩ ح ١٨

٤ - ص ٥٥٠ ح ١٨ .

يظهر من الرواية قول نوحها ان تابت وبردول عنها الجنس وغيره ، ولا ينبغي حملها على الملية كما حملت لرحل في صدر الرواية على الملي بقريسة سائر الروايات ، وهذه القريسة مفقودة في المرأة فلان من الاخذ بالاطلاق

في الجواهر نعم ان نسب على عنها كما صرح به غير واحد . وهل قبول التوبة ولفوعها اشتدائي او استمراري ، فيه وجهان والرواية اما بدل على قبول توبتها حسن الاستئانة اي في الاستدعاء لانهما يحكم بتحملها (فتأمل)

(الثاني) في الجواهر : يشقق لا تردد . نسبه عنه ولو في وقت مترقب او التردد فيه ، وبالاقرار على نفسه بالخروج من الاسلام او بهمس انواع الكفر ، بكل فعل دال عليه صرح بها على الاستهزاء بالدن ، والاستهانة به ، ورفع اليد عنه كالقاء المصحف في العذرات ، بمرقه واستهزائه ووطئه وتلوث الخمر او احدى الصرايح المقدسة ، لقاذرات او الحدود للصنم وعبادة الشمس وعبادة هما وان لم نقل بربوبيتهما <sup>١</sup> ، والقول الدال صرحا على جحد ما علم ثبوته من الدين ضروره ، او على اعتقاده ما يحرم اعتقاده بالضرورة من الدين . وقيدته في كشف اللثام بما اذا علم ذلك ، لانه تكذيب للنبي عليه السلام وان كان برعنه

ولكن قدس هناك (في كتاب الطهارة) انه مجال لاطلاق المعتادي والمصوص المتفرقة في الانواع الدالة على الحكم بكفر كل من صدر عنه ما يقتضي انكار الصوري . بل لعل اقتضاد الاصحاب على الصوري كالصريح في الكفر به مقيدا خصوصا بعد قولهم بما كان لقول عماد او اعتقاد او استهزاء ، مما في كشف اللثام من انه لا تردد بانكار الصوري او اعتقاد صوري ، لانتفاء اذا جهل الحال

١ - حصول لا تردد بمجرد السجدة لهما من دون الاعتقاد بربوبيتهما محل نظر وسمع ، ثم الاضمار عدم شمول الروايات المقدمة لدالة على قتل المرتد لفرص الانكار والاثبات جهلا فلا حظ .

أصبح المذهب من الظاهر حصول الارتداد ما نكار سروري المذهب كالمتمعة من دى  
لمذهب ايضا لان الدين هو ما عليه ولعل منه انكار الامامى احدهم <sup>عليه السلام</sup> انتهى  
من كلامه ما ارد ، نقله دفع مقامه وللمبحث فيه محل آخر

(٣٠) العالي السدى يعتقد ربوبية علي <sup>عليه السلام</sup> وعيره ففى صحيح هشام قال  
سمعت ابا عبد الله <sup>عليه السلام</sup> يقول وهو يحدث اصحابه بحديث عبد الله بن سنان <sup>عليه السلام</sup> ادعى  
من الربوبية لامير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> فقال انه لما ادعى ذلك استتابه امير المؤمنين  
فابى ان يتوب فاحرقه ما نثار <sup>(١)</sup>.

اقول لعل استتابته لاحد كونه كان يهوديا ثم اسلم فهو نافر على كذا  
اقل الكفى فى رجاله عن بعض اهل العلم .

ومال على الحكم المروي فى حوار قتل العالي المذكور صحيح آخر  
(هشام <sup>(٢)</sup>).

(٢١ و ٢٢ و ٢٣) مدعى النوء ومدعى السنه ومدعى كتاب من الله كذا  
فى صحيح حماد وصحيح ابن بدير ثم وثقه ابن فضال <sup>(٣)</sup>

(٢٤) دأبى لهمه على وجه مر فى مادة الاثبات فى اول الكتب فتدبر

(٢٥) المحدث فى الكمعة كما فى الروايات المعشرة <sup>(٤)</sup> وقد سبق بحثه  
فى حرف الحاء ، فى مادة الحديث .

(٢٦) قتل المنمدي والمهاجم فى حالة الدفاع ، قال فى الشرائع والحرار .

لا خلاف ولا اشكال فى ان للانسان ان يدفع المحارب والخص او غيرهما عن

١ - ص ٥٥٤ ج ١٨ الوسائل :

٢ - ص ٥٥٢ وص ٥٥٣ ج ١٨ .

٣ - ص ٥٥٥ ج ١٨ الوسائل .

٤ - ص ٥٧٩ ج ١٨ لوسائل .



نفسه وحرمة ماله ما استطاع للأصل والأجماع بقسميه . نعم قلوا من غير خلاف يعرف به بينهم : بسبب اعتماد الأسهل ، فلو اندفع الخصم بالتنبيه ولو بالتنجيز فعليه وإن لم يندفع إلا بالصياح اقتصر عليه . وإن لم يندفع عول على اليد ، وإن لم يمن فالحصان لم تكف فالسلاح إلى غير ذلك من أفراد الترقى من الأسهل إلى الصعب ثم إلى الأصعب ؛ وعلى كل حال فيذهب دم المدفوع هدرًا حرًا كان أو قتلاً فضلاً عن ماله إذا لم يندفع إلا بذلك ، فلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى ، بل الإجماع بقسميه عليه .

أقول أما أصل الحكم في غير المحارب والنفس<sup>(١)</sup> كما فيمن حاول ضرب أحد أو أحد ماله أو حره أو قتله فلا شهير سلاحه بحيث لا يصدق عليه أنه محارب ، ويصح أن تستدل عليه بصحيح الحنفى عن الصادق عليه السلام بما روى عن رجل عدلى رجل لصربه فدفعه عن نفسه فحرره أو قتله فلا شيء عليه . . من بدء واعتدى عليه فلا قوله<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية وكذا موثقته أدل<sup>(٣)</sup> نعمت الدليل على الحكم وللفهم العرفى بعدم الفرق بينه وبينهما .

ثم هذا الباعى أن أراد المال لم يحرر تعدية النفس دونه ، لأن النفس أهم من المال لكن في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام عن رسول الله ﷺ من قتل دون ماله فهو شهيد وقال : لو كنت أبا لترك المال ولم أقاتل<sup>(٤)</sup> وهو باطلافة يدل على حواري القتال دون المال حتى الموت وإن ترك المال صانه للنفس أصل ، لكن لا التزام به مشكل من مسموع ولا بعد إرادته حصول القتل اتفاقاً في أثناء المدافعة غير المستلزمة للقتل باعتقاد العقول .

١ - لاحظ صحيح عياض ص ٥٤٣ ج ١٨ في النص .

٢ - ص ٢٢ ج ١٩ من الوسائل .

٣ - ص ٤٣ ج ١٩ .

٤ - ص ٥٨٩ ج ١٨

نعم يجوز أو يحسن الدفاع عن ماله ، بل يجب ، إذا كان المال امانة مهما  
امكن وإن آكل الامر الى قتل الظالم او حر حبه . وفي حواز الدفاع حتى حرج  
المدافع وجهان

و ان اراد نفسه او نفس اهله يجب الدفاع او الفرار منه مهما امكن وفي  
حواز القتل لحفظ نفس المرءان كان من اهله تردد ، والاشبه المنع لقوله تعالى  
ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة الا ان يمنع حرمة مادلة بقي الحرج الحاصل في كثير  
من موارد المقام

ولو اراد العرس كما لو قصد الربي باحد محارمه او زوجته والظاهر وجوب  
الدفاع حتى الحرج بعض نفسه وفي حواره الى الهلاك او الحرج المهلك  
وجهان من اهمية النفس من العرس ، و من لزوم الحرج في اكثر موارد العرس و  
الاستلام ، ولابد من التأمل التام في الادلة

واما وجوب اعتماد الاسهل على وجه ذكره فلا دليل عليه ؛ بل السيرة على  
خلافه كما ذكره صاحب الجواهر . بل بعض مرآته خلاف الايات القرآنية  
المادلة على مسألة الجراء ولا يقل من ادخال الظالم الخوف في نفس المظلوم فكيف  
لا يجوز للمظلوم اخافة الظالم واما حار له التمسك فقط

(٢٧) قال المحقق في الشرائع و صاحب الجواهر في شرحها (اذا وجد مع  
روحته رجلا يرئى بها) وعلم بقطا وعنها له (وله قتلها) وان لم يكن له استيفاء  
الحد (ولا اثم عليه) كما عن الشيخ و جماعة القطع به ، لكن قدم كما عن ابن  
ادريس باحصائيهما ، ومقتضى اطلاق النصف وغيره ، بل عنه في التكت القطع  
بالاطلاق اي سواء كان الفعل يوجب الرحم او الجلد كما لو كان الرائي غير محصن  
• • • لاطلاق الرخصة المستعادة من اهدار دم من اطلع على قوم ينظر الى عوراتهم  
وما ورد من اهدار دم من راد امرأة على نفسها حراما فقتلته • • • لكن في

صحيح دأود بن فرقد قد سمع الصادق عليه السلام يقول ان اصحاب النبي قالوا لسعد بن عباد لو وجدت على بطن امرأتك رجلا ما كنت صانعا؟ قال كنت اصبر به بالسيف فحرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ما ذا يا سعد؟ قال سمعتك فقال ما سمعتك وكيف بالارملة الشهود؟ فقال ما كنت تصنع به قلت اصبر به بالسيف فقال ما سمعتك وكيف بالارملة الشهود؟ فقال يا رسول الله بعد رأى عيسى وعلم الله ان قد فعل قال اي والله بعد رأى عينك وعلم الله ان قد فعل، لان الله عز وجل جعل لكل شي حدا وحمل لمن تعدى ذلك الحد حدا.

ويمكن ان يكون ما لنا للحكم في الظاهر وان لم يكن عليه اثم فيما بينه وبين الله انتهى ما اردنا نقله.

اقول اذا كان الراي محصا الامكرها للمرأة فقد مر انه يرحم ويقتل لكن في حوارهما از خصوص الاول غير الحاكم ترد

نعم لا اشكال لروح في قتله في مقام الدفاع، وانما الكلام فيما اذا امتدأ بقتل الراي غير المحصن ولا سيما اذا علم انه مسهي من عمده فورا اذا رأى روحها او سمع صوته.

ولا سعد - مع ذلك - المصير الى ما افاده المحقق المذكور نعم للمشيخ وانما - فدهم - لعوى قول الناصر عليه السلام في صحيح ابن مسلم : ومن دمر على مؤمن غير ادنه فدمه مناج للمؤمن في تلك الحالة<sup>(١)</sup>

نعم بشكل الحكم اذا كان الراي غير ست الروح

(٢٨) الداحل دار عمره بلا اذن كما عرفت دليله آتفا فتأمل

(٢٩) الاسر المسلم الذي يقتل من به الكفار في المحاربة قال المجاهدون

المسلمين ، فيجوز قتله اذا توقف الجهاد عليه كما في الشرائع والجواهر<sup>(١)</sup>

(٣٠) الساش في الصحيح ان امر المؤمنين قطع ناس القصر ، فقتل له  
أنقطع في الموتى؟ قال ان لنقطع لاموات كما نقطع لاحيائنا قال واذني نياش  
فاخذ شعره وحلده به الارض وقال طؤوا عباد الله فوطئ حتى مات<sup>(٢)</sup>

اقول ، الرواية لا تدل على قتله مطلقا ، بل صدره كسائر الروايات تدل على  
عدمه ، فهي قضية في واقعة ولعله روى بالمستدرك كان محصيا ونحن ندكر تحديد  
الموضوع في مادة النش في حرف النون ان شاء الله تعالى

(٣١ و ٣٢) مرصد ربا امرته فمحور لها قتله فهي صحاح عبدالله بن سنان  
عن الصادق عليه السلام يقول في رجل اذاد امرأة على نفسها حراما حرمته بغير فاصات  
منه مقتلا ، قال ليس عليها شيء ، فما بها وبين الله عز وجل وان قدمت الى امام  
عادل اهدر دمه<sup>(٣)</sup>

اقول بلحق مقاصد الرضا قصد اللواط بلا اشكال فمحور للعلام قتله . وقد  
ورد به بعض الروايات<sup>(٤)</sup> .

(٣٣) قتل الكفار والمشركين للامر به في القرآن العظيم .

## بحث وتفصيل

الآيات الواردة في العقاب على اعداء :

فمنها ما يدل على قتل المقاتلين ومقاتلتهم ، كقوله تعالى : وقتلوا في سبيل

١ - ص ٥٦١ جهاد الجواهر .

٢ - ص ٥١٢ ح ١٨ الوسائل .

٣ - ص ٤٤ ح ١٩ الوسائل .

٤ - ص ٥١ ح ١٩ .

الله الدين يقاتلوكم. <sup>(١)</sup> واقتلوهم حيث تقبضوهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم  
والقتله اشد من القتل ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام . . وقاتلوهم حتى لا يكون  
فتنة ويكون الدين لله (القرة ١٩١ - ١٩٤) .

والادب طاهرة في حكم مقاتلة كفار مكة وقتلهم وهم الدين اعتدوا على  
المسلمين واخرجوهم من بلدهم

ومها ما يدل على حكم قتل مطلق المشركين كقوله تعالى: فاذا سلح الاشر  
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم، وحدثوهم واحصرهم واقعدوا لهم كل  
مرصد . (التوبة ٦)

وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة (التوبة ٣٧)  
وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا قاتلوا الذين باؤواكم من الكفار وليصدوا  
عنكم غلظته (التوبة ١٢٣)

وقوله تعالى قد لدس كفروا ان سنهوا بغيرهم ماقد سلف <sup>(٢)</sup> . وقاتلوهم  
حتى لا يكون فتنة ويكون الدس كله لله (الاعمال ٤٠ - ٤١)  
ومها ما يدل على قتال ما كثي ايمانهم <sup>(٣)</sup>

ومنها ما يدل على حكم قتل اهل الكتاب حتى اعطاء الجزية <sup>(٤)</sup> ومن الواضح  
ان وجوب القتال او حواره يستلزم وجوب القتل او حواره

١ - قيل ان لصفة لا تكون شرطا ولا قيداً احتراذياً ، بل المعنى قاتلوا مشركي مكة  
الذين لا يصلحون ويريدون قاتلكم .

٢ - يمكن ان يستدل به على وجوب الدعوة الى الاسلام قبل المقاتلة وعدم جواز قتل  
الكافر ابتداء كما مر .

٣ - التوبة ١٣ - ١٤

٤ - التوبة ٣٠ .

ومنها ما دل على وجوب القتل في سبيل الله ومنها غير ذلك<sup>(١)</sup>.

ومنها ما دل على وجوبه لاجل المستضعفين كقوله تعالى: وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا احرنا من هذه القرية الظالم اهليها...<sup>(٢)</sup>.

ومنها قوله تعالى: فان اعترلوكم فلم يقاتلوكم واقفوا السكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا<sup>(٣)</sup>.

ومنها قوله تعالى: وان حنحووا للسلم فاحسب لها<sup>(٤)</sup>.

ويحتمل حملها على مورد خاص ولا يمكن تهديد سائر المطلقات بهما فتدبر فيه فان المقام لا يخلو عن اشكال.

(٣٤) الطائفة الساعية من المؤمنين قال الله تعالى: وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما وان نبت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تسمى حتى تسمى الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقضوا ان الله يحب المقسطين<sup>(٥)</sup>.

(٣٥) قتل مريد الزنا واللواط ان لم يمكن رده، بغير القتل ولو لغير من يقصد به الفجور بل لكل احد، ذكره بعض الاعيان.

### (٣٦٣) قتل الانسان نفسه

قال الله تعالى: يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان

١ - النساء ٧٤ ٧٥ ٧٦ الزمل ٢٠ الصف ٤ .

٢ - النساء ١٧٥ .

٣ - النساء ٩٠ .

٤ - الانفال ٦١ .

٥ - الحجرات ٩ .

تكون نكاحاً عن نكاح منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدوان وظلماً سوى نفسه نازلاً كان ذلك على الله يسيراً (النساء ٢٩-٣٠)  
 أقول : نفس حمله ( ولا تقتلوا أنفسكم ) قتل على المراد وأنه يحرم على المكلف أن يقتل نفسه إلا أن ما قبلها وما بعدها - وإن شئت فقل السياق يدل على سوء المهي لقتل النفس

ثم في صحيح الحديث قال سمعت الصادق عليه السلام يقول من قتل نفسه متعمدا فهو في نار جهنم خالداً فيها<sup>(١)</sup>.

وهي حوار قتل الكافر الحرابي وشبهه نفسه وجهان من أنه مهدور الدم ولا حرمة له شراً، ومن حكم العقل بسعده والشرع إنما أدن لغيره في قتله بعد عدم قبوله الإسلام لأنه

وأما الذي يقتل مصادراً فلا يجوز له ذلك لأن قتله يضل حيي العير ويضيع من استيفائه

وأما الذي يقتل حداً في حوار قتله نفسه وجهان وكسداً في قتل من يعلم بموته بعد ساعة مثلاً نفسه إذ نعم بقتله بيد غيره لاسيما إذا كان قتل العير أكثر تمديداً وإعداداً وكان في السر سرراً على غيره كإفشاء أسرار المجاهدين للدولة الظالمة

### ٣٦٤، قتل القاتل في الحرم

قال الصادق عليه السلام في الصحيح في رجل قتل رجلاً في الحرم ثم دخل الحرم لا يقتل . حتى يخرج من الحرم فيقدم عليه الحد وقال عليه السلام في رجل قتل في الحرم أو سرق في الحرم عليه الحد في الحرم صاعداً لأنه لم ير للحرم حرمة<sup>(٢)</sup> ويدل عليه غيره أيضاً

١ - ص ١٣ ج ١٩ .

٢ - ص ٣٣٦ ج ٩ الوسائل .

### (٣٦٥) قتل الصيد على المحرم

قال الله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا حَرَامًا مِثْلًا مَا قَتَلَ مِنَ النِّمْرِ بِحُكْمِ رَبِّهِ فَذَلِكَ مِنْكُمْ حَرَامٌ بَلِغَ الْكَيْفَهِ أَوْ كِفَارَةَ طَعَامٍ مَسَاكِينٍ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صَدَقًا لِيُذْكَرَ بِمَا عَفَا اللَّهُ عَنْهَا لَكُمْ مِنْ أَلْفَيْ عَدْلٍ فَسَتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعْمَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسَّيْرَةِ وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ صِدَائِرُهَا دَمْتُمْ حُرُمًا (المائدة ٩٨)

وهي صحيح حرير عن الصادق عليه السلام ما يحل للمحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله ، وإن لم يزدك فلا ترد<sup>١</sup>  
أقول تفصيل الكفارة مذ كور في محلها من كتب الحج من الكتب الفقهية  
فليراجع إليها من شاء

### (٣٦٦) قتل الصيد في الحرم

يحرم على المحرم والمحل قتل الصيد في الحرم و ادعى عليه الا حرام  
تقسيمه عليه ، وما يدل عليه صحيحه الحلبي عن الصادق (ع) لا يستحل شيئاً من  
الصيد وإن حرام ولا أنت حلال في الحرم ولا تدل عليه محلا ولا محرما الح  
وقد استثنى منه بعض الحيوانات فلاحظ حرف الكاف في قسم الواححات واما  
قوله تعالى: ( ما دمتم حُرُمًا ) فهو لا يفسى مطلق المنع بل المنع العاصم من  
الاحرام فلاحظ

### (٣٦٧) قتل القملة على المحرم

في موقوف ررارة قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام هل يحك المحرم رأسه و يغتسل



بالماء، قال يحد رأسه ما لم يعمد قتل دانه<sup>(١)</sup>

## ( • ) قتل ذوات الارواح

الظلم حرام عقلاً وهو واضح موعوداً وحكماً، وعليه ينبغي ان تحكم بحرمة قتل الحيوانات وانه ظلم ولعمد ما قال السعدى

مباراز مودى كه دانه كش است كه جان دارد و جان شر من خوش است<sup>(٢)</sup>

نعم نعمت قتل شرعاً حراماً وروحاً ظلم فيه جهة من جهة على ظلمه<sup>(٣)</sup> وفي غيره رجع الى حكم العقل، لا لا بدري رأى اصحاب فيه صريحاً ولذا تحكم بحرمة احتياطاً وفي صحيح على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألت عن قتل بئمه اُصلح قال لا تغتلبها لان يؤدب<sup>(٤)</sup>

وفي حصة حمص عن الصادق عليه السلام امرأة عدت في هرة ربطها حتى ماتت عطشاً<sup>(٥)</sup> قال الشهيد فيه في اللعنة ' كذا بحر المالك على الاضاف على الهيمه المملوكه الا ان تحترق بالرعي، وان امتنع بحر على الاضاف او السبع والدبح ان كانت مقصوده بالدبح وان كان لها ولد وفر عنه من لبنها (وروحاً كما في شرعها) الا ان يقوم لها منه ومن غير السن انتهى

ولعمد حكمه بحكم المالك من حيث رفع الظلم، ومحمّل كونه لاجل صول المال عن التلف كما ذكره الشارح الشهيد الثاني فيه

١ - ص ١٥٩ ج ٩ ولاحظ ص ١٦٢ وص ١٦٣ ج ٩.

٢ - ربما يقال ان الحكم بالحرمة ليس مطلقاً فحده المقتل لحرمة الشرعية، بل من جهة الرقة ولكنه غير موعود ولا جرى في كثير موارد ظلم على الانسان بهذا.

٣ - مثل لموديات ص ٣٩٠ ج ٨ وما كوال اللحم وروحهما

٤ - ص ٣٩١ ج ٨ بوسائى

٥ - ص ٣٩٧ ج ٨

٦ - اخر بحث النفقات من كتاب النكاح -

قد أقرت الآن على كلام المحقق الثاني (قدم) بدكره لثلاثين من التفرد  
في الحكم قال (قدم) وإن قيل بحرم تعذيب الدابة \* عدم أطعامها وسفها وتجهلها  
فوق الطاقة فكيف حازت العرفه فند حال الحرب معالج لعمره ، واتلاف الدابة  
واسعاها ، أمر مطلوب لأن انقائها يحلها ربما أدى إلى استعباد الكفارها<sup>١</sup>

### (٣٦٨) قتال المؤمن

قال رسول الله ﷺ في المواقف سب المؤمن فسوق وقتاله كفر<sup>١</sup>  
أقول القتل - كما قل - هو مباح له القتل فهو حرام من جهة البحري ، وما  
واستثنى منه قتل مانع الركوة للإمام وإن لم يكن مستحلاً ومرئداً<sup>٢</sup>

### (٣٦٩) القتال مع الغادر

في رواية عن الصادق عليه السلام قال الرازي سأته عن فريس من أهل الحرب  
لكل واحدة منهم ملك على حدة اقتتلوا ثم أسطلموا ، ثم إن أحد الملكين عبده  
صاحبه ، فعاد إلى المسلمين فصالحهم على أن يعرفوا تلك المدة فقال أبو عبد الله  
عليه السلام لا ينبغي للمسلمين أن يعددوا ولا يأمرؤا بالعدر ولا يقتلوا مع الدين عددا  
ولكنهم يقاتلون المشركن حيث وجدوهم ولا يحور عليهم ما عاهد عليه الكفار<sup>١</sup>  
أقول قد مررت حرمة العدر ولا يعد في حرمة القتال مع الغادر من حيث

١ - ص ٥٦٣ جهاد الجواهر الطبع القديمة وبعبارة طاهره في حرمة تعذيب الدابة.

٢ - ص ٦٠١ ج ٨

٣ - لاحظ ص ٧٨٣ جهاد الجواهر وص ١٩ ج ٦ من الوسائل وفي صحيح أبي بصير  
أن الركاة ليس بحمد بها صاحبها ، إنما هو شيء ظاهر ، إنما حق بها ذمه وبسببها سلما  
ص ١٨ ج ٦ لكن لا تظن عاملا له فلا بد من حملها على المستحسن دون المانع

٤ - ص ٥١ ج ١١ الوسائل

فهو من مذاق الشرع غير ان الآية لا تشمل سده على طلحة بن زيد المجهول  
غير حجة

### (٣٧٠) القتال في الشهر الحرام

قال الله تعالى «سئلوا عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير»  
«صد عن سبل الله» كفر به والمسجد الحرام «القرة ١٧».

«قل تعالى فاذا اسدح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم»  
«التوبة ٥» نعم ير نفع الحرمة اذا اسد الكفار بالقتال لقوله تعالى «الشهر الحرام»  
«الشهر الحرام والحرمات وما من فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى  
عليكم» «القرة ١٩»

### (٣٧١) القتال عند المسجد الحرام

قل الله تعالى «ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام حتى تقتلوه كم فيه» وان  
قتلوه كم واقتلوه كم كذلك جزاء الكافرين «القرة ٩١»  
اقول «دليل لانه يدل على ما يستعد من صدرها اصابه هو حرمة قتل المشرك  
عند المسجد الحرام وان لم يصدق القتال عليه» ان حرمة القتال تدل على حرمة  
القتل بالاولوية وفهم دلالته فحرم قتل الكفار في شهر الحرام اصابه ان يفسر  
الا حرب مع قطع المطر عن آية التوبة المتقدمة

### (٠) التقديم بين يدي الله ورسوله

قال الله تعالى «يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا  
الله ان الله سميع عليم والحجرات ١».

وفي تفسير التقديم وجوه ذكرها المعسرون، ولا يعد ان يراد به تقديم

حكم ما من قبل نفسه من دون اشتراط حكم من الله - قوله ، ومجعله الهى عن الحكم بغير ما حكم به الله وعلمه فلا حكم جديد فى الاله بعد حرمة المدعى والافتراء فلاحظ

### (٣٧٢) قذف الناس بالنزنا واللواط

قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بهن مع شهداء واحد منهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين هم من بعد ذلك وأصلحوا فان الله عفور رحيم (المور ٥) وقال تعالى ان الذين يرمون المحصنات اما افلات المؤمنين لعنوا فى الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم (المور ٢٣) وفى حمله من الروايات المقررة عند قذف المحصنة من الشائى<sup>(١)</sup>

وفى صحيح عبدالله بن مسعود قذف رجل رجلا معوضاً عبد ابى عبدالله فقال : مه ، فقال الرجل انه يكبح امه واحتج فقال ذلك عندهم بكاذب فى دينهم<sup>(٢)</sup>

وفى موثق ابى بصير<sup>(٣)</sup> عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يقال للاماء : ما كنت كذا وكذا ، فان لكل قوم مكاحا<sup>(٤)</sup>

وفى صحيح البخارى ان اما عبدالله بن مسعود عن قذف من كان على غير الاسلام الا ان تكون قد اطلعت على ذلك منه وقرب منه صحيح ابن مسعود وفى آخره

١ - لاحظ ص ٢٥٠ وما بعدها من الروايات ح ١١ .

٢ - ص ٥٨٨ ج ١٤ .

٣ - التوضيف بالموثقة لاحسن وهب بن حمص لو هى الثقة والاخصاف عدم حرار كون وهب المذكور فى لسنه هو ثقة دون وهب لمجهول فارواية غير حالية عن نقاش فى سندها

٤ - ص ٥٨٨ ج ١٤

امير ما يكون ان يكون قذ كذب<sup>(١)</sup> .

وفي صحيح آخر لاس سنان عن الصادق عليه السلام : ففى امير المؤمنين ان الفرية ثلاث ، معنى ثلاث وجوه . اذا دعى الرجل الرجل دلى . واذا قال : ان امه زانية واذا دعا لغير ابيه ، فذلك فيه حد ثمانون<sup>(٢)</sup> .

وفي موق عن عماد عن الصادق عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام : اذا قال الرجل للرجل : معفوح (مفتوح) فامتنكوح فى دبره فان عليه حدا القادف<sup>(٣)</sup> اقول المعفوح المنكوح كما فى مجمع البحرين اذا عرفت هذا فهنا مسائل .

(١) ان المدعى انما هو فى الرتبة اللواط سواء فى الفاعل والمعمول دون السحق وغيره اما الجهة الثبوتية فللرذائل المتقدمة واطلاق صحيح حرير عن الصادق عليه السلام يجلد ثمانين جلدة ولا تغفل له شهادة اذا الاعد التوبة او يكذب نفسه ، فان شهدته ثلاثة دعى واحد يجلد ثلاثة ولا تغفل شهادتهم حتى يقول اربعة . رأينا مثل الحمل فى المكحلة<sup>(٤)</sup> لكن فى اسلافه لما نحن بصدده تأمل . والذي يسهو المحقق ان الذى لم يذكر فى الرذائل هو قد ذكر بكونه لائط والحاقه بغيره مما لا يحتاج اليه دليل آخر بعد فهم العرف واتحادهما حكما كما لا يخفى .

واما الجهة السلبية فليعدم دليل يدل عليه ، بل يحرى عليه حكم البس والهيبة فيعزر ناسه .

(٢) لو قال باين الراية او ان الرانى فهو قذاف لاحد الوالدين فيجلد بمطالته ويمر ولا حل ابتداء المواحدة ان كان محترما ، ولو قل ولدت من الرى مع حياة الوالدين

١ - ص ٤٣٠ ح ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٣٣ ح ١٨ .

٣ - ص ٤٣٣ ح ١٨ .

و مطالبتهما بجلد ، والا ففي الحد اشكال لعدم تعيين احدهما بالقول المدكور  
حتى بجلد مطالبته كما عن المالک ، واستجوده صاحب الجوهر على احتمال  
خلاف للمحقق فده ولو دل ، ربيت معلنة او لعت بفلان فالأظهر ثبوت الحدين  
حد للمخاطب حد للمنبوت اليه ، واحتمال ان يكون احدهما مختارا دون صاحبه  
لوقم لهم غير الفرض خلافا لجمع من الأعيان وعليه فلو اصر عن نفسه ؛ بالزنا  
وقال زبيت بك او ربيت معلنة فلها حد عليه ، ولا ثبت في طرفة حد الزنا حتى  
يقرار بها كما في صحيح ابن مسلم<sup>(١)</sup> .

(٣) قال المحقق (رحم) في حدود الشرائع ، ويشترط فيه (اي المقدوف)  
الاحصان ؛ وهو هنا عبارة عن البلوغ وكمال العقل والحريه والاسلام والعفة (بلا  
خلاف احده فيه بل الاحماع غنميه عليه - الحواهر) ومن فقدوا او بعضها  
فلاحد وجه التعرير

اقول اما البلوغ فبدل على اعتباره في المقدوف صحيح ابي صير عن الصادق عليه السلام  
في الرجل يقذف العسة بجلد ؟ قال لا ، حتى تطلع<sup>(٢)</sup>  
لكن في صحيح عاصم ، سألت اما عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف العاصرة  
الصغيرة قال : لا بجلد ، الا ان تكون ادر كت او فارمت (فارمت)<sup>(٣)</sup> الا ان يحمل  
الاحماع قرصة على حمل البجلد في الاول على الحد وفي الثاني على التعرير واه  
في خصوص المقارنة او المقارنة لكنه لا يخلو عن تكلف

وفي صحيح فضيل عن الصادق عليه السلام لا حد لمن لا حد عليه ، بمعنى لو ان محتونا

١ - ص ٤٤٧ ج ١٨ الوسائل.

٢ - ص ٤٤٠ ج ١٨ يحتمل ان يكون البلوغ شرطا لتولية الحد ، لا لاصل حواره

فتأمل .

٣ - ص ٤٢٩ ج ١٨

قدى رجلا لم ارطه شيئا ولو قدوه رجل فقال : يا زان لم يكن عليه حد<sup>(١)</sup>.

اقول: الطاهر بعد عموم الصدر بحاله، وذكر المحمون من باب المثال دون  
الاحصاء . وحيث ان القادى اذا كان غير البالغ لاحد عليه ولا حد له اذا كان  
مقدورا مع يظهر من بعض الروايات المعثرة التعرير على غير من بلغ فيشت له  
امسا التعرير المد كود<sup>(٢)</sup>.

و اما اعتبار عدم كونها متحاهرا فلموقفه عمار عن الصدوق <sup>عليه السلام</sup> في رجل  
قال للرجل يا ابن الفعلة يعنى الربا فقال : ان كانت امه حرة شاهدة ثم حائث تطلب  
حقها صرف ثمانين حلدة ، وان كانت عاتقه احتار بها حتى تقدم ثم تطلب حقها وان  
كانت قد ماتت ولم يعلم منها الاخر صرف المئتمرى عليها الحد ثمانين حلدة<sup>(٣)</sup>

ثم على ان قوله <sup>عليه السلام</sup> لم يعلم منها غير مخصوص بصورة الموت

والصحيح عبيد عنه <sup>عليه السلام</sup> لو اتقت برجل قدى عند مسلما بالزنا لانعلم منه  
الاخر<sup>(٤)</sup> ، على عدم الفرق بين الحر والعبد في القيد المد كود

وبدل عليه عنوان المحصة في الفرق آ ن والروايات والظاهر المراد من الحصان  
هو الحصان من الربا فقط دون سائر المعاصى اما اعتباره في الدواط ولم احد له  
دليلا عاجلا لكن الفهم المرجح هو الموحى للالحاق ولا سيما بعد ادعاء الاجماع  
بقسميه عليه ،

ثم ان الموثقة المذكورة تدل على تعليق الحد على المطالبة كما لا يخفى  
ومقتضى اطلاقه عدم اعتبار مطالبة الوارث في اقامه الحد ، بل على الامام ان يضربه ،

١ - ص ٢٣٢ ج ١٨ الوسائل.

٢ - ص ٣٠٨ ج ١٨ .

٣ - ص ٤٤٠ ج ١٨ .

٤ - ص ٤٣٤ ج ١٨ .

لكن طاهر صحيح ابن مسلم انتقال حق العطالة الى الورثة<sup>(١)</sup>  
 واما اعتبار الاسلام فبدل عليه موثق اسماعيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن الافتراء على اهل الدمة والكتاب هل يجلد المسلم الحد في الافتراء عليهم قال  
 لا ، ولكن يعرر (٢)

ولكنه لا يشترط في القادى بل في موثق عماد سئل ابو عبد الله عن نصراني  
 قذف مسلماً فقال له يازان ، فقال يجلد ثمانين جلدة لحق المسلم وثمانين موطاً  
 الاسوط لحرمة الاسلام ويحلق رأسه ، وبطاف به في اهل دمنه لكي ينكل عنه<sup>(٣)</sup>  
 واما بشرط الاسلام في المقدوف اذا كان القادى مسلماً والا فهو عن معتز  
 فيجلد القادى الكتابي الحد اذا قذف كتاباً آخر كما في موقعة عماد<sup>(٤)</sup>  
 واما اعتبار الحرية في المقدوف فله صحيح ابي بصير عن الصادق عليه السلام من  
 افتري على المملوك عزز لحرمة الاسلام<sup>(٥)</sup> فانه طاهر في عدم الحد على من قذف  
 المملوك المصاحم .

لكن في صحيح عماد ماء على ان عبدالرحمن الوافع في سنده هو اس الحجاج  
 عن الصادق عليه السلام لو اثبت برجل قذف عبداً مسلماً ما نزلنا لعلم منه الا حيرا اصرته  
 الحد حد الحر الاسوط<sup>(٦)</sup>

وفي صحيح منصور عنه عليه السلام في الحر يفتري على المملوك ؟ قال ، سئل  
 فان كانت امه حرة جلد الحد<sup>(٧)</sup> .

١ - ص ٤٤٧ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٥٠ ج ١٨ .

٣ - ص ٤٥٠ ج ١٨ .

٤ - ص ٤٥٠ ج ١٨ .

٥ - ص ٤٣٤ ج ١٨ .

٦ - ص ٤٣٦ ج ١٨ .



أقول الأخير قابل للحمل على قذف أم المملوك وقيله لاينا في صحيح أبي  
هشيم، كل ذلك، للتوفيق بينهما وبين الإجماع المتقدم في كلام صاحب الجواهر  
(قده) والله العالم.

نعم هي غير معتمدة في القاذف كما في حملة من الروايات وما يدل على  
خلاصها ما دلّ أن مطروح والله أعلم

(٤) لا فرق بين الاحاب والزوح والروجه في الحكم والحد للاطلاقات  
وخصوصاً بعض الروايات المعتمدة سداً، إلا في سقوط الحد عنهما بالملاعة كما  
في الكتب العزيزة لا إشكال في عدم حرمة الرمي مع الشهود لأجل إقامة الحدود  
وفي حوارها للروح مع عدم الشهادة كلاماً، الأظهر الحوار لنفي الحرج فتأمل  
ويدور عنه الحد بالملاعة.

(٥) إذا أعاد القذف بعد الحد. وإن قال إن الذي قلنت لك حق، لأحد  
عليه ثأناً، وإن قذفه بالربا بعد ما حلد فعلية الحد وإن قذفه قبل إقامة الحد عليه  
مرات لم يمكن عليه الأحد واحد كما في صحيح ابن مسلم<sup>(١)</sup>

(٦) أن قذف جماعة، فإن أتوانه إلى الحاكم الشرعي محتتمين صرب حداً  
واحداً وإن أتوانه، متفرقين صرب لكل منهم حداً كما في صحيح حميل<sup>(٢)</sup>.

لكن هذا إذا قذفهم بلفظ واحد كما إذا قال - هؤلاء رناة مثلاً - وأما إذا قذف  
جماعة واحداً بعد واحد <sup>فكل واحد</sup> حد سواء جازوانه محتتمين أو متفرقين بلا خلاف موجود  
فيه إلا من الأسكافي، فاعتبر مع ذلك الاتيان به متفرقين ولا صراب حداً واحداً  
وهو مخالف الإجماع المدعى في الغيبة والسرائر ونفى خلاف الجواهر.

ويدل عليه موثق الحسن المطار ساء على أنه ابن زياد كما هو غير بعيد -  
قلت لأبي عبدالله في رجل قذف قوماً قال بكلمة واحدة؟ قلت. نعم، قال: يضرب

حدا واحدا ، فان فرق بينهم في القذف صرحت لكن واحد منهم حدا<sup>(١)</sup>

(٧) يحرم على الاب قذف ولده ، للاطلاقات واكن لا يحل ، ولذا لو قذف امه وهي متة لا ينتقل الي ولدا القذف حق مطالبته جلدائه ، نعم يستقل الي سائر اولادها اذا كانوا من غير القاذف كما قال الماقرئ<sup>(٢)</sup> في صحيح ابن مسلم<sup>(٣)</sup>

(٨) يصرب القاذف صرعا من الصريين ، ويصرب جسده كله فوق ثيابه ولا يبرع شيء من ثيابه الا الرداء كما في الروايات المعتمدة<sup>(٤)</sup> ولا يتمتع الاكابر بعد الاقرار بجلده وان جحد قذفه بعد اقراره ، وكذا في سائر الحدود كما في صحيح الحلبي<sup>(٥)</sup> .

(٩) اذا قاذف اثنين سقط الحد ولزمهما التعزير كما في صحيح ابن سنان والحنط<sup>(٦)</sup>

(١٠) سقط الحد بعمو القاذف وهو سائغ فيه من اسقاط الحق ولا يجوز مطالبته الحد بعد المعفو كما في الروايات المعتمدة<sup>(٧)</sup> و عليه فلا بد من حمل نفي عمو المرأة لزوجها القاذف كما في صحيح ابن مسلم على الكراهة او مصلحة الحكم ويبعد تخصيص المطلقات والقاعدة به .

(١١) يستقل حق مطالبته المقدوف الي ذرئته ، فان عموا او اطالوا الحد فهو وان عفى بعضهم يحل بمطالبته كما في موطئ عماد<sup>(٨)</sup>

١ - ص ٤٤٤ ج ١٨ من الوسائل .

٢ - ص ٤٤٧ ج ١٨ .

٣ - ص ٤٤٨ ج ١٨ من الوسائل .

٤ - ص ٤٤٩ ج ١٨ من الوسائل .

٥ - ص ٤٥١ ج ١٨ من الوسائل .

٦ - ص ٤٥٥ ج ١٨ من الوسائل .

٧ - ص ٤٥٦ ج ١٨ .

٨

### (٣٧٣) القراءة خلف الامام

قال النافذ عليه السلام في صحيح زرارة عنه محمد بن مسلم : كان امير المؤمنين يقول من قرء خلف امام يأتى به فعات ، معث على غير العطرة <sup>(١)</sup>

نعم لابد من تفصيله : تفصيله غيره معمرهما كمصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : اذا صليت خلف امام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قرائته لم تسمع الا ان تكون تجهز فيها بالقراءة ولم تسمع فاقراء <sup>(٢)</sup> .

ويمكن ان لا تكون القراءة محرمة . بل كان الاستماع والاصوات واحداً كما في صحيح زرارة عن النافذ عليه السلام ، ان كنت خلف امام فلا تقرأ شيئاً في الاوّلين . فان الله عز وجل يقول للمؤمنين : اذا قرء القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحموا

### (٣٧٤) قراءة آيات السجدة على الجنب والحائض

في صحيح زرارة عن النافذ عليه السلام . قلت له الحائض والجنب هل يقرأن من القرآن شيئاً؟ قال نعم ، ماشاء الا السجدة <sup>(٣)</sup> وقريب منه صحيح ابن مسلم <sup>(٤)</sup> .

اقول المتقن منهما حرمة قراءة آية السجدة دون سورتها خلافاً لجمع من اعيان فقهاءنا - ومن - بل ادعوا الاحكام على حرمتها ولكن لا دليل عليها . وصحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : اذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكسر قبل سجودك ولكن تكبر حين ترفع رأسك ، والعزائم

٢٥١ - ص ٤٢٢ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ٤٩٣ ج ١

٤ - ص ٤٩٤ ج ١ .

اربعة . حم السجدة . وتنزيل ، والنجم واقرأ باسم ربك <sup>(١)</sup> .

### (٣٧٥) قرب الامة الحبلى وغيرها

قال الماقر <sup>عليه السلام</sup> في صحيح محمد بن عيسى في الوليدة بشر بها الرجل وهي حبلى ؟ قل : لا يقر بها حتى تصنع ولدها <sup>(٢)</sup>

ولا يحور قرب الامة المشترأة وان لم تكن حبلى الا بعد لاستبراء والمساءلة لعرضها عن محل الاستلاء لاستحقاق التفصيل <sup>(٣)</sup>

### (٤) القرب الى الزنا

قال الله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشه وساء حسلا (الاسراء ٣٢)  
وهو عبارة عن الزنا وقدم في حرف الزاء

### (٥) قرب الفواحش

قال الله تعالى ولا تقربوا الفواحش ما طهر منها وما عطن (الانعام ١٥١)  
والحق انه لاحكم حدود في الآية فان الفواحش هي المحرمات او مع ترك الواجبات او بعضهما .

### (قرب الصلاة سكرانا

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنسا الاعارى سبل حتى تغسلوا (النساء ٤٣)  
في صحيح زرارة عن الماقر <sup>عليه السلام</sup> ان الله نهى المؤمنين ان يقوموا الى الصلوة

١ - ص ٨٨٠ ج ٤ الوسائل

٢ - ص ٤٠ ج ١٣ .

٣ - ص ٣٦ المصدر .

وهم مكارى يعنى سكر النوم<sup>(١)</sup>.

و حث لا قائل بالحرمه بحمل على الكراهة وتفسير الآية لا يحلو عن غموض والله العالم .

### (٣٧٦) قرب الزوجة عند وطء امها و اختها شبهة

اذا وطئ المكلف ام زوجته او اختها شبهة لا يحول له قرب زوجته حتى تنقضى عدة الموطوء شبهة من الام او الاخت حلوا للمشهور وقد ذكرنا دليله (و هو صحيح رامة عن اساقفة<sup>الخلا</sup>) في دليل عنوان الجمع بين الاثنين في المون من هذا الجزء

و هل المراد ما قرب حصه من الدحول او مطلق الاستمتاع فيه نردد للانصراف والاطلاق ويمكن ترجيح الاول لقوله<sup>الخلا</sup> في آخر الرواية فادانفت عدة الام حل له نكاح الانثى . وان المراد بالنكاح هو الدحول دون العقد حرماً و لا يطلق النكاح على مطلق الاستمتاع كما لا يخفى فلاحظ

### (٣٧٧) قرب المشرئ المسجد الحرام

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما المشرئ كون نحس فلا يقرؤا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (التوبة ٢٧) .

دللت الآية على تحريم دخول المشرئين المسجد الحرام ، وهو ثابت وان قلنا بعد مكعبة الكفار بالفروع كما عن بعض الاحاديث وسيد الاستاذ الخوئي دام الله (ولا نقول به كما ذكرنا في الصراط الحق) فيه منصوص بعنوانه ، ولذا قال في الحواهر : اجماعاً من المسلمين محصلاً ومعكماً مستقماً ويحتمل ان يكون

الخطاب - في الحقيقة متوجه الى المسلمين اى يجب عليهم ان يمنعوا المشركين من المسجد ، الجرائم ، الطاهر الحاق الكافر من المشركين في الحكم

### بثمة مقبلة

قال صاحب الجواهر رحمه الله ولا غرض من المصاحد عند كما عن التحرير  
 كثر المعروف ، فان المراد منه معشر الامامة كما صرح باجماعها عليه في  
 المبطلين في المنتهى نسبة الى مذهب اهل البيت عليه السلام وهو الحق مصادا الى ما  
 يستفاد من التعريف في الآية ، المعنى للاشتراك بينه وبين غيره من المصاحد ايضاً  
 خصوصاً مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعمره من المصاحد (هكذا) ضرورة اعتبار المصاحد فيها  
 اجمع .

اقول الاحتمال منقول فهو غير حجة واستعادة الحكم من التبرع صبيحة  
 والتعليم راجح لا واجب نعم لو كان دحولهم فيها مستلزماً لهتكها عرفاً حرم بالا  
 اشكال .

ثم لا فرق في حرمه دحولهم فيه باستيطان واحتيار وامتيار للطعام بمعنى حله  
 او مطلق البيع والشراء ولا يبين تعدى النجاسة وعدمها كل ذلك للاطلاق  
 واما التعدى عن المشركين الى مطلق الكفار حتى اهل الدمة كما يظهر  
 من بعضهم بل عن صاحب الجواهر دعوى اجماع المسلمين محصلاً ومحكياً متعباً  
 عليه في طاهر كلامه ، فلعلة من جهة فهم اتحاد المصاحد في الجميع وهو الكفر  
 وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام في مادة الدحول في حرف الدال ، وسيأتي بعضه  
 الاخر في مادة الاستيطان في حرف الواو اشياء الله .

### (٥) قرب النساء في الحيض

قال الله تعالى : ولا تقربوهن حتى يطهرن (القرة ٢٢٢)

اقول : مر تفصيل المسألة في مادة الجماع في حرف الجيم تحت رقم (١٤٢).

### (٥) قرب مال اليتيم

قال الله تعالى لا تقربوا مال اليتيم الى ابيه ولا الى امه (النساء، الانعام، الاسراء).

لكنه كناية عن عدم حوار التصرف فيه وعدم حوار أكله وهو من افراد عدم حوار التصرف في مال الغير او من افراد أكل مال الغير بلا إذن منه ، فليس فيه حكما برأسه .

### (٣٧٨) قرب الطيب للمحرم الميت

قال النافق عليه السلام في صحيح ابن مسلم : في المحرم اذا مات كيف يصنع به ؟ يغطى وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلل فغراه لا يقرب به طيبا <sup>(١)</sup>

والردايات في المسألة كثيرة نقلها المحدث العر العامل في رسوا الله تعالى عليه في بحث عمل الميت لاحظ <sup>(٢)</sup>

### (٣٧٩) - (٣٨٠) اقرار النطفة في رحم اجنبية

في موثق عثمان عن علي بن سالم عن الصادق عليه السلام : ان اشد الناس عذاما يوم القيامة رجلا اقر نطفته (هكذا في الكافي وعن عقاب الاعمال ، نطفة) في رحم يحرم يحرم عليه .

وعن رسول الله ﷺ ان يعمل ابن آدم عملا اعظم عند الله عز وجل من رجل

١ - ص ١٢٠ ج ٤ الوسائل .

٢ - ص ٦٩٦ و ص ٦٩٧ ج ٩ .

قتل نبيا أو اماما أو هدم الكعبة التي جعلها الله قبلة لعباده أو فرغ مائه في امرأة حراماً<sup>(١)</sup>

لكن في سند الأدلى على من سلم وفي الثانية القاسم بن محمد ، وهما لم يثبت وثاقتهما ثم على تقدير ثبوت الحكم ولو بمعونة مذاق المتشعبة التابع لمذاق الشرع - الظاهر عدم الفرق عرفاً بين كون المقر والمفرغ هو صاحب الماء كما في الروايتين أو غيره كما يستفاد من سحرة عقاب الأعدل أيضاً ، وعليه فلا يجوز نقل الماء إلى رحم المرأة بالوسائل الطبية ولا يجوز لها أيضاً قوله. (وذهبهم)

### (٥) القرآن بين السورتين في ركعة واحدة

سب عدم حواره إلى المشهور بين القدماء ، بل عن الصدوق أنه من دين الإمامية ، وعن السيد أنه من معتزلاتهم ، لكن كثيراً من المتأخرين على الجواز وهو الحق حمداً بين الروايات لاحظ من ١٨٢ ج ٤ متمسكاً بالمرودة لسيدنا الاستاذ الحكيم (قده)

### (٥) القسم بغير الله

قد مر بحثه في حروب الحاء في مادة الحلف ولا حظ

### (٣٨١) قرار المصلوب أكثر من ثلاثة

عن رسول الله ﷺ لا تقروا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل ويدفن<sup>(٢)</sup>. وفي رواية أخرى عنه ، لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل ويدفن. وفي دبل مرسله<sup>(٣)</sup> ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام<sup>(٤)</sup> لكن الروايات

١ - من ٢٣٩ ج ١٤ الوسائل .

٢ - من ٦٧٨ ج ٢ .

٣ - من ٥٤٢ ج ١٨ الوسائل



غير حالية عن الصعف في أسادها الا أن الحكم مما لاخلاف فيه بيننا كما في  
الحواهر ، بل ادعى عليه في الخلاف الإجماع والله العالم .

### (٥) الاستقسام بالالزام

قد مر تفسيره في حرف الالف في مادة الاكل وهو نوع من القمار في اجمع .

### (٥) قساوة القلب

قال الله تعالى : « يذل للفتاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك في ضلال مبين  
(الزمر ٢٢) أقول الطاهر عدم استفادة محرم مستقل من الآية الكريمة فلاحظ .

### (٥) القصة في المسجد

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام رأى قاصاً في المسجد  
فضر به بالدرّة وطرده <sup>(١)</sup> .

أقول : لكن عمل أمير المؤمنين عليه السلام الصادر لتأديب القاص لا يدل على حرمة  
فعله فيه لصحة التأديب على المكروه أما عند المصلحة

### (٣٨٢) القضاء بالنجوم

أخرج الصدوق بسنده عن عبد الملك بن أعين (والسند صحيح) قال : قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام : أتيت بهذا العلم فأريد الحاجة ، فإذا نظرت إلى الطالع ،  
ورأيت الطالع الشر حلست ولم أذهب فيها ، وإذا رأيت طالع الخير ذهبت في  
الحاجة ، فقال لي : تقضى ؟ قلت : نعم ، قال : أحرق كتك <sup>(٢)</sup>

بناءً على أن إحراق الكتب ارشاد إلى حرمة القضاء بها لا إلى عدم صحتها

واستلزام الالتزام به التحجر في الامور والمعادن عن الموازين العقلانية حتى لا يدل على الحرمة والله العالم .

### (٣٨٣) قطع رأس الذبيحة

في صحيح الحنلي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل دبح طيراً فقطع رأسه أيؤكل منه ؟ قل نعم ولكن لا تشمد قطع رأسه

وفي صحيح علي عن احمد الكاظم عليه السلام قال سألته عن الرجل دبح فقطع الرأس قبل ان ترد الذبيحة كان دأب منه خطأ او سقطه السكين أيؤكل ذلك ؟ قال : نعم ولكن لا يعود <sup>(١)</sup> .

وعن جمع القول بالكراهه بل عن بعضهم نفي الخلاف فيها ، بل عن الشيخ (عده) دعوى اجماع الصحابة عليه كما في الحوار لكن رفع اليد عن النصوص بهذه الكلمات مشكل

### (٥) قطع الخبز بالسكين

في صحيح يونس عن الرضا عليه السلام قال لا تفتطموا الحبر بالسكين ، ولكن اكسروه باليد ، خالفوا المعجم <sup>(٢)</sup> .

اقول ، لو كان حراماً لاشتهر لكثرة ابتلاء الناس به مع اني لاناذ كسر ، خلاص افتى بتحريمه و لعل قوله عليه السلام خالفوا المعجم امره الكراهه . مع ان بعض الروايات يدل على الحوار لكن في سنده ضعف

### (٣٨٤) قطع الرحم

وهو من الكبائر كما في صحيح عبد العظيم الحنلي عن الصادق عليه السلام و

١ - ص ٣١٦ ج ١٦ الوسائل

٢ - ص ٤١٦ ج ١٦

استدل الامام على كونه كبيراً بقوله تعالى : لهم اللعنة و لهم سوء الدار<sup>(١)</sup>.

وعن الحسن الوشاء عن الرضا عن آتائه عليه السلام عن رسول الله ﷺ لما امرى  
بى الى السماء رأيت رجلاً متعلقة بالعرش تشكو الى الله رحمالها فقلت كم  
بيدك و بينها من ارب ؟ فالتفت لى ارب من ارب<sup>(٢)</sup>

اقول : شكواها لا تدل على حرمة قطعها و وجوب وصلها ، بل تصح وان  
كان وصلها مندوباً شرعاً يحيط به مقام القاطع فتدبر و على الحملة لانه في  
دعوى ان السرة قائمة على عدم حرمة قطع مثل هذه الرحم

و في صحيح حميد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل و اتقوا  
الله الذي تاتلون به و الارحام ان الله كان عليكم رقيباً قال فقال هي ارحام  
الناس ان الله امر صلتها و عظمها الا ترى انه حملها منه<sup>(٣)</sup>

وفي صحيح العصيل عن الباقر عليه السلام ان الرحم متعلقة يوم القيامة بالعرش ،  
تقول اللهم صل من وصلني و اقطع من قطعني<sup>(٤)</sup>

و في معتبرة اسحاق عن الصادق عليه السلام ما تعلم شيئاً نزيد في العمر الاصلة  
الرحم حتى ان الرجل يكون احله ثلاث سنين فيكون وصولاً للرحم فيزيد الله  
في عمره ثلاثين سنة و يجعلها ثلاثاً و ثلاثين سنة و يكون احله ثلاثاً و ثلاثين سنة  
فيكون فاطماً للرحم فينقصه الله ثلاثين سنة و يجعل احله الى ثلاث سنين<sup>(٥)</sup>

اقول لكن دلالة زيادة الاحل على الوجوب ممنوعة و دلالة تنقيصه على

١ - ص ٢٥٣ ح ١١ الوشاء

٢ - ص ٢٢٢ ح ١٥

٣ - ص ٢٤٣ ح ١٥

٤ - ص ٢٤٤ ح ١٥

٥ - ص ٢٤٥ ح ١٥

الحرمة محل تردد ان لم يكن محل منع .

وعلى صحيح عبدالله بن سنان قلت لا يبعد الله ﷻ ان لى ابن عم اصله  
فقطعتى حتى لقد هممت لقطيعته ابى ان أقطعه قال انك اذا وصله وقطعت  
وصلكم الله جميع وان قطعته وقطعت قطعكم الله جميعاً<sup>(١)</sup>

وعلى صحيح ابن بريدة عن ابي بصير ﷺ عن الصادق ﷺ قال من رحمك ولو  
بشر به من ماءه وصل ما ته صل به الرحم كما الادى عنها<sup>(٢)</sup>

وعلى مؤثقة سماعة عن الصادق ﷺ ومن فرس الله عز وجل ابى في المال  
عز الركوة قوله عز وجل الذين يصلون ما امر الله به ان يوصل<sup>(٣)</sup>

وعلى معنصره اسبق في عنه ﷺ فصلوا ارحامكم ورواها حواصم ولو بحسن  
السلام ورد الجواب<sup>(٤)</sup>

اقول لروايات في الموضوع كثيرة جدا وان كانت استناد بعضها ودلالة  
بعضها الاخر ضعفتان لكن في المعنصر منها سندا ودلالة كفاية ، مع ان الشك في  
حرمة القطع او وجوب الوصل بعد تدعيم الروايات الكثيرة مع فرس ضعف استندها  
خارج عن السليقة المستقيمة .

وقال الله تعالى وانفقوا الله الذي تسئلون به والارحام ان الله كان عليكم  
رفيقاً (النساء ١) .

وقال تعالى فهد عسى ان يولينم ان تعدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم

١ - ص ٢٤٧ ص ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٢٤٧

٣ - ص ٢٨٨ ج ٢ تفسير البرهان قول اذا استلزم الامساك قطع لرحم لا يبعد الالتزام  
بوجوب بدل المال لاجل هذه الموثقة لكن الآية المشهدة بها لاتدل بمجردها على لوجوب  
فلا حظها في سورة لرعد .

٤ - ص ٢٤٨ ج ١٥

(محمد ٢٢) .

وقال تعالى : ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويصدون في الأرض أولئك هم الخاسرون (النقر: ٢٧) .

وقال تعالى - ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل (الرعد: ٢٥) .  
بقى في المقام مسائل .

(١) هل صله الرحم واحدة أو قطعها حرام ؟ فيه تردد والحرم باحدهما مشكل كما يظهر من ملاحظة الأدلة ولا كثرة فائدة في إثبات أحد الأمرين بعد رجوع الشك في قرأه أحد إلى أصالة الرأية من انوحوب والحرمه ولكن الاشبه هو الثاني .

(٢) مامعنى الوصل والقطع ؟ قال سيدنا الاستاد الحكيم (قده) في اوائل منهاج الصالحين وتبعه سيدنا الاستاد الخوئي - دام طله - في تفسير قطبيه الرحم بمعنى ترك الاحسان اليه من كل وجه في مقام يتعارف فيه ذلك

اقول : ولعله المتيقن من مفاد الايات والروايات ، وما في بعض الروايات المتقدمة من دفع المال أو كف الأذى أو حسن السلام ورد الحواب ، أو شربة من الماء يجعل على بيان بعض المصاديق .

(٣) لم أحد نصاً ولا تمسحاً لأحد عاجلاً في تعيين الرحم وتحددتها ، وسحتمل تفسيرها من صدق عليه عرفاً أنه قريب ، والظاهر عدم صدقه على من يلتقي معه در عين ابا ، نعم لا بأس بان نقول ان الرحم والاقرباء هم الورثة في الطلقات الثلاث لقوله تعالى واولو الارحام معهم اولى بعض في كتاب الله

(٤) هل يجوز للاب منع اولادها عن زيارة امهم المطلقة مثلاً أو منعها عن زيارتهم ؟ الظاهر عدم الحواز لانه قطع لما أمر الله به أن يوصل<sup>(١)</sup> .

١ - يقول سيدنا الاستاذ في بحث التهمة: ان الظاهر من الآية ولو بسامية الحكم =

« ان قيل : ان الادلاء لا يمكن صغرهم غير ما مودين ، لو صل فلا يحرم  
منهم من زيارة امهم وان حرم منهم من رآهم<sup>(١)</sup> ولو في خارج مته .. لقلت  
بالسمع من جهة اطلاق قوله تعالى : ولا تباركوا بالذلة ، ولدهاءاء على احدا الاحتمالين  
في تفسير الآية الشرع

ومنه ان قدح الاشكال في منع الروح ، وحنها من صلة رحمها وان لم يجر  
لها الخروج بدون ادنها ، والله العالم .

### ( ) قطع الشجرة في الحرب

في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : من كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان يبعث سرية  
دعاهم فاحلهم من دمه ثم يقول : لا تقطعوا شجراً الا ان تضروا الله ،<sup>(٢)</sup>

### (٣٨٥) قطع الصلاة

قلوا ان قطع الصلاة الفرفة من دون عدد حرمان واستدلوا عليه بالاجماع وبعض  
الاحبار ، لكن الاجماع لم ينفرد به ، والاحبار غير داله على الحكم التكليفي  
المدكور وامامنا يقول بعض مشايخه المعاصرين (دام توفيقه) من ان حرمة القطع  
صروته عند عوام المسلمين ، فهو ناش من شدة نوعه في الاحتشاط ومراجعة التقوى ،  
والا فقطعه حرمة فصلا عن صرورتها بمجموعة حدان الحكم معني على الاحتياط .

= والموضوع هو توجه الدم الى تدبير امروا ، الصلة و نواذد فاعرضوا عن ذلك ... وعلى  
كل حال فالنص لم يؤمر بافقاء الصلة و نواذد بين الدس لكي يحرم له قطع ذلك انتهى  
ص ٤٣٣ ح ١ مصباح الفقاهة ، اقول الاستظهار المذكور لا يلائم اطلاق الآية واعتد  
المقل فالمتجه هو الالتزام بالاطلاق وعدم الاعتناء بالماسة المذكورة .

١- بناء على وجوب وصل الرحم الصغير وعدم اصراف الادلة عنه .

٢- ص ٤٣ ح ١١ الوسائل

### (٥٠) قطع الطريق

لا شك في حرمة غيراتها ليست حكما بنفسه ، فان قطع الطريق اما ابداء  
او ضرب او غصب او ظلم او قتل او تهوين وكل ذلك محرم . نعم لقاطع الطريق  
جزاء شديد في الدنيا قبل عذاب الآخرة ان لم يتب قال الله تعالى : اما جزاء الذين  
يصدون الله ورسوله ، ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع  
امدهم وارجلهم من خلاف او ينعوا من الارض ذلك لهم حزي في الحياة الدنيا  
ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان  
الله غفور رحيم (المائدة: ٣٤) وقد مر بحثه غير بعد<sup>(١)</sup> ومنفصله في قسم الواحات  
نقلا عن كتابنا توصيح مسائل حنكلى اشياء الله

### (٣٨٦) قطع ما امر الله ان يوصل

يظهر بحثه مما سبق كما لا يخفى .

### (٣٨٧) قطع واصل الائمة (عليه السلام)

قال الرضا عليه السلام في موثقة ابن هلال : من واصل لنا فاطما او قطع لنا واصلا  
او مدح عائدا او اكرم لنا مخالفا فليس منا وليس له<sup>(٢)</sup>  
اقول الاقرب عدى . والله العالم بحقيقة الامر . ارادنا لقطع من الواصل للائمة  
من حيث انه واصل وكذا في سائر الجماعات ، وح لا شك في حرمة القطع المذكور  
وسائر الامور المذكورة في الرواية .

١ - راجع ص ٤٦٥ ح ١ تفسير البرهان .

٢ - ص ٥٠٧ ج ١١ الوسائل .

### ٣٨٨، القعود مع الظالمين وغيرهم<sup>(١)</sup>

قال الله تعالى: **وَأَسْبَغَ الْبَدَنَ بِحُضُونِ فِي آثَانَا وَعَرَمَ عَنْهُمْ حَتَّى**  
**يَحْضُوا فِي حَدِيثِ عَرَمَ** وما نسبت الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم  
 الظالمين<sup>(٢)</sup> **وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى** وقد ل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله  
 تكفروا بها ويستهر<sup>(٣)</sup> بها فلا تقعدو معهم حتى يحضوا في حديث عرمة، بكم اذا مثلهم  
 ان الله حادج المنافقين والكافرين في جهنم جميعا (النساء ١٤٠)

استفاد من الاسس حرمة القعود مع الذين يلعنون بالقرآن ويستهرزون  
 من الكفر الاستهزاء وفي غيره يحذر القعود معهم وقوله تعالى **وَلَا تَقْعُدُوا**  
**الذِّكْرَى** مع القوم لصلحي لا يدل على تحريمه حتى في عر حن الكفر والاستهزاء  
 فان اطلاقه منصرف الى ما في صدر الآية.

ثم لا يبعد الحاق السي والامام والكعبة بالقرآن ان لم تشملهم الايات ابتداء  
 بطريق اولي يحرم القعود مع الذين يكفرون بالله ويستهرزون به (نمود بالله منه)  
 ولعشر في القعود هو الصدق العرفي فلا يحرم ان تقعد بعدا عنهم وان سمع  
 كلامهم بحيث لا بعد فاعدا معهم

ثم الظاهر عدم اعتبار جمع الوصفين (الكفر والاستهزاء) معا في الحرمة  
 بل يكفي فيها احدهما للهم العرفي والدوق المشرعي

قول الصادق عليه السلام في الصحيح من قعد عند سب لاولياء الله فقد عصي الله<sup>(٤)</sup>

١ - قال الله تعالى ولا تقعدو بكل صراط توعدون ويصلون عن سبيل الله من امر به  
 وتنهوا عوا (الاعراف ٨٦) صدر لايه نظر الى المقام على بعض الوجوه وديها الى  
 الاصلال

٢ - الامام ٦٨ -

٣ - من ٥٠٣ ج ١١ الوسائل -



اقول : وفي شمول الاولياء لغير المعصومين نظر .

قال السجاد عليه السلام في الصحيح <sup>(١)</sup> اياكم وصحبة العاصي ومعونه الظالمين ومعاودة  
الفاستقين احذروا فتشهم وتباعدوا من ساحتهم <sup>(٢)</sup> . وحمله على الارشاد اوجه  
رسأل المقر قوفي في الصحيح الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل « وقد نزل  
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزء » فقال . اما عنى بهذا  
الرجل يحدد الحق وكذب به ويقع في الائمة . فقم من عنده ولا تقاعده كائنا  
من كان <sup>(٣)</sup>

وقال عليه السلام في حصة عند الاعلى <sup>(٤)</sup> من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا  
يجلس مجلسا ينتقص (يعاب) فيه امام اربعاب (ينتقص) فيه مؤمن ان الله يقول في  
كتابه « وادأ رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعز عن عنهم حتى يخوضوا في  
حديث عمر »

اقول لعل حرمة العلوس في مجلس يعاب فيه المؤمن لاحل حرمة  
استماع القصة خلافا لما ذكرناه سابقا من عدم دليل على حرمتها . اللهم الا ان  
يقال ان مقتضى اطلاق الرواية حرمة التعقيب حتى عند حضور المؤمن ، كما ان  
مقتضى الجمود على ظهورها عدم الحرمة في حال الذهاب والمروء

والانصاف أن عنوان الحلوس عبر عنوان الاستماع وبيتها عموم من وجه ،  
وعلية فيشكل الفتوى بحرمة الحلوس المدكور استنادا الى هذه الرواية ، اذ لعله

١ - ص ٥٠٣ ح ١١ لومائل .

٢ - في السند مالك بن عطية المردد بين الثقة والمجهول ولعله لاول بقرينة روايته  
عن ثمالى كما قيل

٣ - ص ٥٠٤ ح ١١ .

٤ - بناء على الاعتماد على توثيق المعيد الذى ذكرنا في موائد الرجالة والاعيد  
الاعلى مجهول قائل .

لم يمت به موت. والاحتياط لا ينبغي تركه. ويحتمل انصراف الحائض الى الكفارة فقط وعلى كل يستثنى من الحكم الحلو من غير من الاقناع او الالزام والافحام للانصراف ولترجيح الاعم.

### (٣٨٩) قعود المعتكف تحت الظلال

في صحيح داود بن جرير قال كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لابي عبد الله عليه السلام اريد ان اعتكف فمدا اقول ومدا افر من علي بن موسى؟ فقال لا يخرج من المسجد الا لاحتاجه لادبها ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود الى مجلسك<sup>(١)</sup> من يحرم مطبق المدوس كما امر في حرف الحرم

### (٣٩٠) قفو غير المعلوم

قال الله تعالى . ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والعواد كل اولئك كان عنه مسؤولا (الاسراء ٣٩).

تدل الآية على حرمة اقتفاء (اي اتباع) ما ليس بمعلوم للاسان سواء في عقيدته او في افعاله او في اقواله ، كما هو قصة الاطلاق ، وحكمة المهي ان اتباع المجهول قد يؤدي الى الحق وقد يؤدي الى الباطل ، والاسلام يريد ان يصيب الانسان الحق دائما .

ولعل المراد من التعليل . وهو دين الآية . ان السمع يشك عنه يوم القيامة ان ما سمعه كان قطعا واصحا ام لا ؟ وان البصر هل اصر ما اصر كان يقينيا ام ظاهريا ، وان النفس هل اعتقدت ما اعتقدته يقينا ام احتمالا وظنا . وهذه الثلاثة هي مصادر العلم عاليا ، فلان من متابعة العلم وروى ما يجهل حاله اعتقادا وفعلا وقولا والله العالم .

ثم ان متعذرة ما علم منعه وبطلانه تحريم طريق اولي كما يظهر من بعض الروايات الواردة في تفسير الآية <sup>(١)</sup>

ون قلت اذا اعتقد احد محسب الامارات الظنية موت زيد او تولد بكر او مرض عمرو او سفر خالد وهكذا اعتقادا سادحا بلا احبار عنه حتى يكون كذا فهل هو محرم كما قد يقتضيه اطلاق الآية، والحال انه لا يظن ما حد الالتزام بحرمته مثل هذا الاعتقاد حتى مع الاقتناء؟

قلت لا سد من رفع اليد عن من هذا الاطلاق ان فرض ، وصرف الآية الى ما يرجع الى الدين ويؤيده عدم ذكر الحواس الثلاث الآخر لعدم ارتباطها عاقل بالاحكام الشرعية ، بحتمل حمل النهي على الارشاد فسقى الاطلاق بحالده. لا يقال ان اكثر الاحكام الفقهية مستسطة من الادلة الظنية غير القطعية فكيف هذا النهي؟ فانه يقال بالنسبة كما قيل لكنه لا يصح لانه مثل قوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ، عن التخصيص والحق ان الفقه تمامه قطعي وان الادلة الظنية المذكورة قد ثبتت اعتبارها بدلائل قاطعة فهي الحقائقه يرجع العمل بها الى العمل بالقطع

### ٣٩١) قلع الحشيش و النبات من الحرم

في صحيح جميل عن الصادق عليه السلام رآني على بن الحسين عليه السلام اقلع الحشيش من حول المسجد يعني فقال يا سي ان هذا لا يقلع <sup>(٢)</sup> . وفي صحيح حرير عنه عليه السلام كل شيء يمت في الحرم فهو حرام على الناس اجمعين ومثله صحيحه الاخر وفي آخره : الا ما استه و انت عرسته

١ - لاحظ ص ٤٢٠ ح ٢ تفسير البرهان

٢ - لرويه تميمي عصمة الادم قبل بلوغه كما نسبت الى مشهور لامامية

وفي موثق زاده عن الصادق عليه السلام حرمة يريدان يختلي خلاه  
 ان يعصده شجرة الا الاذخر او يصاد طيره وحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله المدنيه ما بين لاسيها  
 صدها و حرمة ما حولها يريدان في يريدان يختلي خلاها و يعصده شجرها الا عودى  
 ناصح

فحصل انه يحرم قلع نبات الحرم خشبها و شجرها الا ما استثنى وهو  
 البخل وشجر الفاكهة و ما است في مصره و داء بعد بناء الدار واتخذ المعرب  
 و ما يبرع لاكل الا من التوت و في الحاق سائر الحيوان بالابل و حده ،  
 نعم لا اشكال في ارسال الحيوان في الحرم لتأكل ما تشاء لعدم الدليل على  
 المنع و كفارة قطع الشجرة نعمها وفي بعض الروايات التي لا بعد في اعتبار سندها  
 ذبح بقرة <sup>(١)</sup>

### (٣٩٢) تقليم الاظفار على المحرم

في صحيح معاوية سأل الصادق عليه السلام عن الرجل المحرم تطول اظفاره قل  
 لا يقص شيئاً منها <sup>(٢)</sup> ان استطاع ، فان كانت تؤذيهِ فليقصها (فليقلها ح) وليطعم  
 مكان كل طفر قصه من طعام

وفي معصرة اسحاق عن الكاظم عليه السلام سألته عن رجل احرم فنى ان يقلم اظفاره  
 قال فقال بدعها ، قال : قلت انها تطوال ، قال وان كانت ، قلت : وان رجلا افتاء ان  
 يقلمها ، ويقتل و يعيد احرامه ففعل قال عليه دم <sup>(٣)</sup> .

اقول ان قلم اصابع يديه كلها فعليه دم شاة وان قلم اصابع يديه ورجليه

١ - لاحظ الروايات من ص ١٧٢ الى ١٧٨ ومن ص ٣٠١ ح ٩ (لوسائن).

٢ - يحرم ان يقص شيئاً من الظفر

٣ - ص ١٦٢ ح ٩

جميعا فان كان في مجلس واحد عليه دم و ان كان عمله متفرقا في مجلسين فعليه  
دمان كما في صحيح ابي حنيفة<sup>(١)</sup> و ينافيه بعض الروايات الاخر و تفصيله في  
مجلده.

### (٥) القمار

سألتني بحنه في حرف لعم في مادة الميسر انشاء الله

٣٩٣، القنوط من رحمة الله

قال الله تعالى قالوا يا ربنا انك بالحق فلانك من القاطنين (الحجر ٥٦)  
اقول في دلالة على الحرمة بطر ٠ اثباتها لنا على فرض ثبوتها على الحليلين  
عليه السلام ممنوع نعم الامة التالية لها تدل على المطلوب وهي قول ابراهيم عليه السلام قل  
ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون .

و قال تعالى قل « عسى الدين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله  
ان الله يعقر الديوب جميعا انه هو المعور الرحيم (المرمر ٥٣) الامة في نفسها ليست  
طاهرة في الحرمة حق الظهور لاحتمال سوق الهوى مارق الارشاد  
وقال تعالى حذانه عن سه يعقوب عليه السلام ولا تدنسوا من روح الله انه لا يابيس  
من روح الله الا القوم الكافرون (يوسف ٨٧)

السلام في دلالة هذه الامة كما في دلالة الامة الاولى

وفي صحيح احمد قال : قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك اني قد سألت الله  
حاجة منه كذا وكذا سنة ، وقد دخل قلبي من ابطائها شيء فقال يا احمد اياك و  
الشیطان ان يكون له عليك سبيل ، حتى يقنطك ، ان انا جعفر عليه السلام كان يقول ،  
اخبرني عنك لو ابي قلت لك قولا كنت تثق به مني فقلت له : جعلت فداك اذا لم

اتق قولك فمن اتق دانت حجة الله على خلقه . قال . فكن بالله اوثق فانك على موعد من الله عز وجل ، أليس الله يقول . واذا سألك عبادي عني فإني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان ، وقال . لا تقنطوا من رحمة الله وقال . والله يعدكم مغفرة منه وفضلا . فكن بالله اوثق منك نقره ولا تجعلوا في انفسكم الاخرا فانه مغفور لکم<sup>(١)</sup> .  
الصحيحة طاهرة في تعميم حرمة القنوط من الله تعالى . في امور الدنيا و  
الآخرة كما هو مقتضى اطلاق الايتين الاولى والآخرة والله العالم بحقيقته كلامه  
وحكمة افعاله

ثم الظاهر من صحيح عبدالعظيم - قدم - ان الناس من روح الله من اكبر  
الكسائر بعد الاشراك بالله (يعود بالله منه) وقد عدني صحيح ابن سنان<sup>(٢)</sup> وحسنة  
الفضل<sup>(٣)</sup> ايضا من الكبائر .

### (٣٩٤) قول الميت للشهيد

قال الله تعالى . ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات بل احياء ولكن لا  
تشمرون (المقرة (١٥٤) .

اقول . النهي عن القول المذكور اما كسائه عن النهي عن انكار عالم  
المسرح واعتقاد ان الشهيد يبطل ويعني : واما عن تحية الشهيد بالميت . بل  
يجب ان يعبر عنه اذا اريد البيان بالشهيد ، والمقتول في سبيل الله ونحو ذلك ،  
لكن السيرة الخارجة لاتناسب هذا المعنى وان كان اظهر يلحاط دلالة الآية . وقد  
مر بعض ما يتعلق به في حروف الحاء في مادة الحسان .

١ - وص ١١٠٨ ح ٤ الزماني .

٢ - ص ٢٥٢ وص ٢٥٤ ج ١١ .

٣ - ص ٢٦١ ج ١١ .

### (٣٩٥) القول بلا علم على الله تعالى

قال الله تعالى : ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمر كمال سوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون (الفرقة ١٦٩)

وقال تعالى : قل اما حرم رمي الفواحش . وان تقولوا على الله ما لا تعلمون (٣٣-٣٢ الاعراف)  
والآيات فيه كثيرة

وقرب منها : قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السكك الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب (الاحزاب ١١٦)

وكذلك القول على النبي والامام بما هما محضران عن الله تعالى . وهو محرم القول بلا علم على الناس ايضا لما مر من قوله تعالى لا تنف ما ليس لك به علم

### (٣٩٦) قول راعنا للنبي ﷺ

قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا (الفرقة ١٠٤) وحيث ان المألة لعدم وجود النبي ﷺ ببغداد خارجة عن محل الاقتلاء لم يذكر تفصيلها ومن شأنه فليراجع التماسر

### (٣٩٧) القول بنفي الايمان عن المسلم

قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا سرتهم في سبل الله فتميتوا ولا تقولوا لعن القى اليكم السلام لست مؤمنا تتعنون عرش الحوة الديا فتعد الله مغالما كثيرة (النساء ٩٣)

ولست الآلة على منع المؤمنين من تكفير من اظهر الاسلام ولو بالتحية

الاسلامه ومن قتله في الحجه دلائل العنائم ، من كل من اظهر الاسلام لاندس .  
قبوله منه وتقويض باطن امره الى الله تعالى .

### ٣٩٨ القول بالافعل

قل تعالى والشراء يتبعهم العادون لم تراهم في كل ودهيمون وابهم  
يقولون مالا يفعلون (اواخر الشعراء) .

وقل تعالى يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله  
ان تقولوا مالا تفعلون (ادائل الصف) .

وفي صحيح هشام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عدة المؤمنين اجاء بدرلا  
كبارة له ومن احلف بحلف الله بما لا يحق له من ذلك قوله تعالى يا ايها الذين  
آمنوا لم تقولون مالا تفعلون<sup>(١)</sup>

اقول من معاني الابه ان يعط الناس امواعط الله ولا يعط هو بها ولم يعمل  
بها حتى لو كانت من المستحبات دون الواجبات والمحرمات كما هو مقتضى الاطلاق  
ولا ادري هل بحرمة مثل هذا القول - اي في المستحبات - فائده لا ، ومن  
معانيه الوعد كما في الصحيح المتقدم ، فبحرم حلف الوعد وجب الوفاء به كما  
في صحيح شعيب<sup>(٢)</sup> وغيره

ونكار سيدنا الاستاذ الحوئي دام طله كون هذا المعنى من الآية مع تصادمه  
لاطلاق الآية يشبه الاجتهاد في مقابل النص نعم لسدنا الاستاذ المحقق المدكور  
كلام لادس نقل بعض جمالاته<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٣٢٨ ج ٤ تفسير اليرمان .

٢ - ص ٥١٥ ج ٨ الوسائل

٣ - ص ٢٩٣ ج ١ مصاح الفقاهة .



«الروايات الواردة .. كثيرة جداً وكلها طاهرة في وجوب الوفاء بالوعد وحرمة مخالفته ، ولم يجد فيها ما يكون طاهراً في الاستحباب ولكن حلف الوعد حيث كان يتم التلوي لجمع الطبقات في جميع الأزمان ، فلو كان حراماً لاشتهر بين العظماء كاشتهر سائر المحرمات منهم . ومع ذلك فقد اقتصروا باستحباب الوفاء به وكرهه مخالفة حتى لمحدثي منهم . وذلك بدلالة على أنهم اطلعوا على هذه الروايات على فرضه لاستحباب وعرضوا عن طاهرها ،

ثم ذكر ان اعراس المشهور لا يوهن الرواية المعسرة سنداً فقال :  
«والكن الذي سهل الخطأ ان السيرة القطعية من المتشعبة قائمة على حوار حلف الوعد وعلى عدم معاملته من احد في بوعده بمعاملة العساق فهذه السيرة القطعية تكون قرينة على حمل الاحاد المذكورة على استحباب الوفاء بالعهد وكرهه مخالفة ...»

اقول : لا يظهر المحكم بحرمة الوعد عملاً بالكتاب والسنة وعدم الانتفاء الى امثال هذه السر وسندا لا شدت اصلاً لم يعمش نفسه بالسيرة المذكورة حيث قال بعد ذلك ،

«ومع ذلك كله فرفع اليد عن ظهور الروايات بحملها على الاستحباب يحتاج الى الحرأ والادق بالاحتياط هو الوفاء بالوعد»

اذا عرفت هذا فاقول ان للامة معنى ثالثاً وهو ان يقول الانسان اصوم عدداً ، ارور ردياً يوم الجمعة ، آكل الطيخ ليلاً ونحو ذلك ، وان فرض عدم صدق عنوان النذر والعهد والبسم والوعد ، بل وان فرض وحدة المتكلم وعدم حصول المحاط اصلاً .

لكن الالتزام بحرمة مخالفة مثل هذا القول لا يقلل به رفض لطريقه الاستسباط

المتعارفة ، وعليه فلا بد من الالتزام بصرف الآية عن مثل هذا الإطلاق والله العالم بحقيقة المراد

### (٣٩٩) القول لفعل شيء بالاستثناء المشيئة

قال الله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك عدا إلا إن شاء الله وإذا كنتم إذا نسيت . . . (الكهف ٢٣ و ٢٤) .

يحتمل أن يراد به حرمة القول لفعل شيء بلا ذكر مشيئة الله وعليه إذا يكون الخطأ غير متوجه إلى غير النبي ﷺ للسيرة القطعية على ذكر الأقوال بلا نفيها . . . استثناء المشيئة . . . يحتمل أن يراد به حرمة اعتقاد استقلال الفاعل في أفعاله كما يشوهمه المعتزلة ولعل الأول أظهر والله العالم .

### (٤٠٠) قهر اليتيم

قال الله تعالى : فأما اليتيم فلا تقهر .

القهر كما في القاموس القلة وعليه فالظاهر صحة ما في مجمع البيان من تفسيره : . . . أي لا تقهره على ماله فتذهب حقه لصنفه كما كانت تفعل العرب في أمر اليتامى ،

### (٤٠٠) القيادة

قال سيدنا الأستاذ وهي في اللغة الحمى بين الشخصين لجمعهما على الوطى المعرّم . وقد يصر عنها بكلمة الديانة ، ولا شبهة في حرمتها وضعا وتكليفا . بل بل ذلك من سروريات الإسلام ، وهي من الكائنات الدوينة والجرائم المهلكة <sup>(١)</sup> قال المحقق (قده) في حدود الشرائع وساحب الجواهر في شرحها :

أما القيادة فهي الجمع من الرجل أو المرأة بين الرجال و النساء للربا أو بين الرجال والرجال ولو صعدنا للواط وعلى كل حال فلا خلاف في حرمةها بل لعلة من الضروريات ويشت بالاقرار مرتين مع بلوغ المقر و كماله وحرية واختياره فلا خلاف احدة فيه وثبتت أصلاً بشهادة العدلين ومع ثبوته يعوب على القواد خمس وسمعون حدة ثلاثة أرماع حد الرائي رجلاً كان أو امرأة فلا خلاف حدة فيه، بل في المسالك ومحكى الانتصار والعسا الإجماع عليه مضافاً الى حبر عبدالله بن سنان . . .

ولكن ليس فيه ما يدل من انه يحلق راسه وبشعره، بل هو المشهور بين الأصحاب يستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر، وهل نفى عن مصره الى الامصار، اول مرة قال الشيخ وتعمه نعم وقال المصنف . . . معنى في الثاني والاول مروى . . . وأما المرأة فتعبد فلا خلاف لكن ليس عليها حز ولا شهرة ولا نعي اتفاقاً على الظاهر منهم . . .

أقول الروايات الواردة في الموضوع كثيرة<sup>(١)</sup> ولما تورث الاطمئنان بصدد بعضها عن المعصوم عليه السلام وإن صعب اسناد كل واحدة منها على ما تتبعته قبيحا غير تام، ولذا لم ينقل منها في المقام شئ وكف ما كان فلا اشكال في حرمة القيادة ولاطن بمسلم يتردد فيه، وإن لم يوجد روايته بها والجلد المذكور أيضاً لا بأس به.

### ( • ) القياس

تواترت الروايات على منع العمل في دين الله بالقياس والرأى ونقل السيد البروجردى - رحمه - في كتابه القيم جامع احاديث الشيعة اكثر من (١٣٠) حديثاً

١ - لاحظ ص ٢٦٦ و ١٣٥ و ص ١٣٦ و ص ١٥٦ ح ١٤ و ص ٣١٤ ح ١٢ و ص

٤٢٩ ح ١٨ من الوسائل

عليه <sup>(١)</sup> ولا شك في انه غير حجة والعمل به غير محذور عن الواقع ، كما انه لا شك في حرمة الافتاء به لاجل انه مدعة واقتراء وقول بلا علم

ولكن هل يحرم العمل به حرمة تكليفية على حد حرمة شرب الخمر وغيره ام لا ؟ فيه تردد وبمارة واضحة هل الروايات تدل على حرمة نفس القياس في دين الله ذاته في حد ذاته معوض ام لا ، بل مدلول الروايات عدم صحته وعدم كفايته عن الواقع فالعمل به محرم تشريعا واقتراء ، ولا سمحنا رجحان الثاني فلاحظ الروايات

### (٥) القيافة

لم تثبت حرمتها في نفسها ومن شاء التفصيل فعليه مراجعة المكاسب للشيخ الاصطري (قده) وحواشيها ،

### (٤٠١) القيام على قبر المنافق والكافر

قال الله تعالى : ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وهم فاسقون (الرأفة ٨٦)  
وفي ذيل موثقة عمار عن الصادق عليه السلام في نصرائي مات ، ولا تقوم على قبره وان كان اياه <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام لما مات عبدالله بن ابي بن سلول حضر النبي جنازته ، فقال عمر : يا رسول الله ألم ينهك الله ان تقوم على قبره ؟ فسكت ، فقال : ألم ينهك الله ان تقوم على قبره ؟ فقال له : ويلك وما يدريك ما قلت ؟ الى قلت : اللهم احش جوفه نارا واملأ قبره نارا واصله نارا . قال ابو عبدالله عليه السلام فابدى من

١ - ص ٦٧ الى ص ٨٧ ج ١ .

٢ - ص ٧٠٤ ج ٢ الوسائل .

رسول الله ﷺ ما كان يكره<sup>(١)</sup>

أقول: الظاهر من الآية حرمة القيام على قبر الكافر للدعاء له واحتمال حرمة مجرد القيام عليه ولو لأجل أمر من الأمور مرجوح جدا ، والظاهر من الصحيح أن القيام لأخصوصية له وإنما المحرم هو الدعاء فقط . ويحتمل ضمينا أن يكون المحرم هو مجموع الأمرين القيام والدعاء له وإذا انتهى أحد الأمرين انتفت الحرمة بلحاظ دلالة الآية الكريمة. نعم علمنا من قصة إبراهيم عليه السلام حرمة الدعاء له مطلقا وإن كان الداعي عر قائم على قبره كما سبق بحثه في انعاز الكفر أولياء

## حرف الكاف

### (٢٠٢) التكبير

التكبير والاستكبار عادة عن الحق وآيات الله وعادته فهو يوجب الكفر وقد دلت عليه آيات كثيرة في القرآن المعصود . فهو ليس ذاكهم حديد و مثله الاستكبار .

واخرى يكون على الناس وان كان متواصلا ومنقادا لله واصل شريعته ، ولا شك في انه مدموم ولكن هل يكون حراما ام لا ؟ ، لم احصد في القرآن المجيد عاجلا ما يبدل على حرمة ، واما السنة فاليك ما فزت به مما ارضى سنده ودلالته على العزلة وتفسير موضوعها .

(١) حسنة الفصل عن الرضا عليه السلام . و احتساب الكائنات هي . والكذب والكبر ... <sup>(١)</sup> .

(٢) موثقة العلاء عن الصادق عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام العزراء الله و الكبر ازاره فمن تناول شيئا منه اكمه الله في جهنم <sup>(٢)</sup>

(٣) موثقة ابن بكير عنه عليه السلام ان في جهنم لواديا للمتكبرين يقال له مقر شكى الى الله عز وجل شدة حره وسأله عز وجل ان ياذن له ان يشمس فتنفس فاحرق

١ - ص ٢٦١ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٢٩٨ ج ١١ .

(١) جهنم

(٢) صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الكبر قال : فاسترحمت . فقال : مالك تسترحح فقلت : لما سمعت منك فقال : ليس حيث تذهب إنما اعني المحدود إنما هو الجحود (٣) .

(٤) حسنة عبد الأعلى بن أعين عن الصادق عليه السلام قال رسول الله ﷺ إن أعظم الكبر عمص الخلق وسفه الحق قلت : وما غمص الخلق وسفه الحق ؟ قال : يجهل الحق ويظعن على أهله ، فمن فعل ذلك فقد نارغ الله عز وجل رداء .  
(٥) موقفة أبوب عن عبد الأعلى عنه عليه السلام الكبر أن نعمص الناس ونسفه الحق (٦) و عبد الأعلى إن كان هو السابق فهو والا فهو مشترك بين الثقة والمجهول والروايات كثيرة جدا بحيث اطن قويا بصور بعضها من المعصوم عليه السلام .  
و المستفاد منها أن التكبر على قمين .

قسم في مقابل الحق وحجوده وهو الذي تكرر آيات القرآن في مدمته وقلنا ما استلزامه للكبر .  
قسم في مقابل الناس وتحقيرهم . فمن رأى غيره حقيرا لا قيمة له ورأى نفسه عاليا وهوق غيره فقد تكبر ، والظاهر عدم حرمة بالنسبة إلى الكفار كما يظهر من الرواية الخامسة أيضا . وهل يعم ما بالنسبة إلى المسلمين أو ينحصر ما بالنسبة إلى المؤمنين فيه تردد . لكن لا اشكال في حواره بالنسبة إلى نعمة الولاية ثم الظاهر أن المراد برؤية علو نفسه وحقارة غيره هي بينة وبين الله والافعال عالم يرى نفسه فوق الجاهل في علمه ، والغنى يرى نفسه اصل من الفقير في غناه ،

والاستاد من تلميذه فيما يتلمذ عليه، والآب من أولاده وهكذا، والجملة اختلاف الناس في مراتب العظمة العرفية سواء كانت معنوية أو مادية أمر حسي لا يقبل ملاحظتها انتهى. فليكن المراد منه حسن كبره عند الله - تعالى - لكن لا بعد حريان المحكم في العلو العرفي أيضا في غير الموارد المتقدمة الحسية العرفية كما إذا رأى نفسه أكمل من غيره - وليس كذلك - وسأمر ونهى ولا يسلط على الناس ولا يحاسبهم وهكذا فلس التكرار المحرم محصور باعتقاد العلو عند الله سبحانه فانه بلا دليل يقيد الاطلاقات والله العالم

### (٤٠٣) الاستكبار عن الدعاء

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة: ان الله عز وجل يقول: ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين . قال هو الدعاء <sup>(١)</sup> .  
وفي صحيح حماد عنه عليه السلام ادع ولا تغل قد فرع من الامر قال الدعاء هو العبادة ان الله عز وجل يقول ان الذين يستكبرون عن الح وقال: ادعوني استجب لكم <sup>(٢)</sup> وهي صحيح حذق بن سدير عن ابيه <sup>(٣)</sup> عن الباقر عليه السلام في حديث - قال - وما احد اعمى الى الله عز وجل ممن يستكبر عن عبادته ولا سأل ما عنده <sup>(٤)</sup>

### (٥) كتابة القران ونسبته الى الله

قال الله تعالى: فويل للذين يكتمون الكتاب ايديهم ثم يقولون هذا من عند الله ايشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكتمون

١ - ص ١٠٨٣ ج ٤ الوسائل .

٢ - ص ١٠٨٣ و ص ١٠٩٢ ج ٤ .

٣ - في حسن سدير تردد لاحظ ترجمته .

٤ - ص ١٠٨٤ ج ٤ .



(البقرة ٧٩) .

لكنها كذب واقراء وليس لها حكم جديد .

### (٥) كتابة القرآن لغير المتوضى

في صحيح علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام انه سأل عن رجل أيجل له ان يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء ؟ قال ، لا .  
وامل حمله على الكراهة متمن ، اد لاطن فقها التزم بحرمته والله العالم .

### (٤٠٤) كتمان الحق

قال الله تعالى لبيس اسرائيل . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون (البقرة ٤٢) .

الظاهر حرمة كتمان الحق على المسلمين ايضاً لانه اضلال الناس ، او لان بناء الدين على اطهار الحق ووصوله الى الناس فلا يرعى الله بمنع هذا الوصول .  
قال الله تعالى : ان الدين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون (البقرة ١٥٩) .

قوله تعالى : (في الكتاب) لادلالة له على حواز كتمان مانت دلالة الثلاثة الاخرى اما لاجل انه سبق لبيان الموضوع في خصوص ما انزل الله تعالى واما لاجل انتهاء غيره من الادلة اليه . على ان القيد المذكور مما لا مفهوم له فلاحظ .

لكن في جملة من الروايات وحوب كتمان بعض الامور <sup>(١)</sup> فصلا عن حواره <sup>(٢)</sup> ويقول العلامة المحلى - عنه - في اثناء الروايات المذكورة ، والذي يظهر من جميع الاخبار اذا جمع بعضها مع بعض ان كتمان العلم عن اهله وعن لا ينكره ولا يخاف

١ - لاحظ مادة الاذاعة في حرف الذال ايضا .

٢ - لاحظ من ٦٤ الى من ٨٠ ح ٢ بحار الانوار .

حنه الضرر مدموم ، وفي كثير من الموارد مجرم ، وفي مقدم التقييد وحوف الضرر  
أو الإنكار وعدم القول لصنف العقل أو عدم الفهم وحيرة المستمع لايجوز إظهاره  
بل يجب أن يعمل على الناس ما تنطقه عقولهم ولا تنبئ عنه أحلامهم انتهى كلامه<sup>(١)</sup>  
أقول ، العدة تعدد ما يجرم كتمانها مع قطع النظر عن الموارد وأنه هل  
يختص بالراحيات والمحرمات اللئس ، تلى المكلفون بها ، أو مطلقهما أو مطلق  
الاعتقادات والفرعات أو جميع ما في القرآن وفيه وجوه ومن المحتمل وربما  
اختصاص الحرمة بكل ما يحتاج إلى دينه في مقام ترويج الدين وإثبات الحق وهداية  
الناس والله العالم .

### ٤٥٥) كتمان الشهادة

قال الله تعالى ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتُمها فإنه آثم قلبه (البقرة ٢٨٣)  
وعنه الصادق عليه السلام في صحيح السيد عبدالعظيم - ومن - من الكناثر ومن  
العساة هكذا : وشهادة الزور و كتمان الشهادة لان الله عز وجل يقول ومن  
يكتُمها فإنه آثم قلبه<sup>(٢)</sup>  
وهنا مباحث :

(١) هل كتمان الشهادة حرام أو اذنها واجب ؟ طاهر جمع من الفقهاء  
ومعقد أجمعهم هو الثاني ، ويدل عليه قوله تعالى : واقسموا بالشهادة لله (الطلاق ٣)  
بناء على عدم اختصاصه بموضوع ، لطلاق وقوله تعالى والذين هم بشهاداتهم قائمون  
(المعارج ٣٣) فإنه وإن لم يدل على الوجوب دلالة تامة إلا أنه يدل على أن الشهادة  
مما أمر بإقامته لأن كتمانها منهي عنه

١ - ص ٧٣ ح ٢ .

٢ - ص ٢٢٥ ح ١١ ولاحظ رد بانه في ص ٢٢٧ ح ١٨ من الوسائل .

لكن ظاهر الآية الأولى وقوله تعالى . ومن اظلم ممن كتم الشهادة عند  
من الله (القرة ١٤٠) ماء على شموله المقام وقوله : ولا تكتم شهادة الله انا اذا لن  
الآثمين (المائدة ١٠٦) وصحح السيد المتقدم حرمة كتمانها ، والله العالم .

(٣) الحكم المذكور - سواء كان وجوباً او حرمة - عيني او كمي ؟  
ظاهر الأدلة هو الاول كما لا يخفى الا ان ظاهر الاصحاب الاطلاق على الكفاية  
بل استقص في عدائهم نقل الاحماع وسمى الخلاف على ذلك ، مؤيداً بظهور  
كون الحكمة في وجوب الاداء وحرمة الكتمان مباح الحق ، ومن المعلوم عدم  
توقف ذلك على شهادة الجمع كما في الجواهر

و اذا شككنا ، فبهل قصه الاصل الأولى العسرة او الكفاية ؟ يحتمل الثاني  
للمشك في اصل التكليف فمرجع الى منه عند قيام العسر ، العمل ، لكن لا قوى كما  
قررنا في اصول الفقه - هو الاول فان تعلق التكليف وتوجه الحطاط معلوم و  
سقوطه عن المكلف عند قيام عسر مشكوك ، والاصل بقائه ، قام به عسر ام لا وهذا  
معنى الميضية لكن الاقرب ما عليه اهل الفتوى وعليه يوحد الطواهر الشرعية  
خلافاً للسيد الاستاذ حيث اختار العتنة <sup>(١)</sup>

(٣) فنول الشهادة موقوف على شروط في الشاهد سوى العقل والبلوغ و  
ليس كل مكلف يقبل الحاكم شهادته وعليه فهل الحكم محتمل ، واحد الشرايط  
او يشمل كل واحد تعدداً وان علم الشاهد رد شهادته من قبل الحاكم ؟ فيه وجهان  
ظاهر الأدلة هو الثاني ، ومقتضى الاعتدال هو الاول ولم افر بكلام مرسخ منقح  
للفقه - درس - في ذلك وان كان المفهوم من مداهم ايضاً هو الوجه الاول

نعم اذا احتمل ان شهادته تؤثر في الشاع وحصول العلم للحاكم وجب  
ادائها او يحرم كتمانها لاطلاق الأدلة والخارج منه صورة تقين لقونه الشهادة

(٤) الحكم الا لزامي المذكور كسائر الاحكام اذ غلبها مقيدهم الحرج والمرر فادام صار حرجا ينفي لقوله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج كما اذا صار ضرريا سقطه قوله لا يضر ولا ضرر نعم لا يعتنى بنفوذ المنافع .  
(٥) هل الحكم المذكور ثابت حتى في الشهادة عند قاضي العور ولا سيما اذا علم الشاهد صدور فضائه على خلاف الحق اذ هو مخصوص «لشهادة عند من يقضي» ليعق وان كان قد اذعن بعض شرايط القضاة اذ عند من سمع شروطة فقط «الظاهر ان القول الوسط اوسط

(٦) الحكم المذكور ثابت مطلقا او مخصوصا بما اذا تحمله «لا شاهد اي دما اذا شهد المشهود له او المشهود عليه الشاهد على المشهود» مقتضى اطلاق القرآن هو الاول وعليه الاكثر ومقتضى مريح جملة من الروايات هو الثاني وعليه جمع من الاصحاب ، فلا مانع من تفيد اطلاق الكتاب العزيز بها ففي صحيح ابن مسلم وصحيح هشام عن الباقر والصادق عليهما السلام : اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو بالخيار ان شاء شهد وان شاء سكت وفي صحيح هشام زيادة : اذا شهد لم يكن له الا ان شهد <sup>(١)</sup>

وفي موثقه ابن مسلم عن الباقر عليه السلام اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو بالخيار ان شاء شهد وان شاء سكت الا اذا علم من الظالم فيشهد ، ولا يحل له الا ان يشهد ومثلها غيرها <sup>(٢)</sup> .

والحاصل ان الشاهد اذا علم الظلم ومير الظالم من المظلوم يجب عليه ان يشهد عند الحاكم اشهد اعدام لم يشهد واما اذا لم يميز الظالم من المظلوم واما شاهد بعض العركات والاقوال مثلا ، فلا يجب عليه الشهادة عند الحاكم بما شاهده

١ - ص ٢٢١ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٢٢٢ ج ١٨ الوسائل .

ادالم بشهده أحد . وتجب اذا اشهد . وعلمه فهذه الموافقة تصلح لان تكون بيانا  
للروايات المفيدة لاطلاق الكتاب الكريم ومنه يمكن ان يجعل نزاع الفقهاء  
لعظيمة فتأمل

### ١٤٠٦) اكتحال المحرم في الجملة

وان العادي <sup>(١)</sup> في صحيح معاذنه لا بأس بان يكتحل وهو محرم بما لم  
يكن فيه طيب . بوجدنه . وما لا يشك ولا

وقال <sup>(٢)</sup> في صحيح رارة . فكتحل المرأة كله الا الكحل الاسود للزينة <sup>(٣)</sup>  
وهي صحيح الحلي : قال سألت ابا عبد الله <sup>(٤)</sup> عن المرأة تكتحل وهي  
محرمة قال لا تكتحل . قلت : سواد ليس فيه طيب قال : فكرهه من اجل انه زينة .  
وقال اذا اضطررت اليه فليكتحل <sup>(٥)</sup> .

الروايات كثيرة وهي ما ذكرناه كعبية . ومقتضى النظر الدقيق فيها عدم  
حرمة الاكتحال في نفسه . وانما يحرم لاحد احد من الامرين المحرمين على  
المحرم التطيب والزينة . ومع عدم صدقهما يحوز كما انه يجوز الاكتحال ولو تطيب  
وبما يعد زينة عند الاضطرار .

### (٤٠٧) الاكتحال بالخمير

في صحيح معاوية بن عمار <sup>(١)</sup> قال سألت رجلا ابا عبد الله <sup>(٢)</sup> عن الخمر يكتحل  
منها ، فقال ابو عبد الله <sup>(٣)</sup> ما حمل الله في محرم شيء .

١ - ١١١ ح ٩ الوسائل

٢ - ص ١١٣ ح ٩

٣ - ص ٢٧٨ ح ١٧ بآء عن ابن محمد بن الحسن لم يسمي هو محمد بن الحسن بن  
رياء المسمى الثقة فلاحظ .

اقول : دلالة على الحرمة غير واضحة .

وهي مقصورة على بن جعفر عن اخيه <sup>(١)</sup> قال سألت عن الكحل يعجن بالنسب  
أصلح ذلك ، قال لا .

اقول . دلالة نفى الصلاحية على نفى الجواز غير ظاهرة فتأمل <sup>(٢)</sup>  
بعم مرسله مردك ورواية <sup>(٣)</sup> ، ون تدلان على الحرمة لكنهما ضعيفتان سنداً <sup>(٤)</sup>  
قال المحقق في كتاب الاطعمة والاشربة من الشرائع . ويجوز عند الضرورة  
ان يتداوى به الخمر والمسكر . للمعبر . بل حكاة في المسالك عن الأكثر كما في  
الجواهر .

ويظهر منهم المسع في غير الضرورة وهو ان لم يكن أقوى لافضل من كونه  
احوط احتياطاً لرومياً فلاحظ مادة التداوى ايضاً

### (٤٠٨) الكذب على الله

دلت على حرمة آيات كثيرة من القرآن المجسد . والكذب على النبي من  
حيث انه نبي ورسول كذب على الله سبحانه وتعالى

### (٤٠٩) تكذيب الله ورسوله وشريعته

دلت على حرمة آيات كثيرة من القرآن المجسد ، ولا شك انه سد الإيمان  
وغير مصدع له ، فالمكذب بالله ورسوله وآياته كافر

### (٥) تكذيب آلاء الله تعالى

قال الله تعالى ، قباي الاء رسكما تكذبان .

١ - وجهه ان التدبر في كتاب علي بن جعفر لا يرى بعدا في دلالة نفى الصلاحية  
على نفى الجواز .

٢ - ص ٢٧٩ ج ١٧ الوسائل .

المعهوم منه حرمة التكذب بان يقال ان تعليم القرآن و خلق الانسان و تعليم البيان و حسان الثيرين و رفع السماء و وضع الميراث مثلا ليست منعم الله فتدبر فيه .

### (٤١٠) الكذب

قال الشيخ الاصبary - فده - الكذب حرام سرورة العقول والادبان و يدل عليه الادله الاربعة . وقل سيدنا الاستاذ (دام ظله) في حاشيته على المقدم : اما الكتاب والسنة الواردة لدى الخاصة والعامة في ذلك فذكرهما مما لا يحصى اقول لاشك في حرمة الكذب ، لكن الممددة في اثباتها هي السنة فان الاتفاق وان كان حاصل الا انه ليس شاعري كاشف عن رضى المعصوم او عن دليل معتر حتى عندنا ، بل هو من جهة الظواهر الشرعية وتوضيحها والمقلاء وان يقيمون الكذب لكنهم يرتكبونه نادى معذرة .

واما القرآن الكريم فبعد ما دسح لى من التثني والتفحص في آياته لم اجد آية تدل على حرمة الكذب دلالة واضحة (١) واحسن ما يمكن ان يستدل به على الحكم آيات

(١) في قلوبهم مرس مرادهم الله مرصاً دلهم عذاب السم بما كانوا يكذبون

(٢) ثم ستهل فنحمل لعنة الله على الكاذبين (آل عمران ٦١) .

(٣) واعتقهم تعاقاً في قلوبهم الى يوم يلقونه بما احملوا الله ما وعدوه وما

كانوا يكذبون (التوبة ٧٧) .

(٤) ان الله لا يهدي من هو كاذب كفار (الرمر ٣) .

(٥) ان الله لا يهدي من هو مسرف كذاب (المؤمن ٢٨) .

لكن دلالة الاولى مبنية على عدم رجوع ما يكذبونه الى اظهار الايمان و

اطلاق الكفر كما هو الظاهر مما قلنا الآية ، والافسكون المذاب لاجل الكفر و  
التعاقب دون الكذب ، وان شئت فقل ان العذب لس على مطلق الكذب بل على الكذب  
في الايمان ، ومثله يقال في الثانية

والحكمة لم شئت دلالة آية من الكتاب العظيم دلالة ظاهرة على حرمة  
الكذب سوى الكذب على الله تعالى ، عم اشتهدا دعاء وجود الآيات الكثيرة الدالة  
على حرمة الكذب في القرآن والعمدة في اثبات حرمة مطلق الكذب هذه الآيات  
ولا تطلو دلالتها عن ابهام ما فلاحظ .

نعم حرمة الميثاق والقول بما لا يفيد تشدد بعض امراد الكذب ايضا كما من  
وهذا عر استعادة حرمة الكذب بمساواة من القرآن

واما السنة ففي حصة العمل عن الرضا عليه السلام عنه من الكناثر <sup>(١)</sup>

وفي موق محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ان الله عز وجل جعل للمشر افضلا  
وجعل مفاتيح تلك الافعال الشراب ، والكذب شر من الشراب <sup>(٢)</sup>

اقول ، شرب الخمر شر من الكذب في معظم افراد قطعها ، وفي الرواية  
مضى على ملاحظة ما في الكذب من المفسدة العارضة التي ليس في شرب الخمر وان  
كانت فيه مفسدة اعظم منها ، ومع ذلك فدلالة الرواية عبارتها هذه عرفا على كون  
الكذب من الكناثر ما لا يسمى الشك فيه ، وانكاره كما عن سيد الاستاذ الحوئي خارج  
عن المتعديهم العرفي كما يحق

وفي صحيح ابن الجراح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الكذاب هو الذي يكذب  
في الشيء ؟ قال لا ، ما من احد الا يكون ذا ك منه ، ولكن المبطوع على الكذب <sup>(٣)</sup> .

١ - ص ٢٦٦ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٥٧٢ ج ٨ .

٣ - ص ٥٧٣ ومنه يظهر ضعف دلالة الآية الاخيرة على الحرمة .



اقول: السؤال ليس عن حكم الكذب، بل عن صدق وصف الكذاب فلا يشافي  
سائر الروايات وفي صحيح معاوية (لكن في السند محمد بن خالد الرقي الذي  
مرفيه الكلام) عن الصادق عليه السلام المصلح ليس بكذاب<sup>(١)</sup>  
لا يبعد دلالة الرواية على حوار الكذب في الإصلاح وهي محصنة بلسان الحكومة  
وبعد ان يجري فيها ما قلنا في سابقتها .

وهي صحيح آخر لعنه عليه السلام قال اطلع عسى كذا وكذا في اشياء امر بها . قلت فابغهم  
عنك واقول على ما قلت لي دعير الذي قلت : نعم ان المصلح ليس بكذاب (اياه هو  
المصلح ليس بكذاب)<sup>(٢)</sup> .

اقول دلالة الرواية على حوار الكذب في الإصلاح اظهر من سابقتها  
وهي موثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن ابيه ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول  
لان يخطبني الطير احب الي من اقول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الحندق : الحرب حذعه ، و تقول تكلموا بما اردتم<sup>(٣)</sup>  
وقد نقل صاحب العواهر عن العلامة الاحمماع على جواز المودعة كما  
ذكرناه في حرف العين في مادة العذر فلاحظ

اقول: فيحوز الكذب في الحرب ولو لتضعف موقف الكفار وادخل الرعب  
في قلوبهم بل يبعد حوارها لتقوية قلوب عكر المسلمين . واما جوارها لاجل  
تفريغ غير المعارين من الناس كما هو المتداول اليوم بين الحكومات حيث  
يذيعون في اداعاتهم الاخبار الكاذبة عن الحرب حفظا على شؤونهم عند الدول الاخرى  
ففيه تردد ؛ من مع ان لم يرجع الى حذعة المعار بين فلاحظ .

١ - ص ٥٧٨ ج ٨ الوسائل .

٢ - ص ١٦٢ ج ١٣ .

٣ - ص ١٠٢ ج ١١ .

## فائدة

قال الشيخ الأنصاري قدس: فاعلم انه يسوع الكذاب لو جهن احدهما الضرورة اليه فيسوغ ما لدلة الاربعة . قال الله تعالى: الامر اكره وقله معظم بالايمان وقوله **الخلا** ما من شيء الا وقد احلله الله لمن اضطر اليه والاخبار في ذلك اكثر من ان تحصى ! وقد استعاضت ادوات تراث بحوار الحلف كادنا لدفع السرر المدلى او العالي عن نفسه او احده ولا اشكال في ذلك ، اما الاشكال والحلاف في انه هل يحس حينئذ التوردة لمن يقدر عليها ام لا ، طاهر المشهور هو الاول وهذا الحكم جيد ، الا ان مقتضى الاطلاقات ادلة الترخيص في الحلف كادنا لدفع الضرر البدني او العالي عن نفسه او احده عدم اعتبار ذلك

اقول - الامر في مقتضى الاطلاقات الادلة كد اوده ففي صحيح اسماعيل عن الرضا **عليه السلام** (في حديث) قل سألته عن رجل احلعه السلطان بالطلاق او غير ذلك ، فحلف قل لا جناح عليه وعن رجل يحلف على ماله من السلطان ويحلف لنحوه منه قال لا جناح عليه وسألته هل يحلف الرجل على مال احده كما يحلف على ماله قال : نعم <sup>(١)</sup> .

اقول يشعر صدر الرواية بحرمة الحلف بالمعاقب والطلاق كما قطع به الشهد الثاني وفي شرح اللمعة ، وقد تقدم في حرف الحاء في مادة الحلف والطاهر عدم الاطلاق في الرواية يشمل المال القليل كد درهم عراقي ورمال سعودي ونومان ابراني وسجو ذلك لان المال الذي يأخذه السلطان شيء معنوي به ، فلا يحور الكذب فضلا عن الحلف الكاذب على مال لا عزة به عرفاً .

والدليل - باطلافه - يدل على حوار الحلف الكاذب على مال الغير وان لم يكن

عنده امانة وشهيد بل كان في يده مال كذا لكن تمكن خلاصه بالحلف واما اذا عكس خلاصه بحلف المالك فيشكل التمسك باطلاق الردية بل الاحوط بان لم يكن الاقوى حرمة حلف الغير حيثئذ

وفي موقفه درارة قل قلت لابي جعفر <sup>عليه السلام</sup> نمر بالمعالي العشر فيطلبون مما ان يحلف لهم ويخلون سلبا ولا يرضون مث الامدك قل - فحلف لهم . <sup>(١)</sup> والردانة لا يحلو عن دلالة ما على المراد وان لم تكن طاهرة في ان الحلف المدكور كاذب .

ثم حلف الكاذب ، لا عذر شرعي محرم بحر ما هو كذا لانه كذب وتهاون . سم الحلاله في بعض الاحاديث من حلف على بمن وهو يعلم انه كاذب فقد بارز الله <sup>(٢)</sup>

### (٤١١) الاكرام مخالف الائمة <sup>عليهم السلام</sup>

والرصد <sup>عليه السلام</sup> في موقفه من فصل <sup>١</sup> من واصل لنا قاطعاً . اواكرم لنا مع لنا وليس مما دلصامه

اقول قد سبق وجهه في مادة القطع فلاحظ

### (٤١٢) الاكراه على البقاء وغيره

قل الله تعالى ولا اكراه في ايمانكم على الله ان اردن تحصن لتنتهوا عرض الحيوه الدنيا (التور ٣٣) .

اقول يلحق بالبقاء (وهو الرضا) غيره من المحرمات . على ان الاكراه في

١ - ص ١٦٣ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ١٤٥ ج ١٦ .

٣ - ص ٥٠٧ ج ١١ .

نفسه حرام لكونه ظلماً وانذاء وتعلق بالحكم بزيادة التحصن لاجل عدم تحقق  
الأكراه بدونه فافهم .

### (٢١٣) كسر اعضاء الميت

قل لصادق عليه السلام في صحيح صفوان أبي الله ان يظن المؤمن من الآخر ان  
كسرك عظامه حيا وميت سواء<sup>(١)</sup> يستفاد منه حرمة كسر اعضاء بدنه ايضاً  
وقد ذكر في الروايات الواردة في هذا الموضوع في الجزء الاول في حرف الحيم  
والعرض هنا التمس على ان سندنا الاستاذ الحليم (قده) كان يقضى شأها بحوار  
قطع اعضاء الميت اذا رضى بذلك ، والمأله هامة بكثر الاسلاء بها وقد شاع  
المحاق الاعضاء عن الاموات بالاحياء المعين

وكتب سندنا الاستاذ الباقى المحقق لاشرف<sup>(٢)</sup> . الظاهر هذه الحوار مع  
الوصية ، وذلك لان القطع مع الوصية لا يكون هناك للميت ، نعم لا يجوز القطع  
بدونه لانه هناك له ، وروايت المشايخ فيها محمولة على ذلك

اقول بشكل دفع اليد عن صلاتي الصحيحة المذكورة وحمدتها على صورة  
عدم الاعضاء ، فان قطع اعضاء الجنى حرام وان رضى به فليكن الحكم في الميت  
كذلك ، فالحكم بالحور لا يحلوه عن تردد بل الارجح ان صدق الهتك وتحقق عوانه  
غير موقوف على الكراهة او عدم الرضا حتى تنتفى اشتدته فتأمل

ورمى بقل ان الحرمة من جهة التصرف في بدن الغير من عراده فاذا ادن  
بالوصية فقد ارتفعت الحرمة ولا يقاس بحالة الحياة في عدم تأثير الادن في ارتفاع  
الحكم فانه لما علم من الجارح اقول هذا لا يستفاد من الصحيحة المتقدمة

١ - ص ٢٥١ ح ١٩ الوسائل .

٢ - في تاريخ ١٣٩٥/٥/١٠

وان اعتمد على القاعدة الاولى ورفض الروايات الحاصلة الصحيح حوازا لكسر او القطع مطلقا ، فان الاسان بعد موته لا بعد ملكا ليدنه ولا يعثر اذنه في التصرف في حثته الميتة .

نعم يمكن ان يقال ان اراد الله العمى مثلا عن اسان مسلم واعطاه العين الناصرة امر مهم جدا ويعلم من مذاق الشرع انه اى ضرورة الاعمى بصيرا يجوز قطع بعض اعضاء الميت ، لاحله لكنه ان تم لم يفرق بين من الوصية وعدمها ، بل فرس الرضا والكرامة والاحد

### (٢١٤) التكفير فى الصلاة

فى صحيح زرارة عن النضر رضي الله عنه . . . ولا تكفر فاما يصنع ذلك المحوس  
اقول ، الظاهر عدم نظارته الى المانع وبطلان الصلاة به كما هو المطرد  
فى باب النهى عن احواء عمل مر كب . كما ان الامر به ايضا ارشاد الى الجزئية و  
الشرطة دون الوحوب النفسى ، بل الظاهر منه فى خصوص المقام الحرمة النفسية  
لكس لا مطلق بل اذا كان بعنوان الحصوص والتأديب كما يظهر من الرواية ، وان  
المحوس اما يصنع للتأديب والحصوص لا كابرهم فتأمل  
قل السيد الفقيه فى عروته : واما اذا كان (التكفير) امر من آخر كالحك ، ونحوه  
فلاناس به مطلقا حتى على الوصع المتعارف

ثم التكفير عبارة عن وضع احدى يديه على الاخرى سكبه او ذراعه ، كما فى  
صحيح على بن حمزة رضي الله عنه والظاهر عدم اعتبار البمنى على اليسرى كما فى صحيح  
ابن مسلم <sup>(١)</sup> .

هذا ولسدنا الاستاد الحكيم (قده) كلام في متمسكه<sup>(١)</sup> لا يخلو عن نظر ،  
واشكال فلاحظ وتأمل والله له دى

### (٢١٥) الكفر بالله تعالى

هو رأس المعوجات واكبر الكبائر ولعل الأصل هو وجوب الايمان و  
عرضية حرمة الكفر .

### (٢١٦) التكفين بالحرير

قال الهمداني (قده) في شرح قول المحقق (ولا يجوز التكفين بالحرير)  
احتمالاً على الظاهر المحكى عن حمله من العنائر . وظاهرهم يدل صريح المحكى  
عن الذكرى عدم الفرق في معقد اجماعهم بين الرجل والمرأة  
اقول الروايات التي استدلت بها للحكم كلها ضعيفة سنداً ودلالة<sup>(٢)</sup> فكون  
الحكم منسباً على الاحتياط وان ثبت توصلح المقام فعلبك مرجعه مصاح العقبة  
للمحقق المذكور<sup>(٣)</sup> ويحتمل انه كسائر ما يفتى في الكفن من الشرائط لانه حرام  
نفسى فلاحظ .

### (٢١٧) التكلم في الله

قال الماقرئ<sup>(٤)</sup> في صحيح اوسع تكلّموا في كدشى، ولانكلموا في الله<sup>(٥)</sup>  
وقال المصدق<sup>(٦)</sup> في صحيح سليمان او حسنه ان الله يقول وان الى ربك  
المنتهى فاذا انتهى الكلام الى الله فامسكوا<sup>(٧)</sup>

١- ص ٤٠٦ ج ٤ .

٢- ص ٥٧٢ ج ٢ وغيره .

٣- ص ٣٩٣ ج ١ الوسائل

٤- ص ٤٥٥ ج ١١

٥- ص ٤٥٢ ج ١١

وقال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم ايهاكم ولتفكر في الله ، ولكن اودرتم ان تنظروا الى عظمته فتظروا الى عظم خلقه <sup>(١)</sup>

وقد عليه السلام في صحيح ابي بصير تكلموا في خلق الله ولا تكلموا في الله ؛ فان الكلام لا يزاد صاحبه الا تحيرا <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح الحداد عليه السلام . ردد اباك والخصومات فانها تورث الشك ، يحيط لعدم ترددي صاحبها ، عسى ان يشككم الرجل ما شئ ، لا يعرفه <sup>(٣)</sup>

اقول الروايات في لموضوع كثيرة جدا ، والذي احتمل في معانيها عاجلا امور .

(١) النهي عن توصيعة تعالى بالصفت الحميمة اما ارشادا او تحريما

(٢) النهي عن التفكير في ذات الله تعالى ، وبها عبر قابلة للدرك والتعقل و هذا ايضا ، يحتمل كونه ارشاديا ومولودا

(٣) النهي عن التفكير في حقيقة صفاته الدايمة فانها عين ذاته ، وغير قابلة للتصور ومن لاحظ احوال العالسة وعمرهم في علمه تعالى تبين له صدق ما قلنا . و النهي فيه ايضا يحتمل الوجهين المتقدمين ولا سمح الحكم بحرمه التفكير في ذات الله تعالى وحقيقة صفاته وان كان حكمته عدم امكان الوصول اليها او صلافة المتفكر ، والحمل على الارشاد خلاف الظاهر فتأمل .

واذا حرم التفكير حرم الدرس والبحث والتكلم عنها ايضا لوحدة الملاك و للروايات المتقدمة .

١ - ص ٤٥٣ ج ٢٢ ١١ الوسائل .

٢ - ص ٤٣٤ .

٣ - ص ١٢٧ ج ٢ معار الانوار .

### (٤١٨) التكلم أثناء خطبتي الجمعة

يحرم التكلم حتى يرفع الإمام من خطبتي الجمعة : وقد ذكرنا دليله في مادة الاستماع في حرف السين في ضمن بيان لواحد

### (٤١٩) التكلم بين خطبتي الجمعة

في صحيح معاوية عن الصادق ع . خطبتان يجلس بينهما حلقة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل بين الخطبتين<sup>(١)</sup> .  
ويعتدل أن يكون السكوت شرطاً في صحة الخطبتين وصلاهما الجمعة . وهو هو للإمام فقط اولئها يوم أيضاً فيه وجهان

### (٤٢٠) التكلم في الحرم مع الجاني

في صحيح الحديث قال سألت أبا عبد الله ع<sup>عليه السلام</sup> عن قول الله عز وجل (ومن دخله كان آمناً) قال إذا حدثت المسجد في غير الحرم حسابه ثم فر إلى الحرم لم يسمع لأحد أن يأخذه في الحرم ، ولكن يسمع من السوق والبايع ولا يطعم ولا مكلم فيه إذا فعل ذلك بوشك أن يسمع . وإذا حدث ، إذا جرى في الحرم جد به أقدم عليه الحد في الحرم لأنه لم يرفع للحرم حرمة<sup>(٢)</sup> . وقرب منه صحيح حديث فلا يجوز التكلم معه بلا وجه محوز .

### (٥) كنز الذهب والفضة

قال الله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فشرهم بعداء اليم يوم يحسب عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم و

١ - ص ٣٢ ج ٥ لوسائل .

٢ - ص ٣٣٧ ج ٩ .



ظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنزتم تكزون (التوبة ٤٣ - ٣٤) .  
اقول: المشر به النار مجموع كنز الذهب والعصا وعدم الاتفاق في سبيل الله  
والمراد بسبيل الله الذي يحب اتفاقه فيه او يحرم امساكه عنه موارد تقدير .

(١) الزكاة .

(٢) الخمس .

(٣) مؤنة نفسه في الجهاد الواجب .

(٤) مؤنه جهاد غيره اذا لم يكن للحكومة الاسلامية مكنة تأديتها<sup>(١)</sup>

(٥) مؤنه حفظ النفس المحترمة اذا وحب عليه عينا او كفاية مع عدم قيام  
غيره به ولا سيما في بعض مواقع الطوفان والزلزل وحوادثها .

(٦) النفقات الواحدة

(٧) الكفارات .

(٨) الضمانات .

(٩) صلة الارحام .

(١٠) حفظ الحكومة الاسلاميه عن القوط

(١١) مؤنة الحج الواجب اصلا او عرضا .

فاد انفق ذلك او بعضها (ان لم يتعمق البعض الآخر) حسب تمكنه فقد انفقها  
في سبيل الله ولا حرج عليه بعد ذلك حسب الرأي السائد الفقهي قديما و حديثا  
وان احتمال وجوب اتفاق ما اراد عن مؤنته في سبيل الله وعدم حواجز ادحار شيء  
من الذهب والعصا باطل بالضرورة الدينية الاسلامية و مخالفة للسيرة القطعية  
المتصلة بزمان النبي ﷺ

١ - ومنها اشتراء الآلات الدفاعية والهجومية الحديثة لحفظ بلاد الاسلام بحكم  
الحاكم الاسلامي .

لا يقال ان جميع موارد البر والاحسان واطعام الفقراء واكساء العراة وسد جميع شؤون الاجتماع الاسلامي داخل في سبيل الله، فلم يد وحسب انفاقها فيها ؟  
 وانه يقال نعم انها من سبيل الله . ولكن الادلة الدالة على استحباب اخصرف في  
 في هذه الموارد دللت على ان هذه الموارد غير مقصودة من الاله الموصفة بالحكم  
 الالهي و فهم حيدا

وقد تحمل مما ذكرنا انه لاحكم جديد في الاله كمالا يحصى

### (٥) تكنية محمد بابي القاسم

في موافقة السكوني - سعد الصديقي - عن والده في عني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 روى كشي عن ابي عبيد عن ابي الحكم وعن ابي مالك . وعن ابي القاسم اذا كان  
 الاسم محمدا<sup>(١)</sup>

افور القند بحسب الكسبة الاحيرة فقط ولا يجري في غيرها وفي رواية ابي  
 هريرة عنه عليه السلام لا تسموا من اسمي وكنيتي انا ابو القاسم، الله معطي وانا قسم<sup>(٢)</sup>  
 وعلى كل ، لم احد من ائمتي بالحرمه بل ارسل بعض الفقهاء لمتشعش  
 كراهتها ارسال المسلمات<sup>(٣)</sup> لا يحدده وان عدم حرمة التكنية دني عسي واخوته  
 وما بعد من الواضحات والرواية لا ظهورها في الحرمة

### ( ٥ ) الكهانة

دلت جملة من الروايات على حرمتها لكنها لا تجلو عن ضعف هي اسنادها  
 وفي رواية النص التي ليس سندها بذلك القوي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 المصنوع ملعون والكاهن ملعون والساحر ملعون والمصيبة ملعونة . ومن رواها ملعون

١ - ص ١٣١ وص ١٣٢ ج ١٥ لوسائل وبي السد محمد بن خالد ليربي.

٢ - ص ١١٤ ج ١٦ بحار الانوار.

وَأَكَلْ كَسَهَا مَلْعُونٌ<sup>(١)</sup>.

وفي مستطربات السرائر عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن الهيثم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن عبداً بالحريرة وحلاً بها أحس من يأتيه بسأله عن الشيء سرق أو شبه ذلك فمثلته؟ فقال قال رسول الله ﷺ من مشى إلى سحر أو كاهن أو كذب بصدقه ما يقول فقد كفر بما أرى الله من كتاب<sup>(٢)</sup>

ووصفه الشيخ لا يصادى - قدم وسدنا الأستاذ - دام ظله بالصحة لكن الحق ضعفها وإن طر من الحسني. فقه إلى كتاب المشيخة مجهول، فلا يمكن الاعتماد عليه وكان سبب الاستدلال الحوثي دام حله ومتدرج عن جهالة الطريق (في محال) درسه، كتاب الطهارة حينما كنت أحضرها ولا يزال قائمة أحد الآن يستفيد منها مثلاً أسان من رواد العلم وطلاب الفصيلة والكمال إدام الله أيام إقامته وأبقى الله تلك المحال المقيمة المعجزة لله تعالى) بأن الحلي لا يعمل بحس الواحد مع علمه أن الكتب التي تنقل منها الحلي قد وصلت إليه طريق قطعي، فقلت له إن قطع الحلي المستند إلى أحجده عن حجه لنا على أن الحلي قد عمل بحس الواحد لا محالة، وإن الحسن بن محبوب بحس واحد عن عن محس واحد آخر وهو الهيثم، ففقطعة طر به إلى كتاب لا يحمل الحس قطعي ولا ندرج عنه عن حس الواحد الظني، ثم رجع استأذ، العلامة عن بطر وحكم ضعف بحج هذه الروايات، فتوصفه هذه الرواية بالصحة في حلقة مصباح الفعالة وصدق منه قبل سنين

وحاصل الكلام أنه لم نحدد لنا معشراً على حرمة الكهانة إلا أن يقال، قاعدة الروايات متماها وإن ضعف أسانها الأطمئنان بصدور بعضها الدال على الحرمة عن المعصوم عليه السلام مع نفي الخلاف فيها في لسان الشيخ الأصايري فقه وعمره

١ - ص ١٠٣ ح ١٢٠ ولاحظ ص ٢٧٠ وص ٦١٩ ح ٨ وص ١٠٨ ح ١٢ وغير ذلك.

٢ - ص ١٠٩ ح ١٢ الروايات

ثم الكهنة على ما قيل - اخذوا عن المعينات الاستقبالية السماوية والارضية  
ومعونة قذف الحصى والشياطين وقيل الكاهن من تعاملوا الحصى عن الكائنات في مستقبل  
الزمان وقد كان في العرب كهنة فمنهم من كان يرغم ان له دعا من الحصى يلقي اليه  
الاحبار ومنهم من كان يرغم ان يعرف الامور بمقدمات واسبب يستدل بها على مواقعها  
من كلام من سأل اذ عمله احواله وهذا يحضونه باسم العراف

### تتمة

الاحبار الحرمي عن الامور المستقبلية والماضية اذا كانت غير موقوفة بحرام  
لانه قول بغير علم وهو محرم كما من الاحبار غير الحرمي عنها بموان الاحتمال  
والظن ويحوي ذلك حائر كما اذا اخرج طائفة عن امر مطلقين واما الاحبار الحرمي  
من الامور التي يحرم بها المحصر فلم اجد دليلا على منعهم وان كانت ماضية او مستقبلية  
وما استدل له الشيوخ الا بصاري يقدم غير تام ولا جدد

## حرف اللام

### (٤٢١) لبس الحق بالباطل

قال الله تعالى ولا تلمسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون (البقرة ٤٢) وقال تعالى - لم تلمسوا الحق بالباطل وانتم تعلمون (آل عمران ٧١) .  
 (الآيتان وان احتجبت سبي اسرائيل واهد الكتاب، غير ان الحكم ثابت للنكاح قطعاً كما ان الظاهر عدم الفرق بين اصول الدين وفروعه، فكذلك قول او عمل يوجب الناس الحق بالباطل فهو حرام ومنعه من عند الشارع، وهذا مما يحكم به العقل وان لم يدل عليه آية، وان وردى ولم يكذب

### (٤٢٢) لبس الحرير

بحرم لبس الحرير على الرجال في الجملة اجماع، كما عن جماعة، بل عن كثير دعوى اجماع علماء الاسلام عليه، بل قيل انه من ضرورات الدين وشهد له جملة من الصوفى كما في المستمسك لسيدنا الحكيم - قدم -  
 اقول: في معتبرة اسماعيل بناء على وثقه امان الواقع في سندها - عن الصادق في الثوب يكون فيه الحرير - فقال - ان كان فيه خلط ولا باس<sup>(١)</sup> اقول - معهوده ثبوت البأس ان لم يكن فيه خلط فتأمل .

وهي موثقة بسبعة قال قلت لعبد الله بن علي عن الحسن بن الحرير والديساج؟ فقال  
أما في الحرب فلا بأس وإن كان فيه تماثل<sup>(١)</sup>

أقول ذلك الرواية على حوار لس الحرير في الحرب، وهو إجماعي، لكن  
لا يستبعد منها حرمة لسه في غير الحرب لأن معهوه به وإن قلنا باعتداده ثموت  
البأس في لسه، أن كان فيه تماثل.

وفي صحيح علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام قال لفته عن الديساج هل يصلح لسه  
للنساء قال لا بأس<sup>(٢)</sup> وهذا الحكم أيضا إجماعي

ثم أعلم أنني لم أجد أحدا خلا رواية معتزلة سندا وطهارة دلالة على حرمة لسه  
للحرير للرجال لكن ذلك لا يوجب التردد في الحكم، فانه سروري اوقطي، و  
مدلول خبر الواحد ولو كان صحيحا طئي.

## مسائل

(١) كما لا يجوز لسه يمتنع الصلاة فيه أيضا إجماعا لصحيح إسماعيل عن  
الرضا عليه السلام هل يصلي الرجل في ثوب أبيض فقل لا

ولا فرق بين ما يتم فيه الصلاة وغيره لمكانته عند الحمار خلافا للمشهور المستدل  
لهم بخبر الحلبي الضعيف بإحمد بن هلال.

قال العسكري عليه السلام في المكانة العشرة لها لا تحل الصلاة في حرير محض<sup>(٣)</sup>  
وفي جواز الصلاة للمرأة فيه خلاف.

(٢) المحرم هو لس الحرير المحض والغالص فيجوز لس المزوج منه

١- ص ٢٧٠ ج ٣ الوسائل.

٢- ص ٢٧٦ ج ٣ وحاشتها.

٣- ص ٢٦٧ ج ٣ الوسائل.

ومن غيره وإن قل وهذا الحكم أيضا إجماعي في الجملة، وتدل عليه المكاتبة المتقدمة وصحيح علي بن جعفر في الجملة<sup>(١)</sup> وصحيح ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام<sup>(٢)</sup> وروايه اسماعيل المتقدمة فالجاء صدق الحلوس والمحوصة لا معلق الحرير

(٣) لا ملارمه بين حوار اللبس وصحة الصلاة، فيمكن أن يحل لسه ولا يصح الصلاة فيه فإن صحه الصلاة فيه محتاجة إلى دليل خاص بخلاف إصاحب العروة وغيره (٤) الممدوع منه هو اللبس دون أثر التصرفات وسجوداته فإنه لا يكوّن عليه، والتدثر به حال الاصطداع، والجملة كالمسلم يصدق عليه اللبس كما هو المعروف من مذهب الأصحاب على ما قبل لعدم دليل على المسح وفي صحيح علي بن جعفر قل سألت أبا الحسن عن العراش الحرير ومثله من الدجاج والاصلي الحرير هل يصلح للرجل حل اليوم عليه والتكأة والصلاة قال نعم شره ويقوم عليه ولا يسجد عليه<sup>(٣)</sup> أقوا الشهي عن السجدة ليس لأجل حرمة الاستعمال بل لأجل فقد ما يعتبر في ما يسجد عليه ثم إن في المقامه وعاء ذكره إصاحب العروة وغيره والمفقي ورضي فيها انظار محتلفه ولكن هذا لمختصر لا سيع تفصيلها والطلب لا بدله من مراجعة المطولات، ولصايط حرمة لبس الحرير الخالص فمتى صدق هذا العنوان حرم، وإن لم يصدق اللبس الاستقلال على الأحوط والأفتاير

### (٤٢٣) لبس المحرمة الحرير الخالص

قل الصادق عليه السلام في صحيحه بعض المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقنادس<sup>(١)</sup>

١ - ص ٢٦٩ ج ٣ وحاشيتها

٢ - ص ٢٧١ ج ٣ الواسع

٣ - ص ٢٧٤ ج ٣ الواسع

٤ - ص ٤٣ ج ٩

مقتضى الطلاق عدم العرق بين تومي آخرهما وعسرهما

وفي معتبره اسماعيل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل يصلح لها أن تلبس  
ثوباً آخر يراهم في محرمة؟ قال لا. ولها أن تلبسه في عرا حرامها، وفي موثق سمعته  
يقول: عليه السلام إنطلاقاً عن المحرمة تلبس الحرير فقال لا يصلح أن تلبس الحرير  
محملاً لا حلياً فيه إنما يكره المصنوع<sup>١</sup>

وفي الصدوق بإسناده عن الحلبي عن الصادق عليه السلام وأبى بكره إلا الحرير  
للمحصر<sup>٢</sup>

قول المحصر في الآخر من فقد طلاقاً لا تلبس فيه حريراً لها لبس الحرير المحذور  
ولا لبس في هذه الأحاديث سوى صحيحه يعقوب عنه عليه السلام تلبس القمصين ترونه عليها  
وتلبس الحرير والجزء لندماج فقال نعم لا بأس به<sup>(٣)</sup>

لكن الرواية عسر طهره - فهو راجع إلى عسر طهره في قوله عسر وقت في المحرمة ومما  
ذكرنا يظهر الجدل في حمله من كلمات الفقهاء فلاحظ وتأمل والله الهادي<sup>(٤)</sup>

### (٢٢٢) لبس الحلي للمحرمة

الروايات الواردة فيه على طوائف.

منها ما دل على حواجر بعضها من الحلي قبل الآخر من مشروط بعدم اظهاره  
للرجال كصحيح ابن الجراح<sup>(٥)</sup> ومثله صحيح حرير بلاد كرك الشرح المذكور  
ومنها ما دل على الحرمة مطلقاً كصحيح الحلبي، المحرمة لا تلبس الحلي  
ومنها ما دل على حواجر لبس الحلي عسر المشهور كصحيح محمد بن مسلم

١ - ٢٠١ - من ٤٢ ج ٩ الوسائل .

٢ - من ٤١ ج ٩ .

٣ - لاحظ من ٨٢ لي من ٨٧ ج ١٥ الحديث وغيره .

٤ - من ١٣١ ج ٩ الوسائل .



المحرمه تلبس العلى كله الاحاب مشهور الرينة وحسنه الكاهلى تلبس المرأة  
المحرمه العلى كله الا القراط المشهور والقلاذه المشهوره<sup>(١)</sup>  
ومنها ما دل على الحوار مطلقا كقوله لا تلبس تحريم المرأة في الذهب  
والفضه.

١ منها ما دل على حوا بس الخاتم والمساك والحنكس<sup>(٢)</sup>  
فول اما الخسة والراية فهما معدان يعبرهما بلا اشكال  
وتلبس في ارباب معد حوا ربه ما على المرأة من حجبها حين الاحرام وما  
بعد الاحرام فان لبسته بقصد الرينة فهو حرام والا فهو جائز ان لم يكن مشهورا كالقرط  
والقلاذه المشهوره وسر وسودك وسحر وان كان مشهورا ان لم يقصد به الزينة في غير  
الحاسم ، ادلا بمعد حوا ربه لسه لهما مظهر ، وفي مادة الاحتما ع مرجع اليه اطلاق  
قوله تعالى ومن حرم الله الله الى الاصل فلاحظ وتدبر والله العالم

### (٥) لبس خاتم الحديد

سبق الاشارة اليه في مادة الختم في حرف الخاء

### (٤٢٥) (٤٢٦) لبس الحفصين والجوربين للمحرم

في صحيح عن عماد الصادق عليه السلام ولا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك اراد و  
لاحفصين الا ان لا يكون لك علان

وفي صحيح تلعلى عنه عليه السلام . في محرم هديكت علان فلم يكن له علان  
فانه ان لبس الحفصين اذا اصغر الي ذلك في الجود لبس تلبسهما اذا اصغر الي

١ - ص ١٣٢ ح ٩ لوسائر

٢ - ص ١٣٢ .

لبسهما<sup>(۱)</sup>.

یعنی پوشیدن خود با «موره» چه ساق داشته باشد که چکمه باشد یا ساق نداشته باشد - حرام است «در صورت مجبوریت عسی ندارد»

### (۴۲۷) لبس المخيط على المحرم

يقول الاجماع على تحريمه ، لكن الروايات لا تثبت ، سيما الممنوع منه ،

عمادین حاصه

فی صحیح معاویه عن الصادق علیه السلام لا تلبس ثوباً له زوار و انت محرم الا ان تشکبه ولا توثق تدعیه<sup>(۲)</sup> ولا سر او یل الا ان لا یكون له زوار<sup>(۳)</sup>

و ملحق به القاء لصحیح الحدیث عنه «ثوباً اذا اضطر المحرم الى القاء ثوبه یجد ثوباً غیره فلیلبسه مقلوماً ولا یدخل یدیه فی یدیه القاء»<sup>(۴)</sup> و لمزید البحث لابد من مراجعة المطولات و کتب الاخبار ، و معور للمرأة لبس السراويل لصحیح الحدیث<sup>(۵)</sup> اما غیره فعمه اشکال و ان ادعی العلامة قدم الاجماع علی المعور فتدبر

### (۴۲۸) لبس الذهب للرجال

فی الشرائع والخواهر و کذا بحره التختیم بالذهب من و مطلق التحلی به للرجال ملاحضه احده ، ان الاجماع یقسمه علیه و عن موضع آخر عنه ، اجماعاً

۱ - ص ۱۳۴ ج ۹ الوسائل

۲ - استاد میفرماید : و هر لباسیکه دستهای اسان در آستین او داخل گردد این گونه لباس را درع میگویند - میگویم عمده صدق عرفی است

۳ - ص ۱۱۵ ج ۹ الوسائل .

۴ - ص ۱۲۴ ج ۹

۵ - ص ۱۳۳ ج ۹

أدوية

أقول في موثقه عما ذكر عن الصادق عليه السلام لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لأنه من لباس أهل الجنة<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح أبي عن الكاظم عليه السلام قد سئلته عن الرجل هل يصلح له أن يتعظم بالذهب قال : لا .

قول لس له يهود قوي في الحرمة وإن كان كثيراً ما استعمال في الصلابة في الحرمة . وكيفما كان المحرم هو اللبس دون مطلق الاستعمال في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في حديث أن أخته استرحت فشدّها بالذهب<sup>(٢)</sup>

### (مسائل)

(١) المتقشف هو حرمة اللبس ، فكل ما صدق لابس الذهب عليه يحرم وأما إذا لم يصدق اللبس وإن صدق التحلي والترين محرمة منبهة على جملة الإجماع المذكور في كلام صاحب الجواهر . وقد دعي مع احترامنا لهذا المحقق وأدعاء معلمه وحرمة لا يحرم برضا المعصوم من الإجماع المذكور فلا يظهر هو الجواز وإن كان الأحوط هو الترك

(٢) هل يصدق اللبس على الأسان الذهبية المتعارفة؟ فيه نوع تردد ومع الشك يعود للأصل

(٣) يعود لفساد النساء حتى حال الصلاة لعدم دليل على المنع وادعى عليه الإجماع أيضاً وبذلك عليه وعلى حوار اللبس غير المألوف بعض الروايات المعتمدة سند<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٣٠٠ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٣٠٢ ج ٢

٣ - ص ٢٣٢ ج ٣ متمم العروة الطيبة الأولى .

(٤) يجوز اقتراض الذهب وغيره مما لا يعد لباساً وكذا التدثر بمصطحها أو مستلقيا كما في الثائم لعدم صدق اللبس نعم لو شتمته قثما أو حالاً فظاهر صدق اللباس

### (٤٢٩) لبس السلاح للمحرم

قال المصنف **في** صحيح الحسن المحرم إذا خاف العدو ولبس السلاح ولا كراهة عليه وقال **في** صحيح ابن سنان المحرم إذا خاف لس السلاح وفي صحيح ثماله قال سألت أبا عبد الله **في** لبس السلاح المحرم فقال إذا خاف المحرم عدوا أو سرق فلبس السلاح<sup>١</sup> أقول الرواية الأولى لا دلالة لها - حق الدلالة - على الحرمة والثانية بمعناها تدل على حرمة لبس السلاح من دون خوف العدو والسرقه وبها هما ويتحقق به ضرورة .

والظاهر الأمر في الثالثة لبس اللوحوب ليلابون مفهومها عدم وجوبه في صورة عدم الخوف حتى يحامع القول بالحوار . ما الأمر للإرشاد أو الحوار لوقوعه مقام توهم الخطر ، ثم هذه الرواية لا تدل على حرمة حمل السلاح وإن لم يصدق لسه كحمل الرمح إذا لعمدة هو حوار الإمام لأسؤال الراوي فحور حمل السلاح للمحرم إذا لم يصدق اللبس عليه ففهم

### (٤٣٠) لباس الشهرة

قال العقيه اليزدي . قدم في عروته . محرم لبس لباس الشهرة . ما لبس خلافه . من حيث الجنس أو من حيث لو به أو من حيث وصفه . وتفصيله وحاصله كأن يلبس العالم لباس المعتدي أو بالعكس مثلاً . وكذا محرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء

« بالعكس والاحوط ترك الصلاة فيهما وان كان الاقوى عدم المطلقان .

« في صحيح ابن ابي عمير عن بي ابوب الحرار عن الصادق عليه السلام ان الله يفض شهرة اللبس <sup>(١)</sup> ولم احد غيره روايه معتبرة سنداً

وقول سيدنا الحليم « في مستمسك » الظاهر منه حرمة اللبس الموحى لشهرة لابس اللبس لم افق عاجلاً على كلماتهم في المقام نعم طاهر الرياض ومفتاح الداراه في مسأله ر بس الرجل بما يحرم عليه عدم الخلاف في حرمة لكن صرح الواسئل في احكام الملابس الكراهة ولا بد من مزاحمة كلماتهم فراجع <sup>(٢)</sup> قول اردوبه طاهرة في الحرمة ومع ذلك في النفس منها شيء اذ ليس كل شهرة محرمة قطعاً مع عدم فرق معقول بين شهرة اللبس وشهرة غيره « فانا فيه من المتوقدين

ثم الرواية على نقدر استعادة الحرمة لا تدل على بطلان الصلاة فيه وان كان سائراً ليعمل للعودة جلاي للاستدلال لحيثي لان الامعوص هو الشهرة العاصنة من اللبس فهو مقدمه للمحرام على ان شرط الصلاة بما انها خارجة عن ما عنتها لا تكون فرضه فحرمتها لا تدل على فساد السائر « نعم لو كانت الرواية في خصوص الصلاة لكان النهي ارشاداً لامحالة الى عدم صحة الصلاة فيه ، وبطلان الصلاة في اللباس العصى اما هو لاحال الاحداث دون حرمة كما قرر في محله مفصلاً

ثم ان شهرة اللباس قد تكون بلبس الرجال ما يحض باللباس او عكسه ، فيحرم احتياطاً واما حرمة معصوانه فلم احد دليلاً معتبراً عليه فان الروايات بين ما لم يتم سنداً وما لم يتم دلالته <sup>(٣)</sup> واما لبس العالم لباس الحدى او عكسه فقد يكون لغرض و

١ - ص ٣٥٤ ح ٢

٢ - ص ٢٥٥ ح ٣ الطبعة الاولى.

٣ - لاحظ ص ٣٦٧ وص ٣٥٤ ح ٢ وص ٢٧٢ وص ٢٧٧ ح ١١ وص ٢١١ ح ١٢

من الوسائل .

قد لا يكون ممسكاً للشهرة فمعلق كلام العروة ممنوع .

### (٤٣١) لبس القفازين للمرأة المحرمة

في صحيح عيسى قال الصادق عليه السلام المرأة المحرمة تلبس ما شئت من الثياب غير الحرير والقفازين <sup>(١)</sup> .

قال سيد الاستاذ قدس : بجای دستکش امروزه بوده که زنان عرب در آن تاریخ پارچه ای را بر اریسه نموده و برای دفع سرما دست خود می پوشانیدند

### (٥) لبس ما لبس اعداء الله

في رواية السكوني والهردي عن الصادق عليه السلام اوحى الله الى نبي من انبيائه قل للمؤمنين لا تلبسوا لباس عدائي ولا تطعموا مطعمي عدائي ولا تسلكوا مسالك عدائي فتكونوا اعدائي كما هم اعدائي <sup>(٢)</sup> .

اقول : اسناد الرواية ضعيف والدلالة اصبغ غير ثبوت وان اسندت الحكم الثابت على الامم السابقة علنا . محتاج الى دليل جامع فتأمل

### (٤٣٢) الالحاد في اسماء الله

قال الله تعالى : والله الاسماء الحسنی فدعوه بها وادعوا الذين يلحدون في اسمائه سيحزرون ما كانوا يعملون (الاعراف ١٨٠)

قبل الملحد والالحاد بمعنى واحد وهو التصرف والميل عن الوسط الى احد الجانبين ، ومنه لحد القصر لكونه في حافته بخلاف المربع الذي في الوسط ، فقرة يلحدون بفتح الاء من المجرّد ويلحدون ضم الاء من باب الالحد بمعنى واحد ،

١ - من ٤٣ ج ٩ نفس المصدر .

٢ - من ٢٧٩ ج ٣ التومائل .

ونقل عن بعض اللغويين ، اللحد بمعنى الميل الى جانب والالحاد بمعنى الحدال و  
المحاربة .

قال في مجمع البيان اى دعوا الذين يعدلون باسماء الله تعالى عما هي عليه  
فسموني بها اقسامهم وتغير دينها بالمادة والنقصان فاشتقوا الثلاث من الله والعزى  
من العرب ومئات من المئات عن ابن عباس ومعاذ وقال ان معنى يلحدون في  
اسمائهم يصفونه بما لا يليق به ويسمونه بما لا يحوز تسميته به وهذا اعم فائدة، ويدخل  
فيه قول الحنائي اذ اد تسميتهم المسيح فانه ان الله وفي هذا دلالة على انه لا يحوز  
ان يسمى الله تعالى الا باسمى به نفسه انتهى كلامه

اقول ، وعليك بمراجعة التفسير ، واعاد لاله لآنه على توفيقه اسماء الله تعالى  
كماد كره الطرسى (قدم) احرا جعل مع وصله في صراط الحق فراجع الجزء  
الثاني منه وعلى كل لا بعد في دعوى ظهور الآية في منع اطلاق اسمائه تعالى على غيره  
من مكمل هو المراد من الالحاد ولا بد من احرا اسمائه المشترك كالرحيم والمعين  
والرؤف ونحوها ، يحتمل ارادة اطلاق اسمائه تعالى على الاصنام والاوثان على نحو  
التعظيم دون مجرد العلمية .

### (\*) لحم الخنزير

لاشك في حرمة اكله كتنا وسنة وهي قديس الاسلام واصحة وقد مر في بحث  
اللحوم المحرمة في مادة الأكل في حرف الالف

### (\*) ملاحاة الرجال

في صحيح الحسن الكندي عن الصادق عليه السلام قال حرئيل للنبي صلى الله عليه وآله اياك و  
ملاحاة الرجال (١) .

وفي صحيح محمد بن مسلم قال سأل الصادق عليه السلام عن الجمر فقال قال رسول الله ﷺ ان اول ما بهامى عنه رمى عز وجل عن عادة الاوثان، وشرب الجمر وملاحاة الرجال <sup>(١)</sup>.

وقول : الملاحاة العداوة والبهى عنها في الرداءات عبر عربي لكن الظاهر عدم الحرمة ، بل انه للإرشاد الى ما يترتب عنها من المعاصي ونشوش الفكر و همص العيش كما هو محسوس وقدمه . يتعلق بالمعام في ذة النفس في حرف الماء في الحمله . ويحتمل ان تكون بمعنى المسارعة وعن الحروري كما في لسان بهيت عن ملاحاة الرجال ، اي مهاذلتهم ومخاصمتهم تقول لاحسنه ملاحاة ولجأه اذا دبرعته وكان المعسر قد دس ولاحد مادة المراء في حرف المسم

### (٢٣٣) التذاذ المعتكف بالريحان

في الصحيح عن الصادق عليه السلام : المعتكف لا شم الطيب ولا يتدد بالريحان ولا يمدري ولا يشترى ولا يبيع <sup>(٢)</sup>

### (٢٣٤) لطخ رأس الصبي بالدم

قال الصادق عليه السلام في الصحيح (كان) دس يسطحون رأس الصبي بدم العقيفة وكان ابي يقول ذلك شرك وفي صحيح عاصم عنه عليه السلام قلت له : أريد جد الدم فسلطخ به رأس الصبي ، فقال ذلك شرك قلت سبحان الله شرك ؟ فقال لم لم يكن ذلك شركاً فإنه كان يعمل في الجاهلية ونهى عنه في الاسلام <sup>(٣)</sup>

١ - ص ١٢٧ ج ٢ البحار .

٢ - ص ٤١٢ ج ٧ لوسائل .

٣ - ص ١٥٧ ج ١٥ .



ولم احد المألة عاجلا في كلام الاصحاب حتى اعرف نظرهم فيها وانهم ينترمون بالحرمه ام لا ولكن لامعدل عن الروايتين قال بهما قائل ام لا. نعم لا يتعدى من العصى الى الرجل وان لم يبعد الحق المصبة بالعصى ، وجه لادل ان العنهي هو عمل الجاهلية وهو غير معلوم بحدوده فلا بد من الاخذ بما في الروايتين ، ووجه الثاني عدم الفرق من العصى والعصه عند العرف فلاحظ والله العالم

### (٢٣٥) لطم الحد في المصيبة

سواء ذكر ما يدل على حرمته في حرف الحد ، في مادة الحمن فراجع

### (٢٣٦) ملاعبة الز و حمن عند الممزر

لا يبعد حرمه ملاعبة الزوجين ، التفصيل : نحوه عند حضور باظر ممير فعلا عن ماله ولو كان اسهما وسد كر دليله في الجزء الثالث في مادة الاستسند ، لكن لا يعد في حوارها عند دخته الثانية مثلا ، وكذا يمكن القول بحدود التقييل بمحض من امه اذ امها المحفوظة البالية فلاحظ .

### (\*) اللعب بالشطرنج

تقدم بحثه في مادة الشطرنج في حرف الشن فراجع

### (٤٣٧) (٢٣٨) اللعب بالنرد والاربعة عشر

في صحيح معمر عن الرصاص <sup>(١)</sup> لمر د والشطرنج والاربعة عشر <sup>(٢)</sup> بمنزله واحدة وكل ما قورم عليه فهو ميسر <sup>(٣)</sup> .

١ - قد مر من صاحب مجمع البحرين في مادة (عشر) وصاحب الجواهر في شرح كتاب الشهادات من الشرائع تفسير الاربعة عشر فلاحظ

اقول وحيث ان اللعب بالشرط مع كمام حرام فستخرج من الرواية حرمة اللعب بالرد والاربعه عشر اياً وقد دلت على حرمة الرد روايات آخر لكن اسادها لاتحدوا عن حلال ولكن استعده العزم من دون المراهنة من الرواية مشككة واما تحديد هذه الامور الثلاثة . موضوعا . على وجه دقيق فلا بد من مراعاة من هو عادي بها .

### (٥) اللعب بالغلام

سيأتي بحثه في مادة اللواط قريباً .

### (٤٣٩) اللعن في الجملة

في صحيح الترمذي ور سمعت الباقر عليه السلام يقول ان اللعنة اذا حسرت من في صاحبها ترددت فيها بينهما من وحدث مائة ولا حلت على صاحبها وورث منه رواية مسعدة الذي لم يشك وثاقته <sup>(١)</sup>

ظاهر اللعن حرمة ما يلحق لاحله الاصل فامت القرينة على خلافه فوجوع اللعن على اللاعن دليل حرمة لعن غير المستحق فتدبر  
ثم ان الذي لاستحق اللعن هو المسلم او المؤمن الذي لم يلحق ولا ولا لا محدود لعنه التصاروا وانقضاء كمام واصل المتظاهر باللعن يستحق اللعن ام لا فانه تردد وان كان الاظهر ان المبتدع يستحقه .

### (٤٤٠) الالتقاء في التهلكة

قال الله تعالى واتقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسبوا ان الله يحب المحسنين (النقرة ١٩)

اقول الظاهر وجوع الهوى الى الافراط في الاتقاء حتى يصح لاماله ويهلث

ولا يبعد شموله، للتعريف فيه اسماً قد الجهاد اذا لم يتفق فيه حسب الحاجة كان للمسلم تهلكة في دينه ودنياه.

ولا يبعد القول بشمول النهي أكثر من هذا، وهو القاء السم في التهلكة من أي سم كان والتهلكة كل ما كان عاقبته إلى القناء والهلاك كما قيل

### (٥) القاء السم في بلاد المشركين

في رواية السكوني الضعيفة «الوقوف على الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام هي رسول الله أن يلقى السم في بلاد المشركين»<sup>(١)</sup>

ذهب جماعة إلى تحريمه، وذهب جمع إلى الإكراه، ولا حل ضعف الرواية وقد قلنا إن الضعف لا حل الوقوف خلافاً للاسناد دون السكوني وصالح صاحب الجواهر ضعف الرواية لم يقع في محله، نعم إذا استلزم القاء السم المذكور قتل الأطفال والنساء وغيرهما من حرم قتلهم من المشركين حرم حرماً في غير من الأسطرار.

### (٤٣٩) القاء المحرم الحلوة عن البعير

قال الصادق عليه السلام في الصحيح إن ألقى المحرم الفراء عن بعيره فلا بأس ولا يلقى الحلوة. وفي صحيح آخر أن القراء ليس من البعير والحلوة من البعير<sup>(٢)</sup> وإن شئت البحث في تفسير هذه اللفظة (الحلوة) فهم هذا الحيوان لاحظ الحقائق الناصرة للمحدث الحراني رحمه الله وإن كان كلامه غير حال عن شيء<sup>(٣)</sup>.

١ - ص ٣٦ ج ١١ .

٢ - ص ١٦٥ ج ٩ الوسائل .

٣ - ص ٥١٠ ج ١٥ .

### (٤٤٣) القاء المحرم القملة من بدنه

يبدل على حرمة حملة من الروايات بعضها معتبر سنداً ولاحظ<sup>(١)</sup> .  
وتجوز سيدنا الاستاذ الخوئي إياه غير قوي.

### (٥) القاء ما في البطن

في معتبره استحق قلت لابي الحسن عليه السلام المرأة تخاف الحمل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها؟ قال لا قلت انما هو بطنها . فقال : ان اول ما يخلق قطعة<sup>(٢)</sup> اقول الالقاء المدكور حرام ما يمس كان ، ولا فرق ايضا كونه من الحامل وغيره . واضح ، وقد ذكرناه في حرف السين تحت رقم (٢٢٠) .  
ومنه يظهر حرمة ما اشتهر من العمل المسمى بـ ( كودناز ) عند الاطباء .  
قال المحقق (عده) في ديات الشرائع : ولو القى المرأة حملها مباشرة او تسيما فعليها دية ما القتها ولا نصب لها من هذه الدية

وقال صاحب الحواهر في شرحه ملاحلاف ولا اشكال في ثبوت الدية عليها بل وفي عدم اربتها ايضاً مع العمد ؛ وقد سمعت التصريح به في صحيح ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام ونحوه غيره مضافاً الى العمومات ، واما الخطأ فقد عرفت الكلام فيه في كتاب الموارث

وقال المحقق : ولو اقرضها مفرغ ولقته ولدية على المفرغ وفي الحواهر ملاحلاف ولا اشكال للعمومات وللنصوص المتقدمة

اقول : دية الحمين حسب مراتب عمره مختلفة والمسألة ذات تفصيل لا مجال لتقريره هنا<sup>(٣)</sup>

١ - ص ١٦٣ وص ١٦٥ ح ٩ الوسائل .

٢ - ص ١٥ ح ١٩ .

٣ - لاحظ الروايات في الجزء التاسع من كتاب التوحي .

### ( ٥ ) تلقين الحاكم أحد الخصمين

قال المحقق في الشرائع : لا يجوز تلقين أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه و ( كذا لا يجوز ) ان يهدده لوجوه الاحتياج ، لان شرع ذلك يعقّب باثبات المندفعة وقد عكسها ، وقا الشارح العلامة في ضمن كلامه في الجواهر لا يندرج في العرم ، بل قد يعمى لعدم كونه على الحق ، اذ هو من المعازيه على البر و ان كان فيه فتح لاثبات المندفعة ، اذ لا دليل على حرمة ، بطلان او من القاصي في جميع الاحوال . ثم ان الظاهر احتصاص الحكم بالمرور ام غيره فلا دليل على حرمة التلقين عنه بعد عزم من عدم العلم بمصاد الدعوى ، بل ان لم يكن اجتماع في القاصي امكن الموافقة في تحريمه عنه فضلا عن غيره الخ .

فيه يظهر حرمة تلقين المدعى دعوى باطلة و حامينهم من قبل المحامين اذا علموا فساد الدعوى فانه اعاده على الظلم وقد شاع هذا العمل المحرم اليوم بين الناس .

ثم انه على فرض حرمة التلقين على الحاكم هل يحرم التلقين والتلقى على المتروك ام لا ؟ فيه وجهان ، ولا كثر بعد في الاول كما لا يخفى على المتأمل .

### ( ١٤٤٣ ) ( ١٤٤٤ ) لمن النساء الاحسنات

في روايه عن الصادق عليه السلام من احد الاوصاف حظا من الرنا و بالعينين النظر ، و رواه الفقيه : و رواه الدين اللبس صدق العرج ذلك او كذب<sup>(١)</sup> .

وفي صحيح امي بصير عن الصادق عليه السلام قل قلت له من يصافح الرجل المرأة ليست بدات محرم ؟ فقال لا ، الا من وراء الثوب .

وفي روايه سماعة عنه عليه السلام لا يجمل للرجل ان يصافح المرأة الا امرأة يحرم

عليه ان يتروحها ، اخت او بنت او عمه او حلة او بنت اخت او نحوها ، واما المرأة التي يعدل ان يتروحها فلا يباحها الا من وراء الثوب ولا يغمز كفها<sup>(١)</sup>  
اقول المستبعد من الروايتس المدكورين بصيغة الفهم العرفي او الدوق  
المشترعي امور

- (١) حرمة لمس الاحسنه ذي موضع من يده ، ذي موضع من يدها
- (٢) حرمة عمر يدها يده له من وراء الثوب كما اذا غمز يدها او دخلها برحله  
مثلا لكن في سند رواية سماعة عثمان بن عيسى الواقفي وهو ضعيف على الاظهر
- (٣) حرمة لمس الاخني على الاحسنه على ماهر
- (٤) حرمة غمز يده يدها كما سبق .
- (٥) حوازل لمس المحارم سوى المودة وكذا عمر يدهم بلا شهوة .

### (\*) اللمز

قل الله تعالى ويل لك همزة لمرءة . وقل الله تعالى في سورة الاحزاب  
ولا تلمزوا انفسكم<sup>(١)</sup>  
اقول : لم تلمز تفسر اللمز - تفسرا معتبرا - به هو محكوم بحكم حدود  
غير عامر ويأتي من المحرمات الله العالم .

### (٤٤٥) (٤٤٦) اللواط

اللواط في اللغة الالصاق والالراق فهو لا يلزم الدخول كما لا يحفي . ونحن  
صلنا القول في اللواط بمعنى الادخال والثقب في حرف الالف في مادة الايشاء و  
هنا نقول :

١ - ص ١٥١ ١٤ الوسائل -

٢ - الحجرات ١١ .

قال المحقق وصاحب الجواهر في كتاب الحدود<sup>(١)</sup>

(أما اللواط فهو وطئ الذكران) من الأدمى (بإيقاف وعبره) واشتقاقه من فعل قوم لوط وجرمته من ضروري الدين فصلا عمداً عليه في الكتاب الميسر و  
سنه سد المرسل وله الطمس الظاهر من

وقال مير المؤمن ~~في~~ لو كان يسمى لأحدان برحم مرتين لرجم اللواطى .  
وفي آخره اللواط مودون الدر ، والدر هو الكفر . ومأله حديفة  
عن اللواط فقال من العتدين ومأله عن الوقف فقال ذلك الكفر بما أنزل الله على  
سنة ~~الكتاب~~ والمراد بالإيقاف على ما في المسالك إدخال الذكر ولو بعض الحشفة . .  
وعلى كل حال فالظاهر أن إطلاق لواط على غيره من التمسك أو الفعل بين الإيتين  
من المصدر وإدراج المصنف له في مرتبة تعاليم من التي منها ما سمعته بل ربما  
كان الظاهر من بعضها كونه المراد من اللواطى وكيف كان (فدللاهما لاشتت  
الا لإقرار أربع مرات) الذي قطع به الأصحاب

و أن لم يكن إيقافاً كالتمغيظ وبين الألتس وحده مأله حله . . بل في  
المسالك هو المشهور وعليه سائر المتأخرين ، بل عن صريح الانتصار وظاهر  
الفئة الإجماع عليه للأصل والاحتياط ، وحسب سليمان بن هلال المسعر بما عرفت  
عن الصادق ~~عليه السلام~~ في الرحد بفعل بالرجل فقال من كان دون الثقب فالحد وان كان  
تف أقيم قائماً ثم صرح بالسيف الظاهر في كون المراد من الحد منه الحلد (وقال  
في النهاية برحم أن كان محصاً وحلداً لم يكن) بل في المسالك حكاية عن  
القاضي وجماعة حمداً بين لروايات السابقة المشتملة على أن حده حد الراني و  
يس ما دل على قتله ، حمل الأول على غير الموقف والثاني عليه ، وعن المختلف

١ - ص ٣٧٤ ح ٤١ الطبعة لحدثة ما بين القوسين عبارة المحقق وغيره كلام صاحب  
الجواهر قلنس الله أسرارهما .

بفي البأس فيه .

(والاول اشبه ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر) مع عدم كون  
الفاعل والمفعول مسلماً والاقول كما عرفت (والمحصن وغيره ولو تكرر منه العمل و  
تحلل الحسنه مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اشبه) واحذروا في الدماء قد سبق  
الكلام فيه في الزنا الذي يظهر من غير واحد الاحماع على عدم الفرق بينه وبين ما هنا  
في ذلك مصافا الى ما في العسة من الاحماع اصفاً فمحض به حيثه ما دل على قتل  
اربع الكائز في الثالثة والله العالم .

اقول اذا عرفت هذا فالث رومات المسألة .

(١) قال القرافي في مودعه دراهم المملوطة حده حد الرامي<sup>(١)</sup>

(٢) محمد بن الحسن بن اساده عن الحسين بن سعيد قال : قرأت بخط رجل  
اعرفه الى ابي الحسن عليه السلام وقرأت جواب ابي الحسن عليه السلام هل على رجل  
لعب بالفلام بين فحده حد ؟ فان بعض العصاة روى انه لا بأس بلعب الرجل بالفلام  
بين فحده فكتب لعنة الله على من فعل ذلك وكتب اصفاً هذا الرجل ولم أر  
الجواب ما حد رجلين تكبح احدهما الآخر طوعاً بين فحده ما نوتته ؟ فكتب :  
القتل وما حد رجلين وحدا نائمين في ثوب واحد ؟ فكتب ماؤه سوط<sup>(٢)</sup>

(٣) في صحيح ابي بصير عن الصادق عليه السلام اذا اخذ الرجل مع غلام في لحاف

مبصر دين ضرب الرجل وادب الغلام<sup>(٣)</sup> .

هنا مباحث :

(الاول) ان الرذاة الاولى والثالثة لا اشكال فيهما متساوية اما الثانية فمفسد

١ - من ٤١٦ ج ١٨ الوسائل .

٢ - من ٤١٧ ج ١٨

٣ - من ٤٢١ ج ١٨ .



الشح الى الحسن صحيح كما يظهر من مشيخة التهذيب وقول الحسين الثقة (و قرأت جواب ابي الحسن خطه) يكفي لاثبات قول الامام عليه السلام وقوله (ولم اذ الجواب) يصعب اعتبار الحملات الدقية لاحتمال جعلها من الرح السائل فانه مجهول الحال. ولحمده هي غير ثابته من الامام عليه السلام

(الثاني) ان مصور لرواية الثالثة قد مر شغل مفصل في حرف العيم في مادة الجمع وراجع

لثالث) لا بعد في شمول اطلاق الرواية الثانية لصورة اللعب معتمد العلامة من رد الثبات اذ لا عدم ما يوجب صرف اطلاقه الى خصوص فرص عرى الطرفين و خلع الثياب .

(الرابع) اظاهر عدم خصيصه في العهد واسحاب الحكم الى تمام مدن العلامة فافهم ان ممكن ان يقد يحرمه مطلق اللعب الحيواني مع الاحصيات و الفلمان وهذا غير بعيد عن مذاق المتشعبة .

(الخامس) شمول لرواية الاولى للمعام عنه طاهر لقوة اصراف اللواط الى الدخول فالمراد بالملوط هو المد حول عله ولاقل من الشك في ذلك<sup>(١)</sup>  
(السادس) لو لا قطع الاصحاب وعنادهم مرات في الاقرار لا يمكن المناقشة فيه لعدم قيام دليل مقتر على في المقام فتأمل

(السابع) لا دليل يعتمد عليه في اثبات الحد حد كان او قتلا وان قيل التعريض لم يكن مصدا عن الجواب ان لم يكن الاحتجاج على خلافه

(الثامن) هل الاحتجاج المنقول المقدم ذكره يوجب تفيد مدول على قتل ارباب الكنائس - سوى الر - في الثالثة ويلحق المقام بالزنا بقتل المرتك في

١ - وفي تشي حد الملوط بالرأي نوع عموم اذا لا يهمل لفرق المحصن وغير المحصن في المصون وجه صحيح واما احتمال التصحيف في الرواية واقفه لعالم .

الراحة أم لا؟ فيه تردد ، والاشبه ما هو لنا الثاني . ثم لاشك في عدم الفرق في الحكم المذكور وحدائته بين الفاعل والمفعول كما في الزمان والآن الله كإن

### (٢٢٧) اللهو

قال الله تعالى : ومن الناس من يشتري لهو الحديث لمصل عن سبيل الله يعر علم ويثجدها هروا أولئك لهم عذاب مهين<sup>(١)</sup>

قال بعض السادة المعمرين : اللهو يشغلك عما يهمك ولهو الحديث الذي ينهي عن الحق بعينه كالحكايات الخرافية والقصص الداعية إلى الفساد والمجون وإنما يقارنه كالتفسي بالشعر أو الملاهي والمزمار وللمعاري ولكن ذلك مشتبه لهو الحديث .

وفي حقه الفصل عن الـ **إِسْلَام** عند الاشتغال بالملاهي من الكسائر<sup>(٢)</sup> وفي صحيح عنه عن الصادق **عَلَيْهِ السَّلَام** : استماع اللهو والصياح يمتد اليق كـ . يمتد الماء الزرع<sup>(٣)</sup> .

وفي مؤلفه درارة عنه **عَلَيْهِ السَّلَام** أنه سئل عن المظفر مع دمن لعله شبيب إلى يحد لها لمة الامر وعن لمة الثالث ؟ قول : أنت أد . من الله الجوى والباطل مع ايها تكون ؟ قول مع الباطل ، قال فلاحتر فيه<sup>(٤)</sup>

اقول : لا يستفاد من الآية الكريمة حرمة اللهو من حيث هو لهو ، بل اللهو الفصل عن سبيل الله الموحى لأحد آيات الله هروا

١ - لقمان ٦ .

٢ - ص ٢٦١ ج ١١ لوسائ

٣ - ص ٢٣٦ ج ١٢ لوسائ

٤ - ص ٢٣٨ ج ١٢

والرواية الأخيرة يجب لا تدل على الحرمة لعدم دليل مقتر على حرمة الباطل؛  
وفى الخيرية بجامع الكراهة أيضا.

وما ذكره فى استعادة الحرمة منها تردد، والمتن من الرواية الأولى  
هو حرمة ما يصد الإنسان عن ذكر الله وبالجملة المحرم هو عنوان الاشتغال بالملاهي  
واعلم أن الروايات فى الموضوع كثيرة غير أن فى أسنادها ضعفا فلذا أهملنا  
نقلها والله العالم بأحكامه.

### مبلغ المسألة فى الفقه

فى الشرائع والخواهر لأخلاق ولاشكال فى أن اللعب مآلات القمار كلها  
حرام، كالشطرنج والمرد والاربع عشرة وهى قطعة من خشب فيها حجر قصى  
ثلاثة أسطر ويحمل فى حجر حصى صغير مثلا للزاد وغير ذلك كالحاتم الذى يلعب  
به فى زماننا وجره سواء قصد الحذف أو اللهو أو القمار.

وأخلاق أيضا فى أن العود والضحك وغير ذلك من آلات اللهو حرام بمعنى  
به عسى فاعله ويستعمله بل الإجماع يسميه عليه<sup>١</sup>

اقول وعن الشيخ فى خلافه ومسوطه أنه مكره الذى فى الأملاك والاحتان  
خاصة، ووافق المحقق فى الشرائع، وعن الحلى: العلامة الحرمة للعموم وعدم  
المتخصص.

قال الشيخ الأصاوى (قدم) فى مكاسبه لكن الاشكال فى معنى اللهو؛ فانه  
إن أراد به مطلق اللعب كما يظهر من الصحاح والقاموس فالظاهر أن القول بحرمة  
شأنه مخالف للمشهور والمبيرة فإن اللعب هى الحركة لا لمرص عقلائي ولا أخلاقي  
ظاهر، فى عدم حرمة على الإطلاق نعم لو حصص اللهو بما يكون من بطر ووسوس

شدة العرج كان الأقوى تحريمه ، ودخل في ذلك الرقص والتصفيق والصراخ  
بالطشت بدل الدف ، وكل ما يفيد فائدة آلات الله . ولو جعل مطلق الحر كات  
التي لا يتعلق بها غير من عقلائي مع اسعائهم عن الفقه الشهوية وفي حرمة تردد الع .  
وأخيراً إليك حملات من كلام سيد الاستاذ الحوثي دام طله

لا خلاف بين المسلم فاطمة في حرمة اللهو في الجملة ، بل هي من ضرورات  
الاسلام . الثالثة الاحبار المستعصمة بل المتواترة الدالة على حرمة استعمال  
المالهي والمعارف . وفيه ان هذه الروايات لا تدل على حرمة قسم خاص من  
اللهو ، اعني الاشتغال بالمالهي والمعارف واستعمالها في ذلك ، بل حرمة هذا القسم  
من ضرورات الدين بحيث يعد مكرها خارجا عن حرمة المسلمين ، والله لكلام  
في حرمة اللهو على وجه الاطلاق ، وواضح ان هذه الاحبار لا تدل على ذلك . و  
الحاصل انه لا دليل على حرمة اللهو على وجه الاطلاق ، ومما ذكره طهراني  
الا يعرف وجهه صحيح ، لما ذكره المصنف من نقوله حرمة ، نعرج الشدائد<sup>١</sup>

قوله : نحن وان ام يحصر تواتر الاحبار وقطيعه ، لاجتماع كما لم يحصل من  
الكتابات والسنة المفسرة ما يعتمد عليه غير انه لا يمكن الفتوى بحوار مطلق اللهو ،  
او لاقل من حكاية كلمات الفقهاء من مدق الشرع ومعه وصية الامور ، بعد كونه  
عنده . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لا إطلاق ولا عموم يعتمد عليهما ، وحيث فلا بد  
من الاخذ بالقدر المتيقن من ايراد اللهو ومصادفه ، ولا يلتزم ذكر بعضها مما ذكر  
عاجلاً .

#### (٩) ضرب الطنبور مطلقاً .

(٣) الدف وضرب الطبل ؛ لكن في غير ما يعزى استعمالها في مواقع التعزية  
والحرب على اختلاف رسوم البلاد ، بل لا يعد حواز الدف في الاعراس والعتان

لعدم اجماع على منعه كما عرفت ، وما ذكره العلامة (فده) من العموم قد عرفت  
فقد.

(٣) الرقص، ولعل من يقول بحوار رقص الروح لروحها وحده لم يكن معلوما  
ومدفوعا بدليل قوي.

(٤) التصفق اذا كان بداع شهواني صرف ، وما اذا كان بداع عقلائي غير  
شهواني فالأظهر عدم حرمة .

(٥) استعمال آلات اللهو المرددة في زمانها وبطائرها مما استحدث.

(٦) استماع الاصوات المادرة من الآلات المدكورة بمعوية فعل اللسان،  
لاجماع الحواهر در دايه عسبه المتقدمين، وهل يلحق بالاستماع النظر في المنظورات  
كما في الرقص؟ فيه وجهان ، وجبت ادلم نطمئن بدلالة الرواية على الحرمة ولا  
بحكاية الاجماع المذكور عن رضى المعصوم او عن دليل لو وصل اليه لكان معتبرا  
ومفوقا لا يحزم بحرمة الاستماع المذكور، والاحتياط لا يترك والله سبحانه تعالى  
العالم باحكامه .

## حرف الميم

(٤٤٨) التمثيل

في الصحيح عن الصادق عليه السلام كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث سر يدعاهم فاحلهم بين يديه ، ثم يقول : سر واسم الله . ولا تملوا ، ولا تملوا ، ولا تملوا (١) وفي رواية عن رسول الله ﷺ : من أحدث حديثا أو آوى محدثا ومثله معه الله والملائكة والناس اجمعين . لا يقل منه صرف ولا عدل ، قيل : يا رسول الله ما الحديث ؟ قال : من قتل نفسا مصر نفسا أو مثل مثله ، غير قود أو اتدع بدعة ، مصر سنه أو انتهت نهمة أو شرف . فقل : ما العدل ؟ قال : القدية ، قل ما الصرف ؟ قال : التوبة (٢) ولكن في سندهما مطايل .

وفي الشرائع ولا يجوز التمثيل بهم وفي الحواهر - بقطع الآراء والأدان ويجوز ذلك في حال الحرب ، بلا خلاف احدثه فيه كما سمعته من النهي عنه في النصوص السابقة ، مضافا الى ما عن علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ انه قال لا يجوز المثلة ولو بالكلب العقور . والى مخالفة استعمالهم اباها مع المسلمين ، بل مقتضى النصوص و اكثر الفتاوى عدم الفرق في ذلك بين حال الحرب وعمره ، وبين ما بعد الموت وقبله . بل لا فرق ايضا بين ما لو فعلوا ذلك بالمسلمين وعدمه . وان كان مقتضى قوله تعالى :

١ - ص ٤٣ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ١٨ ج ١٩ .

الحرمان قصاص الجوار ، لكن اطلاق النص والفتوى يقتضى عدمه <sup>(١)</sup>  
 اقول ويمكن الحق غير حال الحرب بها بطريق اولي . نعم لا سعد الحواز  
 انتصارا او انتقاما كمن مثل مساحا ثم مثله لما مر في بحث السب  
 واطلاق دليل المتع لانه حرمه ضرورة عدم تعارض من الادلة المشتملة على  
 الاحكام الثابتة للموضوعات معاديتها الاولى و من المشتملة عليها لها بعناوينها  
 ثابته

### (٤٤٩) مدح عائب الائمة عليهم السلام

لاحظ مدح القطع في حري القاف تحت رقم (٤٣٠)

### (٥) مدح من لا يستحق المدح

حرمه بعض الفقهاء العظام ، وقد تعرض من له شعبا الانصاري فقدم في مكاسده  
 والاطهر عدم حرمته بعنوانه ، وما استدلل له ضعف ومن اراد التفصيل فعليه بشرح  
 المكاسب .

### (٥) مدح العينين الى ما متع به الكفار

قل الله تعالى ولا تمدن عييك الى ما متع به ارواحا منهم زهرة الحياة  
 الدنيا لنفتنهم فيه وورق ربك خير وانقى <sup>(١)</sup>  
 وقل الله تعالى لا تمدن عييك الى ما متع به ارواحا منهم ولا تحزن عليهم  
 واحضض خناحك للمؤمنين <sup>(٢)</sup> .

والظاهر ان المراد بالمتع عنه هو التعلق النفسي والرعة والميل . واما

١ - ص ٥٦٢ جهاد الشرائع .

٢ - طه ١٣١ .

٣ - الحجر ٨٩ .

النهى فيحتمل ان يكون محتج بالنسبة عليه السلام كما عن بعض المتكلمين ويحتمل ان يكون ارشاديا غير مولوى فيعم الجميع، ويحتمل ان يكون مواءمة متعلقا للجميع ولعل الاوسط اوسط قرينة قوله تعالى ولا تحرن عليهم في الامة الثانية فان الهى فيه ارشادى

### (٥) المراء

قال العلامة المجلسى قدس المراء لتحديد ، \* يظهر من الاحاديث ان المدموم منه هو ما كان الفرح فيه المنة واطهر الكمال والعرض ، او التمتع وترويح الباطل واما ما كان لاظهار الحق ورفع الباطل ودفع الشبهة عن الدين \* شاد المصالح وهو من اعظم اركان الدين ، لكن التمييز بينهما في عيه الصعوبة والاشكال ، وكثيرا ما يشته احدهما بالآخر في نادى النظر \* للنفس فيه تسويلات حفية لا يمكن التخلص منها الا بفضل الله تعالى <sup>(١)</sup>.

اقول : لم اجد رواية معتبرة سنداً ودلالة على حرمة المراء بل المستفاد من بعض الروايات حوار قلله ، وفي صحيح ابى دلا عن الصادق عليه السلام : كان على بن الحسين عليه السلام يقول : ان المعرفة بكمال دين المسلم تركه التكلم فيما لا ينعده . وقلة المراء وحلمه وصبره وحسن خلقه <sup>(٢)</sup>

بل لعل المستفاد منه حوار مطلق المراء : عليه فلا بد من القول بحرمة المراء من احراز صدق عنوان محرم اجر عليه ولا حظ مادة الملاحة في حرف اللام والله العالم .

١ - ص ١٢٧ ج ٢ بحار الانوار .

٢ - ص ١٢٩ ج ٢ البحار - المطبوعة حديثا .



### (٤٥٠) مرء المعتكف

وفي صحيح الحذا - المعتكف لا يشتم الطبيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يمارى ولا يشترى ولا يسمع قال صاحب العروة - المماراة أى المحادثة على أمر ديني أو دني ، قصد العلمية واطهار الفسلفة ، وأما بقصد اطهار الحق ورد الجسم من الخط ولا بد منه بل هو من اصل الطاعات والمدار على القصد والمية وقيل ان المرء لا يكون الا اعتراضا بخلاف الحدال فانه يكون اشداء او اعتراضا

### ( ) مس الطب للميت المحرم

في روايه سماعه المصنوعة قال سألته عن المحرم يموت ؟ فقال يعمل و يمكن بالثياب كلها ويعطى وجهه ، ويصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمس الطبيب .

والروايه ضعيفة سنداً لكن يدل على الحكم المذكور صحيح ابن سنان و صحيح ابن مسلم وغيرهما <sup>(١)</sup> .

### (٤٥١) مس الحيوان في الحرم

في صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال سألته عن طي دخل الحرم قال لا يؤخذ ولا يمس ، ان الله تعالى يقول : ومن دخله كان امناً . <sup>(٢)</sup>

اقول التمليل يدل على شمول الحكم لمعوم الحيوانات ، ان تدخل الحرم مع انه لا خصوصية للمطى في مثل المقام طاهر المكن في حرمة مجرد المس غير المشتمل على الاخذ نظر ؛ فانه لا يتنا في أمه ، فلعل عطفه قوله ( و لا يمس ) على

١ - ص ٦٩٦ وص ٦٩٧ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٢٣١ ج ١

قوله (لا يؤخذ) عطف تفسير على ان الآية مظاهره لا تشمل الحيوانات ولا اقل من  
الاصراف الى الانسان .

وهي صحيح معذرة انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن طير اهلى اقبل ودخل الحرم  
فقال لا لمس لان الله عز وجل يقول : ومن دخله كان امنا ، نفس المصدر اقول  
الظاهر ان المراد من المس هو الاحد والسطوع ومع صدقة من الموحى لا يداؤه  
ولو بدون التسلط والله العالم .

### (٤٥٢) من كتابه القرآن على غير المتوضى

المشهور المدعى عليه الاجماع . كما قيل حرمة الاستدلال عليها  
بقوله تعالى . ولا تمس الا المطهرين ضعف لعدم معلوم منه دخول المصير الى  
القرآن دون الكتاب المكنون ، هذا مع ان الحمله حرمه لا اشائه ، كما ان  
حمل المطهر على المتوضى المطهر غير مظاهر فلا حظ

نعم تدل عليها معتبرة ابي حنيفة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لمصحف  
وهو على غير وجهه قال لا بأس ولا لمس الكتاب (١)

اقول الظاهر من كذا هو المصنف اي حظ القرآن لاحدده وورقه ثم  
الظاهر منه حرمة مس آيات القرآن وان كانت في كتاب اخر : هذا مما يفهم  
منه عرفا .

وهنا مسائل :

(٩) لا يلحق بالقرآن اسماء الله تعالى فصلا عن اسماء الانساء والائمة عليهم السلام  
اذا لم يكتب بقصد القرآن لعدم دليل عليه ، نعم الاحتساب عن مسها ومن ابداهم  
ومن الكمية والصرائح وغيرها من المقدسات من غير سوء نوع تاذب لكمة

غير الحكم الالزامي الفقهي .

(٢) في شمول الحكم لمس القرآن بالشعر تردد ، ولعل الاشبه هو الحوار .

(٣) الحكم ثابت في جميع انواع الخطوط حتى الممحور منها للاطلاق  
نعم لا يشمل ترجمة القرآن بآثار اللغات .

(٤) لا يعود للمحدث كتابة القرآن بأصحه على الارض و يحويها لصدق  
المس خلافا لصاحب المروءة وغيره .

(٥) قال صاحب المروءة : اما الكتب على بدن المحدث و ان كان الكاتب  
على وصوه و لظاهر حرمة خصوصها اذا كان مما يبقى اثره . اقول : الاقوى الحوار  
لعدم صدق المس على المرس و هو فردغ آخر عند كونه في المروءة يعرف الحكم  
فيها مما قلنا والله الهادي .

### (٥) مس اسماء الله على الجنب

في موثقة عماد حنيفة عن الصادق عليه السلام لا يمس الحب درهما ولا ديناراً  
عليه اسم الله تعالى ولا يستحى وعليه حاتم فيه اسم الله ولا يجمع وهو عليه ، ولا  
يدخل المبرح وهو عامه<sup>(١)</sup>

و في السند احمد بن محمد بن الوليد الذي قل فيه انه مجهول ، و لعل  
المشهور انه حسن فائر و ايه حجه ، خلافا لسيد الاستدلال الخوئي

و في معتبرة اسحاق قال سألت عن الحب والطائم يمس ايديهما الدراهم  
المس ؟ قال لا بأس . و عن الشيخ الطوسي . قدم . يعني اذا لم يكن عليها اسم الله  
اقول هذا لاحتمال مر جوح حدا ، اذ الظاهر ان السؤال سيق لاجل مس اسم  
الله تعالى . وعليه يحمل النهي في الرواية الاولى على الكراهة جمعا . على ان استعادة

الحرمة من الرواية نفسها تحكم ، فان السابق يمنع عن ظهور النهي فيها عن المس  
المدكور ، في الحرمة ، ويريد سند الحكم زمنه في متمكه نعم قد تحقق ان  
الدراهم المكوكة في عصر الأئمة عليهم السلام كان مكتوباً عليها القرآن الشريف والشهادة ،  
ولو حرم من اسم الله تعالى لرم الهرج والمرج ، وذلك مستبعد فبدل انتفاؤه على انتفاء  
الحرمة كما في خصوص الدراهم<sup>١</sup>

اقول لو لم الدليل السابق على الحرمة في نفسه لما رويما البد عنه بهذا  
الاعتدار

### (٤٥٣) من الجنب القرآن

حكى الاحماد عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
ولا يمنع - يعني الحب من مس كتب الحديث ولا للدراهم الحالية عن القرآن و  
المكتوب عليه القرآن.

اقول لا بد في حرمة لمس امد كور على الحب بعد حرمة على غير  
المتوصى كما هو<sup>٢</sup>

### (٤٥٤) من المحرم امرأته

قال المحدث الحراني - قدمه في الحديث الماصرة<sup>٣</sup> "الاخلاق ايضاً في تحريم  
النظر شهوة والتقبيل والمس كذلك .

اقول الروايات<sup>٤</sup> تدل على وجوب الكفارة وهي الدم ودم شاة على من  
مس امرأته شهوة وهو محرم ولا تدل على حرمة لمس دلالة طاهرة ، فهي اما

١ - ص ٢٩ ج ٢ لوساقل

٢ - ص ٣٤٤ ج ١٥

٣ - لاحظها في ص ٢٧٤ الى ص ٢٧٦ ج ٩ .

لاحد هي اختلاف المد كدعى الحدائق ولاحد دلالة الكهنة عرفا على الحرمة  
والعقود الصالحة في صحيح مسلم لاحد المحرم صنف ومن من امراته  
منه وهو محرم على شهوة فعله دعت به على الصلح والحفاظ الممع الشرعي  
لأماحاط الله في الله العالم وفي الحاق المحرم به ولمحرم وجهان

### (٢٥٥) من الحائض القرآن

من من استأنس للحجاء بقوله <sup>١</sup> في حسنة من مسلم والحبس والمجانس  
بفتح الهمزة من في قوله <sup>٢</sup> في صحيح مسلم وقد قرأه (يعني تقرأه  
التعريف) وأكتفه ولاصبيه يدها <sup>(٣)</sup>.

في المسألة أحكامها وحاشاها احكامها عدة كثيرة ولم يمسس الخلاف  
في الاية <sup>٤</sup> لك.

وهو لا حد له في الصحيح ان لم نقل من فيه الحيض للوضوء

### (٢٥٦) امساك المحرم عن الرائحة المنتنة

في الصحيح <sup>١</sup> في صحيح معاوية لايمس شئ من لطيف في حرامك و  
امساك من الرائحة الطيبة والامساك عليه من الرائحة المنتنة  
وفي صحيح ابن سنان عنه <sup>٢</sup> المحرم اذا مر على حيته فلايمسك على امره.  
وفي صحيح الحديث عنه <sup>٣</sup> المحرم اذا مر على رائحة من الريح لطيفة و  
لايمسك على انفه من الريح الخبيثة <sup>(٤)</sup>.

١ - ص ٤٩٤ ج ١ الوسائل .

٢ - ص ٥٨٥ ج ٢

٣ - ص ١٠٠ و ص ١٠١ ج ٩

### (٢٥٧) الامساك للقتل

في الصحيح المجتبى عن الصادق عليه السلام في رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر، قال: «قتل القاتل ومجس الآخر حتى يموت عما كما حسبه حتى مات عما فرأى منه موثقة سماعة وغيرها»<sup>(١)</sup> والافوى حرمة «طلق الاعانة على القتل كما مر».

### (٢٥٨) امساك الصيد الحي

في صحيح الجليلي قال: «سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل رمى في ليل ثم ادخل الحرم وهو حي، فقال: «دخبه لحرم وهو حي فقد حرم لحيته ومساكه» وقال: لا يشترط في الحرم الامدو حيا، وقد يدخل في الحرم ثم يدخل الحرم فلا بأس به للحداد»<sup>(٢)</sup> وفي نسخة: «سئل عن رجل أمسك طبا فادخله الحرم وبات الطير في الحرم فقال: ان كان حين ادخله حيا، سببه ولا شيء عليه» و«ان أمسكه حتى مات فعليه الفداء»<sup>(٣)</sup>.

### (١٠) امساك عصم الكوافر

قال الله تعالى: «ولا تمسكوا عصم الكوافر»<sup>(١)</sup> اي لا تمسكوا امساك الكافرات واصل العصمة لميم وسمى امساك الامساك لان الامساك هو كون في حال الروح «عصمته» وفي هذا دلالة على انه لا يجوز الاعتداء على الكافرة سواء كانت حرة او دمية وعلى كل حال لانه عام في الكوافر كما في مجمع البيان

١ - ص ٢٥ ج ١٩ الوسائل -

٢ - ص ٨٠ ج ٩

٣ - ص ٢٣١ ج ٩

٤ - المنفعة ١٠ -

اقول وسأني بحثه في حرف النون في مدة التكاثر انشاء الله

### (٥) امساك الزوجة صرارا

قال الله تعالى ولا تمسكوهن صرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه<sup>(١)</sup>

لكن المحرم هو الاصرار والاعتداء لا الامساك

### (٥) المشى مرحا

قال الله تعالى ولا تشي في لباس مرحا لان الله لا يحب كل مختال فخور<sup>(٢)</sup>  
المرح كما قيل شدة المرح والتوسع فيه وهي المعجم اي طرا وحيلاء  
ولعل الاول ايضا يرجع اليه وهو لا بد يدل انه عليه فلهي راجع الي  
التكبر والفخر ولا حصصه للمشي ولا حظ البحث في ما الكبر في حرف الكاف  
والعمله الهوى غير موجه الي المسمى عموم لدل لا شت الحره

### (٢٥٩) المنة

في صحيح مسند من زاد عن الصادق عليه السلام لا يدخل الجنة العاق لو اديته و  
مد من الحنك ومن لا يعار للخير اذا عمل<sup>(٣)</sup>

وهو يظن ثواب الصدقات، قال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم  
الذين ولاوى<sup>(٤)</sup> وقد تعالى الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يسمعون

- لقره ٢٣١ -

٢ - قصص ١٨

٣ - ص ٣١٧ وص ٣١٨ ج ٦ من الوسائل

٤ - لقره ٢٦٣ -

انفقوا منا ولا دى لهم اجرهم عند ربهم<sup>١١</sup>

ولا تعد دلاله الروايه على الحرمة في مؤردها وهو المر الكثير ولكن لا  
ادرى هل بها قتل ام لا ؟

وفي بعض كتب النسخ من عله ما صنع ذكر تعدد دله وقوله له من الخير  
مثل ان يقول له اعطيتك كذا وفعلت لك كذا ثم ينادي وتسير تسكر منه  
القاوب

وهو يقتل مؤجهه ثم ينادي عليه في صدق ام لا ، الطاهر لا ، ولا سيف  
بعد عطف لاى في الآية ولا حظ في ما

### ١٠٤٤) المنع عن المساحد

قال الله تعالى ومن ظلم من منع من احد الله ان يذكر فيها اسمه وسعي في حرامها  
اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الاخرة  
عذاب عظيم<sup>١٢</sup>

مدلول الآية تحريم منع احد من ان يذكر الله فيها اسمه ودعاء وعادة  
ويلحق به حرمان الناس ومنعهم عن المساحد ايضا وتعداد من لانه حكم آخر  
وهو ان المنع لا يدخل المسجد والحر لا يظهر ان قوله اولئك ما كان لهم . احذر  
لا يشاء وعليه من الآية ، يخرج منه المنع المسمى ان لا شئ في حوار دخوله  
المسجد ، اما دخوله مطلق الكافر في مطلق المساحد ولم يدل على منعه دليل

### (٥) منع الماعون

قال الله تعالى فويل للمصنعين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن

١ - النقرة ٢٦٢

٢ - النقرة ١١٤



١. مسموع المدعون وهو الصادق <sup>الخلا</sup> الماعون في صحيح أبي بصير بقوله: «القرص  
بقرصه و المعرف و بصلطه» منع المستعصره، و منه الركاه فقدت له ان لما  
حرارة د اعراهم متاع كبره و «افسده» علما حرج ان يسمعهم؟ و قيل لا،  
ليس علمهم حرج ان يسمعهم او كانوا، كذلك <sup>(١)</sup>

اقول يمكن رجوع الودع الى امصلي المائي الماعون ولا تدبر  
الاية على حرمه منع الماعون فقط: يمكن ان يرجع الى منع المدعون تمام  
مع، وبقه و منه الركاه كما في الصحيح، و على كل فلا يسعى لثب في عدم حرمه  
منع مطلق الماعون.

### (٤٦٩) الاستمعاء

في موافقه عمارة عن الصادق <sup>الخلا</sup> في الرجل يسبح بسمه او بذلك؟ و قيل  
كل ما اراد به الرجل من هذا وشبهه فهو <sup>(٢)</sup>

قال صاحب المسائل عن حماد بن محمد بن عيسى في بوارده عن أبيه و آل  
سئل الدوي <sup>الخلا</sup> عن المصحة فقال: «ثم عظيم قد بهي الله عنه في كتابه، و وعاله  
كما كبح عنه،» لو علمت ما عنه ما كنت معه، فقد السائل في أبيه من  
رسول الله من كتاب الله فيه فقال: «والله وفسن اتبعي وراء ذلك و ذلك هم العادون  
وهو مبدور» ذلك فقال الرجل لهما أكبر، ان و هي؟ فقال هو د. عظيم  
و قول القائل بعض الدب اهون من بعض الدبوت كلها عظيم عند الله لانها مداحي  
«ان الله لا يحب من لعبد اعضاء وقد بهي الله عن ذلك لانها من عمل لشيطان و  
قد قال: لا تعبدوا الشيطان ان الشيطان كان لكم عدوا

اقول سند الشيخ الى كتاب النوادر صحيح ، وهو احمد وهو محمد بن عيسى لا يبعد حسنه كما يظهر من كلام النجاشي في الآية حسنة ، الا ان صاحب الوسائل يروي عن النوادر بلا توسط الشيخ كما يظهر من آخر الوسائل<sup>(١)</sup> لكن الطاهر ان سند صاحب الوسائل لي كتاب المدكور هو سند الشيخ اليه كما يظهر من كتابه الوسائل نفسه<sup>(٢)</sup> .

### (٢٦٢) تمنى المعصية

قل سبب الاستدراجي ما طلبه لاشهد في حرمه ذكر لأحبيات و لتشتبه بها كحرمه ذكر العلماء والتشبيح بهم بالشر وغيره ، اذا كان التشبيح لتمييز الحرام<sup>٣</sup> ترحي الوصول الى المعاصي والمؤخس كالربا والمواضع ونحوهما وان ذلك هتكت لأحكام الشارع وحرأة على معصيته ، ومن هنا حرم طيب الحرام من الله بالدعاء<sup>٤</sup> ، ما اودعه مثيب وقد تقدم الاشارة اليه في بحث التحريم ورجع

### (٥) تمنى ما فصل الله به للغير

قال الله تعالى : ولا تمنوا ما فعل الله به ، معكم على بعض لبر حال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسئلو الله من فضله<sup>(١)</sup> الطاهر ان المراد بما فصل الله هو المر يا الي حملها الله لكل من منف الر حال والنساء كب تشهد به الآية نفسها

وعليه فلا يتعين حمل الهى على المولوية لاحتمال سؤقه للإرشاد ولاحظ

١ - ص ٣٦ وص ٤٦ وص ٤٧ ج ٢٠ الوسائل .

٢ - ص ٦١ ج ٢٠ .

٣ - ص ٢١١ ج ١ مصاح لفقاة .

٤ - النساء ٣٢ .

### (٤٦٣) تمنى موت البنات

قال عمر بن يزيد لصديق عليه السلام ان لي سات ، فقال لعلك تمنى موتهن اما  
انك ان تمنيت موتهن ومن لم توحى يوم القيامة ، ولقيت ربك حين تلقاه وانت  
ع.ص

قول الحمله الاحيرة تدل على حرمة التمنى المذكور وان لم يمن  
وان موتهن امر غير احتدارى مباشرة ولا معلول للتمنى ، واما فرضه الامام طاهرا  
لسان معنى الآخر ، لا لاجل نائره في تحقق الحرمة <sup>(١)</sup>  
والمفهوم عرفا عدم الفرق في الحكم بين السات والسين ، واما تمنى موت  
الاقارب بل مطلق المؤمنين بل المسلمين فيمكن ان يستفاد تحريمه من مجموع  
الروايات الواردة في حقوق المؤمنين وارتكابه لمشرعه وهل يلحق تمنى الموت  
بمنى الامر من الاضرار المهمة ، فيه وجهان

### (٥) الميل

قال الله تعالى : ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا  
كل الميل فتذروها كالمعلقة <sup>(٢)</sup> .

اقول اذا كان الرجل راعيا ومائلا الى احدى زوجتيه ومعرضا عن زوجته  
الاحرى ففهرات ترك هي فلاحى ذات روح تستعيد منه ولا هي ارملة حرة تتروح

١ - دلى على هذه الرواية الصحيحة وهذا الحكم القاضى لمتدين الحليل السيد محمد  
كاظم المصطفوى عضو اللجنة المركزية للحركة اسلامية الاذنية ، وهو اول من جاء بحرام  
هرمذكور في الكتاب (ربيع الثاني ١٤٠٣ ق بلدة قم) ما عطينه المجاورة وفاء بالوجد.

من تريد، فالعدل الحقيقي وان لم يكن مقدرًا للروح حيث ان حبه غير اختياري  
الا انه لا بد له من ابقاء حقوقها المشروعة وعليه وليس في الآية حكم جديد سوى  
النهى عن ترك حقوقها الواحدة او الراححة .

## حرف النون

(٤٦٤) التناز

قُلْ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَهَبُ لِدُوسِ أَمْسُوا وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا  
بِالْأَلْقَابِ بُسُّ الْأَسْمِ الْمَسُوقُ بَعْدَ الْأَمَانِ وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ هُمَ الظَّالِمُونَ<sup>(١)</sup>  
النمر، التمر بك - هو النقب ويختص بما يدل على دم كما قيل، اى لا تلمزوا  
بعضكم بعضا باللقاب السيئة، وهل الآية تشمل كل لقب سيء أو تختص بما يقع  
شرعاً كالرأى واللاطى والعاسق والعاصى ونحو ذلك؟ فيه وجهان من إطلاق الصدر  
وخصوص الدليل وهو عليه النهى أو حكمته

(٤٦٥) النيش (كفن كشى)

فِي صَحِيحِ حَفْصٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدَّثَنَا قَالَ: أَنَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
وَقِي صَحِيحِ أَبِي أَبِي عَمِيرٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ: أَنَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
بِرَجُلٍ نَاسٍ فَاتَّخَذَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ شَعْرَهُ حَصْرَبَ نَهْ الْأَرْضِ ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَطْوُوهُ  
بِأَرْجُلِهِمْ فَوَطَّوْهُ حَتَّى مَاتَ<sup>(٢)</sup>.

١ - الحجرات ١١ -

٢ - ص ٥١٠ ج ١٨ الوسائل -

٣ - لو كان الصمير في قال راجعاً إلى الصادق (ع) لكان سند الرواية معتبراً لعدم  
احتمال كذب جماعة وغير واحد في عرض واحد ولا أقل من وجود صادق بينهم وأما إذا كان =

وروى الشيخ المفيد في الاحتجاج عن عيسى بن ابراهيم عن يده و ز : لما مات  
 ارضا عليا جرحه، فحدثنا عيسى بن جعفر <sup>عليه</sup> السلام وقد حضر خلق من لشعبه  
 فقال ابو جعفر <sup>عليه</sup> السلام سن ابي عن رجل من بني امية فسلحها، فقال ابي نقطع بعمد  
 للمشي وبصره جداره فان حرمه الميتة كحرمه الجح

وروى الصدوق بسنده الى فضالة امير المؤمنين به قطع دوش القدر،  
 فقيل له اقطع في الموتى ؟ فقال : لا يقطع لامواتكم فقطع لاحيائكم  
 قال واتي بشار وحدهم وحده الارض وقوا طؤوا عمارته فوطئ حتى مات  
 في صحيح عيسى بن صحيح قال سألت ابا عبد الله <sup>عليه</sup> السلام عن الطراد والماش  
 والمحتلس، قال : لا يقطع لغيره والماش ولا يقطع للمحتلس<sup>(١)</sup>

وروى المصنف في صحيح العرب عن دونه سحاق سرها،  
 لكن في صحيح الفصيل عن الصدوق <sup>عليه</sup> السلام ان ساقا كان معروفا  
 بذلك قطع<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح عيسى بن صحيح قال سألت ابا عبد الله <sup>عليه</sup> السلام عن الطراد والماش  
 قال : لا يقطع<sup>(٣)</sup>.

ولكن في الوسائل نقله عن التهذيب بغير هذا السند بل بسند رواه عنه  
 عن الفصيل.

انصير راجع الى ابن ابي عمير لاحتمل كون الجماعة المذكورة كن في قول آخر والاد  
 من احوال وثاقه جميع، وحسن انه غير معلومة فلا تكون الرواية حجة

١ - ص ٥١١ ج ١٨ الوسائل وقد مر ما يتعلق به في مادة السرق

٢ - ص ٥١٣ وص ٥١٢ ج ١٨.

٣ - ص ٥١٣ المصدر صحة هذه الرواية مبينة على كون الفصيل هو ابن سائر

٤ - ص ١١٧ ج ١٠ الطبعة الحديثة من التهذيب.

قال الشيخ الطوسي ( قدّه ) وثنع ما قال <sup>(١)</sup> وما رواة عيسى بن صبيح و  
قوله لا يقطع الطرار والباش والمختلس فيوشك ان يكون قد سقط من الحشر شيء  
لانه قد روى هذا الخبر بعينه وقال سألته عن هؤلاء الثلاثة فقال . يقطع الطرار  
والباش ولا يقطع المختلس . وقد قدمنا الرواية عنه في ذلك الموضع

وقول فلم يبق حي قال لمطهرات سمى رواية الفصيل الذي لم يحصل الجرم  
لما نكوه هو الثقة وان نطق انه هو ، نعم يمكن ان يقال ان التباش صعبة مسالمة  
ولا صدق على من يش مرة الامر من ، بل الظاهر من لفظة المد كورده من كان عمدا  
المش وكان معروفا بذلك كما هو مضمون رواية الفصل المد كورده فتأمل  
واما قتله بالهبة فمحتمل ان على من يرد منه الفعل بعد اداء الحد عليه  
من ان على من كان في قتله مصححة مهمة بسطر الامام المعصوم عليه

ثم ان المش عبيد في القاموس هو ايراد المتهمة . وكيف الشيء عن الشيء  
وقول رحمه المباش وفي مجموع المحررين المش الممتد من ، ما قتل استخرج حقه  
من الاصل رحمه المباش وشئت لمر ، اوصيته

### تتمه

قلا في لشرائح والجهاد (ثيقص سارق الكفر) من الفقر وبعض حرائه  
المندوب (لان الفقر حر) حقه عاقبى صريح المحكمي عن الاصاح والكفر والتفصح  
وطاهر يدل على وما عن التفصح والعقبة من عدم القطع على المباش الا ان يؤخذ  
قدش مرار مع شدة ويمكن حمله كمسندة على المباش غير الباق والحكم  
حدهم وعنه (و) اما الايام في انه (هل بشرط بلوغ قيمته خاصا قبل) سب الى  
الاكثر (نعم) وقيل . لا يشترط والاو اشته ، ولو شئت ولم تأخذ الكفر (عز

وله تكرار منه الفعل وفات الشيطان كان له قتله (لردع) لقرنه عن الفساد  
 ولومات ولم يحدث شيء وكفه الأهم عن سب المال فمن الموقوف لا تقطع  
 بالاختلاف أوور لا بعد في اعتبار سرقه الكفن في القلع ، بحيث يعود من نكس  
 القبر بالسرقه وذلك لأحد ما هو الموقوف خارج من عمل الناس ، فيه إنما ينشئ  
 لسرقه الأكفان ، ولذا يعر عنه في اللغة القاء منه بـ ( كفن ) (ش) دعله بشكل  
 العمل بحرمة نكس القبر المجرى ، فإن هذه لو أدت لائدل على حرمة شق القبر  
 من عبي عقوبه الذي ينشئ القنود لسرقه "الأكفان

ثم لأناس يقول من لم يشترط المصاف في الكفن المأجود لأطلاق الأدلة الذي  
 لا يعلم تقييده بمادل على المصاف في السرقه لعدم العلم باتحاد عنه ان الناس والبارق  
 شرعا ، آدم من المحتمل مدحمة المس في القلع أيضا فالأخط من شكل عدم القلع  
 فيما إذا كان الكفن من مت المال وفي حر من الحکم اذا كانت الميت غير مسلم وجهون

### (٤٤٤) نبش القبر

قال المحقق الهمداني في كتابه مصابح القعد عند قول المحقق الجلي (لا يجوز  
 نبش القنود) ، بالاختلاف فيه ، بل إجماعاً كما عن حمه نقله ، بل عن المعشر وغيره  
 دعوى إجماع المسلمين عليه ، وكفى ، لإجماعات المحلله المتصدة بعدم نقل  
 الاختلاف ومردفيه الحكم لدى لمتشرفة فدما وجدت دليلا للحكم ، واستدل  
 له أيضا بأنه مثله ، أمت دعت له ، ومقتضاء مسلمه حرمة مثله وحدث حرمة  
 ولعله كذلك كما ، شهد له مادل علي أن حر منه حب كحرمة ميتا<sup>١</sup>

وقد فصل المقام هو مصاحب الجواهر وقد استنوامته موارد إحصاء القنود  
 اليردى (قده) في عروته الى اثني عشر اختلف فيها المعشون ولا حظ



وقال الفقيه العريودي في عرودته: يحرم نكاح الفرس وان كان طفلاً او مجنوناً  
الا مع العلم بدراسه وسير ودرته تراباً ولا يكفى الظن به ، وان بقي عظماً فان كان  
صلباً ففي جوار شبه اشكال ، واما مع كونه مجرد صورة بحيث <sup>يحيى</sup> تراباً يادلى حركته  
والظاهر حوا .

نعم لا يجوز نكاح قبور الشهداء والعلماء والصلحاء واولاد الائمة ولو بعد  
الانذار وان طالت المدة ، وقال بعد ذكر المستثنيات: بل يمكن ان يقال بجوازهم  
في كل مو د يكون هناك رجوع شرعى من جهة من الجهات ، ولم يكن موحداً  
لهتكت حرمة اولاديه الناس ، وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النكاح الا  
الاجماع ، وهو امر لى والقدر المتقين منه غير هذا المواد ، لكن مع ذلك لا  
يجوز عن الاشكال انتهى كلامه .

واقفه جمع من المحسنين لكتابه على قوله هذا

والاظهر لا اعتبار بالاجماع المدكور والصحيح حرمة النكاح في ادا  
اسلمهم هتكلامه رد من ان حرمة المؤمن متدا كحرمة حاد <sup>(١)</sup> واما في غيره فلا  
بعد القول بجواز وان كان لاحوط التترك المسألة ذات اهمية لمره في عصرنا  
فان الناس سعة حون الى نكاح الدور في المقابر المتروكة كشرافلس للمعنى ال  
صيق على الناس فانه ايضا خلاف الاحتياط

ثم الاظهر عدم صدق لهتكت اذا بقي من الميت عظماً ولو صلباً فلا بعد القول  
بجواز النكاح وان كسالم بعد لحد الآن بجواره خوفاً من الاجماع المدكور ،  
ولكن بسنا الحرمة للسائلين والمستفتين الى فتوى المجتهدين احتياطاً عن القول  
على الله بغير علم

وعليه يشكل الامر في حكم جماعه بحرمة نكاح الطفل والمجنون مطلقاً .

## (٥) النفيذ

لاحظ مادة الشرب في حرف السين .

## (٢٧٤) ننف الشعر

لاحظ دليل حرمة في مادة الحش في حرف الحاء

## (٥) تنجيس المحترم الشرعي

ادعى الإجماع على حرمة تنجيس المصاحف بل على وجوب إزالتها عنها و قالوا بحرمة تنجيس المشاهد والمصاحف والتربة المأخوذة من المشاهد المشرفة بقصد التبرك ونحو ذلك .

أقول - إن استلزم ، لتنجيس هتكها فلاشك في حرمة هتكها للمعلم بعدم رمي الشارع بهتكها وإلا فالحكم مبني على الاحتياط للأحكام والأدلة العظيمة التي استدلوها ولكنها ، قائمة للثقة ، دلالة أو سندا ، والله العالم

## (٥) النجش

قيل أنه لا خلاف بين الشيعة والسنّة في حرمة النجش في العملة ، وقد ورد به وجهين كما يظهر من أهل اللغة .

(الاول) أن يريد الرخل في البيع نفس السلعة وهو لا يريد شرائها ، ولكن يسمعه غيره فيريد بربادته وهذا هو المردى عن الأكثر

(الثاني) أن يمدح سلعة غيره ويردحها لئلا يبيعها أو يدمها لئلا يبيعها وطاهر الوجهين تحقق النجش بهما سواء كان ذلك عن موافاة مع المائع أم لا كما أفاده سندنا الاستاد

أقول : الظاهر عدم حرمة سنوائه لضعف ما استدلووا عليه ، نعم إذا أطلق

عليه عنوان محرم آخر كالغش والكذب وضوهما يحرم<sup>(١)</sup>

### (٤٦٨) التنجيم

في رواية عبد الملك بن اعين الذي لا سعد حسنه ، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اني قد اتليت بهذا العلم فاريد الحاجة ، فادا نظرت الى الطالع ورأيت الطالع الشر حلست ولم اذهب فيها وادا رأيت طالع الخير ذهبت في الحاجة فقال لى تقضى ؟ قلت نعم ، قال : احرق كتبك<sup>(٢)</sup> .

وفي موثقه طريف عن ابي الحصين الذي يعتمد انه رخص عبدالله الثقة ، قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول مثل رسول الله عن الساعة ، وقال : عندما مدين بالنجوم وتكديس بالقدور<sup>(٣)</sup>

والروايات في المسألة كثيرة غير ان معظمها مضمع سدا ، فلذا لم اذكرها وعن اراد ملاحظتها فليراجع مظانها .

واعرفت هذ واعلم ان المقصود فيما نحن فيه اثبات حرمة التنجيم الذي لا يتلزم الكفر او الشرك فمن اعتقد تأثير الكواكب وانكر العالق وحصل الكواكب شريكه لله في التأثير فهو كافر ومشرک ، وحرمة الكبر او الشرك غير محتاجة الى بيان مع انه سبق الاشارة اليها في حرف الشمس والكاف

قال الشيخ الاصايري - فقه - التنجيم حرام وهو - كما في جامع المقاصد - الاحذر عن احكام النجوم باعتبار الحركات العلكية والاتصالات الكوكبية الى ان قال<sup>(٤)</sup> الثالث الاحذر عن الحادثات والحكم بها مستندا الى تأثير الاتصالات

١ - لاحظ ص ٤٣٠ وص ٤٣١ ج ١ مصدح النقاهة

٢ - ص ٢٦٩ ج ٨ الوسائل -

٣ - ص ١٠٣ ج ١٢

٤ - ذكر في الامر الاول جوار الاحياء بالكسوف والخسوف وقال الظاهر انه لا

المدكورة فيها بالاستقلال او بالمدخلية وهو مطلق عليه بالتنجيم ، فظاهر الفتاوى والنصوص حرمة مؤكدة .

ثم نقل جملة من احبار الصنعة سمدا الى ان قال ولو حكم بالنعوم على جهة ان مقتضى الاتصال الفلاني والحر كة الغلاية ، الحادث الواقعة وان كان الله يمجو ما يشاء ونست لم يدخل ايضا في الاحد الماهة لانها ظاهرة في الحكم على سبيل الت - الا ان حواره منى على حواره اعتقاد الاقتضاء في العلويات لحوادث السفلية ، وسحق انكار المشهور لذلك ، ان كان يظهر ذلك من المحدث الكاشاني ولو احضر بالحوادث بطريق حر بان العادة على وقوع الحد منه عند الحر كة الغلاية من دون اقتضاء له ، اصلا فهو - لم - شهي كلامه رفع مقده

اقول فالمحرم من التحريم في كلامه اعتقاد تأثير الاتصالات ، كلها او جزئيا نحو تأثير النار في الحرارة ، وهذا التأثير وان كان مقدور الله تعالى ، الا ان مثله مما لا يمجو الله تعالى لكن جسمه عند الملك المتقدمة ربما بدأ ، صلاقتها على حواره هذا الاعتقاد - فتأمل - وانما منع الامام من الحكم للمناس على وفقه ، بل مقتضى اطلاقها المنع من الحكم بالمعوم وان لم يكن الا بسجوا الكاشمية دون المؤثرية . وقال سيد الاستاذ الحوئي - دام ظله - الامر الثالث ان يلتزم بكون اوصاع الكواكب من التقارن والتساعد والاتصال والتربيع والاحتفاء وغيرها من الحالات علامة على حوادث عالم العاصر التي تحدث بقدرته الله وارادته ، بان حصل الوضع الفلاني علامة رحوله الولد ، والوضع الفلاني علامة انوثته وهكذا وهذا الوجه قد احتاره السيد ابن طائوس . وواقفه عليه جمع من الاعاظم . وحملوا عليه ما

يحرم لاحبار عى الاوصاع ، فلعله المتبىة على سائر الكواكب . وذكر في الامر الثاني حوار الاحبار بحدوث الاحكام عند الاتصالات والحركات بان يحكم بوجود مطربي المستقبل عند الوضع المعين من القرب والبعد والمقابلة والاقتران بين الكوكبين .

دوى من صحة علم النجوم وجواز تعلمه .

الامر الرابع ان يلتزم بان الله تعالى قد اودع في طائفة اوصاف الكواكب خصوصيات تقضى حدوث بعض الحوادث، من غير ان يكون لها استقلال في التأثير ولو نحو الشوكه ، ذلك الخصوصيات كالحرارة والبرودة المقتضيتين للاحراق والتسريد .

ثم اورد على الوجهين بمحالتهما لاطلاق الروايات الدالة على حرمه العمل بعلم النجوم وجعلها علامة على الحوادث وقال ، طاهر جملة من الروايات ان لعلم النجوم حرمه واقعه ، ولكن لا يحط بها غير علام العيوب ومن ارتصاه لعنه فالله . الامر ان يجعلها علامة على الحوادث

او دافع عن ذلك مذهب الاحياء المتويزة الواردة في البحث على الدعاء والصدقات وسائر وجوه البر والدلة على انها تزد القضاة الذي نزل من السماء و امر ابراهيم فيها تزد الملاة المبرمة ، من انه اصبح حدا ان الاثرام بالوجهين المذكورين انكار لذلك الخ<sup>(١)</sup> .

اقول اما الامر الاول فعنه انه لا اعتبار باطلاق الروايات الصعبة واما الامر الثاني فهو يرد في الوجه الثاني دون الوجه الاول الذي احتج به جمع من العلماء ، ادعى المحذور الاثبات في العلامات وبحث انه لا اطلاق قوى ولا عموم معتبر في المسألة فلا يمكن الحكم بحرمه هذا القسم لمن يرى صحته - واني له بانته<sup>(٢)</sup> ولكن الظاهر الواقعي لا يستدرك الحزمة ، فلعل المتيقن بلحاظ الأدلة اللغوية والديه هو القسم لآخر كما ذكرناه من قبل ايضاً والله العالم .

١ - ص ٢٥٣ ح ١ مصاح الفقه

٢ - خصوصاً بملاحظة علم النجوم الحديث وثبوت شدة السماوات لسبلات في فقد اشهر وتجدد المواد وغيرها .

## ( ) الاستنجاء بأشياء

قال صاحب العروة - قدم لا يجوز الاستنجاء بالمعمرات والروث والمظم ، ولو استنجى بها عصى لكن مطهر المحل على الأقوى  
اقول : أما بالأول فلا شك في حرمة لكنه من باب الهتك والتوهين لا بدليل  
آخر ، وأما ، لاخير من فلا دليل على حرمة الاستنجاء بهما لصعوبة الروايات المستدل  
بها سنداً ودلالة <sup>(١)</sup> .

ولكن سيد الاستاد الحكيم - قدم نقل الإجماع من جمع وقال : هو العمدة  
فيه . . . بل طاهر الوسائل الحزم به - أي بالخراجه - لكن يصعب الإقدام على مخالفة  
الإجماع المذكور انتهى .

اقول : لكن يصعب التحريم أيضاً بالإجماع المذكور فإن الظن لا يعني عن  
الحق شيئاً والاحتياط طريق النجاة .

## ( ٤٦٩ ) نزع الذبيحة قبل ان تموت

في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سأله عن الدسحة فقل استقبل  
بذبيحتك القنله ولا تنزعها حتى تموت ، ولا تأكل من دسحة لم تدسح من مدسحتها  
وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام لا تنزع الدسحة حتى تموت ، وإذا  
ماتت فأنزعها <sup>(٢)</sup> .

اقول : في مجمع البحرين والنخاع ، الضم هو الخط الأبيض داخل عظم  
الرقبة ممتداً إلى الصلب يكون في جوف العنق والفنح والضم لغة قوم من الحجاز  
ومن العرب من يفتح ومنهم من يكر قاله في المعص وفي الحس لا تنضموا الذبيحة

١ - ص ٢٥٢ ح ١ الوسائل .

٢ - ص ٣١٣ وص ٣١٤ ح ١٦ .

حتى يجب اى لا تفتعلوا رقبتها وتصلوها حتى تسكن حركتها قال بعض الشارحن  
حين نزع الديبحة هو ان يقطع بحادها قبل موتها وهو الخيط وسط العنق بالفتح  
ممتد من الرقبة الى اصل الذنب وقال: والمنحع ما بين العنق والرأس من باطن  
يقال ذبحة فحده نزعاً من باب نزع اى حار منتهى الذبح الى النخاع انتهى .

اقول : ان سرناه بالمعنى الاول فقد تقدم الكلام حوله فى مادة القطع من  
حرى والى وان سرناه بالمعنى الثانى كما احتاره الشهيد الثانى - قدم فى شرح  
اللمعة اى حمل النهى على الكراهة كما احتاره بعضهم منهم الشهيد الاول غير  
ظاهر الواحد

### (٥) النداء بالويل

فى روايه عمرو فى تفسير قوله تعالى ولا يصيبك فى معروف . ذكر النداء  
بالويل عند الموات وفى روايه اخرى المعروف ولا يدعون وبلا<sup>(١)</sup>  
لكى الردتين صفتان سدا

### (٥) نذر المعصية

يحرم نذر المعصية لانه يحرى والى والى ما امر الله به ، والله سبحانه  
لا امر صى بمثل هذا الا لئلا يقطعوا ، ولو نذر كان نذره باطلا لروايات<sup>(٢)</sup> ومثله احواء المعصية  
واليمين

### (٤٧٠) التنازع

قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم فئة فانتسوا واذكروا الله كثيرا  
لعلكم تفلحون واطيعوا الله ورسوله ولا تنزعوا فتعشوا وتذهب ربحكم واصبروا

١ - ص ١٥٣ ح ١٤ لوسائل .

٢ - ص ٢٣٩ وص ٢٤٠ ح ١٦ .

ان الله مع الصابرين <sup>(١)</sup> .

الظاهر عدم اختصاص التنازع المحرم بما شئت من الدس ، بل يعم التنازع في الامور المباحة ايضا ، فنرتب عليه العادة المدكورة وهي العسل ودهاب الرمح ويلحق غير حاله الحرب بها في الحكم به حدة الملاك

### (٢٧١) نزع الولد من امه في الجملة

قول الصادق (في موثقه داود بن الحصص) واوالدات بر صعن اولادهن ، قال مادام الولد في الرضاع فهو من الابوين نال به ، فادافطم ولان احق به من الام فادامات الان والام احق به من العصة ، وان وجد الان من بر صعه مار صعه وراهم وقالت الام لا رصعه الا بحمسه وراهم ولله ان ينزع عنها الا ان ذلك حصر له وارفق به ان يترك مع امه <sup>(٢)</sup>

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام الحلبي المطلقة ينزع عليها حتى تصع حملها وهي احق مولدها حتى ترصعه بما تفعله امرأة اخرى ان الله يقول : ولا تنسوا والدته بولدها ولا مولود له بولده .

وفي صحيح ايوب بن نوح قال : كتب اليه بعض اصحابه كانت لى امرأة ولي منها ولد وحليت سبلها فكتب عليه السلام المرأة احق بالولد الى ان يلدع سم سسن الا ان تشاء المرأة <sup>(٣)</sup> .

المستفاد من الروايات امور .

(١) احقية الام للارضاع اذا لم تطلب الاخرة ما كثر مما فرصى غير هامن

١- الانال ٤٨ - ٤٩

٢ - ص ١١٩ ح ١٥ الوسائل .

٣ - ص ١٩٢ ح ١٥ .



المساء وفي نكاح الجواهر<sup>(١)</sup> بالاحلاف احدى فيه من الاحماع تقسمه عليه بل  
لعمد المراد من قوله تعالى : والوالدات برصص الاولادهن ، خصوصا مع قوله تعالى  
بعد ذلك : لاتسار والدته مولدها ، فلا يحوز برعه منها .

(٢) سقوط حقها اذا طالت اكثر من احره غيرها ، وفي الجواهر : المصوص  
المافقة المقصده بعدم للاحلاف نقلا وتحصيلا او الاحماع كدلت . ويلحق بها  
المشترعه كما يظهر من صحيح الحنفى وفي الجواهر بل لعل صدر المصنف سقوط  
الحضانة ايضا كما ستسبع جزئه فيما يأتى .

اقول السقوط المدكور هو المستفاد من موثقه داود

(٣) احققة الام بالولد مع موت الاب ولو بعد الرضاغ كما يدل عليه موثقه  
داود بل حتى البلوغ كما يدل عليه صحيح ابن سنان<sup>(٢)</sup>

(٤) احققة الاب بعد الرضاغ بالولد فلا يحوز برعه منه ويحمل الرواية  
الاحيرة على المدب ان صح رجوع الصغير المحرور الى الامام عليه السلام اما اذا رجع  
الى ايوب فهي ساقطة من رأس .

### حق الحضانة

الحضانة : بالفتح والكسر<sup>(١)</sup> كما عن القواعد والممالك ولايه وسلطنة على  
ترية الطفل وما يتعلق بها من مصلحة حفظه وجعله في سريره وكفله وتنظيمه  
وعمل حرقه وتثامه ويحوز ذلك

١ - ص ٢٤٧ .

٢ - ص ١٢٥ ح ١ تفسير الرمد ص ١٧٧ ح ١٥ الوسائل .

٣ - قيل صلها الحفظ والصيانة وقيل هي من لخص وهو ما دون لابط نبي الكشح  
كما عن العين .

وهي عبارة عن احقة الام بالامور المذكورة مدة الرضاع ذكرنا كان وانني  
اذا رصعته هي نفسها او نقرها وفي الجواهر : بالاختلاف معتد به احده فيه ، وعن  
الرياض : اجماعاً ونصاً وقوى .

اقول احقة الام بولدها في ايام رصاعها يستند من صحيح الحلبي المتقدم  
ولكنها غير واحدة عليها ، بل له اسقاطها <sup>١</sup> عند الاخرة على عملها ولا حمله بحمل  
قوله <sup>٢</sup> في الموثقة المتقدمة مادام الولد في الرضاع فهو من الابوين بالسوية  
على غير المقام .

واما اذا فصل الولد ونقصت مدة الرضاة والمنقول عن المشهور العدعي  
عليه الاجماع ان الوالد احق بالذكر والام احق بالانثى حتى تبلغ سبع سنين من  
حين الولادة ثم يكون الاب احق بها

والاقوى الحاق الانثى بالذكر كما يظهر مما تقدم

ثم انهم اشترطوا في ثبوت الحضانة للمرثه ان تكون عاقلة مسلمة حرة غير  
مزوجة ، وفي الجواهر بالاختلاف .

اقول : اما اشتراط الحرية فلحملة من الرايات منها موثق حميل وامس  
كسر في الولد من الحر والمملوكة <sup>٣</sup> قال يذهب الى الحر منها <sup>(١)</sup>

واشتراط الاسلام لادليل قوى عليه ، نعم لا بعد في سقوط حقها بعد تعيين  
الولد اذا خيف عليه الكفر وهذا مما يفهم من مذاق الشرع

واشتراط العقل واضح الوجه : فان الشارع لا يجعل لمن به جنون ولاية و  
تديرا قطعاً ، وهل يلحق به كل من لم يتمكن من التدبير ولو بالاستنفاد - له

١ - لاحظ الروايات في ص ٢٤٨ نكاح الجواهر ووصف الرواية بالموثقة من صاحب  
الجواهر (قده) ودلائلها غير واضحة على المراد ملاحظ وهل هي شرط مطلقاً او بالنسبة  
الى الاب فيه وجهان .

## وجه قوى

ثم ان هذه الشروط الثلاثة اعتبروها في الاب ايضاً من هي شروط هي الوصى  
لعموم من له حق الحصانة حدوداً وشقاء وان لم اجد عاجلاً من قال به لكنه مع الامتناع  
عنه وكذا في اب الاب وغيره ممن يستغل اليه حق الحصانة  
واما عدم كونهما من وجه فليس الاحبار التي لا تعتبر سبباً للاجماع المنقول  
عن الرضا ، وفيه تردد .

ربما ذكرنا يظهر للنسب عدم اعتبار الشروط المذكورة في الرضا ،  
لعدم اطلاق معتد به ، نعم في اعتبار العقل فيه وجه . وان قل في الجواهر ، ومن  
المرتب ذكرهم حملة من الامور هنا بعنوان الشرطية لاستحقاق الحصانة . ولم  
يذكر شيئاً منها في احصاء الرضا مع اتحاد الوجه فيها فتأمل ، انتهى  
واذا فقد او اذا قلنا ما تنقل الحق المذكور الى اب الاب ، وبهذه الى  
سائر الارحام حسب ترسيمهم في الميراث ، والمسألة ذات اقوال ، والاحسن التصالح

## (\*) النسيء

قال الله تعالى اما النسيء رمادة في الكفر يصل به الدين كفر او يحلوه  
عاماً ويحرمونه عاماً لمواظبتهم على ما حرم الله فحلوا ما حرم الله رين لهم سوء اعمالهم  
والله لا يهدي القوم الكافرين<sup>(١)</sup> .

اقول ليس في الآية الشرع بحكم جديد ، فان ما بشره الله لا يدمن العمل  
على طغيها ولا تحور تقديمه وتأخير . وهذا مما يستعاد من نفس دليبه

## (\*) النشوز

قال الله تعالى واللاتي تحافون نشورهن معظوهن واهجرهن في المضامع

واصر موهن فان اطعنكم فلا تنفخوا عليهم مسيلا ان الله كان علياً كبيراً<sup>(١)</sup>  
 اقول الصرب دليل على حرمة النشور حرمة ! ولكن مع ذلك ليس هو امر  
 محرم ، بل ترك واجب فقد عرفه صاحب الحواهر - قدم بحروح الروح او الروح  
 عن الطاعة الواحدة على كل واحد منهما للآحر

وعلى هذا لا يناسب هنا تفصيل احكام النشور وما يتحقق به ، وقد ذكره في طي  
 البحث عن الواحدات ان دفعا لله تعالى لبيانها كما دفعا لبيان المحرمات لحد الان

### (٢٧٢) نصب آل محمد ﷺ

وهو حرام بالضرورة والناسب احسن من الكلب ، بل هو خارج عن الاسلام  
 واحكامه ! بل عداوة اهل البيت حرام وان لم يظهرها ، دلم متدين بها وادعى بعض  
 اهل السنة الاحماع على وجوب محنتهم

### (٢٧٣) نقض حكم الحاكم

لا يجوز نقض حكم الحاكم الجامع للشرائط كما لعنه المشهور على ما في  
 المستمسك لما هو المعلوم بل حكى عليه الاحماع بعضهم من عدم حوازه نقض  
 الحكم الناشئ عن احتياط صحيح باحتياط كذائب ، وانما يجوز نفسه بالقطعي من  
 اجماع ائمة متواترة او نحوهما كما في الحواهر

اقول: الحكم الصادر عن الحاكم الشرعي نازع لا يتبين خطأه كما في حق  
 غير المجتهدين من العوام واهل العلم

واخرى يكون مطابقا للدلالة والامارات

وثالثة يصح شكوكا فيه.

ورابعة يتبين خطأه بالدليل الاحتجادي وبالجملة بالصحة الممشرة الشرعية.

و خامسة يتبين خطأه بالدليل القاطع النظري كاجتماع استثنائى او خسر  
محذوف بقريضة قطعية.

وسادسة يتبين خطأه فى مبادئ الحكم تنبى فاطما مع احتمال مطبقته للواقع  
وسابعة يتبين كون الحكم معالما للواقع

اقول ، المتيقن من عدم حوار نقض الحكم هو عدم حوارهِ فى الصور الثلاث

الاول

واما الرابع ففصل بعدم حوارهِ ونسب حوارهِ الى اطلاق جماعة<sup>(١)</sup>

اما الخامس فالمعول عن صاحب الجواهر<sup>(٢)</sup> وصاحب العروة عدم حوار نفسه.

وما السادس فلم يعور سيدنا المحقق (رحم) نفسه مع تحويره نقض الخامسة

والسابعة

الان قيد عدم الحوار بما اذا لم يميز الحكم على خلاف موارد الاستنطاق

عمدا او سهوا او شيانا لانصراف الدليل عن هذه الصورة

وحوز صاحب الجواهر النقض فى صورة تراعى الخصمين بتحديد الدعوى

عند حاكم آخر<sup>(٣)</sup>.

وعن الشيخ (ره) ان الحكم خطأ ولو بمخالفة القاطع لم ينقض اذا كان حقا

لذا ، لان صاحب الحق ربما اسقطه وينقض اذا كان حقا لله عز وجل كالعشق

والطلاق وه افنى الفاصل فى محكي القواعد واورد على الاول بان محرد احتمال

رضاء لا يرفع الخطاب بانظهار الحق .

وفى الجواهر : وقد بان لك من جميع ما ذكرنا ان الحكم ينقض ..

١ - ص ٩١ ج ١ متمك العروة الوثقى الطبعة الجديدة .

٢ - ص ٩٧ ج ٤٠ جواهر الكلام .

٣ - ص ٩٤ وص ٩٥ ج ٤٠ الطبعة العديدة .

ويفض إذا حالف دليلا علميا، لا مجال للاحتجاج فيه أو دليلا احتجائيا لا مجال للاحتجاج بخلافه إلا بعللة أو نحوها ولا ينقص في غير ذلك من غير فرق بين الحاكم ومقلدته وبين غيرهم من الحكام المخالفين لأد وعقلدتهم وبطل حكم الاحتجاج والتقليد في خصوص ذلك الحرئي - أي مورد الحكم - كما أنه لا فرق في ذلك بين العقود والأبقاع والحل والحرمة - لأحكام الوصية حتى الطهارة والمناسفة ولو تراعى شخص على سبع شيء من المائعات وقد ذق عرق الحب من رد مثلا عند من يرى طهارته فحكم بذلك كان طهرا مملوكا للمحكوم عليه وإن كان محنود يرى نجاسته - ويخرج حاشد هذا الحرئي من كلى الفتوى من المائع الملاقى عرق الجنب نجس ...

إذا عرفت هذا فلا بد من ثمة المطر إلى دلهم ذلك بعض الروايات المناسبة

للمقدم

١ - صحيحه داود بن الحصص عن عمر بن حنظلة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث - قال يظن أن من كان منكم ممن قد روى حديثا ونظر في حلاله وحرامه وعرف أحكاما فليروا به حكما فإني قد جعلت عليكم حاكما حكما بحكما فلم يقل منه وإنما استحب بحكم الله وعلينا رد؛ والرد علينا الرد على الله وهو على حد الشريك بالله <sup>(١)</sup>

أقول : هذا هو العمدة في الداء بسبب الظاهر

٢ - رواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام إلى أصحابنا فقال : قل لهم أياكم إذا وقعت بينكم خصومة - أحلوا منكم رجلا قد عرف حلالا وحراما فإني قد جعلته عليكم قاضيا وأياكم أن يخاصم منكم بعضا إلى السلطان الجائر <sup>(٢)</sup>.

١ - ص ٩٩ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ١٠٠ ج ١٨ .

اقول : من الظاهر دلالة الرواية - ولو بمناسبة الحكم والموضوع - على عدم جواز رد حكم من جملة الامام قاضيا .

٣ - ما عن العجعة المنتظر العائب جعل الله تعالى فرجه الشريف . واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم واما حجة الله<sup>(١)</sup> .

اقول اما الرواية الاولى فهي صحيحة سندا لاجل عمر الراوى الاخير اذا كان ما قيل وما ورد في حقه لا يثبت صداقته على ان من يرى خطئه بالعجعة الشرعية لا يرى حكمه حكم الائمة فلا يصدق في حق مثله انه رد حكم الائمة<sup>(٢)</sup> ولا اقل من الانصراف

ومنه يتضح الحال في الروايتين الاخيرتين اما على ان الثالثة ضعيفة سندا ولثلاثة سندان احدهما معتبر ومتكفعاير للمتن المذكور هنا في الجملة بقى في المقام جهات من البحث .

(الاولى) قال المحقق في الشرايع ، لو قضى الحاكم على عريم صمان مال وامر بحسنه فمئذ حضور الحاكم الثاني ينتظر - في الحكم الاول - فان كان الحكم موافقا للحق لم يملك الاطله سواء كان مستند الحكم (الثامى) قطعا او احتهااديا ، وكذا كل حكم قضى به الاول ومان لثاني فيه الخطأ البع

اقول : ساء على عدم اعتبار الروايات عدم اطلاقها او الاخذ بالقدر المتيقن - وهو عدم جواز الرد في الصور الثلاثة الاول - ما افاده صحيح كما هو غير بعيد لكن وجوب النظر على الحاكم الثاني - على ما فهمه صاحب الحوار من كلامه لادجيه له اصلا ، بل بشكل حوازه مع اعتناع من له الحق عن المرافعة لا تقطاع دعواه بحكومة الحاكم الاول .

(الثانية) الغشوى عبارة عن الاحتمار بحكم كلي عن حاش الشريعة، والحكم عبارة عن انشاء حكم جزئي او كلي لامن حاش الشريعة وهي الحواهر انه انشاء الظاهر من الحاكم - لامن تعالى - لحكم شرعي او وصفي او موضوعي في شيء مخصوص.

فالفرق بينهما من جهتي الاولى من الاول احتمار والثاني انشاء، والنتيجة ان متعلق الاول كلي ومورد الثاني قد يكون جزئيا كما هو الاكثر وقد يكون كلما كتحريم شرب القطن او استيراد مال او اصداره مطلقا.

(الثالثة) المتيقن من نفوذ الحكم - ولو من جهة العلم الخارجي - المتيقن هو في النزاع والترافع او كل مورد يتيقن الحاكم بظهور الموقف وضرر عظيم للإسلام والمسلمين في مثله يجب لحكم ويحرم الرد. واما في غيرهما كالحكم بالصوم او الاطعام في اول رمضان واحرها ونحو ذلك فلا دليل يفي بحرمه رده فضلا عن وجوب اصداره.

(الرابعة) لا يعتبر في الحكم صيغته مخصوصة كما رتب تراى من بعضهم من المصاط انشاء معنى الحكم ما يلفظ كان بل يمكن تحققة العمل ام لا.

### (\*) النظر الى الحمر

روى الحسين بن مطام بسنده عن الصادق عليه السلام قال - لا والله لا يحل لمسلم ان ينظر اليه - الحمر - فكيف يتداوى به<sup>(١)</sup>

اقول لكن الحسين المذكور مجهول في دايات كتب طب الاثمة - غير معبرة - نعم في صحيح الحلبي عنه عليه السلام ما احب ان انظر اليه<sup>(٢)</sup>

١- ص ٢٧٧ ج ١٧ الوسائل .

٢- ص ٢٦٧ ج ١٧ .



والظاهر اتحاد الروايتين كما يظهر لمن لاحظ سندهما والنظر المدكود  
مكروه ، ضرورة عدم دلالة نفي الحب على الحرمة

### (٤٧٣) نظر المحرم في المرأة

من احرم سواء ذكر انا كان اذا نرى يحرم عليه النظر في المرأة لصحيح  
معاوية وصحيح حرير وصحيح حماد بن عثمان <sup>(١)</sup>

لكن الحرمة ليست حكما برأسه بل من جهة حرمة الترييس على المحرم  
كما يظهر من الروايات الاربعة المذكورة والمسايط تحقق الزينة قصدها اذ لم يقصدها

### (٤٧٥) (٤٧٦) النظر الى عورة الغير

قال الصادق عليه السلام في صحيح المجلس : ايما رجل اطلع على قوم في دارهم ينظر  
الى عوراتهم ففقوا اعيه اذ حرموا ولادية عليهم . وقال : من اعتدى فاعتدى عليه  
ولا فؤدله <sup>(٢)</sup>

لكن في دلالة على حكم المقام نظر .

وفي صحيح حرير عنه عليه السلام لا ينظر الرجل الى عورة ابيه <sup>(٣)</sup>

وفي صحيح امي حسر عنه عليه السلام كل آفة في القرآن في ذكر الفرج هي من  
الربا الا هذه الآفة <sup>(٤)</sup> فيها من النظر ولا يحل للرجل المؤمن ان ينظر الى فرج  
احيه ، ولا يحل للمرأة ان تنظر الى فرج اختها <sup>(٥)</sup> .

١ - ص ١١٤ ج ٩

٢ - ص ٥٠ ج ١٩ من الوسائل.

٣ - ص ٢١١ ج ١

٤ - المشار اليها آفة عصى الابدان في سورة التور .

٥ - ص ١٣٠ ج ٣ تفسير البرهان وص ١٠١ ج ٢ تفسير القمي .

وأما نظر الرجل إلى عورة المرأة وعكسه فهما محرمان بالأدلوية القطعية.  
وفي الصحيح إلى أن أبي عمر عن غير واحد عنه إنَّ النظر إلى عورة من  
ليس بمسأمة مثل النظر إلى عورة الحمار <sup>(١)</sup>.

وفي المستمست بعدد حوار المظر إلى عورة الكافر إلى صاحب الوسائل.  
لكن هجرهما إلى صحيح ابن أبي عمير ومرسل الصدوق مانع عن حواز الاعتماد  
عليهما في ذلك

أقول المقصود مفقود والموسع موجود والحكم بالحرمة موقوف على  
العقاد أجماع قطعي مفقود.

وأما المظر إلى عورة الطفل الممسر والمجنون فلا بد أن يستمد في تحريره  
إلى أجماع أو إلتزام أو الإفادة لقطع على الإلتزام صدق على الممسر إلا أن  
على المجنون ، بأن كان جنونه بعد إسلامه.

ثم الطاهر عدم حوار المظر اليهم من وراء الزجاج والمرآة والماء الصافي  
وتحو ذلك ، إذ أن فرض قصور الإدراكات عن شمول مثله فالمفهوم منها عرفاً ،  
بعمه كما في المستمسك ثم لا بعد في حرمة إراءة العورة مما يحرم النظر إليها  
للملازمة العرفية بينهما أو لمداق المشرع التامع لمداق الشرع

### خاتمة

قال صاحب العروة - قدس - لا يجوز التوقف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة  
الغير بل يجب عليه التعمد عنه أو غرض النظر

وعلى عليه سيدد الحكم - قدس - هذا إذا كان المظر مغير احتضاره فإن الوقوف  
المذكور يكون علة للحرام فيحرم ، وما إذا كان باحتضاره فتحريم مقدمته غير

طاهر انتهى وما افاده مشين

### (٤٧٧) (٤٧٨) النظر الى الاجنبيات

قال الصادق عليه السلام في الصحيح . لا بأس بان ينظر الى وجهها ومعاصمها اذا اراد ان يتزوجها <sup>(١)</sup> مفهومه تبوت اليأس في النظر الى وجهها ومعاصمها في غير صورة التزوج ، لكن يحتمل ان تكون الشرطية سبقت لبيان الموضوع لا لتقييد الحكم بها

وقال عليه السلام في حسنة الكاهلي : النظرة بعد النظرة تزرع في القلب الشهوة وكفى بها لصاحبها فتنة <sup>(٢)</sup> .

الرأية لا تدل على حلية النظرة الاولى ولا على حرمة النظرة الثانية الاشارة على حرمة حصول الشهوة اذا الفتنة ، وهي عر فاشة ، ويحتمل قوما حملها على الارشاد الى آثار الشهوة والفتنة

وهي صحيح الرافعي عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الرجل يجد له ان ينظر الى شراخت امرأته فقال لا ، الا ان تكون من القواعد ، قلت له . احدث امرأته والغريبة سواء قال نعم قلت فما لي من النظر اليه منها؟ فقال شمرها ودرعها <sup>(٣)</sup>

اقول: الصائير الثلاثة الاخيرة (للمؤث) اما راحة الى القواعد او الى من سقطت من الرأية . ولا يرجع الى الغريبة وأحدث الروجة للتفاصيل وعلى الحمله . صراحة الصدر لا ترفع عنها الد ما حمل الذيل

قال الصادق عليه السلام في الصحيح :- ما بأس الذين ينظرون في ادمار النساء ان

١ - ص ٥٩ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ١٣٩ ج ١٤ .

٣ - ص ١٤٤ ج ١٤ .

ينظر بذلك في تراثهم وقرئ منه صحيح هشام<sup>(١)</sup>

عدم دلالتها على الحرمة واضح .

وفي موثق زرعة بن محمد قال كان رجل بالمدينة له حارية نفسها فوقعت  
في قلب رجل واعجب به ، فشكى ذلك الى ابي عبد الله فقال له ، تمرص لرؤيتها و  
كلما رأيتها فقل ، اسأل الله من فضله . والحدث طويل لاحظته في فروع الكافي<sup>(٢)</sup>  
ونقل العدة المتقدمة المحدث الحر . قدم في وسائله<sup>(٣)</sup>

مثل هذه الجملة لا تدل عرفاً على حوار النظر الى يده : بل الرؤيه تصدق  
و نراها من تحت ثيابها ، لكن اطلاق الرواية يدل على حوار النظر ورؤيه  
وجهها بل ويدلها بما كان متبادراً وكشفه في ذلك الرمان المعوارى

وفي موثق عمار بن مهيب<sup>(٤)</sup> قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بالنظر  
الى رؤس اهل نهامة و لاعراب و اهل لسواد والملوح لاهم اذا بهو لا يتهوت .  
قال . والمحتويه والمعلونه على عقلها لا بأس بالنظر الى شعرها وحسدها ما لم  
يقعد<sup>(٥)</sup> .

اقول : التعليل بمعم الحكم الى كل امرأة مكشوفة الرأس او البدن اداهيت  
لا تنتهي فيحدور المطر منها - سوى فرحها - وهذه الروايه ترفع المشكله في عصرنا  
عصر الابتذال والسفور .

١ - ص ١٤٥ ح ١٤ الوسائل

٢ - ص ٥٥٩ وص ٥٦٠ ج ٥ الطبعه الحديثه .

٣ - ص ٦٠ ح ١٤ الوسائل .

٤ - عباد عامي لكن النحاشي وثقه ولا معنى للقول بانه ضعيف كما عن المقدادوثيقه  
سيدنا الحكيم في مستمكه ثم تكف لاعتبار رواياته بما لا يرجع الى معضل لاحد ص ١٧  
ج ٩ مستمكه المرفوعه .

٥ - ص ١٥٠ ح ١٤ الوسائل

واما قوله <sup>عليه</sup> في آخر الرواية (عالم يتعمد) فمصره صاحب الوسائل، النظر شهوة، وهذا لتفسير وان كان راجحا غير انه لم يصل الي حد الاطمئنان ويمكن ان يراد به تكرار النظر وادامته، ولو لاستدرا<sup>ا</sup>م الشهوة الرينة او الفتنة ولكن الظاهر ان احماله لا تسري الى صدر الرواية ولو سري فاما سري الى المحتونة والمعاونه على عقلها فقط في النظر الى شعرها وحدها فانه قيدله

ثم الظاهر ان المعلومه على عقلها عطف سان للمحتونة ولا تشمل السفهه ونحوه وفي صحيح التلمذى عن الباقر <sup>عليه</sup> قال سألت عن المرأة المسلمة يصيبها الملا في حدها اما كسر داما حرج في مكان لا يصلح لنظر اليه، يكون الرجل اوفق بمعالجه من النساء يصلح له النظر اليه؟ قال اذا اضطرت اليه فليعالجها ان شئت<sup>(١)</sup>

بدل الرواية على حرمه النظر الى النساء في سورة الاحترار في لحمله بما على ان تعليق حوار العلاج على الاضطراب لاحل النظر فقط كما هو المفروض في السؤال ولا حله: لاحل اللمس للاحل اللمس: حده، لان يقال ان قول الراوى في مكان لا يصلح النظر اليه - يراد به العودة فخرج عن محل الحديث فتدبر -

وفي صحيح علي بن حمزة انه سأل اخاه عن المرأة يكون بها الحرج في حدها ويصلحها او عسدها، هل يصلح الرجل ان ينظر اليه بعدلده؟ قال لا

قال سألت عن الرجل يكون ينظر فحده او اليه الحرج هل يصلح للمرأة ان تنظر اليه وتدأوه؟ قال اذا لم يكن عودة فلا بأس<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح علي بن سويد قال قلت لابي الحسن <sup>عليه</sup> اي متلى بالنظر الى المرأة الحميمة فمعجسى النظر اسها فقال: يا علي لا بأس اذا عرف الله من بيت

١ - ص ١٧٢ ح ١٤ الوسائل

٢ - ص ١٧٣ ج ١٤

الصدق ، وبذلك والى ما فيه بمعنى البركة وبهذه الدرس<sup>١</sup>

وقد مر<sup>(٢)</sup> حوزاء اداء الوحد والكف من عدم كونهما من الرتبة المحرمة  
بدائها ، وعدم وجوب سترها على المرأة بدل عرفا على حواجز النظر اليها خلاف  
لعمومهم بعدم حرمة ستر شيء على حد لا يدل على حرمة النظر اليه على غيره كما لا يحصى  
دا تقرر هذا فقول

(الاول) بحرم النظر الى المرأة في لحيلة لمعنى هذه الروايات والقطع  
المحارجي الحاصل من لسوء المتصلة الناقصة على الحرمة من المسلمين وهذا مما  
لا اشكال فيه ، لكن يستثنى منه ما يلي .

(١) النظر الى من تراد برؤسها بلا خلاف فيه من المسلمين ، وادعى عليه  
لا حرج ، فسميه ، وللروايات المعتمدة المشتملة على حواجز النظر الى وجهها و  
معاصمها . موضع القلب . وحامها . وجهها<sup>٣</sup> ومحاسنها بل في صحيح ابن مسلم  
قال سألت ابا جعفر<sup>عليه السلام</sup> عن الرجل يمد يده في ثوب المرأة انظر اليها ؟ قال : نعم  
اما بشرتها فاعلى النسي . وفريست منه في صحيح موسى : وراوده . وترقق له  
الثياب لانه يمد يده في ثوبها ، فاعلى الثمن ومفتصهما . ولا سيما الاخرى . حواجز  
النظر الى تمام بدنها . سواء قصد ترويحها بخصوصها ام لا . نعم لابد من استثناء  
العورة على كل حال سواء كان لاجل اصراف النصوص او للارتكاز والظاهر انه لم  
يقبل احد بحواجز النظر اليها .

نعم يمتثلان في النظر بزيادة الصيرة بحالها والاول لحكم مشكوك بل

١ - ص ٢٣٢ ح ١٤ الوسائر .

٢ - في حرف لاء في مادة الابد .

٣ - الحطب والوجه في رواية الحسي بن السري الذي لا تحلو وثاقته من كلام . لكن

الظاهر ارادة المستور دون المكشوف منها فلا يصح ضعف الرواية بالحكم المذكور .

ممنوع لأصناف البر والذات عنه وكذا إذا أراد التمتع بها في أيام معدود ما حرة بحسن  
فأفهم

(٣) النظر إلى الكدورات ، كما عن المشهور ويدل عليه حسن السكوي عن  
الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ لأحرمة لمساء أهل الدمة أن ينظر إلى شعورهن  
وأيديهن<sup>١</sup> لكن في كتب المؤلفين ولم يثبت اعتبار روايته ، ونحن لا نقول بحسن  
ضعف الرواية بقوى لمشهور

لأن في موثقه عدد المتقدمه لم يقوله بطريق الصدوق في علمه ذكر لفظ  
(أهل الدمة) بدر الملوحة فشمّل سائر الكدورات بطريق الأولى ، وحسب لأمارة في  
صدها لكلمة (الملوح ، أهل الدمة) من<sup>٢</sup> (أمام في هذه الرواية تأخذ به  
والملوح أما مطلق الكفار وأما كفار المعجم ، وعلى الثاني يتعدى أيضاً إلى مصاقعهم  
لعدم خصوصية في حرمة الكفار : محتملهم في مثل هذه المسائل الشريعة<sup>٣</sup>  
ثم هذا على حوال النظر إلى غير المسلمات بالأولوية ما سبق من حوار  
النظر إلى عورة من ليس بمسلم .

ثم إن من تشع الروايات الواردة في موسوع النظر بطن هذا فويادو مطمئن  
من المنع عن النظر إلى النساء لأجل احترامهن ، وقد سقط سطرها أو ابتدأها  
يرفع المنع فلا حظ وتكمل والله العالم

(٣) لنظر إلى رؤس النساء اللاتي أدانهن لا يستهجن كما في الموثقة المتقدمة  
و الطاهر عدم لخصوصية في الرؤس بل يحرى الحكم في جميع أعضاء أدانهن إذا

١ - لاحظ الروايات من ص ٥٩ إلى ص ٦١ ج ١٤ لوسائن .

٢ - ص ١٤٩ ج ١٤

٣ - لا بد من الموثقة تدل على جواز النظر إلى الكفار إذا لم يقتلوا وتشروا بمدعى

لم يستثن ولا ينتهين سوى العودة لعموم التعليل (فتأمل) إلا إذا طرأ عليه عنوان محرم آخر

(٤) النظر إلى الماء عند الاصطراء، فإن الاصطراء كحائض في مادة لا كل في حرف الألف - يسح المحظورات واما إذا كان الاصطراء في حائض فهو يجوز ، لنظر لحديث آخر إليه مقتضى القاعدة لعدم طهر صحيح التمدلي هو الحوار ، (٥) النظر إلى الواحد : التدبير إلى موضع السواد كحائض في مادة الامعاء في حرف الباء .

(٦) النظر إلى المحارم التي يحرم تكاثرها : يدل عليه في الجملة قوله مالي الالمواتهن وقد مر تحقيقه في محله ، وعن الجواهر عدة من المردومات والمسألة مسلمة هذا في النسب ، وما في الرضاع فهو له <sup>في</sup> يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أو القرابة <sup>١</sup> لأن المتفق من التبريل ، أمذكور حرمه النكاح وفي شموله لحوار النظر نوع تأمل ، على أنه لا يشمل الجميع كما أنه عليه الحكم (قده) مثل ما دل على أنه لا يسح أنه المرتفع في اولاد صاحب النسب أو في اولاد امرأته فإن دليل التحريم في مثل ذلك لا يقتضي الخروج عن عموم حرمة النظر وعموم وجوب الشتر <sup>(٢)</sup> .

ثم لا بد في حوار النظر إلى بعض المحارم الرضاعية ففي صحيح معوان عن الرضا <sup>عليه السلام</sup> روي عن أبي جابر عن الحسن بن فضال عن الحسن بن الرضا <sup>عليه السلام</sup> : سألت أبا عبد الله عن امرأة وأمك أمها <sup>(٣)</sup> .

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> لا يصح للمرأة أن ينكحها عمها ولا

١ - ص ٢٨٠ إلى ص ٢٨٢ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٢٧ ج ٩ مستمسك العروة .

٣ - ص ٢٩٩ ج ١٤ الوسائل .



### خالها من الرضاعة <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح ابون ، كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت  
بعض ولدي هل يحورني ان اتزوج بعض ولدها فكتب عليه السلام لا يجوز ذلك لك لان  
ولدها صارت بمنزلة ولدك <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال سئل انا حاض عن امرأة ارضعت  
علاماً مملوكاً لها من لبها حتى قطمته هل لها ان تبعة ؟ فقال ، لا ، هو اسها  
من الرضاعة حرم عليها ببعه واكل نمرة ثم قال ، ليس رسول الله صلى الله عليه وآله قال يحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب <sup>(٣)</sup> ولا يحصى ان عتاد من الاحث والعلم والحال والولد  
ونحوها مما يدل في عرف المشرعة والاسلام على حوار النظر ايضاً

لا يمكن ان يستدل صحيح ابن سنان على حوار النظر الى مطلق المحارم  
بالرضاع لان الامام عليه السلام استدلل بقول الرسول صلى الله عليه وآله على حرمة بيع الولد واكل  
نمته فيدل على تعميم التثنية لجميع الآثار ومنها عدم حرمة النظر الى الام وعمرها  
دون خصوص حرمة النكاح ، ولا سيما اذا اصبحت اليها دعوى المروءة على الحوار من  
صاحب الحوار .

وفي رواية سمعته قد سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مصافحة رجل المرأة قال  
لا يحل للرجل ان يصافح المرأة الا امرأه يحرم عليه ان يتردحها ، احدث اوست او  
عنه او حالة اوست احدث او مصوها واما المرأة التي له ان يتردحها ، فلا يصافحها الا  
من وراء الثوب ولا يغمز كفها <sup>(٤)</sup> .

١ - ص ٣٠٠ ح ١٤ الوسائل

٢ - ص ٣٠٦ ح ١٤

٣ - ص ٣٠٧ ح ١٤

٤ - ص ١٥١ وص ٢٧٥ ح ١٤ .

قوله: حوار لمس من محرم نكاحها يدل على حوار النظر اليها بطريق اولي.  
وهذه الرداية عامة لكن اشترط في ما سبق الى صف سندها عثمان  
(٧) النظر الى النساء اللاتي محرم نكاحهن بالمصاهرة في الجملة كزوجة الولد  
وزوجة الوالد وحوار. لمطر اليهما مستبعد من القرآن المجيد فراجع حرف الاء  
في مادة الابداء.

واما اللاتي بحر من لاجل الرما واللواط وغيرهما فلا دليل على حوار النظر  
لهن فعلهن حال سائر الاحسيات. واما ام الزوجة ونحوها فتدل على حوار  
النظر اليها رداة سماعة المتقدمة مصافاً الى ان صاحب الحوار ادعى الضرورة عليه.  
ومثل هذه الدعوى من مثل هذا المدعى المتعسف يكفي لمثل هذا الحكم  
(٨) النظر الى الملكة ان تم ما استظهرنا من الادلة خلافاً للمشهور وقدم  
تفصيله في حرف الاء في مادة الابداء.

(٩) النظر الى المملوكه وادعى عليه الضرورة، ولا يبعد حوار النظر اليها  
وان حرم وطنها بالترويع والكفر والاشراك والكنانة والارتداد ونحو ذلك لمجرد  
الملكية، نعم الامر في المنتزكة غير واضح فعاد ذكره الفقه الردى في غردته  
علله سدنا الحكم. قدمه في متمسكه محتاج الى تأمل

(١٠) النظر الى القواعد من النساء في الجملة كما من في مادة الترخ في  
حرف الاء.

(١١) النظر الى غير المألوفة لعدم دليل عليه سوى اطلاق صحيح المزني  
الوارد في حرمة شراحت الزوجة، لكن الاطلاق المذكور غير معتد والاشمل  
الرضيعة: بل يمكن التمسك للجوار صحيح ابن الحجاج<sup>(١)</sup>  
(١٢) المجبونة على اجمال في حوار النظر اليها كما من

(الثاني) لادليل على حرمة نظر المرأة الى الرجل سوى عورتهم فان تم جماع في غير الوجه واليدس فهو لا يلحق النظر الى سائر اعضاء بدنهم بالنظر الى الوجه والكفين منهم في الحوار كما يظهر من صحيح ابن جعفر المتقدمين (الثالث) العمدة في حرمة النظر هو صحيح الرطبي وصحيح ابن جعفر وهما لا يشملان العصو المصاب مهن لكن الظاهر لامانع من الحكم بالحرمة لاحل الاستصحاب فتأمل .

وفي المروءة بعد حكمه ، التحريم قال لا مثل الس والطرف والشعر وجوهها وعن الشيخ الانصاري قدس لا يسمى الاشكال في حوار النظر اليها . وعنده بعض الاسانيد بان مثل هذه الامور من قبيل المات في الجسم لاجرم منه ، وتحريمها في حال الاتصال بالتمية ويحتمل ان يكون لاحل انها يسيرة لا يعتد بها في نقاء الموضوع ومثلها فتشور الجلود ، من الاجراء السيرة منه ومن العظيم مديثك في نقاء الموضوع منه

اقول . وهما تفصل آخر يحظر سائر وهو القول ، حرمة كل جزء مما انشئت الحرمة لمساواة كالشعر والمجد والعبد والطرف والمروءة للاستصحاب دون غيره لان المتيقن من حرمة حال كونه حر ، المرأة لكن لم احديه قائلا بل محتملا هذا ما يتعلق بهذا المقام والله سبحانه عالم بحقيقته الحال

### (٤٧٩) النظر بريئة

اما حار النظر في ما تقدم اذا لم تكن تلتذذ بريئة<sup>(١)</sup> والاحرم في غير

١ - لا يفتك النظر الى محاسن من يراد تزويجها عن النية عاذا وكذا الى بعض من يجوز النظر اليها من مرتد ولو كان الجايز هو النظر الحالي عن التلذذ لوجب التنبه عليه فتأمل .

الزوجة مطلقا والمملوكة في بعض الحالات وذلك لان النظر بقصد الددة والزينة  
حرام بالاحتماع والارتكار كما ادعاه غير واحد<sup>(١)</sup>.

اقول . اما النظر بقصد الددة او المشتمل على الددة فلا دليل على حرمة من  
الاحتماع منقول غير حجة والارتكار عتبه بالميرة . بل صحيح على من سويده يدل على  
جوازه قال . قلت لابي الحسن عليه السلام ابي منقلى . النظر الى المرأة الحاملة فيمعنى  
النظر اليها . فقال . يا علي لا بأس اذا عرف الله من بيتك الصدق واباك والربا فيه  
صحيح السرقة ويهلك الدين<sup>(٢)</sup> . ولاشك ان عر طاهر في الاصطلاح لصدقه بدونه .  
والظاهر ان المراد من صدق الله عدم الفسده الى الزنا كما استبعاد من اخره .

واما الزينة فيقول عنها السيد الحكيم (ره) قد عرفت ان الزينة مفردة في  
كلامهم باحد امور . خوف الوقوع في الحرام ، وما يخطر في البال عند النظر من  
الميل الى الوقوع في الحرام مع المبطور اليه من تقبيل ودعوه ، وخوف الافتتان .  
ويظهر من كلماتهم حرمة النظر في جميع ذلك ، وان المصداق فيه الاحتماع والارتكار  
المتشعبة

اقول القدر المنقن من الاحتماع والارتكار هو حرمة النظر اذا حاف من نفسه  
الوقوع في الحرام فقط بلا فرق بين الرجل والمرأة حتى الشوح والمعاثر وفي غيره  
يرجع الى الاطلاق او الاصل فلا يحرم على الاصح وان كان لاحوط الاحتياط مطلقا

### (٤٨٠) نقر صيد الحرم

قال رسول الله ﷺ في صحيح حريز عن الصادق عليه السلام . الا ان الله عز وجل قد  
حرم مكة يوم خلق السموات والارض ، وهي حرام محرمة الله الى يوم القيامة ، لا ينفس

١ - لاحظ من ٢٤ ومن ٢٥ ج ٩ مستك لعمد الوثقى

٢ - من ٢٣١ ج ١٤ الوسائل .

صيدها ولا يمسد شجرها ولا يفتتلا حلالها ولا تدخل لفظتها الا لمنشد<sup>(١)</sup> .

وفي صحيح ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ومن دخله كان آمناً ، البيت على او لحرم ؟ فقال من دخل الحرم من الدار مستعيراً به وهو آمن من سقط الله عز وجل ، ومن دخله من الوحش والطيور كان آمناً من ان يهاج او يؤذي حتى يخرج من الحرم<sup>(٢)</sup> .

### (٥) الانتفاع بالنجس

قال الشيخ الطوسي رحمه الله في محكي مسوطه نجس العين لا يجوز بيعه ولا احارته ولا الانتفاع به ولا اقتناؤه بحال احدهما الا الكلب ، فان فيه حلالاً .  
وعن الحاملة لا يصح الانتفاع بالدهن النجس ، في اى شيء من الاشياء .  
وعن الحمية : لا يحل الانتفاع بدهن الميتة لانه حرمة منها وقد حرمها الشرع فلا يكون مالاً<sup>(٣)</sup> اقول اما الانتفاع بالميتة فقد بحثنا عنه في حرف الباء في مادة البيع مفصلاً فلاحظ ، وذكرنا ان الاظهر حواجز الانتفاع بها في غيرها بحرم كالاكل والشرب مثلاً \*

واما الانتفاع بمطلق النجس فقد استدلل على حرمة بوجوه من الكتاب والسنة والاحكام ، والحق ان شيئاً منها لا يتم فلأمانع من اجراء أصالة البرائة والله العالم<sup>(٤)</sup> .

١ - ص ١٧٥ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ١٧٦ ج ٩ .

٣ - ص ٢٣١ وص ٢٣٢ ج ٢ فقه المذاهب .

٤ - وليريد بحث وتفصيل الأدلة راجع ص ١٣٨ وما بعدها من مصباح الفقاهة

لسيدنا الاستاذ دام ظله ج ١ .

## (٢٨١) الانتفاع بالحيوان الموطوء

لاحظ دليل تحريمه في حرف الالف تحت رقم (٢٨-٢٧)

### (٠) النفاق

النفاق مركب من امرين محرر من دماء الكفر والحدوث فلا حرم جديد له

### (٠) انفاق الخبيث

قال الله تعالى ولا تسموا للخبث من سفوف وانتم ما حديثه الا ان تعمصوا فيه<sup>(١)</sup> ان كان المراد بالخبث هو المال الردي الذي لا يصله الطبع فالنهي عنه ارشادي الى عدم ثوابه ، فان الانفاق المذكور لم يمتنع عن حب الله تعالى وامره وانما انهقه للحال من دماء الذوات على انفاق ما يحبه المصنف فانه الذي ينشأ من قصد الثقب قال الله تعالى لن نمالوا الرحمن فمعوا بما يحدون وان كان المراد به الحرمان فالحرمة من جهة التصرف في مال العبد واستعماله ، وعلى كل من الاحتمالين رواية<sup>(٢)</sup> ودل الآيه يرحح الاحتمال الاول

### (٠) الانتفاء من الحساب

روى الكليني -قدم- عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن ابن ابي عمير وابن فضال عن رجال شتى عن الماور والصادق عليهما السلام قالوا : كفر بالله العظيم من انتفى (الانتفاء) من حساب وانفق<sup>(٣)</sup>.

اقول : علي بن محمد الذي يروي عنه الكليني دائر بين اشخاص ثلاثة كما

١ - البقرة ٢٦٧

٢ - ص ٢٥٤ ح ١ تفسير البرهان

٣ - ص ٢٢٢ ج ١٥ الوسائل .

يظهر من بعض الكلمات العلان ، اس سدر ، المرقى ، وقيل من الاثنين بالجمع  
الاحيرين ، وعليه فهم ثقتان ، وفي صالح تردد

وفي مجمع البحرين الحب مفتحتين الشرف بالآماء وما بعده من مع ، حرثهم ،  
وهو مصدر حسب ما علم ككرم ومعناه من قصر به عمله لم يفعه حسبه  
الحب السب يقال كعب حسبه وبكم اي سبه وهذا الثاني هو المراد هنا و  
قد مر صحيح امي بصرفي حرف الماء ( كهر بالله من ترء من سب وان دق ) فلاحظ

### (١٠) نفى البكارة عن الزوجة

في صحيح البخاري عن الصادق عليه السلام اذا قال الرجل لامرأته لم اجدك عذرا و  
ليس له يئنه قال : يخلد احد ويعلني بينه وبين امرأته <sup>(١)</sup> ومثله صحيح ابن سنان <sup>(٢)</sup> .  
والمراد من احد هو التبرير كما معهم من غيرهما ، لكن الظاهر ان الحرمة  
لاحل ابداء المومنة كما معه موسى

### (٤٨٢) النقاب للمحرمة

قال الدارقطني عليه السلام في الصحيح . المحرمة لا تنقب لان احرام المرأة في وجهها  
احرام الرجل في رأسه <sup>(٣)</sup>  
وفي صحيح المصنف : ذكره الصادق عليه السلام النقاب . يعني للمرأة المحرمة و  
قال : تستبدل الثوب على وجهها .

قلت حدد ذلك الى أين ؟ قال الى طرف الاذن قدر ما تنصر .  
وفي صحيح البخاري عن الصادق عليه السلام من ابوحجر بامرأة متنفقة وهي محرمة ؛  
فقال : احرمي واسري وارخي ثوبك من فوق رأسي ، فاذك ان تنقبت لم يتغير لونك

٢١٠ - من ٦١٠ ح ١٥ لوسائل .

٣ - من ١٢٩ ج ٩ .

قال رجل الى ابن تيمية : قال يعطى عنها ، قال قلت تسمع فيها قال نعم <sup>١</sup>  
 وفي صحيح لم يخطى عن ابى الحسن <sup>عليه السلام</sup> مر ابو جعفر <sup>عليه السلام</sup> بامرأة محرمة  
 قد استترت بمروحه ومط المروحة بنفسه عن وجهها  
 وفي صحيح حرره عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> المحرمة ستدل الثوب على وجهها  
 الى الدفن

قال صاحب الحدائق في تفسير المقاب والظاهر انه عبارة عن شد الثوب  
 على وجهها ونحوها وما سئل عنها كالثياب للرجل <sup>٢</sup>  
 وفي المصنف المقاب حروف القناع تحجب المرأة على ما رواه فيها و  
 يستتر به وجهها المقاب حجب (مصحح المقاب) ثوب كالاراز شد كما نشد السراويل  
 وفسر القناع بما تغطي به المرأة رأسها .  
 والمستند من هذه الروايات انه

(١) حرمة التفتق على المحرمة وهذه هو المتضمن من روايات الباب  
 (٣) حرمة تعطيته ولو عبر بقاب لقوله <sup>عليه السلام</sup> اسري ولا ماطة المروحة  
 عن وجهه محرمة لكن الامر بالاسفار ليس بنفسه صديقه من لاجل اداله المقاب ،  
 وعمل الاماطة محتمل لا يظهر وجهه ؛ لحوار التستر لها ملاحاة <sup>(٣)</sup> للمصنف المدكودة  
 ولعل المرأة المحرمة بنفسه المروحة فاماطها الامام <sup>عليه السلام</sup> والاصناف ان حرمة  
 التغطية مع حوار الاستدال حتى الدفن او حتى المحر دا كانت راكمة <sup>(٤)</sup> متوافقة  
 متناقضة ، الا ان يحسن الثاني صورة التحجب عن الاجسدي فقط كما ربما يشعر به

١ - ص ١٣٠ ح ٩ اوسائل

٢ - ص ١٣٢ ح ١٥ الطهة الحديثة .

٣ - كما في دليل الناسك لسيدنا الحكيم ص ٩٢ .

٤ - كما في رواية سماعة لكن لم يصرح فيها بالمحرمة هذا لم نقلها



كلام سيدنا الأستاذ الجوهري في هذا السكك التي لها عليها حاشية مختصرة لكنها تخصيص  
بلا محيص أو تقييد بلا مقيد فان رؤيات اللب مطلقه كما يرى بها لكن سيدنا  
الأستاذ الحكيم (قدس) ادعى لاجماع على حرمة التعطية<sup>(١)</sup> والاتصاف ان المقام  
عدي من لمشكلات

(٣) جواز الاسدال على الوجه كما عرفت.

(٤) عدم الفرق فيما بين حار السطة والنوم، ولذا افتى المحقق النائيني  
بحرمة التعطية عليها ولو عند النوم لكن في صحيح درارة<sup>(٢)</sup>. لا بأس ان تعطى  
وجهها كله عند النوم وقال سيدنا الحكيم - قدم واء، يومها عليها وكما في الرحن  
لا بأس به، وعليه والحكم محتص بعين النوم وهل يجوز لها التعطى بالنفث ام لا  
ان يكون غيره؟ الاحوط الثاني.

### (\*) نقض العهد

قال الله تعالى وما عمل به الا الف سفس الذين يقصون عهد الله من بعد  
ميثاقه<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى الذين يقصون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما امر الله به  
ان يوفوا به بعدون في الارض اولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار<sup>(٤)</sup>.

الظاهر عدم استفادة الحكم الجديد من الآيتين وما شابههما، اذ كان المراد  
من عهده هو احكامه وام اذ كان المراد منه ما يقابل النذر والفسخ فله حكم جديد

١ - ص ٩٢ دليل الناسك

٢ - اعتمادا على التصحيح على تصحيح سيدنا الحكم ص ٩٢ دليل الناسك.

٣ - البقرة ٢٥ - ٢٦

٤ - الرعد ٢٥.

وفي صحيحة السيد العنتبي رضى. عد الصادق عليه السلام من الكائنات نقص العهد و  
بحق فعرص له في بيان الواحات شاء الله تعالى

### ( ١ ) نقض اليقين بالشك

في صحيحة رواية المعصرة . ولا تنقص اليقين ابدأ بالشك وانما تنقصه  
يقين آخر <sup>(١)</sup>

وفي صحيح آحر له عن الباقر عليه السلام : فليس يسمى لك ان تنقض اليقين بالشك  
ابداً <sup>(٢)</sup> . . . فليس يسمى ان تنقض اليقين ، (الشك ابداً) <sup>(٣)</sup>

وفي صحيح ثالث له عن احدهما عليه السلام : واما لم يدر في ثلاث هو ادعى ارفع  
وقد احرر الثلاث قام فاصاف اليها اخرى ولا شيء عليه ، ولا ينقص اليقين بالشك و  
لا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط احدهما بالآخر ، ولكنه تنقص الشك اليقين ،  
ويتم على اليقين فيسمى عليه ، ولا يعتمد بالشك في حال من الحالات <sup>(٤)</sup>

اقول حمله (الأنفى) في الرواية الثانية وان لم تدل على الحرمة في نفسها  
لكنها بملاحظة الموارد تدل عليها ، فلاحظ كما ان نقص اليقين بالشك في مورد  
الرواية الاخيرة معاصر لما في مورد الروايتين الاولتين الا ان يوجه ما يرجع اليهما  
وكيف كان فهذه الروايات تدل على حرمة نقص اليقين في ما يترتب عليه  
شراً بالشك ووجوب البناء على كون المشكوك العلى متيقناً كما كان كذلك سابقاً.  
ثم ان الرواية الاحيرة ظاهرة في اختصاص الحكم المذكور باب الصلوة ، و

١ - ص ١٧٥ ج ١ الوسائل .

٢ - ص ١٠٦٢ ج ١٢ .

٣ - ص ١٠٦٥ ج ٢ .

٤ - ص ٣٢١ ج ٥ .

عدم شمولها لجميع الموارد بناء على قراءة الجملات مبنية للفاعل بقرينة قوله قام لر حو غ الضائر فيها الى المصلى .

وفي استعادة الحكم من هذه الرديات في تمام ابواب الفقه في الشهات الحكيمة والموضوعية الاقيما نت استثنائه كلام ، واشكال . مد كور في محله ولا ممد في حربه في الموضوعات والاحكام خلافا للاحباريين والعامل الثراقي وسيدنا الامام الحوئي دام طله وفي الاعدام الازلية ووافا للسيد الاستاذ ولكن اذا لم تكن لوازمنا للمعاينة تعد للمحقق المراقى وسيدنا الاستاذ الحكيم . قد هما . وخلافا للسيد الحوئي وتفصل الكلام لا يليق بهذا الكتاب

### (٥) نقض الايمان

قال الله تعالى : ولا تنقصوا الايمان بعد تو كده . . (المحل ٩١) .

لاحظ مادة الحفظ في حرف الحاء في الجزء الثالث

### (٤٨٣) نقل الحجر الاسود

لا يجوز نقل الحجر الاسود عن مكانه وكذا مقام ابراهيم فضلا عن الجمرات ونحوها فلا بد من ابقاء المشاعر على حالتها ، وفي كل مورد لم يوجد دليل للنقل على حرمة تستند الحرمة المذكورة الى فهمها من مذاق الشرع .

### (٤٨٤) نقل زكاة الفطرة

في مكانة على بن بلال قال كست اليه . هل يحوز ان يكون الرجل في بلدة ورجل اخر من احواله في بلدة اخرى يحتاج ان يوجه له فطرة ام لا ؟ فكتب : تقسم

الفطرة على من حضر ولا يوجه ذلك الى بلدة اخرى وان لم يجد موافق .  
والظاهر عدم مانع عن العتوى بمنون هذه الرواية لولا اسماءها فانه غير  
هين كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال المسمى سابقا بقوايد رجالية

### فصل في المناكح المحرمة

اسباب تحريم نكاح النساء عشرون سببا ذكرها حسب ترتيب حروف التهجى  
١ - الجمع بين قاطعتين وقدمر تفصيله في حروف الحيم .

٢ - الاحرام

٣ - الاحسان

٤ - الرضاع

٥ - الرق

٦ - الزنا

٧ - زوجية النبي صلى الله عليه وآله الخاتم عليه السلام

٨ - المصاهرة

٩ - الطلاق

١٠ - الاعتداد

١١ - عدم الكفاءة

١٢ - قذف الصماء والغرساء

١٣ - الكفر

١٤ - اللعان

١٥ - اللبس

١٦ - النسب

١٧ - المنع

١٨ - استقاء العدد

١٩ - لا نقب

٢٠ - ومن حمله أسماه التعميص في السب، فيحرم وطء الأمة المشتركة بالملك.

### ٤٨٨١، ٤٨٨٥، المحرم والمحرمة

في حسمه ر. ا. د. د. س. ح. د. عن الصادق عليه السلام والمحرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام عليه لم تحل له اداء<sup>(١)</sup> وفي موثق اديم عنه: ان المحرم اذا تزوج وهو محرم فروى بهما ولا يتعدان اداء<sup>(٢)</sup> ولا فرق بين كون المرأة محرمة او محلة للاسلاف كما لا فرق في التزويج بين المباشرة والتوكيل وفي صحيح ابن سنان: ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج، وان تزوج او زوج محلاً فتزويجه باطل<sup>(٣)</sup>.

وفي يونس بن يعقوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يتزوج؟ قال: لا، ولا يزوج المحرم المعلن<sup>(٤)</sup>.

دلت الأدلة على الحرمة الابدية اذا عقد المحرم مع علمه بالحرمة، واما مع جهله ولو نقصراً او علة ومباه فلا تحرم (وافهم) وان كان العقد باطلا.

١ - ص ٣٧٨ ح ١٤ وتوضيحه بالحصة دون الضيقة مبني على ان المشي الواقع في في سبعة ابن عبد السلام كما هو ليس ببعيد كثير، مراجع.

٢ - ص ٩١ ح ٩ الوسائل.

٣ - ص ٨٩ ح ٩.

٤ - ص ٣٧٨ ح ١٤.

ولا فرق في الإحرام كونه في الحرم أو في الحج ولو بدأ

وأذا كانت المرأة محرمة والرجل محلاً للزناح باطل ما جماع لمنتهى كما  
في المستمسك ويدخوله في الروايات سواء عني عن المرء من المحرم الجنس الشامل  
للمرأة وقاعدة الاشتراك فيه أيضاً

أقول : لا بأس في الاعتماد على مجموعها لاطلاق العقد ولكن لا يظهر عدم  
اثبات المحرمية الأدبية بها والمنقبض من إجماع أيضاً هو الرجل المحرم  
ودلت الأحرفيون على حرمة التزويج والتزويج على المحرم ، والظاهر شموله  
للمحرمة أيضاً وقد مر في حرف الزاء .

ولا فرق ضمن يرد حقه المحرم فصولاً ، وكألفاً ولا يبي كما به محلاً أو محرماً  
ذكر أو أنثى وصت الثالثة على إطلاق العقد وسأده أيضاً

(فايدة) إذا كان العقد سطلا من غير جهة الأحرام فإن كان لاجل فقد بعض أركانه  
بحيث لا يصدق أنه عقد وتزويج فليس بحرام ولا مباح للمحرام الأبدى وإن كان  
لقد بعض الشرط فالظاهر ترتب الحكم عليه ، لأن إسماعيل المعاملات عند  
موسوعة للأعم من الصحيح كما قرره في شرح كفايه الأصول وإن كان ليكون  
المعقودة تحت الرخصة أو الجامعة وسجوها في ترتب الحكم عليه اشكال ، من جهة  
صدق التزويج وقوة احتمال الانصراف والله العالم

### (٤٨٩) (٢٩٠) المحصنة

محرم عقد المزدوجة لقر روحها لقوله تعالى والمحصنات من النساء إلا  
ما ملكت إيمانكم كتاب الله عليكم<sup>(١)</sup> وإطلاق هذا العقد ضروري في دين الإسلام .  
وأما الاستثناء فهو أن يأمر الرجل عبده وتحت إمته فيقول له اغتزل امرأتك

ولانقرها ثم يحبسها عنه حتى تحيض ثم يمسه ، فاد حاصت بعدمه اياها ردها  
عليه بحر نكاح<sup>(١)</sup> .

ثم به يحرم على المصحنة ايضاً ترويج الاجانب هذا واضح في دين الاسلام .

### مسألة

العقد على ذوات العمل مع الدخول بها ، والعلم بانها ذات عمل يوجب حرمتها  
عليه ابدأ ويدون الدخول وعدم العلم لا تحرم عليه فله تزوجها بعد موت زوجها  
او صلاقتها ، فقد نقل عدم الخلاف في هاتين المسألتين  
واما الكلام في فرض الدخول ، والعلم فقط  
: لدى دقت عليه من الردادات المعتمدة سداً ، يلي

(١) مؤلف اديم عن الصدوق <sup>(عليه السلام)</sup> التي يرد روح (تزوج ط) ولها روح يعرف  
سهما ثم لانه ودين ابدأ كذا في الوسائل<sup>(٢)</sup> والمصدر نفسه اعنى التهذيب ،  
و رواه صاحب الوسائل في سرده الاحرام سداً آخر هكذا : و المحدث  
يتزوج لمرأة ولها روح يعرف سهما ولا شماران ابدأ<sup>(٣)</sup> اخلافه قد شمل فرض  
المعول وعدم الدخول ايضاً .

(٢) في صحيح زرارة عن الصادق <sup>(عليه السلام)</sup> في امرأة فقد روحها او نعى اليها  
فتزوجت ثم قدم روحها بعد طلقها ، قل تعتد منها جميعاً ثلاثة اشهر عدة واحدة  
وليس للاحران تزوجها ابدأ<sup>(٤)</sup> .

١ - ص ٣٥٩ ح ١ تفسير البرهان نقل عن لكافي من صحبة محمد بن مسلم

٢ - ص ٣٤١ ج ١٤ الوسائل .

٣ - ص ٩١ ح ٩

٤ - ص ٣٤١ ح ١٤

الظاهر منه ومن تالسه خصوص فرض الدخول للاعتداد بالمهر وجهل المرأة والرجل بالحال.

(٣) مؤثقة رواية - طريق الصدوق - عنه : اذا نكح الرجل الى اهله او احببها له قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فمات زوجها الاول فان الاول احق بها من هذا الاخير حتى بها الاول او لم يدخل بها وليس للاحقر ان يتزوجها ابداً ولها المهر بما استحل من فرجها <sup>(١)</sup>.

(٤) صحيح ابن المصنف قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم بطلاقها الاول ومات عنها ثم علم الاخير أبرأهما ؟ قال لا ، حتى تنقض عدتها <sup>٢</sup>

يبدل على نفي الحرمة الابدية في فرض جهل المتزوج حتى مع فرض الدخول وعلم المرأة بالحال .

(٥) صحيح الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن - ولعله ابن الحجاج الثقة عنه عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها ان لها زوجاً غائباً فتركها .

ثم ان الزوج قدم فطلقها او مات عنها أي تزوجها بعد هذا الذي كان تزوجها ولم يعلم ان لها زوجاً ؟ قال ما أحب له ان يتزوجها حتى تسكن زوجاً غيره <sup>(٣)</sup>

في الحب دليل على الكراهة دون الحرمة فتدل الرواية على حواشي تزويجها وان دخل بها في حالة جهله بحالها وان كانت هي عالمة بالحال كما هو قسبة الاطلاق ولولا هذا الاخير لكان العاقل من مجموع الروايات الحرمة الابدية بكل واحد

١ - من ٣٤٢ ج ١٤

٢ - من ٣٤٢ ج ١٤

٣ - من ٣٤١ ج ١٤ الوسائل .



من الدخول بالمعقودة ذات العمل ولوجها، والعلم بحالها ولو من دون دخول بها  
ومع ملاحظة الأخير المتيقن بلحاظ الروايات حرمتها مع علمه بحل دخل بها  
لم يدخل وبالحمله، الأخير يعارض الثاني والثالث يحتمل الرجوع بعد تساقطها إلى  
مؤثق آدم ويحتمل الرجوع إلى عدم الحل فلا حظ وتأمل

### (٢٩١) (٥٦٣) الرضاع ومحرماته

قد الله تعالى دامها ندم... واحوا نكم من الرضاغة<sup>(١)</sup>

قال رسول الله ﷺ يحرم من الرضاغ ما يحرم بالنسب أو بأقرباية كما في  
جملة من الروايات المعشرة<sup>(٢)</sup>

أقول : على ضوء هذا الكلام الجامع يحرم نكاح اصناف لاجل الرضاغ  
المتحقق بشرطه

(١ - ٢) حرمة الام الرضاغية على اولاد كحرمة الام الاصليه على ابها  
واولادها وحرمتهم عليها

(٣ - ٤) حرمة جد الام الرضاغية صاحب اللبس على المرتفعة واولادها وبالعكس  
(٥ - ٦) آباء الاب والام المدكودين وان علوا دامها نكاحان علت ولادة و  
رضاغاً على المرتفع واولادها ولو رضاغاً وكذا العكس

(٧ - ٨) اولاد الام الرضاغية على المرتفع واولادها ولو رضاغاً وكذا العكس  
واما اولادها رضاغاً من فعل آخر فمير محرم بنكاحهم عليه وعليهم سواء على اعتبار  
اتحاد الفحل في بشر الحرمة .

#### ١ - النساء ٢٢ .

٢ - ص ٢٨٠ الى ص ٢٨٢ ج ١٤ من الوصائل و دعي صاحب الجوهر في كتاب  
النكاح ص ٦٩ تواتر هذا القول منه - ص - عند الفريقين .

(٩-١٠) اولاد الاب الرصاعى ولو عن غير المربعة ولورصاعاً على المرتضع  
واولاده ولو رصاعاً . فانهم اخوة واخوات كما في اولاد الاب الاصلى فانهم اخوة و  
اخوات بسية <sup>(١)</sup> واعمام وعمات لاولاد المرتضع وكذا العكس

(١١ - ١٢) اخوة الاب الرصاعى فانهم اعمام ولو كانوا اخوة عن رصاع و  
كذا العكس .

(١٣-١٤) اخواته فانهم عمات ولو كن اخوات عن رضاع وكذا العكس  
(١٥-١٦) اخوة الام الرصاعية فانهم احوال وان كانوا اخوة عن رصاع  
وكذا العكس .

(١٧-١٨) اخواتها فانهم خالات وان كن اخوات عن رصاع <sup>(٢)</sup> وكذا العكس

(١٩-٢٠) بنات האח الرصاعية ولو رصاعاً وكذا العكس

(٢١-٢٢) بنات الاخ الرصاعى ولورصاعاً وكذا العكس

١ - هو ن اولاد لام واولاد الاب و ن لم يكن محرماً في النسب لكنهم اخوة و اخوات  
عرفا بمحرمون ، ولا يحتاج في صدق عبد ان الاخوة والاحوت عبيهم الى دليل شرعى حتى  
يقال انه مقفود ، بل يكفي لصدق المولى وحده الاحت لمرتضع و ن صدق عليها عرفاً  
حتى لا ينسب لكن لم يكن بمنواها هذا محرماً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا ام المرتضع  
وهكذا العكس فانهم بنات

٢ - هذا اذا كانت لاحت لاموتها من الرصاعة وان اذا كانت لامها فقط فلا تحرم  
لعدم اتحاد الفعل وفي موثقة عمر قال سألت ابا عبد الله عن علام رصع من مائة أيجز ان  
يتزوج احتها لايبها من الرصاع قال : لا ، فقد رضعها جسماً من لبن فعل وحده من امرته  
واحدة قال فيتزوج احتها لامها من الرصاعه قال : فقال لا بأس بذلك ان احتها شي ترضعه  
كان محلها عمر محل لى رصع الامام فاحتمت الفضل ولا بأس وفي صحيح العلى أيحل  
له ان يتزوج احتها لامها من الرصاعة ، قال : ان كانت المرأتان رصعتا من امرأة واحدة من  
لبن فعل واحد فلا يحل ، وان كانت المرأتان رصعتا من امرأة واحدة من لبن صحيح فلا بأس  
بذلك ص ٢٩٤ ج ١٤ .

قول : وهذا للمعنى يتشبه في بعض الفروع الاخر ولا يختص بهذا المورد .

(٢٣-٢٤) الام الرصاعية للزوجة وكذا العكس

(٢٥-٢٦) بنت الزوجة الرصاعية اذا كانت الزوجة مدحولة وكذا العكس.

(٢٧-٢٨) الجمع بين الاحتين رصاعاً ، وكذا العكس

(٢٩-٣٠) مكو حه الاب رصاعاً وكذا العكس

(٣١-٣٢) حليلة الاب الرصاعي وكذا العكس<sup>(١)</sup>.

(٣٣-٣٤) اولاد اولاد الام الرصاعية سواء كانوا ولادة او رصاعاً على المرتفع

وكذا عكسه

(٣٥ - ٣٦) اولاد اولاد الاب الرصاعي كما في السابق

(٣٧ - ٣٨) عمه الام الرصاعية وعمها وحالها وحالتها ولورصاعه وعكسه.

(٤٥ - ٥٢) العمه والعم والحالة والحال للاب الرصاعي وعكسه .

(٥٣ - ٥٦) في صحيح ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام لا تمسح المرأة على عمتها

ولا على حالتها ولا على اختها من الرصاع<sup>(٢)</sup>

وحيث لا يشتمل اعمه الرصاع عن السب في الحرمة فتقييد اطلاقه بصورة

عدم ادن عمتها وحالتها وهذا الحكم نقول به وان لم ترد هذه الآية للعموم السابق

(٥٧ - ٦٤) اخت المملوطة ومنته وامه وحدته رصاعاً بناء على حرمتهم بساً

وكذا عكسه وهذا اربعة وستون حكماً مستعده من قول رسول الله ﷺ في التنزيل .

(٦٥ - ٦٦) اولاد المصع على ابي المرتفع ، للعموم السابق بل لصحيح

ابو ب بن نوح . كتب على من شعث الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدي

هل يجوز لي ان ازوج بعض ولدها ؟ فكتب عليه السلام لا يجوز ذلك لان ولدها سارت

١ - به على ان قوله تعالى : وحلائل ايمانكم الذين من اصلا بكم ، مطلق الى نهي

حرمة حيلة الابن المتبني فقط دون المتبني والرضع شيء ما ولا فلا حرمة .

٢ - من ٣٠٤ ح ١٤ الوسائل .

منزلة ولدك<sup>(١)</sup>

وفي صحيح عبدالله بن جعفر قال - كنت الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت  
ولد الرجل هل يحل لذلك الرجل ان تزوج اشة هذه المرضعة ام لا ؟ فوقع .  
لا تحل<sup>(٢)</sup> .

اقول: فعلى هذا اذا ارضعت المرأة وادنتها حرمت النكاح على زوجها وكذا  
ان ارضعت ولد روح بنتها وان لم يكن الولد المدكور من بنتها . لعدم العرق في  
الحكم حدوثا ومقاء واما اذا ارضعت ولدا من امة فلا تحرم زوجته عليه وهذا ظاهر .  
وهل يعتبر الحكم بولدها النسب او يشمل الرضاى ايضا ذهب سيدنا الاستاذ  
الغوثي دام ظله في رسالته المصنوعة ، (توضيح المسائل) الى الاول ولكنه ذهب في منهاجه  
الى الثانى المنسوب الى المشهور وهو الاقوى كما لا يخفى

(٦٧ - ٦٨) اولاد صاحب النكاح ولادة درمعا على ابي المصنع؛ ويمكن  
ان يستدل عليه صحيح ابوب السائق وبطل عليه صحيح على بن مهزيار عن الحواد عليه السلام  
ان امرأة ارضعت لى صبي فهل يحل لى ان تزوج اشة زوجها ؟ فقال لى : ما احبود  
ما سألت ممن هيها يؤتى ان يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لس الفحل  
هذا هو لمن الفحل - لا غيره ، فقلت له : العارية ليست امة المرأة التى ارضعت لى  
هى ابنة غيرها فقال لو كن عشر متعرفات ما حل لك شىء منهن وكن في موضع  
شأنك<sup>(٣)</sup>

اقول : ومع ذلك الاظهر حواز نكاح اولاد الفحل وزوجته المرضعة لاولاد  
ابى المصنع اذا لم يكن هنا مانع آخر وعدم حرمة بهذا التبريل الدال على ان

١ - ص ٣٠٦ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٣٠٧ ج ١٤ .

٣ - ص ٢٩٧ ج ١٤ .

اولادهما اولاد ابي المرتفع ، فان المحرم على الانسان نكاح اخته واخيها وليس عنوان اولاد الال من العناوين المحرمة ولكن الاحوط هو الاحتماب لدعوى الشيخ الاحتجاج على المنع . وان قيل انه لا خلاف في الحوار .

ثم انه لا دليل قوي على الحاق حد المرتفع بانه في الحكم المذكور ، نعم لانه بالحاق ابيه الرضا عى بابه الاصلى في الحكم المذكور

(٤٩ - ٧٢) المربي بها وشتها من الرضا ع ، فاذا رتبى امرأة حُرمت امها وشتها عليه ولو رضا عا وكذا العكس لصحيح محمد بن مسلم ص ١٤٣ ح ١٤ من الواء ايل .

### (قوائد)

(١) لا اشكال ولا خلاف في ان الرضا ع المحرم يمنع من النكاح سابقاً ويمنعه لاحقاً للقطع بعدم الفرق بين الاشداء والاستدامة ، كما تطابقت عليه النصوص والفتاوى من الخاصة بل والعمامة .

ولو تروح مثلاً رضيعه فارصعتها من يفسد نكاح الصغيرة برضا عها كانه فتكون اخته ، وزوجته فتكون بنته وحدثه فتكون عمته . واخوته فتكون بنت اخته . وروضة الأب فتكون تحت لابه عند النكاح

(٢) قد مر حرمة بنت الاح الرضا عى ولو رضا عاً ، لكن الاستفادة من صحيح المجلس الحوار ، قال امير المؤمنين عى انما الاخ من الرضا ع . لا امر به احداً ولا انهى عنه ، وانا انهى عنه نفسى وولدى فقال . عرض على رسول الله ﷺ انما حمزة فامى رسول الله ﷺ وقال . هي انما اخى من الرضا ع<sup>(١)</sup> ويعمل الدليل على الكراهة بقرينة الصدر .

لكن فى صحيح على بن حمزة : وسألته عن الاختلاف فى القضاء عن امير المؤمنين

عليه في أشياء من المعروف (الفرج ح) . أنه لم تأمر بها ولم تنه عنها ، إلا أنه نهى عنها نفسه وولده . فقلت كيف ذلك ؟ . قال قدس أدهى نفسه وولده . قلت له فما منع أن يبيح للناس ؟ قال حشوا أن لا يطاع ، أو أن أمير المؤمنين ثبت قدماء . أقدم كتاب الله كله ، والحق كله ، صلى حس وحسن وراء مردان ونحن صلي معهم <sup>(١)</sup>

وعليه فلا بد من مراجعة القاعدة الدالة على الحرمة فتأمل

(٣) في رواه علي بن مهران عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له الرجلان : جعديد سميرة ، ورصعتها امرأته . ثم أرصعتها امرأة له أخرى فقال ابن شرمه : حرمت عليه العارية وأمرأتاه فقال أبو جعفر عليه السلام أحضرا ابن شرمه . نحرمت عليه العارية وأمرأتاه التي أرصعتها أولاً فاما الأخرى فلم نحرمت عليه كأيها . صحت أسننه <sup>(٢)</sup>

أقول : الرواية وإن لم تكن حجة شرعية لعدم سندها عن ابن معاذ مطابق للقاعدة وقد أخطأ جمع من علماءنا أيضاً حيث حكموا بحرمة الأخرى بدعوى أنه أمروجه من المشتق حقيقة فيما أنصبي عنه الممدد لكنه مرتب بما ثبت في محله من كون استمداد المشتق قد محاراً وأنه حقيقة في خصوص من قلنس بالممدد

(٤) الرضا المعصوم يتحقق شروط :

(الف) أن يرصع العصى حتى يشتد عطشه ويشتد لجمه ودعمه كما في الروايات المعتمدة أو يوماً وليلة كما في موقفه برباد بن سوقه <sup>(٣)</sup> أو خمس عشرة رصعة متواليات كما فيها وعرضا . ومعهوم الشرح في مقبرة مسعدة <sup>(٤)</sup> وإن كان التحريم

١ - ص ٢٦٦ ح ١٠ بحار الأنوار

٢ - ص ٣٠٥ ح ١٤ لوسائيل

٣ - ص ٢٨٣ ح ٤

٤ - ص ٢٨٥ ح ١٤

عشر رصعات متواليات لكنه يحمل على الكراهه لاجل موثقة رباد .

(ب) اتحاد الفحل ، وقد مر في بعض الحواشي بعض ما دل عليه لاحط الرايات <sup>(١)</sup> فلو ارصعت امرأة صبيا اوصية من لبن فحليلين على بعد بعيد في المرض المذكور لم يحصل الحرمة بين الرضيع والمرصعة والفحلين فضلا عما بينه وبين غير المرصعة والفحلين وهذا مما لا خلاف فيه ، بل في الحواهر الاجماع عليه نفسه وقال ، بل يمكن القطع به من المس والفتوى . كالقطع بها ان المرأة مثلوا ارصعت بلبن فحل واحد مائة حرم بعضهم على بعض وكذا لو كح عشر ا و ارصعت كل واحدة واحداً واكثر القدر المحرم حرم التناكح منهم جميعاً اجماعاً وصحواً

ولو ارصعت اثنتين مثلاً بلبن فحليلين لم يحرم احدهما على الآخر ، وان حرم على المرصعة وصاحب اللبن للعموم قول رسول الله ﷺ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانما قلنا بتخصيصه فيما بين المرتضين خلافاً للطبري في حيث لم يشترط اتحاد الفحل فحكم بالحرمة بينهما للعموم ولرواية محمد بن عبيدة <sup>(٢)</sup> الهمداني عن الرضا عليه السلام لكن الرواية ضعيفة معجالة اس عبيدة والمعموم محقق بالروايات المعتمدة . ثم انه لا يعتبر بمائة روحية الفحل للمرأة حين الرضاع مالا خلاف .

(ج) اتحاد المرصعة فلو كان لرجل روحتان ارصعت كل واحدة منهما رضيعاً واحداً بعض المقدار ، فكمثل ما رصعها لا يستر الحرمة لموثقة ماد قلت لابي حنيفة عليه السلام هل للرضاع حد يؤخذه ؟ فقال لا يحرم الرضاع اقل من يوم وليلة او خمس عشرة رصعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يعصل بينهما رصعة امرأة غيرها <sup>(٣)</sup> وحالف في هذا لشرط صاحب المالك (قده) ورمى الموثقة

١ - ص ٢٩٢ الى ص ٢٩٨ ج ١٤ .

٢ - في رجال المقاماني عيد بعذف التاء .

٣ - الظاهر رجوع اعتبار الموالاة و وحدة المرأة والفحل وعدم لفصل برضة

« اضعف ولا عسة بعد حجة الموثقة وفي البحر اهر » واعتصمها فتوى الاصحاب  
وقد ما وحدث

(د) الرصاع من الثدي، ومما يدل على صحته الجلى عن الصادق عليه السلام  
قال جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فقال « امير المؤمنين ان امرأتى حلت  
من لثمي في مكوك فاسفته حاربتى » فقال « اوجع امرأتك وعلك يحاربك »<sup>(١)</sup>  
(هـ) ان لا يكون اللبس ممرحاً فلو مرح بان القى في قميص مائعة مثلاً ، و  
رصع فامترح حتى خرج عن كونه لنا استهلكه املاً ، عالماً املاً ، لم يشتر الحرمة  
والرصاع وان تحقق الا ان المعتبر مع ذلك ما رقتوى وصول اللبس . بل قبل  
ذلك هو المجهوم من الرصاع والارصاع

(و) حياة الرصة ، هي الشرائع والحواهر لانها خرجت من الموت عن التحريم  
الاحكام العرفية التي منها صدق كونهها رصة وادفعكم ويحذر ذلك فهي ح  
كالهبة الرصة التي قد عرفت عدم بشر الحرمة من الرصع مع عدم ظهور  
خلافه ، بل في كشف اللثام لاحكام اللبس الميت والاتفاق ايضا كما يظهر من  
التذكيرة والكر في المعنى مع ذلك قد تردد

(ز) حياة الرصة واعتبارها من ملاحظة مجموع المصوص واضح  
(ح) كون اللبس من الولادة فهي صحيح بونس عن الصادق عليه السلام قال سألته  
عن امرأة در لثمي من غير ولادة فادعت حاربة وعلا ما من ذلك اللبس هل يحرم  
بذلك اللبس ما يحرم من الرصاع ؟ قال لا<sup>(٢)</sup>

حرى الى كلا لتقديرين اعني ليوم واليلة والحمس عشرة ، كما ان يظهر من الرصة  
لرصة الكاملة بخلاف وجده صاحب الجواهر وبالجواحي احتصاص التولي بالتقدير الثاني  
لان المتواترات في الموثقة صفة خمس عشرة تدبر فيه

١ - ص ٢٩٨ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٣٠٢ ج ١٤ .



ومقتضى إطلاقه نشر الحرمة ولو كانت الولادة عن وطئ رثا، لكن في الجواهر،  
عدمه إجماعاً بقسميه عليه ص ٢٦٦ ج ٢٩ وما استدل له ضعيف ولذا نقول به في  
الولادة عن شبهة.

(ط) كون الرضاع في الحولين، ففي صحيح الحديث عن الصادق عليه السلام لا رضاع  
بعد فطام <sup>(١)</sup> وفي معتزلة داود عنه عليه السلام الرضاع بعد الحولين قبل أن يقطع محرماً  
<sup>(٢)</sup> لكنها، ميت، لشدة دواعيها في الإجماع بقسميه  
والبحث مسائل أخرى مذكورة في المجلدات، كما أن للرضاع تفاصيل أخرى  
لكن المختصر لا سعه

### (٥٦٣) (٥٦٤) الأمانة للحر في الجملة

لا يجوز للحر نكاح الأمانة مع الطول وعدم خوف العنت، ويجوز مع عدم  
الطول وخوف العنت لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات  
المؤمنات فممن، ملكت إيمانكم من قباكنكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بمصكم  
من بعض قباكنهم نادر أهلهم وآنوهم أحوزهم بالمعروف محصنات غير مسافحات  
ولا متخذات أحداً ودا أحسن فإن أتيت بها حشة فعليه نصف ما على المحصنات من  
المدا، ذلك لمن حشى العنت منكم وإن تصردا خير لكم والله غفور رحيم  
(٢٤- النساء) فيحرم عليها نكاح الحر أصاً ولا حظ للروايات في الوسائل <sup>(٣)</sup>

### (٥٦٥) (٥٦٦) الأمانة على الحرية

لا يجوز نكاح الأمانة على الحرية إلا ما ذهبوا إليه من خلاف أحد في المستثنى والمستثنى

١- ص ٢٩١ ج ١٤ الوسائل.

٢- ص ٢٩٢ ج ١٤

٣- ص ٢٩١ ج ١٤.

منه الام نفل الشح عن قوم من اصحابنا من عدم الجوار مطلقا وان ادعت وهو مع  
انه غير معروف القائل واضح الصنف بل الاجماع يقسمه عليه كما في الجواهر  
اقول يدل على حرمه النكاح وبطلانه حملته من الروايات<sup>(١)</sup> ويدل على  
المستثنى صحيح من ريع<sup>(٢)</sup> لكنه في المنع خاصة دون النكاح الدائم  
ثم انه لا ينافي وجود الحرة فرض عدم الطول وحوى نعمت من ترك نكاح  
الامة لامكان الحوى مع الحرة لرتق او من وتيرهما ونحرم على لامة ايضا  
نكاح الحر المتزوج بالحرة من دون ادنها.

### (٥٦٧) (٥٦٨) العبد اكثر من الحر نين

يدل على منعه حملة من الروايات المعشرة وعسر المعشرة<sup>(٣)</sup> ويعبر  
العكس ايضا.

### (٥٦٩) (٥٧٠) الحر اكثر من الامتنين

في صحيح ابي صير عن الدقر الانثى . لا يسلح له ان يتزوج في ثلاث اماء<sup>(٤)</sup>  
لكن يعنى الصلاحية اعم من الحرمة . نعم في الجواهر تلا خلاف احده (اي  
في عدم حلية اكثر من اثنى) بل الاجماع يقسمه عليه والامتنين تحليل مع حقوق  
الشرطين المتقدمين وحيث ان هذه المسائل ود حرجت عن محل الاستلاء في هذه  
الاعصار لم تفصل القول فيها اليهم نادر عاك في دولة كرمه تعريها الاسلام و  
اهله ومثلا بها الكفر والتناق واهلهما .

١ - ص ٣٩٢ وفيها ج ١٤ .

٢ - ص ٤٢٤ ج ١٤ .

٣ - ص ٤٠٥ ج ١٤ ابواب.

٤ - ص ٣٩٩ ج ١٢ .

## (٥٧١) (٥٧٢) الزانى والزانية

قال الله تبارك وتعالى: الزانى لا ينكح الابانية ادمشركة والزانية لا ينكحها الازان ادمشرك وحرم ذلك على المؤمنين<sup>(١)</sup>

دليل الاله ظاهر فى تحريم نكاح الرانية والزانى، سواء كان صدرها احشوا او يريد به النهى والاول غير بعد ، ولا اقل من الشك فلا يستعد منه حكم شرعى بل لعل المراد ان من طبيعة حال الزانى والرانية انهما لا يسكنان عرهما لما بين الزانى والرانية من التحسس والمشاركة فى الفساد والقبح

وارجاع اسم الاشارة الى الرانية المستعد من الابية بعيد عن طاهر الابية فلا يحور ان يشار اليه ملاذليل . وللقية العظيم صاحب الحوار (رمن) كلام طويل فى هدم دلالة الذيل المذكور (اى قوله تعالى وحرم ذلك . . ) على الحرمة ، وهو يشبه قصد التذليل لاحل الرأى السائد بين الفقهاء من القول بالحوار ، وكل ما ذكره فهو مصادم لظهور الابية اوصراحتها فى التحريم فى الجملة ، فلا يلتفت اليه ، ولو لاصق المحال لنقلنا كلامه بطوله مع نقده ورووده والله العاصم والموفق .

هذا ما يرجع الى الكتاب واما ما يرجع الى السنة، فنقول انها غير متفقة بل مدالها متفاوتة<sup>(٢)</sup> . فطائفة منها تجوز نكاح الزانية مطلقا كصحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام : سألت عن رجل فخر بامرأة ثم سأل ان يزوجها ؟ فقال : حلال . اوله سفاح واخره نكاح . اوله حرام واخره حلال . وقريب منه صحيح الحملى وفى اخره : ومثله مثل النملة اسباب الرجل من ثمرها حراما ثم اشترأها بعد

١- التور ٣ .

٢ - لاحظها فى ص ٣٣٠ الى ص ٣٣٦ ج ١٤ .

فكانت حلالا وكصحيح من رتب وصحيح من مسكان<sup>(١)</sup> وصحيح اسحاق<sup>(٢)</sup>.

وطائفة منها علفت حوازي نكاحها على ردها وتوثقها كموتقة عمار وموتقة اسحاق بن حريز وفي دليها (وانما يجوز له ان يترجها بعد ان يقف على توثقها) وصحيح ابن مسلم وصحيح ابي بصير المصنف : عليها يحمل ما دل على المصنف مطلقا كمفهوم صحيح منصور<sup>(٣)</sup>

وطائفة منها دلت على عدم تحريم لزوجها برهاها على زوجها كموتقة عمار وصحيح زرارة : طائفة منها على حرمه نكاح المعلن والمعلنة بالزنا كصحيح الحسن بن الصادق عليه السلام لا تزوج المرأة المعلن بالزنا ولا تزوج الرجل المعلن بالزنا الا بعد ان تعرف منهما التوبة .

وكصحيح زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل (الراي لا يسكح الاربعة او مشركه والراسه لانكحها الا ان او مشركه) قال هن لساء مشهورات بالزنا ورجل مشهور بالزنا قد شهروا بالزنا وعرفوا به ، والباس اليوم بذلك المبرر ومن اقم عليه حد الزنا او شهر (منهم ح) بالزنا لم يسع لاحد ان ينكح حتى يعرف منه توبته والمراد به اسايده

اقول قوله لم يسع بمعنى لم يحز بقرينه قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين فانه ورد في تفسير الآية وفهم

وكموتقة حكم من حكيم<sup>(٤)</sup> عنه عليه السلام في قول الله عز وجل - والراسه لا ينكحها الا ان او مشركه - قال اما ذلك في الجهر ثم قال - لو ان اساما زنا ثم تاب

١ - حاشية ص ٣٣٢ .

٢ - ص ٤٥٥ ح ١٤ الوسائل

٣ - ص ٣٢٣ ح ١٤

٤ - بده على ان ابان الواقع في سند هو ابن عثمان الموقن.

تزوج حيث شاء و طائفة منها اشترطت العفة كصحيح ابن ابي يعفور سأله <sup>عليه السلام</sup> عن المرأة ولا يدرى ما حالها أتروحها الرجل منه ؟ قال يتعرص لها فان احاطته الى الفجور فلا يفعل <sup>(١)</sup> .

اقول : اما الاحيرة فتحمل على من علم فجورها او لا وان ابيت فتحمل على التذب لعدم وجوب التعرض ، ولا اطر قال به احد ، واما الاولى فيفسد اطلاقها بمعناها حسب المعمول المطرد ، والثالثة لا تصادم بشيء فنلتزم بها ونقول ان الزنا لا يضر بالنكاح مقاء وحيث لامنافة بين الثانية و الرابعة نقول : انه يحرم نكاح الراسه سواء كانت معلية ام لا حتى تات اللهم الا ان يقال انه اذا حكمنا بحرمه نكاح مطلق الراسه قبل تواترها تلمى عنوان المعنة في الطائفة الرابعة . و لكن يمكن ان يقال ان العنوان المذكور لتأكيد الحرمة لا لاسلها فلا يلزم ، و انه ناظر الى الآية الحارمة كما هي صحيح ردادة ولاحظ

واما الزوج فان كان معلية بالرد فلا يجوز مكاحه قبل التوبة كما في الطائفة الرابعة وفي محققة بمرة واحدة اشكال .

هذا ما يتملق بالروايات و اما الفتوى الفقهية فهي الشرائع و العواهر من زبي بامرأة حلية عن زوج لم يحرم عليه نكاحها و ان لم تتب وفاق للمشهور شهرة عظيمه ، بل في محكي الحلاي الاحماع عليه حلاي المشعبي و جماعه بل في محكي الغنية الاحماع عليه فاشترطوا التوبة

اقول : كما لا اعتد بالجماع المعية لاعتد بالجماع الحلاي الذي حمله مدعيه اولاد هو الشيخ ( قدس ) و الانصاف عدم حوار الاعتماد على امثال هذه الاجماع المنقولة الممتنة على امور اجتهادية و الناشئة عن حالات تعييه فردية .

وهي الجواهر أيضاً بعد ذكر الطائفة الرابعة الدالة على حرمة نكاح الراسه  
المعلمه و حمله على الكراهة : بعد عدم معرفه القائل في تخصص الحرمة  
بالمشهورة بالرأى خاصة ، و منه يعلم حسنة محرطه هذه الاحراز المقتضى أو حوب  
حمله على ما عرفت (من الكراهة)

والمخلص عدم حوار نكاح الراسه الذي قبل البونه وحواره بعدها نعم هذا  
موضوع آخر وهو ان من صدر منه الرأى قبل سنوات مرة أو مرتين مثلاً لم يصدق  
عرفه عليه الآن انه ان الراسه و ان لم يتق عن دسه السابق بل يصدق عليه به  
كان رأى كما قرر في اصول الفقه فلا يبعد انصراف ادله المنع الى من هو يربى  
الفعل و مشتمل به فلا بد من نكاحه أو نكاحها من التوبة فتدبر

### (٥٧٣) (٥٧٤) الزنا بالمزوجة

قل صاحب المعرفة (قده) ان زنى بذات بل ذمماً و متعة حرمت عليه ابداً ،  
ولا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها او طلاقها او انقضاء مدتها اذا كانت متعة . ولا  
فرق على الظاهر بين كونه حال الزنا غالباً بانها ذات بل اولاً كما لا فرق بين  
كونها حرة او امه ، و زوجها حر او عبداً كسراً او صغيراً . ولا بين كونها مدخولاً  
بها من زوجها اولاً ولا ...

اقول : لم يذكر في النجيم دلالة سوى الاجماع و لكن تردد فيه المحقق  
( قده ) و حاله بعض المتأخرين كما قيل ، وعن المسالك عدم تحقق الاجماع  
على وجه يكون حجة . ثم استدل له بالادلة لان المعد على ذات الفعل مع العلم  
اذا كان محرماً فالزنا اولى ، واذا كان المدخول مع العقد محرماً فالزنا اولى . و  
نعم على ذلك غيره ، و في المستمك ثبناً للجواهر لكن القطع بالادلة غير  
حاصل . فالعمدة ظهور الاجماع الح

اقول : لكن الاجماع ايضاً غير قطعي ، والظن لا يفي عن شيء والاحتياط  
من جهة الاولوية المذكورة في المالك لازم

### (٥٧٥) (٥٧٦) الزنا بالمعتدة الرجعية

واستدلوا على حرمه المعتدة بالمدة الرجعية اذا رت بها فيها حرمة ابدية  
بالاجماع وبما ظهر حال هذه المسألة من سابقها وان الاولوية المشار اليها توجب  
الاحتياط

### (٥٧٧) - (٥٨٠) المزني بامها وابتنتها

في صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد رحمهما الله انه سئل عن الرجل يفجر بامرأة  
أيتزوج ما بنتها ؟ قال لا ولكن ان كانت عنده امرأة ثم فجر بامها او اختها لم  
يحرم عليه امرأته . ان الحرام لا يفسد الحلال <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح العمري عنه رحمهما الله . ان لم يكن اوصى الى الام فلا بأس وان  
كان اوصى فلا يتزوج انتنها <sup>(٢)</sup> و مثله غيره و يعمل المطلقات على هذا حمداً  
ولا حظ .

وفي صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد رحمهما الله سأله عن رجل فجر بامرأة  
أيتزوج امها من الرضاة او بنتها ؟ قال لا . <sup>(٣)</sup>

اقول : تدل الرواية على تحريم الام من النسب طريق اولي و اما رواية  
ابن المشي عن الصادق رحمهما الله انه سئل عن الرجل ياتي المرأة حراماً أيتزوجها ؟

١ - ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ ح ١٤ الوسائل

٢ - ص ٣٢٣ لا بعد في شمول الرواية للوطي بالشبهة ايضاً فلا حظ .

٣ - ص ٣٢٥ ح ١٤ .

قال : نعم وأنها <sup>(١)</sup> فتحمل على غير الدخول بقرينه ما تقدم فتدبر على أن  
سندها غير قوي وعبر حال عن الاشكال فلاحظ

وفي صحيح ابن مسلم : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا جالس عن رجل ، ل  
من حالته في شابه ثم اذ قدغ يثروح استنها ؟ قال لا قلت انه لم يكن اقصى اليها  
اما كان شي دون شي ؟ فقال لا يصدق ولا كرامة <sup>(٢)</sup>

اقول : والعجب من سيد الاستاذ المحكم ، حيث لم يحمل المطلقات على  
المقييدات كما حملها بعض وكلامه بطوله غير حال عن الامراد كما يظهر  
للمتأمل في روايات الباب والله الهادي .

### (٥٨١-٥٨٢) المزني بها للاب او الابن

في حصة أبي بصير عن سألته عن الرجل يفكر بالمرأة أتحد لانسه ؟ او  
يفكر بها الابن أتحد لانسه ؟ قال لا ، ان كان الاب او الابن معها واحد منهم  
فلا تحد <sup>(٣)</sup> .

الرواية طاهرة في منع النكاح المسوق ، ارباباً ، وليس له طهور في منعه  
به نقاء ، وبها يقصد طلاق صحيح مراد من الاتي فتأمل

وفي صحيح علي بن الحكم عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال : سألت ابا  
عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن رجل اشترى حارية ولم يمسها فأمرت أمها <sup>أمه</sup> وهو ابن  
عشر سنين ان يقع عليها فوقع عليها فماترى فيه ؟ فقال : اثم القلام واثمت أمه  
ولا أرى للاب اذا قربها الابن ان يقع عليها <sup>(٤)</sup>

١ - ص ٣٢٤ ج ١٤ الوسائل

٢ - ص ٣٢٩ ج ١٤ .

٣ - ص ٣٢٨ ج ١٤ .

٤ - ص ٣١٩ ج ١٤ .



أقول عمدة ما ذكره في توثيق الكاهلي المذكور أو حسنه قول النجاشي :  
 وكان عبدالله وحها عند أبي الحسن عليه السلام وروى به علي بن يقطين فقال له : أصمن  
 لي الكاهلي وعياله .. ولولا ذكر التوسية لكانت الوحاة أعمارة حسنه لكن ذكر  
 التوسية ربما يوحي احتمال استعادة الوحاة منها وهي غير ناشئة بطريق معتبر  
 على أنها لا تبدل على الحسن فضلاً عن الوثاقه ، على أن دخول علام صغير ذي عشر  
 سموات بالمعاريه أصلاً غير حال عن العرامة والله العالم

والعمدة هو الحديث الأول منه بحكم بحرمة المربي بها لكل من الأب والابن  
 على الآخر وكذا عكسه ، ولكن في صحيح مرارم قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام وسئل  
 عن امرأة أمرت أنها أن يقع علي حارية لآبيه فوقع فقال أثمت دائم أسها . و  
 قد سألني بعض هؤلاء عن هذه المسألة فقلت له : أمسكها فإن الحلال لا يفسده المحرام <sup>(١)</sup>  
 وأخلاقه يشمل ما إذا كان وقوع الابن عليها قبل دخول آبيه بها والظاهر من  
 الرواية هو الرأى العمدي دون الوطى بالشبهة

### خاتمة

قال الفقيه اليزدي (قده) في عروته : لا فرق في الرأى كونه اختيارياً أو  
 اجبارياً أو اضطرارياً ولا بين كونه في حال النوم أو اليقظة ولا بين كون الزامه  
 «لغا» أو «لغيره» كذا المربي بها ، بل لو أدخلت المرأة ذكر الرضيع في فرجها بشر  
 الحرمة على أشكال . بل لو رأت بالميتة فكذلك على أشكال أصلاً واشكل من ذلك  
 لو أدخلت ذكر الميت المتصل ، وأما لو أدخلت الذكر المقطوع والظاهر عدم النشر  
 أقول : وفي بعض ما ذكره تأمل .

### (٥٨٣)، (٥٨٤) ازواج النبي ﷺ

قال الله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تسكحوا ازواجه من بعده ابداً ان ذلكم كان عند الله عظيماً<sup>(١)</sup>

### ٥٨٥، ٥٨٨، زوجة الاب والابن

بحرم روحه كل من الاب والابن على الآخر مصداقاً في الاول والثاني لثبتي نسباً اورصاعاً ذوياً ومتمتعاً بمجرد العقد وان لم يكن قد دخل والطهر عدم العالاق فيه، براصل الحكم في لحيته قضى

قال الله تعالى ولا تملحوا ما كبح آذانكم من النساء الا ما قدسيف انه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً<sup>(٢)</sup>

وقال تعالى حرم عليكم امهاتكم. وحلائل امهاتكم الذين من اصلاككم<sup>(٣)</sup>

وفي صحيح محمد بن مسلم عن ابيهما عليهما السلام لو لم يحرم على الناس ازواج النبي ﷺ يقول الله عز وجل (وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تسكحوا ازواجه من بعده ابداً) حرم على الحسن والحسين يقول الله تبارك وتعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف) ولا يصلح لدرج ان ينكح امرأة حده<sup>(٤)</sup>

اقول اذا لم يحرم نكاح روحه الحد للام ولو غير مدخولة كما هو مقتضى الاطلاق، لم يحرم نكاح روحه الحد للاب كذلك نظر بق اولي، واذا ثبت ارادة

١ - الاحزاب ٥٣

٢ - النساء ٢٥

٣ - النساء ٢٧

٤ - ص ٣٥٦ ج ١ تفسير البرهان وص ٣١٣ ح ١٤ الوسائل.

الاحداد من الاباء في الآفة الكرسة سهل ادعاء ارادة الانشاء الثارلين من الانشاء فيها ولو بتسمية الاتفاق وعدم الخلاف .

ثم ان قوله تعالى (من اصلاكم) لا يسمى الحرمة في الابن الرضاى بقاء على ان الامر به المسمى في مقابلة المثنى الذى حررت عادة العرب على تسميته اما كما به لا يرى في الجملة من المدخوله وعرفه

### ٥٨٩ (٥٩٢) مملوكة الاب او الابن المدخولة

بحر مملوكة الاب والاس وان كانت مدخوله باجماع من المسلمين كما قبل ولا تحرم بحر الدخول واللمس والنظر شهوة في الجملة اجماع كما نقل وفي صحيح لم يسطى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل تكون له العارية فمعهها هل تحل لولده ؟ قال شهوة ؟ قلت نعم ، قال ما ترك شيئا اذا قبلها شهوة . ثم قال ابتداء منه . ان حردها ونظر اليها شهوة حرمت على امه وان شه فلت ان نظر الى حدها فقد . اذا نظر الى فرجها وحدها شهوة حرمت عليه وفي صحيح حميد قلت لاسعد الله عليه السلام الرجل يدخل منظر الى العارية من يد شرائها . تحل لاسه فقال نعم ، الا ان يكون نظر الى عورتها <sup>(١)</sup>

والروايات غير محصورة فيما اوردناه غير ان المسئلة لحر وجها عن رجل الا مثلا لا يستحق من بدت . ولذا اهلنا تحدد الموضوع والطلب يرجع الى المطولات <sup>(٢)</sup>

١ - ص ٣١٧ ح ١٤ لوسائن

٢ - لاحظ ص ٢٢١ ج ١٤ .

### (٥٩٣) (٥٩٤) أم الزوجة

تحريم أم الزوجه على الزوج لقوله تعالى حرمت عليكم وأمهات سائلكم<sup>(١)</sup>  
ولم يفرقوا بين أمها وحداتها ولا بعد إرادة المصوم من نفس الآية ولو قرينه فهم  
العلماء ذلك .

ثم إن مقتضى الإطلاق الآية عدم الفرق بين كون الزوجة دائمة أو مقطوعة و  
كونها مدحولة أو غير مدحولة

قال أمير المؤمنين - صلوات الله وسلامه عليه - في موثقة عماء عن الصادق عن  
أبيه عليه السلام : والأمهات مبهات دخل بالسات أم لم يدخل بهن محرماً وإنهما ما  
أبهم الله<sup>(٢)</sup> .

أقول الأمهات بمعنى الإطلاق وعدم تفيد حرمة نكاحهن بالدخول سائت  
وفي صحيح عات عن الصادق عليه السلام عن أمه عليها السلام أن علياً عليه السلام قال إذا تزوج الرجل  
المرأة حرمت عليه أمها إذا دخل بالأم ، وإذا لم يدخل بالأم فلا بأس أن يتزوج  
بالأمة وإن تزوج بالأمة فدخل بها أولم يدخل فقد حرمت عليه الأم ، وقال  
الربيع عن علي بن حرام كن في الحجر أولم يكن<sup>(٣)</sup>

وفي صحيح أبي بصير المصمره قال سأله عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها  
قبل أن يدخل بها فقال . تحل لها أمها ولا تحل لها<sup>(٤)</sup>

لكن في صحيح حماد سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها

١ . النساء ٢٦

٢ - ص ٣٥٥ ج ١٤

٣ - ص ٣٥٢ ج ١٤ الوسائل

٤ - ص ٣٥٢ ج ١٤

قل ان يدخل بها هل تحل له انتها قال : الام والامنة في هذا سواء اذا لم يدخل  
ماحداهما حلت له الاخرى <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح محمد بن اسحاق المصنف . قلت له رجل تزوج امرأة ودخل بها  
ثم ماتت ، أتحل له أن يتزوج أمها قال : سبحان الله . كيف تحل له أمها وقد دخل بها ؟  
قل قلت له رجل تزوج امرأة فهل لك قبل ان يدخل بها تحل له أمها ؟ قل : وما  
الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها <sup>(٢)</sup> ومنهما يظهر المراد في صحيح حميل وحماد  
بن عثمان ايضاً <sup>(٣)</sup> .

ويمكن حمل الهمي في غير المدخول بها على الكراهة جمعاً كما ذهب إليه  
أبو عقيل فاشترط الدخول بالنسب في تحريم الام ، وحسب أنه لم ينقل عن احدهما  
موافقته كان الاحتياط اللزوم في العمل باطلاق الكتاب العزيز

### ٥٩٥) بنت الزوجة المدخول بها

قال الله تعالى : حرمنا عليكم . ذرياتكم الذنبي في حدودكم من نسائكم  
الذنبي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم <sup>(٤)</sup> .

وفي موثق عمار عن امير المؤمنين عليه السلام : الرائب عليكم حرام من الامهات  
التي قد دخل بهن ، هن في المحذور وغير المحذور سواء <sup>(٥)</sup> .

وقريب منها غيرها واطلاقها يشمل النسب المتولد بعد خروج الام عن

١ - ص ٣٥٦ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٦ ج ١٤

٣ - ص ٣٥٥ ج ١٢ .

٤ - النساء ٢٦ .

٥ - ص ٣٥١ ج ١٤ .

روحيته ، وقالوا بعدم الفرق بين سنها ونشت نشتها ونشت امنها فتدلا . والاطهر  
استعادة الحكم من الجرح كالاتحاد ونحوه كما عن المستند لامن النص كما يظهر  
من بعضهم عنهم سيد الاستاد الحكم في متمسكه

ثم ان قصيد اطلاق الكتب وبعض الروايات حوار كاح ست الزوجه غير  
المدحولة ولو باشرها وقيلها ورأى منها ما يحرم على غير الروح لكن في صحيح  
محمد بن مسلم عن احمد بن المصنف<sup>(١)</sup> الا انه محمول على الكراهة لصحيح البعض<sup>(٢)</sup>  
ثم ان مقتضى الاطلاق ايضاً عدم الفرق في الدحول بين القتل والدبريل ولو  
بعض الحشمة لصدق الدحول وان استظهر الاتحاد على عدم كفايته ولزوم الدحول  
تمام الحشمة<sup>(٣)</sup> وكونه في لقطه والسوم والاحتار والاحداث منها اذن غير  
هم نعم لا بد من الدحول ولا ينبغي ايراد الماء في رجمها فقط

### (٥٩٧) (٦٠٠) ام المملوكة الموطوءة وبنتها

في المستمسك احمد بن محققا والنص صريح فيه اقول لامحال لنقل روايات  
المسألة بعد عدم دفع الاستدلال بها في هذه الاعصار<sup>(١)</sup>

### (٦٠١) (٦٠٤) بنت اخت الزوجة وبنت اخيها في الجملة

قال الباقر عليه السلام في موثقة ابن مسلم لا تروح امة الاخ ولا امة الاخت على  
العمة ولا على الخالة الا مادهمما وتروح العمة والعمالة على امة الاخ وامة الاخت

١ - ص ٣٥٣ ج ١٤ الوسائل

٢ - ص ٣٥٤ ج ١٢

٣ - ص ١٥٥ ج ٩ متمسك العروة .

٤ - ص ٣٥٧ ج ١٤

بغير اذنهما<sup>(١)</sup>

وعليه تحمل المطلقات . خلافاً للاسكافي والعماني حيث قالاً بالحوار مطلقاً  
ولصاحب المقنع حيث منع مطلقاً وفي الحواهر ادعى على قول المشهور الاحكام  
مستقفاً او متواتراً كالصوص

وحقتضى الاتصال عدم الفرق بين الصغيرين والكبيرين في الدوام والانقطاع  
ولو ساعة . وهل يكفي اذن ولي العمة والحالة اذا كانا صغيرين الظاهر عدم كما  
ان الظاهر عدم سقوط اذنهما حيثئذ .

ثم ان روايات الدب المعسرة لا تشمل مرس اقتران العقد بين لاحتصاصها  
بعرض سبق عقد العمة والحالة ولكن مع ذلك شكل الرجوع الى الرأية لا مكان  
استفادة الحاق الاقتران بالسبق من مناسبه الحكم والموضوع ، وان شئت فقد من  
الدوق العرفي فتأمل . وما في المردء من عدم الفرق في العمة والحالة بين الدنيا  
منهما والملا تماً لعمامة فهو ممدوع ، فالصحيح الاختصار في الحكم على الدنيا  
منهما ، نعم لافرق بين المسلمين والكافرين كما اورد احتمال الاختصاص بالاول  
كما عن السيد الحكم (قده) صغيراً المأخذ كما يظهر للمراجع الى الروايات  
المعسرة فلاحظ

ثم الاظهر اعتماد الادن دون الرص الماطي وان المأخوذ في الروايات المعسرة  
هو الاول ، ولو ادشأ ثم رجعت ولم يلمعه الحر فتروح سنت الاحت اوالاح ، سطل  
التكاح ،<sup>(٢)</sup> نعم لو كان الرجوع بعد العقد لمي كما يستفاد من الروايات ولاقل  
من استصحاب اثر العقد .

ثم انه يمكن ان يستفاد من روايات الدب مقارنة الادن للعقد فيسطل وان لحقه

١ - ص ٣٧٥ ج ١٤ -

٢ - يمكن ان يقال بصحته لحصول الادن ، ولا اثر للرجوع بعده لعدم الدليل قاطع .

الاذن، لكن ملاحظة ما ذكره في صحة السع الفصولي تمنع عن هذه الاستدادة و  
الله العالم.

### (٥٠٥) (٥٠٦) الجمع بين الاختين

قال الله تعالى حرمت عليكم امهاتكم و ان تجمعوا بين الاختين الا  
ما قد سلف ان الله كان غفوراً رحيماً<sup>(١)</sup>  
والظاهر عدم الحلاف في تحريمه من المسلم وقد قيل ان المصوم به  
متواترة معنى ولا فرق في الجمع من الدخول وغيره

### مسائل

(١) الجمع بين الاختين المملوكتين في محرم الملك حائز لعدم بدل عن  
ممنه واما جمعهما في الوطى ولا يجوز للروايات ويستفاد من الآية أيضاً وهو اجماع  
واما الجمع بينهما في الاستمتاع دون الوطى فمعه اشكال وان العاهر من الآية هو  
الجمع في النكاح ويستدل الى الوصي بالملك وطريق اولي واما الاستمتاع به فلا  
دليل على منعه بل يمكن ان يستدل على حوازه باطلاق صحيح ان يفتن<sup>(٢)</sup> وقد  
تقييده بصورة عدم الدخول فتأمل .

(٢) لو تزوج باحدى الاختين ثم تزوج بالآخرى كان عقدها باطلا ولا يحرم  
الاولى اذا دخل بالناسه علماً وان الحرام لا يحرم الحلال واما اذا دخل بها جهلاً  
واللارم حرمة الدخول بالاولى من حرمة تزوج الناسه عن العدة حلال للمشهور لصحيح  
درارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام  
فتزوج امرأة اخرى فافا هي اخت امرأة التي بالعراق قال : يفرق بينهما ومن المرأة

١ - النساء ٢٦ .

٢ - من ٣٧٢ ح ١٤ نوادر .



التي تروحها بالثام ولا تقرب المرأة العراقية حتى تنقضي عدة الثامية قلت . فان تروح امرأة تم تروح أمها وهو لا يعلم أنها أمها قال : قد وضع الله عنه جهالة بذلك ثم قال . ان علم أنها أمها ولا يقربها ولا تقرب الأئمة حتى تنقضي عدة الأمته ، فإذا انقضت عدة الأم حل له بكاح الأئمة . قلت فان حائضت الأم مولد ؟ قال : هو ولده و يكون أئمة و حائض أمه <sup>(١)</sup>

(٣) له انفق بربيع الاحتب بمقد واحد بتحير الروح في امساك إبتها شاء لصحيح الحمل <sup>(٢)</sup> واما إذا اقترن العقدان فحيث لا دليل على الصحة يحكم بطلان العقدين لبطلان الترحيح بالمرحح وهذا التفصيل مما لم احده قائلا

(٤) في الصحيح قرء الحسن بن سعيد واحمد بن محمد في كتاب رجل الى ابي الحسن الرضا <sup>عليه السلام</sup> الرجل يتروح المرأة منته الى احل مسمى فينقضي الاحل منهما هل يحل له ان يسكح احتها من قبل ان تنقضي عدتها ؟ فكتب : لا يحل له ان يتروحها حتى تنقضي عدتها <sup>(٣)</sup>

قول من المعلوم ان العدة هي المنعة دائمة وحل يلحق بها العدة المائنة في الدوام فيه وحيث من عدم خصوصية عند العرف في امثال المقام للمتنعة ومن عدم قائل بالحرمه ، بل عن الحلوى رمى الرواية في موردتها بالشكوك ومخالفة اصول المذهب وقال سيدنا الاستاذ الحكم سفيوهي عن الحجية لأعراض الاصحاب عنها <sup>(١)</sup> وعليه فالاحوط لردعها هو الالتزام بالرواية في موردتها فقط ولا يتعدى الى غير المتمتع بها من المائنات ، نعم الحكم في الرجعية حار لا بها بمنزلة الزوجة .

١ - ص ٣٦٨ ج ١٤ .

٢ - ص ٣٦٧ ج ١٤ .

٣ - ص ٣٦٩ ج ١٤ الوسائل .

٤ - ص ٢٦٠ ج ١٤ متمسك العروة .

### (٦٠٧) (٦٠٨) المطلقة ثلاثاً في الجملة

قال الله تعالى الطلاق مردن و مساء بمعرف و تسريع باحسان ولا يحل  
انكم ان تاحدوا ما آتتموه من نسأ و ان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً  
غيره و ان طلقها فلاحاح عليهما ان يترافعا ان طلقا ان ينفعا حدود الله و ذلك حدود  
الله يبينها لقوم يعلمون<sup>(١)</sup>

وفي صحيح ، رواية عن ابي جعفر عليه السلام في حديث اول فادأ حررت من حصص  
الثالثة طلقها المطلقة الثالثة من جماع ، و شهد علي ذلك و فعل ذلك فقد كانت  
مرد و لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن حررت أمه أو عبدته  
حرمة كم طلاقه ؟ و كم عدته ؟ قال : السنة في البتة في الطلاق ، و كانت حرمة  
وطلاقها ثلاثاً و عدتها ثلاثة و راء و ان كان حررت أمه و طلاقها بطلاق و عدتها  
قراون<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح من سأل عن الصادق عليه السلام في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً فقل ان  
يدخل بها ، قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره<sup>(٣)</sup>

اقول المتفق من لآفة كون الطلاق الثاني رجع ادأ أمك في الناس  
أما الطلاق الاول فلا دليل على كونه رجوعاً و معنى الحديث الآخر و صحيح أن  
راجع<sup>(٤)</sup> ترتب الحكم بعد الطلاق لذلك و ان كانت الطلقات ثمانية فلا فرق حسب

١ - البقرة ٢٢٩ - ٢٣٠ .

٢ - ص ٩ ج ٤ ح ١٤ ابوساكن

٣ - ص ٣٥١ ج ١٥ في الجوهر ، و انصوص به في متواترة فيه ايضاً وفي انها

لا تحل له حتى تنكحها دواما زوجاً غيره .

٤ - ص ٣٥٠ ج ١٥ ابوساكن .

دلالة الروايات بين الرجوع في العدة الرجعة وعدمه أي الكاح بعد العدة<sup>(١)</sup> فالعدة ثلاث طلاقات في الحرة واثنتين في الأمة . نعم إذا تزوجت بعد الطلاق انهدم و لم يأنه و لطلاق الواقع بعد تزويجها برحل آخر من الزوج الاول يعد طلاقاً مستأنفاً دالاً . كما في موثقه دفاعة<sup>(٢)</sup> وصحيح ابن سنان<sup>(٣)</sup> نعم يشترط في الحلة دخول المحلل بها كما في صحيح أبي بصير<sup>(٤)</sup> وموثقه زرارة<sup>(٥)</sup> وغيرهما وإن يتزوج بها بمقد دائم دون . ينقطع كما في صحيح ابن مسلم وغيره<sup>(٦)</sup> وكذلك في التزويج بعد المظنة الاولى على الاحوط وصدق المرأة باحاديثها عن التزوج بالمحلل اذا كانت ثقة كما في صحيح حماد عن الصادق<sup>(٧)</sup>

### ١٦٠٩، ١٦١٠ المتعلقة تسعاً في الجملة ابداً

في صحيح زرارة وداود عن الصادق عليه السلام الذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تسلم روحاً غيره ثلاث مرات وتزوج ثلاث مرات لا تحل له ابداً<sup>(٨)</sup> . وفي موثق المعلى بن حمس عنه عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاصت ثلاث حيض ثم طلقها فتركتها حتى حاصت ثلاث حيض ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يراجع ثم تزوجها حتى حاصت ثلاث حيض قال : له ان يتزوجها

- 
- ١ - ولكن جملة من لروايت نافية كموثقة معلى بن حمس ص ٣٥٢ وصحيح ابن سنان وصحيح زرارة ص ٣٥٥ ج ١٥ .
  - ٢ - ص ٣٥٣ ج ١٥ .
  - ٣ - ص ٣٥٥ ج ١٤ .
  - ٤ - ص ٣٦٦ ج ١٥ .
  - ٥ - ص ٣٦٨ ج ١٥ .
  - ٦ - ص ٣٧٠ ج ١٥ .
  - ٧ - ص ٣٥٩ ج ١٥ .

أبدأ ما لم يراجع ويمس<sup>(١)</sup>.

بعد تقييده بلزوم التزويج بالمحلل في كل ثلاثة بدل على حوار تزويجها في العاشر فصار عدداً في غير العدى فيكون مورد الصحيح الأول هو الطلاق العدى فتحرم في التاسعة ابتداءً وإن كان الصحيح المذكور غير واضح الدلالة إلا مع سميعة العهم الغار جى الفقهى معها في الجملة.

### تأكيد و توضيح

قال في الشرايع و الحواهر إذا استكمل المطلق تسمى للعدة سكرها بينها رجلا حرمت على المطلق ابتداءً أجماعاً فصح و المراد بالطلاق للعدة أن يطلقها «لشرائط» ثم يراجع في العدة و يطأ ثم يطلق في طهر آخر ثم يراجع في العدة و يطأ ثم يطلق الثالثة فيسكنها بعد عدتها روح آخر ثم يعادها بعد أن يطأها فيتزويجها الأول مرة و يفعل كما فعل أولاً إلى أن يستكمل لها تسمى كذلك بتخلل مسهما نكاح رجلى<sup>(٢)</sup> فتحرم في التاسعة مؤبداً<sup>(٣)</sup>

أقول - العروغ المرتبة بالمسألة المذكورة في المطولات و هذا المختصر

لاسع لتفصيلها

### (١) الاعتداد

لا يجوز نكاح المعتدة في عدة العروغ مع العلم أو لدخول تحريم ابتداءً و قد مر

بحته محملاً في حرف العس في مادة العروغ فلاحظ

١ - ص ٣٥٤ ح ١٥

٢ - أقول أو نكاحين لرجل واحد أو لأدلين على اعتبار تعدد اب كعب فلاحظ .

٣ - ص ١٠٥

## (١٠) عدم الكفاية

لا خلاف في ان الكفاية شرط في النكاح ، بل الإجماع ضميمه عليه كما في  
 الجواهر . وفي الشرايع ولكن هي بمعنى التدرج في الاسلام  
 أقول : الكفاية المذكورة ان كانت بمعنى التدرج المذكور فتسحب عنها  
 في الحكم ، وان كانت بمعنى التدرج في لقومة و الرقية و الحرية و العربية  
 و العجمية بان يمنع من نكاح لحرمة العمد و العمة المحمي و الهاشمية غير  
 الهاشمي و بالعكس و كذا . فان المانع لديه كاللذات و المحرمات و غيرها  
 تدور في الدين والعلم و لصالح والبيوت ، فلا نقول باعتبارها لعدم دليل عليه بل  
 الدليل على خلافه <sup>(١)</sup> .

ولا يحرم المباح اذا كان احد الطرفين ادون من الاخر نسبا و حصدا و  
 شرفا .

واما ما في صحيح البخاري المصنف في رجل تزوج امرأة فيقول ان من مني  
 والان فلا يكون كذلك قال نعم لنكاح او قول يرد بالانكاح به مشكل جدا  
 و ان حكي عن بعضهم المناء على خلافه و عن بعضهم في صورة شرطه في العقد  
 و عن بعضهم اذا ظهر ان الروح ادى من انفس الله بحيث لا يلائم شرف المرأة <sup>(٢)</sup>  
 و ان عثر فيها . اي الكفاية . بسار الروح و تمكنه من النفقة فلا دليل  
 قوي عليه ايضا ، بل يمكن فامة الدليل على خلافه

نعم في الصحيح عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى ومن قدر عليه درقه فلينفق  
 مما آتاه الله قال ان اعق عليها ما يقم طهرها مع كسوة والا فارق بينهما .

١ - ص ٤٤ وما بعدها و ص ٤٧ وما بعدها من ج ١٤ من الوسائل .

٢ - ص ٦١٤ ج ١٤ الوسائل .

في صحيح أبي بصير قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول من كذب عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها وبطعمها ما يعم صدرها كان حقا على الإمام أن يفرق بينهما <sup>(١)</sup> ،

ولأناس بالانزواء يصممونهم وإن من منع الدفقة بالمقدرة المدكور ومهما سواء كان عن يسار أو عن يمين الحاكم روحته وما احبب به صاحب الجواهر عنهم وامثالهما فلم اهمهم وبممكن ان يسدوا عليه ايضا بدليل معنى الجرح والضرر ويقولون تعالى ولا تمسكوهن ضررا.

### (٥) الافضاء

وحيث ان المحرم به المكاح بمعنى الوطء دون العقد عند المشهور المدعى عليه الاحتماع يذكر حخته في حرف الواو في مادة الوطء ولو بسا على ذكر باب حرمة الوطء ايضا لثابت ذكر الس والحصى في المعاص وغيرها من من مواعيد حوار الدخول كالا حرام والاعتكاف والصوم ومحوها ايضا.

### (٦١١) (٦١٢) قذف الصماء والحرساء

في صحيح العجلي ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في رجل قذف امرأته وهي خرساء قال . يفرق بينهما <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح أبي بصير قال : مثل انه عبد الله عن رجل قذف امرأته بالربا وهي خرساء صماء لا تسمع ما قل . قال . ان كان لها بينه وتهدت عند الامم جلد الحد وفرق بينهما وبينه ثم لا تجعل له انداء . وان لم يكن لها بينه فهي حرام عليه

١ - ص ٢٢٣ ح ١٥ .

٢ - ص ٦٠٣ ح ١٤ .

ما أقام معها ولا ائتم عليها منه<sup>(١)</sup>

في الجواهر ومنه: اللعان هو سب نجر سم الملاعة نجر بما مؤنداً، وكذا  
(في كونه سباً للحرمة انداءً، وقد لروحة الصماء والحرساء بما يوحى، للعان لو  
لم تكن كذلك، وإن لم تكن لعان بيدها، لانتفاء شرطه سباً خلاف احده فيه من  
الاجماع بنفسه عليه

اقول لا دليل يعطى في الصماء وحدها فلا بد من استناد الحكم فيها الى  
الاجماع كما ان اعتبار شرط الملاعة في القذف غير واضح الوجه فلا بد من  
الاجماع ط

### ٦١٥، ٦١٩ الكافر والكافرة

قد الله تعالى : ولا تتزوجوا المشركات حتى يؤمنن ولا لامة مؤمنة حير من  
مشركة ولو اعتنقتم ولا تتزوجوا المشركين حتى يؤمنوا ولعمد مؤمن حير من  
مشارك ولو اعتنقتم<sup>(٢)</sup>

وقال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا اذا جئكم المؤمنات مهاجرات  
ولا ترحوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن  
وقال تعالى : ولا تمسكوا بصفم الكوافر<sup>(٣)</sup>

وقد تعالى : اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم  
ومعكم حل لهن والمحصنات من الامة منات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب  
من قبلكم اذا آتتموهن احوالهن محصنين غير غافحين<sup>(٤)</sup>

١ - ص ٦٠٣ ح ١٥ الوسائل.

٢ - الفقرة ٢٢١ .

٣ - المحشنة ١٠ .

٤ - لمائدة ٨

المستفاد من الآيات الكريمة أمور :

(١) حرمة نكاح المرأة غير المسلمة غير الكتابة ابتداءً على المسلم  
وفي الشرايع ومنها لاسد ورد للمسلم نكاح غير الكتابة اجماعاً من  
المسلمين فصلا عن المؤمنين وكتناً وسه وكذا العكس لان الكافرة مكلمة  
بالفروع

(٢) حرمة نكاح غير المسلمه مطلقاً ولو كانت كتابية نفاً لاطلاق المهي عن  
امساك نكاح الكافر . فاذا اسلم الروح المشرك او الكتبي يحرم عليه امساك  
زوجتها الكافرة وان كانت كتابية<sup>(١)</sup>.

وكذا العكس لما اشترى الله في ساعه فداءً والمراد من النكاح المحرم  
هذا اما الاستمتاع كما يؤيدها او يدل عليها قوله تعالى لا هم حل لهم ولا هم  
يحلون لهن او النساء على العلقه الزوجيه كما يؤيده او يدل عليه قوله تعالى ولا  
تمسكوا بهن الكوافر .

(٣) حرمة نكاح المشرك كمن المسلمات ونكاح المشركات المسلمين فلا يحوز  
للولي والوكيل وعبر هذا ان نكاح المؤمنه للمشرک ولا المشرکة للمؤمن وحيث ان  
المفعول الثاني في قوله تعالى ولا تمسكوا غير مذکور يفسر ان يحكم بحرمه  
مطلق الانكاح فلا يحوز للولي المسلم مثلاً ان يسكن امته الكافرة المشرك و  
لا المشرکة لاسه المشرك ولكن قوله تعالى واعد مؤمن . والعايه يدلان  
على ان المراد من المحدود المؤمن والمؤمنات

(٤) حرمة نكاح المشرك والكافر المومسه ، وهي تفهم من حرمة الانكاح  
ومن قوله تعالى فلا ترحموهن . وكذا العكس

١ - ويمكن ان يحتمل الكراقر على غير الكتابيات بعد حوار نكاحها على المسلم  
الاصلي وحرمتها على المسلم المسيوي بالكفر وسأنتي ما هو الحق فيما بعد .



(٥) جوار نكاح الكتابية اشداء للمسلم للآية الاخيرة ومقتضى الاطلاق  
عدم الفرق بين الذميات وغيرهن .

هذا ما يتعلق بالكتاب العربي واما السه فالبث جملة من رواياتها.

(١) في صحيح زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : و  
المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فقال . هي منسوخة بقول ولا تمسكوا  
بمعصم الكوافر <sup>(١)</sup> .

اقول لابد من رد علمه الى من صدر عنه ادعاء الى عدم صحة النسخ  
المدكور سواء على تقدم نزول الآية الثانية على نزول الآية الاولى ينافيها ما دل على  
حوار نكاح اليهودية والنصرانية كصحيح ابن سنان <sup>(٢)</sup> وصحيح معاوية بن وهب و  
غيره <sup>(٣)</sup> وصحيح ابي بصير <sup>(٤)</sup> ولاجل هذه الروايات يعمل مادلا على منع نكاح  
اليهودية والنصرانية كصحيح ابن مسلم <sup>(٥)</sup> وموقفه من حهم بناء على صحة دلالتها <sup>(٦)</sup>  
على الكراهة .

(٢) صحيح ابن سنان والعلني عن الصادق عليه السلام في حديث . قال سألته عن  
رجل هاجر وترك امرأته مع المشركين ثم لحقت به بعد ذلك ايمسكها بالنكاح  
لاول او تنقطع عصمتها ؟ قال بل يمسكها وهي امرأته <sup>(٧)</sup> .

١ - ص ٤١٠ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٤١١ ج ١٤ الوسائل .

٣ - ص ٤١٢ ج ١٤ .

٤ - ص ٤٢٠ ج ١٤ .

٥ - ص ٤١٠ ج ١٤ .

٦ - ص ٤١٠ و ص ٤١١ ج ١٤ وفيها ايضا نسخ آية العلية بآية مع نكاح المشركات  
ولا شك في اظهره ، المشرك والمشركة لا يشملان الكتابي والكتابية في عرف القرآن .

٧ - ص ٢٦١ ج ١٤ الوسائل .

اطلاقه يقتضي عدم العرق من ما قبل العدة وما بعدها بكثير كما ان مقتضى ترك الاستعمال شمول الحكم للمشر كين واهل الكذب

بل في الجواهر اذا سلم روح الكتابية فهو على تكاثر سواء قبل الدخول او بعده ، لا خلاف احده ، بل في المالك وعنده الاحصاء بل ولا شك على المختار من حوار تكاح المسلم المتأمة ابتداء ، فضلا عن الاستدامة ، بل وعلى غيره لضعف الاستدامة عن الابتداء .

اقول : مقتضى اطلاق قوله تعالى ولا تمسكوا بمعصم الكواهر حرمة تكاثرها استدامة مطلقا فيشكل قول صاحب الجواهر قدمه وغيره بالاولوية و ضعف الاستدامة عن الابتداء ، نعم هو قابل للتقييد بالصحيح المذكور فاداسلمت فهي على رزجنه . الاولى واما اذا لم تسلم فان كانت عبر كتابية فقد بطلت رزجنها بلا اشكال وان كانت كتابية بطلت على اشكال و تردد لضعف ما استدلل له من الاحصاء والروايات فان الاول منقول والثاني في اسناد ضعيف والله العالم بل ولعل المتدبر في بقاء الرزحية في صورة اسلامها مع ملاحظته اطلاق الآية وقوعه ضمن العدة فاذا اسلمت بعد زمان العدة لابد من الاحتياط بتحديد العقد فتأمل والله العالم

(٣) صحيح المزني عن الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان تقيم معه ؟ قال اذا اسلمت لم تحل له ، قلت فان الروح اسلام بعد ذلك ايكون على التكاح ؟ قال لا - تر روح تزوج جديد<sup>(١)</sup> وفي تكاح الجواهر<sup>(٢)</sup> قال : لا الا بتزويج جديد .

وفي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا اسلمت امرأة و زوجها

١ - لاحظ ص ١١١ تكاح الجواهر .

٢ - ص ٤١٧ ج ١٤ الوسائل

٣ - ص ١١٢ .

على غير الإسلام فرق بينهما <sup>(١)</sup> .

وقى صحيح ابن الحجاج عن الكاظم عليه السلام . ففى امرأى تزوج نصرانية  
فاسلمت قبل ان يدخل بها ، قال انقضت عصمتها منه ولا مهر لها ولا عدة عليها  
منه <sup>(٢)</sup>

اقول لا بعد استعادة حرمة تزوج المسلمة الكتابى ابتداء من هذه  
الروايات فافهم

ثم ان قصه اطلاق صحيح ابن حبان عدم الفرق بين الكتابى وغيره .

• فى الشرايع ولو اسلمت زوجته - اى روجة الكتابى - قبل الدخول المصحح  
العقد وان كان بعد الدخول وقف المصحح على انقضاء المدة <sup>(٣)</sup> واما غير الكتابيين  
فاسلام احد الزوجين موجب لانساح العقد فى الحال ان كان قبل الدخول وان  
كان بعده وقف على انقضاء المدة <sup>(٤)</sup> والروايات المتقدمة لادلالة لها على توقف  
الانساح على انقضاء المدة فى صورة الدخول

(٤) صحيح زرارة قال . قلت لاسى عبدالله عليه السلام الصرايى تزوج الصرايىة  
عنى الانسارىة حمراء ثلاثين حبرير اثم اسلم بعد ذلك ولم يكن قد دخل بها قبل . وهما  
عنى نكاحهما الاول <sup>(٥)</sup> اقول . قوله عليه السلام بعد ذلك ان دل على تفارق اسلامهما  
فهو والا فيحمل على ما لا بد فى مسبق والمعتبر من التفارق والمعية ما كان كذلك عند

١- ص ٤٢١ ج ١٤ الوسائل .

٢- ص ٤٢٢ ج ١٤ .

٣- فى شرحها من الجواهر وفقاً للاكثر بل المشهور اقول . الظاهر انه لا  
مخالفة معروف فى المسألة .

٤- فى الجواهر : بلا خلاف فى شيء من ذلك ولا اشكال بها وتوى بل لعل الاتفاق  
تلا وتحصيلا عليه .

٥- ص ٤١٧ ج ١٢ الوسائل .

العرف ولا يأنس باستصحاب الحكم الى صورة الدخول ايضاً بطريق ادلى .

(٥) في حجة من الروايات المعتمدة عدم حوار نكاح اليهوديه والمصرية  
على المسلمة <sup>(١)</sup> .

ففي صحيح محمد بن مسلم عن النافع عليه السلام لا تزوج اليهوديه والمصرية  
على المسلمة . ومثله موثقة سماعة المصممة وراد . وتزوج المسلمة على اليهوديه  
والمصرية وقريب منها موثقة عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام وراد فيها . والمسلمة  
الثلاثان واللامه والنصرانية الثلاث لكن الجمع المذكور ليس حجة تعتمد بالهيبة  
بل هو من حقوق الرجة المسلمة فادارت حار كما في الجمع والحالة بالنسبة الى  
ست احيائها واحتملها . وذلك لصحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج  
دمية على مسلمة قال : يفرق بينهما ويصرف ثمن جد الرابي اثني عشر سوطة ونصف  
وصيت المسلمة صرف ثمن الحد ولم يفرق بينهما قلت كيف يصرف النصف ؟ قال .  
يؤخذ السوط بالنصف ويضرب .

اقول : الظاهر سقوط الصرف اذا استأذنها واسترضاه من اول الامر  
هذا كله اذا تزوج لكتابه على المسلمة ، وانما اذا كبح المسلمة على الكتابة  
فلها الخيار اذا كانت حائلة لصحيح ابي بصير <sup>(٢)</sup>

(٦) صحيح محمد بن مسلم عن النافع عليه السلام قال : سألت عن الرجل المسلم  
يتزوج المجوسية ؟ فقال لا ، ولكن اذا كانت لهامة مجوسية فلا بأس ان يطأها و  
يعزل عنها ولا يطلب ولدها <sup>(٣)</sup> الا حوط العمل بآراءه وعدم نكاح المجوسية .

١ - ص ٤١٩ ج ١٢ الوسائل .

٢ - ص ٤٢٠ ج ١٤ .

٣ - ص ٤١٨ ج ١٤ .

## مسائل

(١) هل يعود النكاح الكفرة للكافر ولو كان حريماً للولي المسلم أو الوكيل المسلم؟ الظاهر هو الحوار لما مر من عدم دلالة قوله تعالى: ولا تنكحوا المشركين على الحرمة في المقام لاختصاصها ولو بالنصراف إلى النكاح المسلمات للمشركين ولا حظ .

(٢) لو ارتد أحد الزوجين عن الإسلام أو ارتداً معاً دفعة قبل الدخول وقع المصح في الحال مطلقاً ، سواء كان الارتداد عن فطرة أو حلة بلا خلاف أحده فيه . مبني على : لا حصاص بقسمه عليه ؛ بل من أهل العلم كافة في الأول على ما عن التذكرة ، لعدم حوار نكاح المسلم والمصلحة كاهنة وكافراً ابتداء واستدامة ، ولو كتبا لعدم إقرارهم عليه إذا كان ارتداداً ولو وقع بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء المدة من غير فرق في وقوعه من أيهما كان بل من غير فرق في ارتداد الزوجين بين الفطري والملي .

بم أن ارتد الزوج عن فطرة يفسخ النكاح في الحال وإن كان بعد الدخول لأنه لا يقبل عوده بالنسبة إلى ذلك بلا خلاف ، بل الإجماع بقسميه عليه ، كما هي في الجواهر<sup>(١)</sup> .

أقول راجع مادة القتل في حرف القاف فاعلمك تقف على حكم المقام .

(٣) لا يصح نكاح الناصب المعلن بعدادة أهل البيت عليهم السلام ولا نكاح الماصية كذلك ، لأن نكاحهما ما يعلم بطلانه من دين الإسلام مع فرض تدينهما بذلك فهو حينئذ إنكار لضروري من ضروريات الدين ، ودخول في سبيل الكافرين كبيره ممن كان كذلك بلا خلاف أحده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، والمصوم

كأدأن تكون متواترة فيه ، بل هي كذلك ، بل الظاهر تحقق النصب المقتضى للكفر بالنفس والعدواة لواحد من أهل البيت وإن لم يتحدد ذلك دية ضرورة صدق الناصب عليه . فانه العدو المنقضى ، بل الظاهر تحققه بالنصب والعدواة وإن لم يكن معلوماً كما في الجواهر <sup>(١)</sup> .

اقول . الممثلة في الحكم صحيح من سنن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي قد عرف به وعداؤه هل يرزح المؤمن وهو قد علي رده وهو لا يعلم برده؟ قال . لا يرزح المؤمن الناصب ولا يرزح الناصب المؤمن ولا يرزح المستضعف مؤمنة <sup>(٢)</sup>

اقول حمل النهي في الجملة الاحيرة على الكراهة لدليل خارجي لا يكون مسوقا لرفع اليد عن ظهوره في الحرمة في غيرها . واما معنى النصب فيطلب من غير هذا الكتاب ، وان كان مقتضى طلاقه هو ما ذكره صاحب الجواهر في تفسيره من عدم اعتبار الاعلان فلا حظ

وفي المقام بحث متصل بما حاط عمل النبي صلى الله عليه وآله والحسن والسيادة عليه السلام (٤) الظاهر عدم اعتبار تسمية الرذخين في الإيمان بالمعنى الاخص ويجوز الاشبهى تكاح المسلمة المخالفة له في المذهب ، ولعله مما لا خلاف فيه لعدم دليل على الاعتقاد .

واما تكاح المخالفة للمؤمنة فهو ايضا حايث على الاقوى خلافاً للمشهور المدعى عليه في معكى الخلاف والمسوط والرائر والمنة وغيرها الاجماع ففي صحيح ابن سنان قال . سألت ابا عبد الله عليه السلام ثم يكون لرجل مسلمة تعمل من كعبته وهو ارتد ديم يحرم دمه؟ قال . يحرم دمه بالاسلام اذا اطهر وتعدل

١ - من ١٢٣ الوسائل.

٢ - لاحظ صحيح عمر بن ابيان من ٤٢٩ ج ١٤ .

ما كحنته وموارثته<sup>(١)</sup>

وفي صحيح محمد بن مسلم سأل ابا جعفر عليه السلام عن الايمان فقال . ما كان في القلب والاسلام ما كان عليه الشاكح والموارث وتتحقق به الدماء..<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح العللاء سأل ابا جعفر عليه السلام عن جمهور الناس فقال . هو اليوم اهل هداه نردصاتهم ، وتؤدي امانتهم ، وتحقق دمائهم ، وتحوز من كحنتهم وموارثتهم ، في هذه الحال <sup>(٣)</sup> وما دل على المنع . ان صح منداً ودلالة . يحصر على الكراهة جميعاً بينهم من مدكر ، نعم اذا حلف عليها الانحراف من المذهب حرم انكاحها و نكاحها مخالف مذهبها . لكن الحرمة تكليفة محتملة لا يبطال منها المقدور لنكاح صحيح وان عظم الاتم

وفي صحيح زرارة . سئل الصادق عليه السلام عن الصادق عليه السلام تروحوها في الشك ولا تروحوهم وان المرأة تأخذ من ادب زوجها وبقيها على دينه<sup>(٤)</sup>

وفي صحيح محمد بن مسلم عن النافق عليه السلام لا تروحوه الا عرابي بالمهاجرة فيخرجها من دار الهجرة الى الاعراب .

وفي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام لا يصلح للاعرابي ان يشكح المهاجرة فيخرج بها من ارض الهجرة فتعرب بها الا ان يكون قد عرف السنه والحجة فان اقام في ارض الهجرة فهو مهاجر<sup>(٥)</sup> .

اقول فادالم يحرم نكاح الاعرابي للمهاجرة تكليفاً مخافة التعرب هكذا لا يجوز

١ - ص ٤٢٧ ح ١٢ الوسائل

٢ - ص ٤٢٢ ح ١٤ الوسائل .

٣ - ص ٤٢٣ ح ١٢

٤ - ص ٤٢٨ ح ١٢ .

٥ - ص ٤٣٥ ح ١٢ .

تكللها بنكاح المحال في المؤمنه مع خوف ضلالها وفهرها على دمه  
 هذا يحمل الكلام في ما عدا الكفر ولو اجمعه عن النكاح وقد تلخص مما ذكره:  
 (١) حرمة نكاح الكافرة عن الكفارة على المسلم  
 (٢) حرمة نكاح المشركين والكافرين للمسلمات ، ونكاح الكافرة للمسلم  
 (٣) حرمة نكاح الكافر على المسلم ولو كانت  
 (٤) حرمة نكاح المجوسية ، على تردد  
 (٥) نكاح الكذبة على المسلمة من دون دمه  
 (٦) حرمة نكاح الناصب والخاصة ، على اشكال  
 (٧) حرمة نكاح من يدعى لاحد اهل البيت على المسلم او المؤمن او المسلمة  
 المومنة

### ١٦٢٠ (١٦٢١) اللعان

يحرم التباكح بين الملاعن والملاعنة لصحيح العلي عن الصادق عليه السلام  
 سأل عن الرجل يهدى امرأته ؟ قال : بلاعنها ثم يعرف مسهب فلاجل له ابتداء<sup>(١)</sup>  
 وفي صحيح زرارة : داود عنه عليه السلام في الملاعنة اذا لاعنها زوجها لم تحل  
 له ابتداء واما اللعان وشروطه وبحوثه فليس المقام مقام بيانها

### ١٦٢٢ (١٦٢٣) اللبس في الجملة

اذا قبل الرجل مملو كتنها شهوة تحرم على ولده ، كما يدل عليه صحيح المرتضى<sup>(٢)</sup>  
 وفي صحيح اخر عن الصادق عليه السلام في الرجل تكون له الحادية افتحل لانه ؟

١ - ص ٣٧٩ ج ١٤ الوسائل.

٢ - ص ٣١٧ ج ١٢.



فقال : ما لم يكن جماع او مباشرة كالجماع فلا بأس <sup>(١)</sup>.

استعادة الحرمة لأجل مطلق اللبس عن شهوة عشقة والمسألة لغير وجهها عن محل الا تلاوعر حدير المبحث عنها ولا حظ ما مر بمسوان مملوكة الاب أو الابن المدحولة

### (٦٢٤) (٦٢٣) النسب

قد الله تعالى : حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وحالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت <sup>(٢)</sup>

اقول لا شك في حرمة امهات الام وامهات الاب من الحداث وبنات البنات فمألفة بنات الابن كذلك ، ولكن في دخول الحداث في الامهات وبنات البنات في بناتكم المدكورتين في الآية تردد وعليه فتمتد الحرمة الى دليل خارجي كالاجماع والضرورة .

ومما يجب التذاهر - فقدم ذكر وجوها لدخول العليات والاولات <sup>(٣)</sup> في الآية الكريمة حتى دل في آخر كلامه ، فمن الغريب احتمال بعضهم ان المراد في الآية خصوص ما لا واسطة فيه ، والتحریم في غيره قد استفيد من السنة ولكن الوجوه التي ذكرها لا تنفع المحقق والمرايه متنوعة وان كان استناد حرمة زوجة

١ - ص ٢٢١ ج ١٣ الواسيل .

٢ - النساء ٢٣

٣ - المراد بالعليات (الجدنة) وان علت لآب كآب اولام و (عمة الاب) اي اجدت الجدنة لآب لآب اولام ، ولهما (عمة الام) اي اجدت الجد له كذلك و (عمة الجد) (وصة الجدنة) وهكذا وحالة الام والاب و (نخالة الجدنة والجد) وهكذا بالامارات بنات الابن والبنات وبناتهن وهكذا وبنات الاخت والاح وهكذا ولا فرق في الاح والاحب ان يكونا لآب اولام اولهما وكذا في العمة والخالة .

المعد لي قوله تعالى ولا تمسكوا ما بكح أي أنكم في الرواية المعتبرة تؤيد  
مختاره<sup>(١)</sup>.

### وهنا فوائد

(١) الأولى المتبادر من الآية أن الحرمة على أحد الطرفين في المهر محرمة  
الأحر ومحرمة على الأم والست مثلاً كإباحة الأب - لا - وهذا الحكم يقتضي أن حرمة  
اليوم في دين الإسلام

(ثانية) بعد عدم بطلان الحرمة بالأب والجد المجرى به الأب والجد والقبول  
أو الإباحة والوطى؛ أحد رخص المفسرين ثانياً في قوله تعالى إنما ملك  
أماكم أنفسكم من الوطى لبيان كإباحة المملوك (بكن بعده امرأان  
(١) قوله تعالى ولا تمسكوا - بكح - أي به من يوجب صرف  
الدهن إليه دون الوطى في الآية.

(٢) المراد حينئذ من أنه لم يرد حرمة - مع الأصناف - لعدم كونه  
لا يقتضي بعد إباحته من حيث الآية - مع أنها - قد هي غير من الملامية للاختصاص  
والانفصال - مع - يؤيد قوله تعالى (١) في جمعها من الإباحة - من المجرم هو  
من الجمع بينهم في الإباحة - من أم يصدق بينهما - مع - يعني هذا ولاست  
علاج الاستثناء لعدم كونه من باب الكساح

ثم الكساح ليس وهو من مذهب لا يوجب الإباحة - مع - معناه فهم بمعنى من  
من الذي يحتمل تعدد - مع -

(١) الوطى معون - الإباحة (بردمكي كردن معوان دن - شهر - دن)

(٢) العقد وإن لم يتفق بعده الدخول، بل وإن لم يقصده من الابتداء.

١ - وهي صحيحة بحمد من سبغ عن حديثها (ع) ص ٢٥٦ ح ١ - برهان

(٣) النكاح بمعنى الارتداج (زناشویی) الذي هو بناء قلبي واعتبار نفسي في مكشوف دلالات التي اعتبرت في عقد النكاح ، وهذا هو الاظهر لما حققنا في حواشينا على كفايه الأصول من وضع العاقد المعاملات عالياً للاستدلال بالمسمات اي لكشف والمشكوك بها

لان نقل اللفظ لنكاح ورد بمعنى الدخول والعقد ولم ير بمعنى الاعتقاد المعنى واللفظ ، لكنه مدغم بان المقيد ليس محذور لفظ او عمل بل اللفظ الكاشف عن اعتقاد معنى متقدم ، ولا يعتبر في تحريره عقار طري لآخر كما يظهر من خطبات الآيه

١- لثالثة لا فرق في صدق العاقدتين المأخوذة في الآيه عرفا بين كونها عن نكاح صحيح او سباحة فيجب ، وعدم ثبوت السبب بالرد والاحكام في غير النكاح<sup>(١)</sup> لا يجوز رفع اليد عن الدلالة اللفظية في المقام وهذا مما لا خلاف فيه عندنا فتحرر الام على انها مالا ان ولدته من ار ، فالماط في التحرر هو صدق العاقدتين المد كورة عرفا .

### ١٦٤٨، ١٦٤٥) النظر الى المملوكة عن شهوة

في صحيح النبطي عن الرضا عليه السلام ان حردها اي العارية ونظر اليها شهوة حرمت على امره وامه قلت ، وانظر الى حدها فقال - اذا نظر الى فرجها وجدها بشهوة حرمت عليه .

وفي صحيح جميل قلت لابي عبد الله الرضا عليه السلام اني اذا نظرت الى

١ - السبق عدم ثبوت السبب بالرد في بعض الاحكام ولا يقطع بعدمه في جميع الاحكام ولما وردت بالجملة لا يعمد على الاجماع لمقتولة وجودها واعتماد هو سماع الادلة اللفظية في كل مورد بعد صدق السبب عرفا من الرضا .

تُحل لاسه ؟ فقل : نعم الآن يكون نظر الى عورتها<sup>(١)</sup>

وفي صحيح ابن سنان عنه الخلا في الرجل تكون عنده الحارية يعزدها و  
ينظر الى جسمها نظر شهوة هل تحل لاسه ؟ وان فعل ابوءه هل تحل لاسه ؟ قال :  
اذا نظر اليها فطير شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم تحل لاسه وان فعل  
ذلك الاين لم تحل للاب<sup>(٢)</sup>

اقول تحديد الحكم يطلب من المطولات .

### (٦٤٩) (٦٥٠) استيفاء العدد

اذا استكمل الحر ، اربعا بالعقد الدائم حرم عليه مع وجودها عنده نكاح  
ما اراد دواماً اجماعاً من المسلمين بل ضرورة من الدين وما عن طائفة من الريدية  
من حوار نكاح نصح لم تمت بل المحكى عن مشائخهم التراث من ذلك كما في  
الحواهر

• اما النكاح بالعقد المنقطع فمر محدود و كذا ما تملكها البعير وقد  
نص في الحواهر عن الاول الخلاف وعن الثاني الخلاف بين المسلمين فصلا عن المؤمنين  
وقد . بل لعله من ضروريات الدين كما انه يقال في الاول في رد المسالك : قلت  
لأن مدعوى ضرورة المذهب على ذلك فصلا عن الاحماع<sup>(٣)</sup>

### (٦٥١) (٦٥٢) الايقاب

قال صاحب العروة - قدس - من لا ط بعلام فادق ولو بعض الحشفه حرمت

١ - ص ٣١٢ ج ١٤ الوسائل

٢ - ص ٣١٨ ج ١٤ .

٣ - راجع ص ٣٩٩ وص ٤٠٠ وص ٤٠١ وص ٤٠٢ وص ٤٠٦ وص ٤٠٧ وص ٤٢٦

وص ٤٢٧ وص ٤٢٨ وغيرها من الجزء الرابع عشر من الوسائل .

علمه أنه إذا ان علت ومنتته وان نزلت واحته من غير فرق بين كونهما صغيرين  
او مختلفين ولا تحرم على الموطوء ام الواطى و منتته واحته على الاقوى . . و  
الظاهر عدم الفرق في الوطى بين ان يكون عن علم وعدم واختيار او مع الاشتاء  
كما اذا تفخيله امرأته او كان مكرها ولو كان الموطوء ميتا فهي التحريم  
اشكال 'الح

اقول . الروايات الواردة في المقام كلها ضعيفة سداً <sup>(١)</sup> فلا بد من استمداد  
الحكم الى الاجماع وحيث انه دليل لى يقتصر على القدر المتيقن .  
هذا تمام كلام محضراً في المناكح المحرمة .

### (٥) نكاح من مات زوجها

يقول الشهيد الثاني (٥٥) في احكام كتاب الطلاق من شرح اللمعة و روحنة  
المائتة تمتد في الوفاة من حين بلوغ العصر بموته وان لم تست شرعاً لكن لا يجوز  
لها التزويج الا بعد ثبوته .

اقول . هذه امرأة يحرم نكاحها و ان خربت من العدة ممضى زمانها من  
حين العصر و مع ذلك لا يجوز تزويجها و تزويجها . و على هذا ممكن ان يجعل  
موت الزوج من اسباب المناكح المحرمة في الحمله و ساقى تفصيل القول فيه  
في عادة الترمص في قسم الواحات اشاء الله تعالى

### (٥) نكاح البهيمة

يحرم وطى البهيمة لموثقة عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يشكخ بهيمة  
او بذلك فقال : كل ما نزل به الرجل مدته من هذا وشبهه فهو زنا <sup>(٦)</sup>

١ - ص ٣٣٩ وص ٣٤٠ ج ١٢ الوسائل .

٢ - ص ٢٦٥ ج ١٢ .

اقول طاهر الرواية كون الحرمة من جهة الاستثناء وامادته الحيوان من دون انزال فقد مر محته في اول الحر الاول .

### (٥) المنكر

قل الله تعالى . وينهى عن العشاء والمنكر والمعنى <sup>(١)</sup>  
 والمنكر منهى عنه بهذه الآية وعشرها من الآيات الكريمة ، بل النهى عنه واحد كعامة غير . بل ليس سوى المحرمات ، ما انكره الشارع الاقدس فلاحكم حدوده ويحتمل ان يراد بالمنكر ، ما انكره المقول او العادات العامة ولم يكن في الدين ما يعالفها فتدبر

### (٦٥٧) النسيمة

فان رسول الله ﷺ في صحيح ابن مبان عن الصادق عليه السلام استحكم شراركم ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال المشاؤون بالنسيمة المفرقون من الاحبة الساغون للشرآء المعائب <sup>(٢)</sup> .

و قال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس الحنة محرمة على القذابين المشائين بالنسيمة <sup>(٣)</sup> .

والرؤايات في المقام كثيرة بحيث انها مع ضعف اسنادها لا تحتمل الكذب والاختلاق .

قل الشيخ الاسارى (قده) في مكاسبه النسيمة محرمة بالادلة الاربعة ؛ و هي نقل قول الغير الى المقول عنه . قال الله تعالى وينقطعون ما امر الله به ان يوصل

١ - النص .

٢ - ص ٦١٦ ح ٨ الوسائل

٣ - ص ٦١٧ ح ٨ .

ويعسدون وفي الارض اولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار والتمام قاطع لما امر الله  
صلته ومقد (١)

ثم انه قد ساج ذلك لبعض المصالح التي هي أكد من مفسدة افشاء السر  
قال سدد الأستاذ العوثي لاختلاف بين المسلمين في حرمتها، بل هي من  
سروريات الاسلام و هي من الكسائر المهلكة وقد نواترت الرذائل من طرق  
الشيعة ومن طرق العامة على حرمتها وعلى كونها من الكسائر، بل يدل على  
حرمتها جميع ما دل على حرمة الفية وقد استقل العقل بحرمتها لكونها قيمية

### (٦٥٨) نية الحرام

به الحرام نستوجب استحقاق العقاب عقلاً لانه حرمة على المولى و هناك  
لحرمة، وهذا فليكن واسماً حاداً وان لم ير نص به سبحانه الاضاري فقدم ولكن  
لاشك في استحقاقها العقاب بل يمكن ان نقول بالحرمة الشرعية ايضاً لما مر من  
حرمة الرضا بالحرام وحرمة حب شيوخ العاجزة، بل بالادلة، و نقوله تعالى  
ذلك الدار الآخرة نعملها للدين لا يردون عسواً في الارض ولا فساداً والعاقبة  
للمتقين (القصص ٨٤) يدعوى دلاله عدم حمل الحنة لمرئى العلو والفساد على  
حرمة ارادتهما فاداً الحقما عرهما بهما تم المطلوب وفسد في مادة التجري  
في الجزء الاول ما يرتبط بالمقام.

نعم في رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان المؤمن ليهم بالحسنة ولا يعمل  
فتكتب له حسنة، فان هو عملها كتبت له عشر حسنات، وان المؤمن ليهم بالسنة  
ان يعملها فلا يعملها فلا تكتب عليه (٢).

— السيد الأستاذ في الاستدلال بالآلة كلام لاسط ص ٤٣٤ ج ١ مصباح الفقاهة  
وهو عتدي مطلوب فيه وقد مر في بحث قطع الرحم مراجع حرف الفاء .  
٢ - ص ٣٢٥ ج ٥ بحار الأنوار لطبعة الحديثة لكن في السد عثمان بن عيسى وهو  
ضعيف على الأصح.

و في صحيح العجيل بن عثمان المرادي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
 قال رسول الله ﷺ : بهم العبد لحسنه كتب الله له حسنة بحسن يثقه .  
 بهم بالسبئية ان يعملها وان لم يعملها لم يكتب عليه شيء . وان هو عملها احل سبع  
 ساعات . قال صاحب الحيات لصاحب السئات وهو صاحب الشمال لا تجعل عسى  
 ان تنفعها بحسنة محووها فان الله يقول : ان الحيات يدهن السمات . او  
 الاستغفار فان هو قال : استغفر الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة العرور  
 الحكيم العفور الرحيم ذو الجلال والاكرام واتوب اليه لم يكتب عليه شيء . وان  
 مضت سبع ساعات ولم تنفعها بحسنة ولا استغفر . قال صاحب الحيات لصاحب السئات  
 اكتب على الشقي المعروم <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح كبير ابن حسنة - ساء عني انه اس اعين - عن الصادق عليه السلام  
 عن الماهر عليه السلام ان الله قال لادم عليه السلام ما آدم جعلت لك ان من هم من يربك حسنة  
 لم تكتب عليه . فان عملها كتبت عليه حسنة . ومن هم منهم بحسنة وان لم يعملها  
 كتبت له حسنة . وان هو عملها كتبت له عشر <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح حميد عن الصادق عليه السلام ادا هم العبد بالسبئية <sup>(٣)</sup> لم تكتب عليه  
 ادا هم بحسنة كتبت له <sup>(٤)</sup> الى غير ذلك من الروايات

ويمكن ان يقال ان عدم الكتابة لا يدل على عدم الحرمة ففي صحيح زرارة عن  
 احدهما عليه السلام لا يكتب الملك الا ما سمع . وقال الله عز وجل : وادكر ربك في

١ - ص ٣٢٦ ج ٥ بحار لا يور تشهد الرواية على ان عدم الكتابة لا يدل على عدم

الحرمة . سم لاشك في دلالة على عدم العقاب ولو عموا ونفصلا منه تعالى

٢ - ص ٣٧ ج ١ الوسائل .

٣ - في البحار : بيضة ص ٣٢٧ ج ٥ الطبعة الحديثة .

٤ - ص ٣٧ ج ١ الوسائل .



نفسك تصرعاً وجميعاً قال - لا يعلم ثواب ذلك الذكر في نفس العبد غير الله تعالى (١)  
 لكن هذا الاحتمال خلاف الانصاف ون الروايات طاهرة في عدم حرمة  
 اللهم المذكور ولو دونوا المعوق فلا بد من حمل هذه الرواية على محمل غير منافي  
 لتلك الروايات ولا تنافي بينها وبين قوله تعالى - لا يريدون علواً في الارض  
 ولا فساداً سواء على دلالتها على الحرمة لا يمكن تخصيص الروايات بالاية الشريفة  
 في ارادة العلم والفساد فقط ، والمقام من المشكلات فان الروايات تنفي او تنعز  
 العقاب عن مطلق التحري وقوله مشكل جداً

والاشكال كل الاشكال في صحيح الفصل لم تقدم ادعير طاهر او يقبل المحمل  
 على ان التي لا تكتب هي نفس السنة ، وهذا مما لا اشكال فيه عقلاً و أما الكلام  
 في ان نفس هذا القصد الذي محله يستحق العقاب عليه يكتب ولا ، و صحيح  
 الفصل يدل على الثاني .  
 العقل

وعليه المحتمل امران :

(الاول) ان ترك ظهور الرواية ويحمل على ما يحمل سائر روايات الباب  
 و يرد علمها الي من سدر عنه ، فانه مخالف للحكم العقلي ضرورة ان قانون  
 العمودية والربوبية على عدم المحالفة والمصان

(الثاني) احتصاص حرمة التحري بمحور الرواية المختصة بالنسبة المحرور  
 ويحرم التحري فيه ، اذا قلنا بفعل بقصد الحرام حينما من العقل والنقل ، اللهم  
 الا ان يقال انه من التخصيص في الاحكام العقلية وهو بطل ويمكن ان يحاط عنه  
 بان الثالث بالعقل هو استحقاق العقاب ، والمنفي بالمقل هو فعلته عموماً تفصيلاً كما  
 يدل عليه صحيح الفصل حيث علق كتابة السنة ايضاً على عدم الحسن والاستغفار  
 فتأمل

### (٤٥٩) نهر الوالدين

وهو من حرمة العرآن وقد مر صحنه في مادة العفوف في حرف الهمزة فلا حرج.

### (٤٦٠) نهر السائل

قل الله تعالى: وأما السائل فلا تنهر.

يعتدل النهي على الارتداد، ويعتدل حمله على الحرمة واحتصاص النهي بالنبي لا كرم الله وجهه ويعتدل التعميم وحرمة على كل مسلم عند نهر السائل وحرمة رائداً عن ما حوت المسيرة المستمرة برمان المعصوم على وجه

### (٤٦١) النهي عن الصلاة

وهو نهى عن المعروف ولا شك في كونه منصوصاً للشريعة وهو حرام لا يستحق العقاب بل لا فرق بين الصلاة وعمرها وإن كان الأولى منصوبة بموالاتها قل الله تعالى: آيت الذي نهى عبداً إذا صلى<sup>١</sup>  
وقال تعالى: المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرزون بالمنكر ويأثمون عن المعروف ويفسرون أسديهم<sup>٢</sup> وهل يحرم النهي عن كل معروف وإن كان عاماً عرفاً وحباً فيه تردد

١ - آيت ٩.

٢ - التوبة ٩٧.

## حرف الواو

### (٦٦٢) وصل قاطع الأئمة

مرتفسره ودلله في حرف القاف في مادة القطع فلاحظ

### (٦٦٣) وضع الجنب والحائض شبثا في المسجد

قال المأفر عليه السلام في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم الحائض والجنب لا يدخلان المسجد ولا يحذان من المسجد ولا يصعدن فيه شيئا ، قال زرارة قلت له : وما بالهما يأخذان منه ولا يصعدن فيه ، قال : لانهما لا يقدران على احد ما فيه الأئمة ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره <sup>(١)</sup> .

معنى إطلاقه عدم الفرق في كون الوضوء من خارج المسجد أو داخله في حالة العبور أو السمك والتعلل عبر واضح كل الوضوء ليستفيد منه احتصاص الحكم بصورة الآخر فتكون الحرمة لأجل الدخول كما يظهر من سيدنا الحكيم عليه السلام .

### (٥) الوضوء بعد الغسل

قد ورد عن المأفر عليه السلام والصادق عليه السلام أن الوضوء بعد الغسل بدعة <sup>(٢)</sup> والمقدم

١ - ص ٤٩١ ح ١ لومائق

٢ - ص ٥١٤ ح ١

دليل طويل ، لكن كلمة البدعة لا تدل على الحرمة الدائمة كما لا يخفى

### (٥) الوضوء بالماء النجس

قال صاحب الحدائق : « من الطاهرات لا خلاف في تحريم الوضوء بالماء النجس » وإنما الخلاف في المعنى المراد من التحريم في هذا المقام . فقل المراد به المعنى المتعارف وهو ما يترتب الاثم على فعله مع بطلانه ، وقيل انه عبارة عن مجرد البطلان . والاول حتمار جماعه . وعللوه<sup>(١)</sup> اقول : لا بد من القول بان لحرمة تشرعية ، واما الدائمة فلا مجال لها

### (٥) وطء الحنطة والشعير

سأل هشام بن سالم في الصحيح « عند الله عز وجل عن صاحب لما يكون على سطحه الحنطة والشعير فوطئه يصلون عليه ، قال : فصب ثم قال لو لا اني اري انه من اصحاب المعشقة<sup>(٢)</sup> .

اقول : لا احد عا خلا قاتلا ، بالحرمة سوى صاحب الوسائل رحمه الله والالتزام بها مشكل جدا

### (٥) وطئ الحائض والمحرمة والمعتكفة

قدم ما يتعلق بها في حرف الحيض فلاحظ

### (٦٤٥) وطئ الزوجة الصائمة

المفهوم من مذاق الشرع انه لا يجوز وطئ الزوجة الصائمة اذا كان الصوم

١ - ص ٣٧٠ ج ٢ الطبعة الحديثة من الحدائق .

٢ - ص ٦١٠ ج ١٦ الوسائل .

واحدا عليها بحيث لا يجوز لها الاطوار وان كان الروح غير صائم وبالادوية لا يجوز  
اكرامها الاصاله عدم حوار احبار المسلم على غير الحق الواجب عليه ، وادرد عليه  
بعموم ما دل على ثبوت حق الاشتقاق بالصنع للروح الذي لا يما فيه حرمة التمكين  
بكلية من جهة الاطوار واجب عنه بعدم ثبوت ما يدل على عموم الحق المذكور  
ووجوب اطاعة الروح مقيد بنصر المعصية ، وهل يجوز له وطئها في حال نومها  
حتى في صوم رمضان اذ المذهب الصوم على الروح فيه اشكال ولعله لا مانع من الرجوع  
الى المنة فتدبر

### ( طء الزوجة المفصاة )

حسبى على تحريره الاحماع من جماعة من الفقهاء (رس) <sup>(١)</sup> وليس له ذلك  
معتبر لفظي وامله لاحله خالف فيه بعضهم ، والاحتياط سيئله واضح

### ( ٦٦٧، ٦٦٨ ) طء الزوجة على المظاهر

قال الله تعالى : والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة  
من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خير فمن لم يجد هيام  
شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا <sup>(٢)</sup> .

وفي العواهر ومنها : اذا اطلق الظهار حرم عليه الوطئ حتى يكفر بالاخلاق  
معتقده ولا اشكال لما سمعته من الكتاب والسنة والاحماع .

وفي معتبرة اسحاق عن الصادق عليه السلام : الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر  
ربه وينوي ان لا يعود قبل ان يواقع ثم ليواقع وقد اجزاء ذلك عنه من الكفارة

١ - من ٩٣ نكاح الجواهر الطبعة القديمة .

٢ - اوائل سورة المجادلة .

فإذا وجد السبل إلى ما ذكر يوماً من الأيام وليذكر<sup>(١)</sup>  
أقول ، وبغير هذا إطلاق الآية الكريمة خلاف لجمع

### (٦٦٩-٦٧٢) وطى الزوجة والامة الميتتين

ويمكن ان يستند الحكم الى اركان المنشأ عن الناشئ من مذاق الشرع ، وربما  
قيل ان الوعى موجب لهشكها ، وقد دلت روايات على حرمة هتك الميت كما مر  
أقول ، ويصعب ادلائه بمنع استمرارية الهتك ، فان «حتضنه بالمؤمنه و  
لأمره حوار وطى الزوجه والامة المستنقش اذا كانت محالفتين ودمشيت  
وربما يملك الممخ «قطاع» زوجته والملكية ، الموت ، ويمكن ان يورد  
عليه عدم الدال ومع الشك يرجع الى استصحاب الزوجية والامانة او احكامهم  
ولعله لا قابل لعدم نظر الروح الى بدن زوجته المنه ، وعلى كل يظهر من بعض  
العهود ان الحكم كان من المملكات والله العالم

### (٥) استيطان الكفار الحجاز

قال المحقق في الشرايع : ولا بدور لهم استيطان الحجاز على قول مشهور  
قال صاحب الحواهر في شرحه : بل في المستهي ومصلحة الميسرة والتدكير  
الاجماع عليه وهو الحق بعد السيرة القطعية التي يمكن استعادة الاجماع ايضاً  
منها مصداق الى ما سمعته من خبر الدعائم ، ولغظه لا يدخل اهل الدمة الحرم ولا  
دار الهجرة ويغري حون منها ، والى خبر من الجراح المروى من طرق العامة  
ان آخر ما تكلم به النبي ﷺ ان قال : اخر حوا اليهود من الحجاز واهل حيران  
من جزيرة العرب متمم بعدم القول بالصل ، والى ما رواه ابن عباس عنه ﷺ ايضاً  
انه اوصى ثلاثه اشياء قال : اخر حوا المشركين من جزيرة العرب ، واحبرو الوفد

سبحو ما كنت احبهم ، وسكت عن الثالث اوقال نسته . . نداء على ان المراد من حرية العرب في هذه الاحاد العجاز خاصه . . وقيل ان كنت لا اعرف القائل قبل المصنف : المراد به اى العجاز مكة والمدينة نعم هو معك عن الفاضل في جملة من كتبه ، ولعل الادلى الرجوع الى ما يسمى الآن حجازاً كما فى المسالك ... اقول الحكم بعد بحث الى دليل يصلح لاثباته كما لا يخفى على الحبير

### (٦٧٣) مواعدة النساء سرا

قال الله تعالى ولا تجد علم الله عندكم متذكر لديهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفاً<sup>(١)</sup>

قال الصادق عليه السلام في تفسير قوله ولكن . هو الرجل يقول للمرأة قبل ان تنقضى عدتها : اوعده است آل فلان ليعرض لها بالخطبة ويعنى بقوله (الا ان تقولوا قولا معروفاً) التمرى بالخطبة وقال فى صحيح اخر فى تفسير الآية المذكورة ايضاً : السر ان يقول الرجل موعده است آل فلان ثم يطلب اليها ان لاتسقه بنفسها اذا انقضت عدتها قلت فقوله الا ان تقولوا . قال هو طلب الحلال فى غير ان يعزم عفة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله<sup>(٢)</sup> .

وقال فى موثقه عبد الرحمن فى قول الله عز وجل . الا ان تقولوا قولا معروفاً يلقيها ويقول انى منك لراعى وانى للنساء لمكرم ولا مسقيني نفسك ، والسر لا يغلو معها حيث وعدا<sup>(٣)</sup>

١ - البقرة ٢٣٥ .

٢ - من ٢٢٧ ج ١ تفسير البرهان .

٣ - من ٣٨٤ ج ١٤ الوسائل .

اقول المستفاد من مجموع الآيه المذكورة والروايات حرمة الخلوة مع المعتدة ولو ليعر من لها ما يحضه فلان من حمل الاستثناء في الآية لحرمة على المنقطع وقوله في الرواية الثالثة ثم نطقت اليها بحمل على الكراهة لاحل الرواية الاخيرة .

وه حطية ذات البعل والرجعة بعد تقدم حرمتها ولو تعرباً في حرمة الحاء في مادة المحطية بعد بحكم بحرمة الحدة مع الحنة لخصتها بـ لا وهو تردد

### (٤٧٤) الولاية من قبل الحائر

قد رسول الله ﷺ كما في مه نعة السكوني عن الصادق عليه السلام انه اذا كان يوم القيمة ماضى مسددين اعوان الظلمة ومن لا في لهم دواء او ربط كساء ، ومدا لهم مدة قلم ، فاحشروهم معهم<sup>(١)</sup>

اقول الموطع من قبل الظالم بعد من اعوانه ، فاصلاق الرواية يدل على حرمة الوطيعه من قبل الظالم وصحة رواية الشخص عنه ومؤثر لدولته ودل عليها اذ شعر بها صحيح الولد بن مسبح<sup>(٢)</sup>

يقول مسدد الاستاذ الحوثي الطاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في حرمة الولاية من قبل الحائر في الحملة وتدل عليها الاحاديث المستفيضة بل المتواترة انتهى وهي صحيح علي بن يعقوب قل قال لي ابو الحسن موسى بن حمزة عن النبي ﷺ ان الله تعالى مع السلطان اولياء تدفع بهم عن اولياءه<sup>(٣)</sup>

تدل الرواية مطلقها على حلية بعض اقسام الولاية من قبل الحائر ، لكن

١ - ص ١٣٠ ج ١٢ الوسائل

٢ - ص ١٣٥ ج ١٢

٣ - ص ١٣٩ ج ١٢ .



ليس فيها ماريين وجهه وهي حسنة الشحام قال سمعت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول من تولى امرأ من امور الناس فعدل وفتح بابها وروى ستره ونظر في امور الناس كان حقا على الله عز وجل ان يؤمن بدعته يوم القيامة ويدخله الجنة <sup>(١)</sup>.

فقد ليس مراد الرواية تولى الخلافة فيها تولى جميع الامور لا تولى امر من امور، كما انه ليس مرادها التولى من قبل الامام الحق لان الاوصاف الراضية هي عصر الصادق عليه السلام توجب اصراف هذه الرواية وامثالهم عنه، ولا قبل من شمول الرواية للمقام مطلقا.

ثم ان الرواية تنبئ ما اهلته ما بينها من جهة الجوار وهو العدا وخدمة الناس قال شيخنا الانصاري قدس سره مكاسبه ثم انه يسوع الولاية المدكسوة امر ان احدهما القيام بمصالح العباد الاحتلاف على الظاهر المصرح به في المحكي عن بعض ...

ولكن يشكل الاحد مطلق الرواية فيما اذا علم بان الدائر يكرهه على بعض المحرمات اذا تولى مناصبا بل الجمع متعده

وهي صحيح العملي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم وهو في ديوان هؤلاء وهو يحب آل محمد ومخرج مع هؤلاء في معيهم فيقتل تحت رايهم قال . معنه الله علي منه ، قال . سألته عن رجل مسكين خدمهم (دخل معهم) رجا ان يعيب معهم شيئا ومعنه الله به فمات في معيهم ؟ قال . هو بمنزلة الاحير انه لما يعطى الله العباد على قيامهم

وهي موثقة عمار عنه عليه السلام سئل عن اعمال السلطان يخرج فيه الرجل قل . لا ، الا ان لا يقدر على شيء ما ككل ومشرب ولا يقدر على حيلة ، فان فعل فصار في يده

شيء، فبيعت بحمسه لى أهل البيت<sup>(١)</sup>

أورد الصحاح تدل على حرمة بيع الولاءة بقصد عدوهم وأعدائهم ولا يهى بقصد معاشه وغيره حادثة. ثم اطلأوه عقيد بالموثقة الدالة على حرمة في صورة عدم شغل حر يلقى معاشه والمعدة للولاية أمر أن أحدهم خدمة لداين ثابتهما الواحد، ثم لا بد من قصد العدو رفر ص عدم اشتراكه في تكليف محرر على آخر فلا حظ وأما الخمس فلا بد من مراعاة كتاب الخمس في تحفة رة لله العالم بجمعة الأحكام ولاحو

### (١) التولي في الحرب

قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقسموا الدار كفر ولا رخصاً ولا تولواهم لأعداء ومن يوالهم يومئذ ذرهم الا متحرفا قتل او متحرفا الى فقههم بآءه من الله ومأواه جهنم وبئس المصير<sup>(٢)</sup>

أورد لاحظ التفصيل في حرف الم في مادة العرار<sup>(٣)</sup>

### ( ) تولي غير المولى

في رواية الحسين بن عنوان عن جعفر بن محمد عن اسحق بن عمار في صف رسول الله ﷺ صحيفه فتحوها فوجدوا فيها أن عتي الدار على الله القاتل غير قتله ومن توالى غير مواليه فقد كفر بما ارل على محمد ﷺ<sup>(٤)</sup>

١ - ص ١٤٦ ح ١٢ الوسائل.

٢ - الاقبال ١٦ - ١٧ .

٣ - الكفار عدوا وان كانوا مكلفين بالفروع كتكليفهم بالاصول على ما ذكرنا في الجرد اثني من صراط الحق غير أن القول بكليفهم حتى لو كانوا محاربين يمثل هذا الحكم وبظايره لا يخلو عن اعوجاج في ليلقة

٤ - ص ١٧ ح ١٩ لوسائل

وفي رواية حماد بن عمرو وأبو من محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن  
 آدائه عليه السلام في وصيه السيوف عليه السلام لعلي عليه السلام يا علي من انتمى  
 لعنه الله ومن تولى غير مواله فقد كفر بما أنزل الله عز وجل <sup>(١)</sup>

وفي صحيح موسى عن كلب الأسدي عن الصادق عليه السلام أنه وحده في رواية  
 سيف رسول الله صلي الله عليه وآله جميعه مكتوب فيها لعنه الله والملائكة على من أحدث حدثاً أو آوى  
 محدثاً ، ومن ادعى إلى غير أبيه فهو كافر بما أنزل الله ، ومن ادعى إلى غير مواله  
 فعليه لعنة الله <sup>(٢)</sup>

وفي رواية إبراهيم قال أبو عبد الله عليه السلام وحده في رواية سيف رسول الله صلي الله عليه وآله  
 صحيفة دافها ومن تولى غير مواله فهو كافر بما أنزل الله عز وجل على محمد صلي الله عليه وآله  
 . ثم قال تدري ما يعنى من تولى غير مواله ؟ قلت ما يعنى به ؟ قال يعنى أهل  
 الدين (البيت)

أقول الروايت كلها صافية سنداً إلا أن يدعى الأطمعيان بصدور بعضها عن  
 المصنوع وهي غير جزافية

ودكر بعض المحشين أن تولى غير الموالي يوجب كون الشخص سائئاً لا  
 يطلب دمه أحد ولا مالي أحد يقتله ، وإن قتل واحداً خطأ لا عاقله له يؤدي عنه  
 وأما تعمير قوله عليه السلام غير مواله بقوله عليه السلام أهل البيت فمطلق على ما يشاهد من  
 غيره ، والمراد أهل بيت هذا المتولى ؛ يعنى من حرج وتره من أهل بيته ودخل  
 في دلاية غيرهم وأما كلمه أهل الدين معناه أعلى ورس الصحة أنه لا يجوز تولى  
 الإنسان من مواله واتخاذ الموالي من غيره أن كان من أهل دينه وأما أن لم يكن  
 كنصراني أسلم ومواله غير مسلمين لأن من يتولى من ولايتهم ويتولى أهل

١ - ص ١٨ ح ١٩ .

٢ - ص ١٩ ح ١٩ .

### (٥) هبة الزكاة والخمس

الزكاة والخمس إنما شرعت لأزالة الفقر والصفه ، وعليه فيهم من مدق  
الشرع عدم حوار هذه الفقر بطلب نفسه ما احده من الزكاة والخمس بل العطرة  
للغنى وان لم يكن مقصدا فيه نقص لغير من الشارح الاقدس  
هم يحور ذلك في ما اذا كان الغنى انما من يريد ان يرد المال على الفقراء  
الذين كان استحقاقهم مطبوع غير مقطوع ومما اذا كان الشخص على من الوجوه  
المالية الواحدة مقدار كثير وصار فقيرا معجز عن ادائها و زاد ان ثوب الى الله  
تعالى لا بأس بتعريض ذمته بالرد والاخذ كمسا ذكره جمع ، وصاط الحوار عدم  
فهم المانع من مذاق الشرع .

واما مصالحة الفقر او مصالحة الحد ، كم وهته فهي باطله لاجل ان الفقير والعا كم  
ليس له ولا يله المصالحة حزم ، ولاحق للتأني في الهمة اصلا وهذا واضح  
ثم ان عدم الحوار المذكور هل هو وصى فقط او تكليفي ايضا ، لا بعد  
ترجيح الاول ، اذ معناه لا ينفى حاجه الى التحريم التكليفي فافهم

### (٥) الوهن في طلب الكفار

قال الله تعالى ولا تهنوا في ابتداء القوم ان تكونوا تألمون فانهم يألمون كما  
تألمون وترجون من الله ما لا يرجون<sup>١</sup>  
الظاهر عدم استفادة الحكم الجديد من الآية سوى وجوب الجهاد فلاحظ

## (٦٧٥) اهانة المؤمن

في صحيحه معلى بن حبيب قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الله تبارك وتعالى يقول : من اهان لي ولياً فقد اذعن لمخاضتي ، واما اسرع شيء الى نصرته اوليائي (١) .

و كما يحرم اهانة العسر وادلاله ، كسده ، يحرم توهين النفس و ادلالها اما تشفيح المنهك ولموثقه اى يضر عن الصادق عليه السلام ان الله تبارك وتعالى هوس الى المؤمن كل شيء الا اذلال نفسه (٢) .

دموثقه سماعه عنه عليه السلام ان الله عز وجل هوس الى المؤمن اموره كلها ، ولم يعوس اليه ان يدل نفسه ، اما تسمع لقول الله عز وجل : والله العزة و لرسوله و للمؤمنين ، و للمؤمن سعى ان يكون عرماً و لا يكون دليلاً ، يعرف الله بالايمان و الاسلام (٣) .

لكن الاظهر ضعف الرايتين لوحده عثمان بن عيسى في كليتهما ولم يشت صداقته كما ذكرنا في محله .

١ - ص ٥٨٨ ج ٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٢٤ ج ١١ .

## حرف الباء

### (٤٧٤) هتك المقدسات الدينية

لا يجوز هتك المقدسات الدينية كالقراآن والكعبة والمسجد وشاهد  
الائمة عليهم السلام والتربة الحسينية المأخوذة بمسوان التبرك وهذا مما يقطع به من  
مذاق الشرع ، على انه يمكن اقامة شواهد من الروايات على حرمة هتك حرملة  
من هذه المذكورات أيضاً وكذا لا يجوز هتك المؤمن حياً وميتاً كما يعلم مما  
سبق والمألة لمكان وموضعها لا نتحدث الى تفصيل واما هتك الحنطة والجر  
فيمكن استعادة حرمة من بعض الروايات وان كان مستنداً لا يخلو عن ضعف <sup>(١)</sup>  
الا ان يجعل السيرة جارية له فتأمل .

### (٥) الهجر

قال الصادق عليه السلام في صحيح هشام ابن الحكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا هجرة  
في ثلاث <sup>(٢)</sup>

وقال الباقر عليه السلام في رواية حماد بن التي لا يخلو سندها من تردد : ما من  
مؤمنين اختلفا فوق ثلاث الا برئت منهما في الثالثة قيل : هذا حال الظالم وما زال

١ - ص ٦١٠ وص ٦١١ ح ١٦ الوسائل .

٢ - ص ٥٨٤ ح ٨

المظلوم ؟ فقال مهابد المظلوم لا نصير الى الظالم فنقول : انا الظالم حتى يصطاحا<sup>(١)</sup>  
قول : العمدة الرواية الاولى ويمكن ان يستفاد منها الحرمة كاستفادتها  
من قوله تعالى فلا رفث ولا فسوف ولا جدال في الحج<sup>(٢)</sup> ويمكن حملها على التدب  
للسرة المخدحة من المؤمنين ، على ان مقتضى إطلاقها حرمة الهجعة ولو من  
الكفار فضلاً عن المسلمين وتقيدها بالمؤمنين ليس ، ولي من حملها على التدب  
فتدبر حذراً .

### ( الهجاء )

في موثقه اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان علياً عليه السلام قال ان يعرف في الهجاء  
ولا يجلد الحد الا في العريضة المصرحة ان نقول ماران او مامن الزانية او لست  
لاست<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ الاصابي قدس سره هجاء المؤمن حرام ، بالدلالة الادعية ، لانه همز و  
لمروا كل اللعن وتعمير دواعيه سر<sup>(٤)</sup> وكذلك كسرة موقفة فيدل عليه جميع  
ما تقدم في العبد بل الهتان ايضاً سواء على تفسير الهجاء بحلاف المدح كما عس  
المصباح فيعم دافعه من المعائب وما ليس فيه كما عس القاموس والنهاية والمصباح لكن  
مع تخصيصه فيها بالشعر . ولا فرق في المؤمن بين الفاسق وغيره . وكذا  
بحجور هجاء المدح لئلا يؤخذ بدعته لكن بشرط الاقتصار على المعائب الموجودة  
فيه ؛ فلا يجوز بهته بما ليس فيه لعموم حرمة الكذب ، وما تقدم من الحر في  
العبد من قوله عليه السلام في حق المستدعة ما توههم لكيلا يطمعوا في صلاتكم محمول

١ - ص ٥٨٦ ج ٨ الوسائل .

٢ - البقرة ١٧٩

٣ - ص ٥٣ ج ٨ الوسائل .

٤ - لاحظ ص ٤٥٢ ج ١ مصباح الفقاعة .

على أيهم مهم و سوء الظن بهم مما يحرم اتهام المؤمن به فان يقال لعلمه فان اد  
سارق، وكذا ان رادد كر مالى فيه من باب المبالغة، ويحتمل ابقائه على ظاهره  
تحويل الكذب عليهم فان مصلحة تنفس الخلق عنهم اقوى من مصلحة الكذب  
اقول والاول ان لم يكن اقوى لاشد ابعاد

### (٦٧٧) الاستهزاء

الاستهزاء ما حكم الله آياته بكشف عالماً عن عدم القبول والاعتقاد ويكون  
امارة الكفر واما اذا فرضنا تعدد عنه فلا شك في حرمة كما يستفاد من القرآن  
الكريم واما الكلام في انه شعبة موجب للكفر، لا يقدم محتاج الى مرد  
تأمل.

### (٦٧٨) الاهلال لغير الله

قدمت الاشارة اليه في مادة الاكل وراجع

#### (٠) الهمز

قال الله تعالى: ويل لكل همزة لمزة...

استظهر في مادة المزمع عدم استعادة حكم حديد من الآله الكريمة ولا حظ

#### (٠) تهنية الوالى الحائر

في صحيح محمد بن مسلم قال كنا عند ابي جعفر عليه السلام على باب داره بالمدينة  
فنظر الى الناس يعرفون احوالاً فقال لبعض من عنده حدث بالمدينة امر؟ فقال  
اصحك الله ولى المدينة وال بعد الناس (اليه) يهشون، فقال: ان الرجل يهش  
عليه بالامر يهش به وانه لى من ابواب النار<sup>(١)</sup>.



اقول . ان رجح الضمير المنسوب في قوله **الخطا** (وايه) الى التهنة فتكون محرمة واما اذ رجح الى الولاية فحرمة التهنة موقوفة على صدق عنوان محرم آخر عليها ، والرواية ان لم تكن طاهرة في الامر الثاني <sup>(١)</sup> لاقل من احتمالها

### (٥) التهاون بالصلاة

قال النجاشي **عليه السلام** في صحيح زرارة . لانتهاون صلاتك فان النسي **عليه السلام** قال عند موته ليس مني من استعطف صلاته ، ليس مني من شرب مسكراً لا يبرء على الحوض لا والله <sup>(٢)</sup> .

والروايات في ذلك كثيرة .

يمكن ان تلحق بالصلاة غيرها لحكم العقل بان كل أمر ومقنع لا يبرئ من دن شهاون امره ونهيه فلاحظ ، ومحمّل كون النهي للإرشاد والى المحافظة على الصلاة فلاحظ حدد فلاحظ

### فائدة

قول المحقق في بحث عدالة الشاهد من كتاب الشهادات فلا يقدح في العدالة ترك الممدوحات : له امر مصر ما عن الجميع ما لم يسلح حدايؤدون بالتهاون بالنسبة : واد صاحب الجواهر في شرحه بل في المسالك : لو اعتاد ترك صنف منها كالجماعة والمواقل ونحو ذلك : فكترك الجميع لا شترأكهما في العلة المقنضية لذلك ، نعم لو تركها احيانا لم يضر .

ولكن الانصاف عدم حلوله من البحث ان لم يكن اجماعاً ضرورية عدم المعصية

١ - لظهور رجوع الضمير المنسوب الى الامر في قوله (بالامر) كما يرجع اليه الضمير المجزوء في قوله (به) .

٢ - ص ١٥ ج ٣ الوسائل .

في ترك جميع العندوبات أو فعل جميع المكروهات من حيث الأذى فيهما فصلاً  
عن ترك صنف منها ولوللتكاسل والتشاغل منه ، واحتمال كون المراد بالتهادن  
الاستغفار فيه يدفعه أن ذلك من الكفر لا من العصيان الخ

### (٦٧٩) تهيج الشهوة

قال سيدنا الأستاذ الحوئي في ضمن كلام له حول حكم التشبب الآخر  
الدالة على حرمة ميثيق الشهوة التي عبر لحمله حتى الأسباب البعدية وهي كثرة  
قد ذكرت في مواضع شتى منها مدلل على النهي عن النظر إلى الإحتمة لأنهم  
من سهام أليس <sup>(١)</sup>

قل صاحب العروة في كتاب النكاح ، وحرم عليها سماع الصوت الذي قد  
يهيج للسامع تحسبه وترقبه قال تعالى - فلا يفتنن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض  
أقول - أما الأحكام التي أشار إليه سيدنا الأستاذ الحوئي - دام طرده - فلم أجد  
فيها ما يبدل على حرمة تهيج الشهوة دلالة ظاهرة سيد معتبر

وأما الآية الكريمة فهي مخصوصة بنساء النبي ، ولتمدى عنهن إلى غيرهن  
غير طاهر حق الطهور كما يظهر من صاحب الجواهر وصرح به سيدنا الحكيم  
- قدس سره - نعم استدلال الأخير على حرمة ارتكاز المتمتع به <sup>(٢)</sup> وهو لا يحلو عن تردد  
ولاحظ وتأمل والله العاصم .

### (٦٨٠) هيجان الحيوان في الحرم

لاحظ دليل حرمة في ص ٣٤ من الجزء الأول وقد مر في مادة النفر في  
حرف النون أيضاً

١ - ص ٢١٤ ج ١ مصباح الفقاهة .

٢ - ص ٤٠ ج ٩ مستمسك العروة الطيبة الأولى .

## حرف الياء

### (٥) اليأس من روح الله

قال الله تعالى حكاه عن يعقوب لسه ولا تاتسوا من روح الله انه لا ياتس من روح الله الا القوم الكافرون<sup>(١)</sup>.

قول قد مر بحثه في مادة القسوط في حرف القاف فلاحظ

### (٦٨٥) الميسر

قال الله تعالى سئلون عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير<sup>(٢)</sup>  
وقال تعالى اثم الحمر والميسر والانصاب والادلام رحس من عمل  
الشيطان فاحششوه<sup>(٣)</sup>

اقول : قسموا الموضوع الى اربعة اقسام .

(اولها) اللعب بالآلات المعدة للقمار مع المراهنة ، ولاشك في حرمة في  
دين الاسلام فضلا عن كونها اجماعية ومدلولة للردايات المدعى ثواترها  
(ثانيها) اللعب بغير الآلات المعدة للقمار مع المراهنة كالمراهنة على حمل

١ - يوسف ٨٧ .

٢ - البقرة ٢١٩ .

٣ - المائدة ٩٠ .

الحجر والمصادرة ومهاشيه الدسكة والعلوة وبحود لك ومطلق المراهنة بالالاب  
كالمر اهنة على غلبة احد المتصارعين والمحوه .

وقر سيد الاستاذ الحوئي والظاهر انه لاحلاف في البجيلة بين الشيعة و  
اكثر العامة في حرمه المراهنة على اللعب مطلقا وان كان بغير آلات المعدة للقدار  
نعم يظهر من الجواهر احتصاص الحرمة بما اذا كان اللعب . لآلات المعدة له ، وام  
مطلق الرهان والمعاملة بغيرها فلا حرمة فيه ، نعم تصد لمعامله عليه ، ولا يملك  
الراهن العمل فمحرم عليه التصرف فيه <sup>١</sup>

اقول : المسر همار العرب ، بالازلام كما في مختار الصحاح وقال في القاموس  
والمسر كمتزل اللعب بالقداح او هو الجرور التي يتعمد ون عليها او هو الرد  
او كل قمار .

وقريب منه ما في المنجد او هو .

ولم يعلم المراد من الميسر المدكور في الكتاب المراد : فلا بد من الابد  
، القدر المتفق وهو اللعب بالازلام والجزور او احدهما فتأمل

نعم للقدار مفهوم عام يشمل القسم الثاني بجمع اوزاده ، وفي القاموس : وقامر  
مقامرة وقمرا قمرة كتمره وقمره . راهنه فعله . وفي مختار الصحاح : وقامر  
قمرة : غلبه في لعب القمار وفي المعجم : قمر رهن ولعب في القمار . الرحن عليه  
في القمار . القمار كل لعب يشترط فيه ان يتأخذ الغالب من المعلوم شيئا . سواء  
كان بالورق وغيره .

الا انه بمنواله غير مدكور في القرآن المجيد ، نعم قال الرضا <sup>عليه السلام</sup> في صحيح  
معمر بن خلاد : الترد والسطر تج والاربعة عشر بمرتلة واحدة . وكل ما قمر عليه

فهو ميسر<sup>(١)</sup>

الظاهر ان قوله إلى الميسر اشارة الى الميسر المحرم في القرآن فهذه الصحيحة تدل على ارادة العموم من الميسر وليست الحرمة وصعبة فقط حتى لا بنا في قول صاحب الحواهر . قدم بل تكلفه فافهم ، وفي حصة فصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في تعداد الحائض ، والميسر هو العمار وهي اصباً تدل على المراد . فقول المشهور هو المتعين فتأمل

في مقترنه . محقق قدل . قلت لا يعتمد الله عليه السلام الصبيان بالمعوى بالحدود و  
المص وقامرون ، فقال : لائاً كل منه فانه حرام<sup>(٢)</sup> .

وهي الحدة محمد بن احمد النهدى ، وقد صغعه ابن القصارى ، ولكن تصحيحه بل كتابه ام نسب له بطريق معتبر فلتنقذ عامه وتوثقته وتحرر بحاته عن الاعتبار نعم دماء المعاشي بالاضطرار ولكنه لاحد له لاسوع رفع اليد عن توثيق محمد بن المسعود له خلافا لسندنا الامتد الحوثي في مصاحبه

واما الدلالة فقال الاستاذ اشارة الى صراحة في حرمه المقامرة بالحدود : البيض وحرمة اكلهما<sup>(٣)</sup>

قول : سمع الطهوي دل الاشعار صلا عن الصراحة والرواية تدل على الحرمة الوصية وحرمة الاكل ولا نظاره لها الى حرمه القمار التخليفية ومثلها حصة محمد بن عيسى قال : قال ابو عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل . ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل قال ذلك القمار<sup>(٤)</sup> في الدلالة على الحرمة الوضعية . وتدين

١ - ص ٢٤٢ ح ١٢ الوسائل .

٢ - ١٢٠ ح ١٢

٣ - ص ٣٧٦ ح ١٦ مصباح الفقاهة

٤ - ص ١٢١ ح ١٢ الوسائل .

نعم في صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام لا تصلح المقامرة ولا الهمة <sup>(١)</sup>  
 لكن نفي الصلاحية وإن استعمل كثير في الروايات في الحرمة كما يظهر للمتتبع ،  
 غير ظاهر في الحرمة حق الظهور

نعم لا بأس بالاستدلال على حرمة المقامرة بصحيح ريباد بن عيسى قال سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل ولا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل . فقال كانت  
 قريش يقامر الرجل ماله وماله فيها هم الله عز وجل عن ذلك <sup>(٢)</sup> فتأمل

(ثالثها) اللعب بالآلات المعدة لل مقام من دون مراعاة ، وعن المستند نفي  
 الحلال في حرمة أيضاً واستدلوا عليها بوجود صيغة بطول بما المقام بتغلها  
 وردها .

فكل ما ثبت الحرمة بصوابه كما في الشطرنج والرد والاربعة عشر وغيرها  
 للشرع بها والألف مر جمع هو الرأيه - ومنه يظهر حكم

(رابعها) وهو اللعب بغير آلات القمار والاربعين كالمصارعة وبحوها وسابه  
 حائز لعدم دليل على الحرمة على أنها نوع الحرج الأكثر مع ان السيرة قائمة  
 على الحواز والمنع عنه كما نسب الى المشهور عجب حداثاً والله العليم .

### (٥) البمين الغموس

وهي صحيح السيد الحسني (رحم) عن الصادق عليه السلام في تعداد الكماثر : واليمين  
 الغموس الماحرة لأن الله عز وجل يقول الذين يشترون عهد الله وأمانهم ثمنًا قليلاً  
 أولئك لا خلاق لهم في الآخرة <sup>(٣)</sup> وعنه الرضا عليه السلام في حصة الفصل بن شاذان أيضاً

١ - ص ١٢٠ ج ١٢ الوسائل .

٢ - ص ١١٩ ج ١٢ .

٣ - ص ٢٥٣ ج ١١ .

من الكائنات<sup>١</sup>

وقيل انه اليمين الكاذبة على العاصي والحال، وفي منهاج الصالحين في صمن  
الكائنات واليمين العموس العاحرة وهي الحلف بالله تعالى كذماً على وقوع امر  
وعلى حق امر او منع حق خاصة كما قد يظهر من بعض المصوص  
اقول الكذب حرام مطلق والمراد في المقدم تأكد الحرمة والله سبحانه تعالى  
هو العالم

هذا تمام كلامنا في بيان المحرمات الشرعية حسب ترتيب حر وف الهجاء  
وقد بلغ تعداد المحرمات الى (٦٨٠) لكن السطر المدفق يعلم ان بعض ما كان  
محرمًا ولو احتباطًا لم يذكر له رقماً، كما ان بعض ما لم يكن عندنا محرمًا ذكرنا  
له رقماً وقد تم في عصر يوم الاربعاء ثاني ديقعدة الحرام ١٣٩٣ هـ - ٨ - ١٣٥٢ في  
بلدة القندهار صابها الله وجميع البلاد الاسلامية من الآفات والبليات

## خاتمة في بيان فوائد

(الاولى) في بيان جملة من الروايات المتضمنة للكبائر

(١) صحيح عبد العظيم بن عبد الله الحنفي قال: حدثني ابو جعفر الثاني عليه السلام قال: سمعت ابي موسى بن جعفر عليه السلام يقول: دخل عمر بن عبد علي بن عبد الله عليه السلام فلما سلم وحلّس تلاهذه الآية والذين يحقنون كبائر الاثم والعواشع ثم امسك ، فقال: ابو عبد الله عليه السلام ما اسكتك؟ قال احب ان اعرف الكبائر من كتاب الله عز وجل فقال: نعم يا عمر واكثر الكبائر الاشر اك بالله يقول الله: «ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة» ومعه الياس من روح الله <sup>(١)</sup> لان الله عز وجل يقول: «ولا يأس من روح الله الا القوم الكافرون» ثم الامس من مكر الله لان الله عز وجل يقول: «ولا يأس من مكر الله الا القوم الخاسرون» ومنها عقوق الوالدان لان الله سبحانه جعل العاق حماراً شقياً ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق لان الله عز وجل يقول: «فجزاء بهنهم حالداً فيها» الى اخر الآية وقدف لمحصنة لان الله عز وجل يقول: «لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم» وأكل مال اليتيم لان الله عز وجل يقول: «انما تأكلون في بطونهم نادراً ويسفلون سميماً» والمرار من الزحف لان الله عز وجل يقول: «ومن يؤلمهم يومئذ دبره الامتحنوا لقتال او متحزراً الى فئة فقد

١ يظهر من هذا ان لياس اكبر الكبائر بعد الشرك لكن مر ان الربا اشد واقبح فديبر.



يأمر بمعصية من الله وما أواه جهنم وشئ مصير» وأكل الربا لأن الله عز وجل يقول :  
 «الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس»  
 والسحر لأن الله عز وجل يقول : «ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق»  
 والري لأن الله عز وجل يقول : «ومن يعمل ذلك يلق اثمًا يصاعف له العذاب يوم  
 القيامة ويحصد منه مهاية» والسبع العموس الاحرة لأن الله عز وجل يقول : «الذين  
 يشترون عهود الله وامانهم ثمنًا قليلًا اذ انث لا خلاق لهم في الآخرة والعلول لأن  
 الله عز وجل يقول : «ومن يعمل ثأت من بعد ان ياتي يوم القيامة» ومنع الزكوة  
 المعروفة لأن الله عز وجل يقول : «فتكوى بها صغارهم وحشونهم ويطهروهم»  
 وشهادة الرود وكتان الشهادة لأن الله عز وجل يقول : «ومن يكتمها فانه اثم»  
 فله، وشرب الخمر لأن الله عز وجل نهى عنها كما نهى عن عادة الاوثان وترك الصلوة  
 متعمداً اوشيناً مما فرض الله عز وجل<sup>(١)</sup> لأن رسول الله ﷺ قال : من ترك الصلوة  
 متعمداً فقد برىء من دمة الله ودمة رسوله ، وقضى العهد وقطعة الرحم ، لأن الله  
 عز وجل يقول : «لهم اللعنة ولهم سوء الدار» قال : فخرج عمر و له صراح من مكانه  
 وهو يقول : حدث من قال رأيته ، وبارعكم في الفصل والعلم

(٢) صحيح ابن محبوب قال كتب معي بعض اصحابنا الى ابي الحسن سألته  
 عن الكبائر كم هي؟ وما هي؟ فكتب : الكبائر من احتب ما وعد الله عليه الدار كفر  
 عنه سيئاته اذا كان مؤمناً والسمع الموحيات ، قتل النفس الحرام ، عقوق الوالدين ، و  
 أكل الربا والتعرب بعد الهجرة ، وقذف المحصنة ، وأكل مال اليتيم ، والفرار من الزحف .

(٣) صحيح عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكبائر فقال : هن  
 في كتاب علي عليه السلام سبع : الكفر بالله ، وقتل النفس وعقوق الوالدين ، وأكل الربا  
 بعد السنة ، وأكل مال اليتيم ظلماً ، والفرار من الزحف ، والتعرب بعد الهجرة ،

١ - يظهر من هذه الفقرة ان ترك الواجبات المذكورة في القرآن كبيرة فافهم جيداً .

قال فقلت هذا اكبر المعاصي؟ فقال نعم، قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم  
 طمعا اكبر، ترك الصلوة؟ قال: ترك الصلوة، قلت: فما عدت ترك الصلوة في  
 الكسائر، قال: أي شيء أول ما قلت لك؟ قلت: الكفر، قال: فإن تارك الصلوة كافر  
 بمعنى من غير علة

(٤) صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في القنوت في الوتر والي إن قال: و  
 استعمر أدنىك العظيم ثم قل: كل دس عظيم ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن  
 يعقوب مثله.

(٥) صحيح محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الكسائر سبع: قتل  
 المؤمن متعمداً، وفقد المحصنة، والفرار من الرجع، والتعرب بعد الهجرة، و  
 أكل مال اليتيم طمعاً، وأكل الرزق بعد السعة، وكل ما أحب الله عليه السلام  
 (٦) صحيح عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن من الكسائر  
 عقوب الوالدس، واليأس من روح الله، والأمن من مكرا الله.

(٧) معتبر قاسم بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: «الذين يحتسبون  
 كسائر الآثم والعواشش إلا اللهم» فقال: العواشش الرماذير، واللم الرذل  
 يلزم بالدنس ويستعمر الله منه. الحديث

(٨) موثقة ابن بكير قال قلت لأبي جعفر عليه السلام في قول رسول الله ﷺ: «أرادني  
 الرجل فادركه روح الإيمان» قال: هو قوله: «أيدهم روح منه» ذلك الذي يعاونه  
 (٩) صحيح الفصل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سلب منه روح الإيمان» ما دام  
 على نطقها، فإذا برز عاد الإيمان قال: قلت: أرايت أن هم، قال: لا، أرايت أن هم  
 أن يسرق أنقطع يده؟

(١٠) صحيح علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال  
 سأله عن الكسائر التي قال الله عز وجل: «أن تجتنبوا كبائر ما نهون عنه» قال:

التي اوجب الله عليها النار .

(١١) حسنة الضل من شاذان ، عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال الايمان هو أداء الامانة ؛ واحتساب جميع الكفاير ، وهو معرفة بالقلب ؛ واقرار باللسان . وعمل بالاركان والى ان قال ؛ واحتساب الكفاير وهي قتل النفس التي حرم الله تعالى ، والزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ؛ وأكل مال اليتيم ظلماً ، وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به من عسر وحرارة ، وأكل الرب ، بعد السبه ، والسحت ، والميسر وهو القمار والمخس في المكال والميران ، ودفن المحصنات ، والزنا ، والفواط ، والياس من روح الله ، والأمن من مكر الله ، والقنوط من رحمة الله ، وموته الظالمين ، والركون اليهم ، واليمين العموس ، وحسن الحقوق من غير عسر ، والكذب والكبر ، والاسراف والتبذير ، والعصاة ، والاستحفاف بالحج ، والمجادلة لاولياء الله ، والاشتغال بالماهي والاصرار على الذنوب<sup>(١)</sup> .

### الفائدة الثابية في الفرق بين الكبيرة والصغيرة

لا شك ان الله سبحانه ومعه له حكم الله سبحانه وتعالى في حد نعمها كسيرة و عظمتها ولذا ورد في الصحيح السابق ان كل ذنب عظيم ، ذكرب لا يكون كذلك ذكرب حرام وعصيان بوجوب استحقاق النار ، ولا شيء اكبر واعظم من المار ولو للمحطات ومع ذلك ففي المحرمات ، ما معها اكبر من بعض اي مقسدة بعض الافعال اشد واكثر من مقسدة بعضها الاخر فشئت المعصية حسب اشتداد المقسدة<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى : ان تحسنوا كفاير ما تبوهن عنه تنكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم

١ - ص ٢٥٢ الى ص ٢٦١ ج ١١ الوسائل .

٢ - لاحظ ج ٢ كتابا صراط ، الحق .

١٠ حلاً كريماً<sup>(١)</sup>

وقال تعالى: والذين يحسبون كذاً الاثم والعواصي زادوا ما عصبوهم  
يقفرون<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: الذين يحسبون كذاً الاثم والعواصي الا اللهم<sup>(٣)</sup>

اقول: اظهر دخول العواصي في الكذاً ولعل ذكرها لاحداث كذا، و  
على كل يعهم من هذه الايات انكر منه وعبرها بقوله تعالى: العنة، كسر من القتل  
وقوله: العنة اشد من القتل<sup>(٤)</sup> اكبره من الدنوب من بعض، وقد سمي القرآن  
غير الكذا، والسيئات في الآية الاولى، والمعرف بالكلية لها هو ما في صحيح ابن محبوب  
المقدم من قوله: وعد الله عليه النار وما في صحيح ابن حنبل من قوله: الذي اوجب  
الله عليه النار ولعل الاحرام من الاول لشموله - اي الاحرام - ما احرم الله والرسول  
والامام بالماء عليه، واحتصاص الاول - مذهبنا - بما وعد الله في كتابه ولكن المتأمل  
في صحيح السند الحسن الفصل المتقدم لا يستعمل اعتماد على هذا الظهور  
اذا الامام شيئاً على كسر بعض المعاصي بغير اداء النار وبمعناها، فلا عذر ان يقال  
، ان الكبيرة ما تعلق الدم المعتمد بها في الكتاب والسنة وان لم اظهر من احتمالها  
او اعتقد<sup>(٥)</sup>.

في شيء، وهو انه مذهب مقتضى الاصل عند الشك في كون المعصية كسرة او

١ - النساء ٣١.

٢ - الثوري ٣٧.

٣ - النجم ٢٢.

٤ - البقرة ٢١٧ - ١٩١.

٥ - لاحد رسالة ائمه الشيع المحقق الانصاري تحديق كلمات العلماء الا برار ولا  
ضرورة في بعضها هنا قال لشهد الثاني بعد تعريف الكبيرة بما بوعد عليها بخصوصها في  
كتب سنة: وهي الى سمائة قرب منها الى سبع وسبعه ثم ذكر منها ثلاث وثلاثين  
ص ١٢٩ ح ٢ شرح اللمعة الطيبة الحديثية في كتاب الشهادات.

صمرة ٢ قال سيدنا الاستاذ الحكيم - قدم - لوشك فيه كفى اصابة عدم كونها مما او  
عد الله تعالى عليها البار في اثبات كم فيها صمرة (١)

٣ يقول صاحب الحواهر - قدم - في كتاب الشهادة من حواهره في مبحث  
عدالة الشاهد عند المبحث عن اللعب بآلات القمار والهلوه والقمار ما هذا اعطه  
وعلى ان الاصل في كل معصية ان تكون كبيرة لان الاصل عدم تكثيرها ،  
والعموم الامر بالتوبة من كل معصية الا ما علم انها صغيرة ،

٤ اور - والصحيح هو الاول فان الاصل عدم الخصوصية الموحدة للكثرة في  
المعصية فيكفر باحتساب غيرها من الكنائز ، وعليه فلا يجب التوبة عنها ؛ نعم لو  
لم احتسب عن الكنائز لوحدة التوبة عنها ، فانها معصية غير مكفرة عنها فتدبر  
٥ وقد افاد بعض اعلام المصرا ان استصحاب وجوب التوبة يقتضى صفة القول  
الاور لكمه كما ترى فان وجوب التوبة عن المعصية المرددة بين الكسرة والصغيرة  
على معتنب الكنايز اول الكلام .

ثم رجع عن هذا وقال بان مقتضى طلاقات ادلة التوبة وجوبها عن كل معصية  
الا ما علم انها صمرة كما نقلنا عن صاحب الحواهر - قدم - فوردت عليه بانه من  
التمسك بالعام في المشبهة المصداقه ، وان الاطلاق المذكور او العموم قد قيد او  
حصص بغير الصغيرة ، فلا يصح الاحتجاج بحكم العام على المشكوك ، خلافا لصاحب  
المروة - قدم - كما مر في بحث الرما فلم يأت بحجج مقنع

### الفائدة الثالثة

مر جمع الحكم عند الحرج والصرر وربما قبل باختصاص رومهما للمواحدات فقط دون المحرمات والحق انه لا فرق في دفع الحكم بهما من الواجوب والحرمة الا فيما اذا علم من مصادق الشرع عدم رومه بهما فلا يرتفع ولو كان دحواً الاسمي مر اتهم ، وقد تقدم تفصيل ذلك في طي مساحت الكتاب ، والمقام مع استحقاقه مر رد البحث والتفصيل ، مما اهل في كلامهم

قال سيدنا الحكيم<sup>(١)</sup> ولا يكون الحرج معجوراً لعل المحرمات عندهم وان كان معجوراً لترك الواحبات فلا يجوز الزوال الحرج ولا معجوراً اكل مال الغير للحرج وان كان الفرق بين الواحبات والمحرمات في ذلك غير ظاهر ومقتضى دليل نفيه نفي التحريم كنفى الوجوب .

اقول للحرج مراتب متعارفة في الشدة والضعف و الاحكام الارامية ايضاً منه فئة بلحاظ الاهمية والترك وادارنا هذه الجهة حسب الدوق الديني والارتكار المتشرعى انتهى الفرق بين الواحبات والمحرمات و اطرردت القاعده

فلاحظ

١ - لاحظ ص ٢٤٧ ح ١٤ مشتمك العروة الوثقى الطبعة الحديثه



مر دهم عمر واصحة على الاطلاق<sup>(١)</sup> وما حار ليك حمله منها

(الادب) ما عن المصنف عن محمد بن أحمد بن يحيى العطار عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن حرب بن عبد الله عن الصادق<sup>(٢)</sup> عن رسول الله<sup>(٣)</sup> : «مَنْ أَمَتَى نَفْسَهُ الْهَطَاءَ وَالْإِسَانُ وَمَا كَرَهُهُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَعْلَمُونَ وَمَا لَا يَطْفُونَ وَمَا أَصْطَرَّ إِلَيْهِ وَالْحَسَدَ وَالطُّرَّةَ وَالتَّفَكُّرَ فِي الْوَسْوَاسَةِ فِي الْخَلْقِ مَا لَمْ يَنْطِقْ بِشَقَّتِهِ» .

أقول هكذا عن التوحيد لكن في نسخة عند أحمد بن محمد بن يحيى مكان محمد بن حماد بن يحيى (وضع) مكان (رفع)<sup>(٤)</sup> .

والأظهر أن من يردى عنه الصدوق هو أحمد فانه المشتهر بالعطار برواية الصدوق عنه دون محمد بن يحيى الثقة ، ولا أقل من الشك<sup>(٥)</sup> وتسقط الرواية عن الحجة رغم اشتهاار توصيفها بالصحة تعال الشرح الاضاري (قده) وان أحمد بن

١ - نعم في خصوص المأكولات يستمد مراد الأصوليين من قوله تعالى : «وَالْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ بِكُمْ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» أي مع حل ما فصل من ذكر هذا الذي يحتسبه وما أورده شرح الأضاري . فقدم على دلالة غير مبني ولا حاط

ولا يبعد أن يقال بدلالة الآية على حلية كل ما لم يشك حرمة بدعوى عدم اختصاص مناب على تركه خصوص بعض المأكولات ، فهي تنافي وجوب الاحتياط الطريقي أي يقول به الأخياريون كتدبير جيداً .

ثم مع النص عن هذه الآية وفرض تمامية دلالة الروايات المستدل بها على وجوب احتياط على ما يرويه الأخاريون بمرح الشبهات ليدوية باستصحاب عدم الحكم الأرامي فيها فتخص الروايات لمربوطة بالشبهات المفروضة بالعلم الاحمالي

٢ - ص ٨٨ مقدمة جامع الاحاديث .

٣ - في مقدمه من لا يحرره الفقيه المطبوعة حديثاً في مطبعة النجف تحت رقم (١٢٥)

في بيان أسماء مشايخ الصدوق محمد بن أحمد بن يحيى العطار . ونقل في الحاشية عن محدث النوري قوله : هكذا في بعض الأسانيد ويحتمل كونه مقلوباً



محمد بن يحيى مجهول على الأصح لصنف جميع مانجوه في وثاقته أو حسنه في علم الرجال نعم يثبت حسنه بكثرة ترجم الصدوق عليه في كتبه ولذا شينا على اعتد رواياته اخيراً .

و هما رواية ثانية رواها احمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن اسماعيل الحمصي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول : وضع عن هذه الامة ست خصال : الخطأ ، والناس ، وما أكرهوا عليه ، وما لا يعلمون ، وما لا يطبقون ، وما اصطروا اليه <sup>(١)</sup>

اقول : اعتد هذه الرواية موقوف على امور -

(١) صحة اتساب النوادر الى احمد بن محمد بن عيسى ، وقد اتكرها محدث المورى - قدمه - في مستدركه . وقد ذكرنا في فوائد الرحالة ان نسبة النوادر اليه ثابته صحيحة ولم اعرف وجها لانكار المحدث المذكور

(٢) صحة سند صاحب الوسائل الى احمد بن محمد بن عيسى اقول : وحيث ان سند الشيخ اليه والى كتبه صحيح فيكون سند صاحب الوسائل اليه اصلاً صحيحاً معتبراً كاملاً يتغنى على التخيير .

(٣) اتحاد اسماعيل الحمصي مع اسماعيل الغضمى الثقة بتوثيق الشيخ فن الاول وان وثقه العلامة الحلى - قدمه - وجمع ممن تأخروا عنه ، الا ان مثل هذه التوثيقات ناشئة عن الحدس وامور احتجادية فليست بحجة ، وللكلام - حول اعتبار التوثيقات الرحالة - مجال واسع فرأه في فوائدها الرحالة

لكن اتحاد الحمصي والغضمى غير بعيد واسماعيل ثقة لا اشكال فيه .

(٤) صحة رواية احمد بن محمد بن عيسى عن اسماعيل المذكور بلا واسطة حتى لا تكون الرواية مرسلّة .

(الثاني) ما عن عوالي الدثالى عن النمى الاكرم عليه السلام الناس فى سعة ما لم

يعلموا<sup>(١)</sup>

اقول : وضعفه لكان ارساله ظاهر واضح .

(الثالث) ما عن اصول الكافى عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن داود بن فرقد عن ابي الحسن زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم<sup>(٢)</sup> ج ١٦٤ ح ١ اصول الكافى

و عن توحيد الصدوق عن احمد بن محمد بن يحيى الطار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن داود بن فرقد عن ابي الحسن زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما حجب الله (علمه ح) على العباد فهو موضوع عنهم<sup>(٣)</sup> و نقلها فى البحار (المطبوعة حديثا) هكذا<sup>(٤)</sup> الطار عن ابيه عن ابن عيسى عن ابن فضال عن ابن فرقد زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما حجب الله (علمه ح) عن العباد فهو موضوع عنهم

اقول : الرواية ضعيفة بزكريا بن يحيى فلاشت بها حكم شرعى

(الرابع) رسالة العقبة عن الصادق عليه السلام انه قال كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى وعن العوالي عنه عليه السلام كل شىء مطلق حتى يرد فيه نص<sup>(٥)</sup>

اقول عدم حجتها واضحة سنة

(الخامس) ما عن امالى الشح - قدم عن الحسين بن ابراهيم القردبسى عن محمد بن وهبان عن ابي القاسم على بن حنشى (حنشى عن المتمدرك) عن ابي

١ - ٢ - ٣ - مقدمة جامع الاحاديث ج ١

٤ - ص ٢٨٠ ج ٢

٥ - ص مقلة جامع الاحاديث .

الفضل العباس بن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن أبي  
عند (عنه) كما عن المستدرک عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأشياء مطلقة ما لم  
يرد عليك أمر وهي ، وكل شيء يكون قد حلال وحرام فهو لك حلال إذا ما لم  
تعرف الحرام منه فتدعه <sup>(١)</sup>

وهي البحار . عن العباس بن محمد بن الحسين عن أبيه عن صفوان ... <sup>(٢)</sup>  
أقول : على من حشني عن مدكور في الرجال ، والظاهر أنه غلط والصحيح  
أنه ابن حشني الذي حاله مجهول ومثله في العهدة العباس بن محمد والحسين  
بن أبي غنندر ، فلا حجية في الرواية .

(السادس) ما رواه الكشي عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى  
عن المحمّد بن ثعلبة بن ميمون عن عبد الأعلى بن أبي قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام  
من لم يعرف شيئاً من الأشياء أصلاً . قال : لا <sup>(٣)</sup> .

وهو إنما يدل على المراد إذا كان مدلول الشيء فرداً خاصاً ، أدلوا كان المعنى  
أن من لم يعرف شيئاً من الأشياء أصلاً . كان الحر ناطراً إلى العاهل القاصر فلا  
يرتبط بالمقام .

(السابع) ما عن الكافي عن علي بن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول : كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام حينه  
فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون قد اشترته وهو سرقة أو المملوك  
عندك لعله حر فباع نفسه أو جدع فبيع أو فهر ، أو امرأة تحتك وهي اختك أو  
رصبته ، وأشياء كلها على هذا حتى تستبين لك غير ذلك أو تقوم به البينة <sup>(٤)</sup> .

١ - ص ٨٩ مقدمة جامع الأحاديث .

٢ - ص ٢٨٢ ج ٢

٣ - ص ١٦٤ ج أصول الكافي .

٤ - ص ٢٧٣ ج ٢ البحار وص ٦٠ ج ١٢ الوسائل .

قول كل ما قيل في بيان موثقية مسعدة بن صدقة لانهض حجة عليه.

والرأية غير معتبرة .

(الثامن) صححة عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألته عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة أهي ممن لا تحل له أبدا ؟ فقال له : ما اذا كان بجهالة فليتردها بعد ما تنقضي عدتها ، وقد يمدد الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك ؛ فقلت : اي الجهالتين يمدد ؟ بجهالته ان يعلم ذلك محرم عنه ام بجهالته انها في عدة ؟ فقال : احدي الجهالتين اهون من الاخرى ، الجهالة بان الله حرم ذلك عنه ، و ذلك بانه لا يقدر على الاحتياط معها . فقلت : فهو في الاخرى معدود ؟ قال : نعم ، وانقصت عدتها فهو معدود في ان يتزوجها . فقلت : وان كان احدهما متعمدا ، والاخر بجهل ؟ فقال : الذي يعمد لا يحل له ان يرجع الى صاحبة ابدا .<sup>(١)</sup>

يحتمل ان المعدود به في خصوص عدم ثبوت الحرمة الايمانه على الترتيب

لامطلقا والا فالمقصر غير معدود .

و يحتمل انها مطلقة كما يدل عليه قوله عليه السلام وقد يمدد الناس في الجهالة

بما هو اعظم من ذلك لكنه موحدة حزئية لئلا تكون كلمة (قد) فلا يمنع للمرام .

و يمكن ان استفاد جوار الرئاسة في الشهة الحكمية من قوله عليه السلام اهون

من الاخرى بمسببة ما اتفقوا عليه من حريان الرئاسة في الشهة الموسوعية كما

تدل عليه الصحيحة الائمة لكن الاهوية ليست من كل جهة بل من جهة امكان

الاحتياط في الحكمية و عدمه في الموسوعية كما صرح به الامام عليه السلام في نفس

الرواية

بل التعليل المدكور يدل على نظارة الرواية الى خصوص المافل من الجاهل

وان الملتفت و المتردد منه يقدر على الاحتياط ، و من الواضح ان المعامل غير قادر وليس بمكلف حتى يحتمل استحقاق عقابه

نعم يتوجه على الرواية سوال الفرق بين الشهة الحكيمة والموضوعية في القدرة على الاحتياط و عدمها فان المعامل لا يقدر على الاحتياط في كليهما ، و المتردد المحتمل يقدر عليه فيهما فلا حظ .

(التاسع) صحيحه محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن سماع الطيب والو حش حتى ذكر له الفناخذ والوطواط والحميم والنفال ، فقال ليس المحرام الا ما حرم الله في كتابه <sup>(١)</sup> يظهر الكلام فيه مما سبق هنا و في بحث الماء كولات المحرمة .

(العاشر) صحيحه عند الله من سنن عن الصادق عليه السلام قال . كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال ابدا حتى تعرف الحرام منه بعينه وتدعه <sup>(٢)</sup> و في موضع آخر من اسواب الاطعمة المحرمة من الوسائل <sup>(٣)</sup> . و هذه حرام و حلال .

وقيل : في الموضع الثاني من التهذيب . كل شيء يكون منه حرام . . و هذه الصحيحة حجة على حريان اصالة البرائة في الشبهات الموضوعية التعريمية والله العالم .

هذا ما تسر لي ذكره في كتابي هذا (حدود الشريعة في محرماتها) و اسأل الله القبول و الجراء و التوفيق للقسم الثاني منه في بيان واحسانها انه نعم المعين و نعم المسؤول و له الحمد اولا و آخر و صلى الله على سيدنا خاتم التمين و آله

١ - ص ٢٨١ ج ٢ البحار .

٢ - ص ٥٩ ج ١٢ الوسائل .

٣ - ص ٤٩٥ ج ١٦ .

قادة الخلق وهداة الحق ، جمع من والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لاسيما من  
استفدت منهم من اساتذتنا العلماء المكرمين الحاضرين منهم والعاصين

تاريخ شروع التأليف ذبعدة الحرام ١٣٩١ = ١٣٥٠ ر ١٠

« ختم التأليف » ١٣٩٣ = ١٣٥٢ ر ٩

« ابتداء الطبع الاول حمادى الاول ١٣٩٤ = ١٣٥٣ ر ٣

« اتمام » « الثانية ١٣٩٥ = ١٣٥٣ ر ٢

الاصلاح للطبعة الثانية قسم ١١/٢ / ١٣٦٢

« الاخر » « ١٣٦٣ ٣ ١٣ » ليله ٣ من شهر رمضان ١٤٠٣

اتمام الطبعة الثانية في قم محرم الحرام ١٤٠٥ = ١٣٦٣ ٧

وقد بذل مجهود في بعض امور التصحيح والطبع السيد العاصم معلم راده

والشباب المتدربين ابراهيم الاكرمى دام توفيقهما وهما من اعضاء اللجنة الثقافية في

الحركة الاسلامية الافعاسه

## فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩	طرد المؤمنين	٣	المؤمنى الارض
١٩	اطعام المحارب	٣	العجب
٢٠	طعام الفائس الداخل فى الحرم	٤	مجلة باقرآن
٢٠	معدم المرتدة	٥	تعلى حدود الله
٢	الطعن على المؤمن	٥	الاعتداء
٢١	الطغيان	٥	عداوة الشيعة
٢٢	التطهير	٥	عداوة الرسول والملائكة
٢٢	الاطلاع على المؤمن فى داه	٦	تعطيل الحدود
٢٢	طاعة فرق	٩	الترب يد الهجرة
٢٢	طواف الحائض والنساء	١٠	عقد نكاح المعتدة
٢٥	الطواف بالقبور	١٠	التمصيب
٢٦	التطيب للمحرم	١١	عقد شجر المدينة
٢٧	تطيب المرأة لغير زوجها	١١	عسل النساء عن نكاح
٢٨	تطيب الميت	١٢	عسل نساء لذل بعض الصدق
٢٨	التعطيل على المحرم	١٣	تعظيم السلطان الجائر
٢٨	الظلم	١٣	عقد المحرم زاده فى عقه
٢٩	اظهار الشامة	١٥	عقوى الموالدين
٣١	اظهارها	١٦	اعتكاف الحائض والنساء
٤٠	اظهار المحرمة عليها لرجل	١٦	تعليم النساء
٢٠	عبادة الشيطان	١٨	عبادة المشرک الساجد
٤١	عبادة غير الله	١٨	استعمال زواى الذهب والفضة
٤١	التنوع امر الله وتنهيه	١٩	عن الصور والتماثيل
٢٥			

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
عمل باب الضلال	٢٥	دعة المؤمنين والمؤمنات	٨٥
استعمال الطيب على المحرم	٢٥	الافتاء بغير علم	٨٦
العمل بالظن	٢٧	الفحش	٨٦
العمل على طين الوسم	٢٧	القواحش والفحشاء	٨٧
استعمال مال الغير بلا رضاه	٢٨	القرح	٨٨
اسود إلى الأرض الموبقة	٥٠	نمرار من رجع	٨٨
عانة الظالم في ظلمه	٥١	لنمرين بين يدين	٩
اعانة الحكمة غير الشرعية	٥٣	نمرين من الإحنة	٩٠
الاعانة على لدوب والائام	٥٥	التفرقة بين الممالك وامهاتها	٩١
الاعانة على قتل المسلم والمؤمن	٥٧	الامداد	٩١
التعاون على الأثم ولعدوان	٥٩	تفسير الكتاب بالرأى	٩١
تعيير المؤمنين	٥٩	الفوق على المحرم	٩٢
الدرد ولو بالكفار	٦١	دعة ما في الحديث	٩٤
الفصل الثالث	٦٢	فصل الاجير والعاون	٩٤
عمل الشهود	٦٢	الفتاح	٩٤
عمل الكفار	٦٣	لنمكر في دابة	٩٥
عمل المسلم	٦٣	تعويت الملاك	٩٥
لنصب	٦٦	التقيل	٩٦
اغتصاب القرع	٦٧	عمل اسحرم امره	٩٨
اغصاب الزوج	٦٧	تقيل الفلام من شهوة	٩٩
تعطية المحرم دابة	٦٧	استقبال المتحلى القبة	١٠٠
الاستفاد للمشركين	٦٨	قبول شهادة من يرمى المحصات	١٠٠
الخل	٦٨	لنل	١٠٠
الاعلاق على الصيد	٦٩	تستثنى من حرمة القتل مواد	١٠٤
الغلو في الدين	٦٩	قتل الانسان نفسه	١٢٧
غمز كعب الاجبية	٧٠	قتل القاتل في الحرم	١٢٨
الفتاه	٧٠	قتل الصيد على المحرم	١٢٩
الغيبه	٧٥	قتل القملة على المحرم	١٢٩
تفسير خلق الله	٨٣	قتل ذوات الادواح	١٣٠



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٥	قود المتكف تحت الظلال	١٣٢	قال المؤمن
١٥٥	قو غير المعلوم	١٣٢	القتال مع الفادر
١٥٦	قلع الحشيش والنبات من الحرم	١٣٢	القتال في شهر الحرام
١٥٧	تقليم الاظفار على المحرم	١٣٢	القتال عند المسجد الحرام
١٥٨	القنوط من رحمة الله	١٣٢	التقديم بين يدي الله ورسوله
١٥٩	قول الميت للشهيد	١٣٣	قذف الناس بالزنا واللواط
١٦٠	القول بلا علم على الله تعالى	١٤٠	القراءة خلف الامام
١٦٠	قول راحنا للنبى (ص)	١٤٠	قراءة آيات السجدة على الجنب والحائض
١٦٠	القول بنى الايمان من المسلم	١٤١	قرب لاه
١٦١	القول بلا فعل	١٤١	قرب ما من الميم
١٦٣	القول لفل شيء بلا استاء المشية	١٤١	قرب الصلوة مكرها
١٦٣	فهر الهم	١٤٢	قرب لزوجة
١٦٣	لقيادة	١٤٢	قرب المترك المسجد الحرام
١٦٤	القياس	١٤٢	قرب الطيب للمحرم الميت
١٦٥	القيافة	١٤٢	الفراد النطقة في رحم حرام
١٦٥	القيام على غير المنافق والكافر	١٤٥	القرآن بين السورتين
١٦٧	التكبير	١٤٥	قرار المسلوب اكثر من ثلاثة ايام على صله
١٦٩	الاستكثار من الدعاء	١٤٦	الاستقسام بالارلام
١٦٩	كتابة القرآن وسبته الى الله	٢	قساوة القلب
١٧٠	كتابة القرآن لغير المتوضى	٢	القصة في المسجد
١٧٠	كتمان الحق	٢	القضاء بالنجوم
١٧١	كتمان الشهادة	١٤٧	قطع راس لديعة
١٧٤	اكتحال المحرم في الجملة	١٤٧	قطع الخبز بالسكين
١٧٤	اكتحال بالخنزير	١٤٧	قطع الرحم
١٧٥	الكذب على الله	١٥١	قطع الشجرة في الحرب
١٧٥	تكذيب الله ورسوله وشريعته	١٥١	قطع الصلاة
١٧٥	تكذيب آلاء الله تعالى	١٥٢	قطع الطريق
١٧٦	الكذب	١٥٢	قطع واصل الائمة (ع)
١٨٠	الاكرام على البقاء	١٥٣	العود مع الظالمين وغيرهم

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اكرام محالفة الائمة (ع)	٨٠	اللب ياتردو الاربعة عشر	٢ ٢
كسر اعضاء الميت	١٨١	اللب في الجملة	٢ ٣
التكبير في الصلاة	١٨٢	اللقاء في التهلكة	٢٠٣
الكفر بالله تعالى	١٨٣	اللقاء المسم في بلاد المشركين	٢٠٤
التكفير بالحرب	١٨٣	اللقاء المحرم المحبلة	٢٠٤
التكلم في الله	١٨٣	اللقاء المحرم اقبلة من يده	٢ ٥
التكلم لسان عطشى اجمعه	١٨٥	اللقاء ما في البطن	٢٠٥
التكلم بين عطشى اجمعه	١٨٥	تلقين الحاكم احد المحصنين	٢٠٦
الكلام في الحرم مع الجاني	١٨٥	سرى لسانه لاجيب	٢ ٩
كنز الذهب والفضة	١٨٥	سرى	٢٠٧
تكسية محمد	١٨٧	اللوام	٢٠٧
لكها به	١٨٧	اللهو	٢١١
لبس الحق بالباطل	١٩٠	التتميل	٢١٥
لبس الحرير	١٩٠	مدح حائب الائمة عليهم السلام	٢١٦
لبس لمحرمه الحرير الباطل	١٩٢	مدح من لا يستحق المدح	٢١٦
لبس الحلي للمحرمه	١٩٣	مدح العينين الى منع به الكفار	٢١٦
لبس الخفين والجوزيين للمحرم	١٩٤	لمر	٢١٧
لبس المحيط للمحرم	١٩٥	مراء المعتكف	٢١٨
لبس نذهب لرجال	١٩٥	مس الطب لمسب المحرم	٢١٨
لبس السلاح للمحرم	١٩٧	مس لحيون في الحرم	٢١٨
لباس اشهره	١٩٧	مس كبة القرآن	٢١٩
لباس القفارين للمرأة المحرمه	١٩٩	مس سجد لله على الحب	٢٢٠
لبس ملا بس اعداء الله	١٩٩	مس العجب القرآن	٢٢١
الاحد في اسماء الله	١٩٩	مس المحرم امراته	٢٢١
ملاحة الرجل	٢٠٠	مس العائض القرآن	٢٢٢
التذاذ المعتكف بالريحان	٢٠١	امساك المحرم عن الرائحة الممتة	٢٢٢
لعن رأس المصبي بالدم	٢٠١	الامساك للقتل	٢٢٣
لعن الحد في المصبي	٢٠٢	امساك الصيد الحي	٢ ٢
ملاحة المروجين	٢٠٢	امساك عصم الكواثر	٢ ٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مسالك الزوجة ص ٢٠	٢٢٤	نظر المحرم في المرأة	٢٥
المشي مرحا	٢٢٥	النظر الى عودة الغير	٢٥
الجملة	٢٢٥	نظر في الماء لحيات	٢٥٢
المنع عن المساجد	٢٢٥	النظر بصره	٢٦
سبح الماعون	٢٢٥	فرض صيد الحرم	٢٦١
الاسماء	٢٢٦	الانقاع بالحس	٢٦٢
بسمي للمصنف	٢٢٧	الانقاع بالحيوان الموطوء	٢٦٣
بسمي ما فصل الله به العبر	٢٢٧	نقاب الحيث	٢٦٣
بسمي موت الساب	٢٢٨	الانقاع من الحسب	٢٦٣
لعل	٢٢٨	بسمي البكارة	٢٦٤
لتأثير	٢٣	النقاب للمحرمة	٢٦٤
بسمي	٢٣	بسمي العهد	٢٦٦
بسمي العبر	٢٣٣	بسمي اليقين بالثب	٢٦٧
بسمي الشعر	٢٣٥	بسمي في المأكح المحرمة	٢٦٩
بسمي المحرم شرعى	٢٣٥	بسمي المحرم والمحرمة	٢٧
لجش	٢٣٥	بسمي المحصنة	٢٧١
للمحرم	٢٣٦	الرصاص ومعرفة	٢٧٤
لاستبعاد الروث والعلم	٢٣٩	بسمي الامة لله في الجملة	٢٨٢
لجمع بديهة قبل ان تموت	٢٣٩	بسمي الامة على الحرمة	٢٨٢
التداه بالورث	٢٤	بسمي بعد كثر من الحرث	٢٨٣
بسمي المعصية	٢٤	بسمي الحر اكثر من الامن	٢٨٣
انتاذع	٢٤٠	بسمي الزاني والزانية	٢٨٤
نزع الولد من امه في الجملة	٢٤١	الرب بالمروجه	٢٨٧
حق الحصانة	٢٤٢	الزنا بالمعتدة الرجعة	٢٨٧
لسمي	٢٤٤	بسمي المزمى بامها وابنتها	٢٨٩
النور	٢٤٤	بسمي المزمى بها بلب او الابن	٢٨٩
بسمي آل محمد (ع)	٢٤٥	بسمي ازواج النبي (ص)	٢٩١
تقرر حكم الحاكم	٢٤٥	زوجة الاب والابن	٢٩١
النظر الى الخمر	٢٤٩	ملوكة الاب او الابن المذخولة	٢٩٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أم الروحة	٢٩٢	الوضوء بالماء النجس	٣٢٥
بنت الزوجة المدحول بها	٢٩٢	وطء الحطة والشعر	»
أم المملوكة الموطوءة وبنتها	٢٩٥	وطئ الحائض والمحرّم وممكف	»
بكاح بنت أخت الزوجة	٢٩٥	وطئ الروحة لمعصية	»
لجمع بين الاختين في التكاح	٢٩٧	وطئ بروحه على المطاهر	٣٢٦
لمطلقة ثلاثى من لحمه	٢٩٩	وطئ الزوجة والأمة الميتين	٣٢٧
لمطلقة تسما في الجملة ابدا	٣٠٠	استيطان الكفار الحجار	٣٢٧
لاعتد	٣٠١	وعد النساء سرا	٣٢٨
عدم الكفائة	٣٠٢	الزلايه من قبل الجائر	٣٢٩
الانضاء	٣٠٣	التولى في الحرب	٣٣١
قدف الاصماء والحرساء	٣٠٣	تولى غير المولى	»
بكاح الكافر والكافرة	٣٠٧	عنة الركاة والحسن	٣٣٣
اللعان	٣١٣	الوهن في طلب الكفار	٣٣٣
الامس في الحمله	٣١٣	اهانة المؤمن	٣٣٤
النسب	٣١٤	هتك المقدسات الدينية	٣٣٥
نظر في الحمله	٣١٦	الهجر	»
استنماء العدد	٣١٧	الهجاء	٣٣٦
الايقاب	٣١٧	الاستهزاء	٣٣٧
بكاح من مات زوجها	٣١٨	الاهلال لغير الله	»
نكاح البهيمة	٣١٨	الهمز	»
الحكم	٣١٩	تهتة الموالى الجائر	»
النسبة	٣١٩	التهاون بالصلاة	٣٣٨
نية الحرام	٣٢٠	تفسيخ الشهوة	٣٣٩
نهر الموالدين	٣٢٣	هيجد الحيوان في الحرم	»
نهر السائل	»	اليأس من روح الله	٣٤٠
النهي عن الصلاة	»	الميسر	٣٤٠
وصل قاطع الأئمة	٣٢٧	اليمين القموس	٣٤٣
وضع الجنب والحائض	٣٢٤	خطامة في بيان فرائد	٣٤٥
الوضوء بيد الفسل	»		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
( الأولى ) في باد حملة من الروايات	٣٤٥	لقائده الثانية في الفرق بين الكبيره	٣٤٨
المصنعة للكباتر	٣٥١	والصيرة	٣٥٢
القائده الثالثة في في المرح		القائده الرابعة في اصابة البراه	

### تنبيه

ورمما لم يراع الترتيب في بعض الحروف وربما ذكر الرقم لما لا يسمى  
ذكر لرقم له في هذين الحرفين والحرفين اللاحقين . والامر سهل















Princeton University Library



32101 054415706